

عَلَّمَ النَّاسَ مَا فِيهِمْ

فَوَافِكُهُ الْبَسْمَاتُ
وَالْهَادِي إِلَى طَرِيقِ الْوَحْدَانِ

تأليف
الشيخ الفقيه العالم العلامة
سيدنا محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر

744-434

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُومَانْ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوِيمِ وَالثَّقَافَةِ

قَوْلُ كَبِيرِ الْبُسْتَانِ الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ طَاعَةِ الرَّحْمَنِ

تَأَلِيفُ
الْشَيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ
سَيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمِ بْنِ بَجَاوِيٍّ مَوْلَى بَنِي حَمْسَةَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْحِمْيَارِيِّ

الجزء الأول

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« مقدمة للمؤلف »

الحمد لله السميع البصير ، العليم الخبير ، القوي القدير ، العلي الكبير ،
الذي لم يزل أولاً قبل كل شيء ، ولا يزال آخراً بعد كل شيء ، وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم ، عبده
ورسوله ، قد بلغ عنه الرسالة ، وإن ما جاء به محمد النبي عن الله تعالى فهو
الحق المبين مجملاً ومفسراً ، وأنه صادق في جميع ما قاله ، بلا شك فيه ، ولا
ريب ، ولا امتراء .

أما بعد

فإني قد وضعت هذا الكتاب تذكرة لي عن النسيان ، ورساً وتقييداً لما فيه
من المعاني والبيان ، ولم أضعه على ما ينبغي من التصنيف ، ولم أسلك بتأليفه
طريقة ذوي التصنيف والتأليف ، بل جعلته بين المجموع والمنثور ؛ لقلة درايتي
بمعاني هذه الأمور ، وأكثرت فيه من التكرار للأبواب .

قال المؤلف : « حذفت تكرار الأبواب في هذه النسخة ومن الحذف لكثير
من سؤال السائل ، وأتيت بالجواب طلباً مني للايجاز بترك الإطالة ليحتوي
كتابي على جمل كثيرة من المعاني والفوائد الجليلة ، وربما أتيت من بعض المسائل
بالمعنى دون لفظها المرسوم بها ، واجتهدت كل الاجتهاد عن الزيغوة والمجانبة
لمقتضى إيجابها ، وقصدي أن أعرض هذا الكتاب على من يشاء الله من
المسلمين ، وآثارهم وسيرهم الصحيحة والمشهورة . . وأخبارهم . . إن قدر

الله لي ذلك ، ومن علي ببلوغ مُنيتي ، والوصول الى ارادتي ، ونيل بغيتي ، فمن وقف على ما رسمته فليمعن فيه النظر ، وليتدبر معانيه بعقل وفكر وبصر ، ولا يأخذ بشيء مما فيه حتى يصح عنده حقه وصوابه ، ويتضح له برهانه ، ويرتفع عنه شكه وارتياحه ؛ فاني لم أعرضه على ما نسخته منه من الكتب ، لقلّة ادراكي لذلك ، ولو أكثرت له من البحث والطلب .

وعندي أنه لا يخلو من النسيان والغلط . . وكثير من التحريف والخطأ والسقط ، فمن يرى فيه من أهل العلم والفهم شيئاً من الخطأ والزلل ، فليصلح جميع ما يبين له فيه من العلل والخلل ، وله الأجر من الله عز وجل .

وسميته كتاب «فواكه البستان» الهادي الى طريق طاعة الرحمن ، أبتغي بذلك ما عند الله من الثواب ، ورجاء للنجاة من موجبات أليم العذاب ، وأنا أستغفر الله تعالى وتائب إليه من جميع ما كان مني مخالفاً للحق والصواب مما وصفته في هذا الكتاب وغيره من جميع الأسباب . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على رسوله محمد النبي الأمي الكريم ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وجملة التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين . .

« المؤلف »



وقد تم ترتيب الأبواب لهذا الكتاب بعون الملك الوهاب ، ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على رسوله محمد النبي الأمي وعلى آله
وسلم تسليما كثيرا ، الى واحد وخمسين بابا في ثلاثة أجزاء :-
الجزء الأول : ويضم ثلاثة وعشرين بابا .
الجزء الثاني : ويضم ثمانية أبواب .
الجزء الثالث : ويضم عشرين بابا .

والمؤلف لهذا الكتاب الشيخ الفقيه العالم العلامة :
سالم بن خميس بن بجاد بن موسى بن حسين بن شوال المحيلوي
رضيه الله وغفر له وللجميع من المسلمين والمسلمات الأحياء منهم
والأموات .

الله أكبر . . الله أكبر . . الله أكبر . . الله أكبر والله الحمد
اللهم لك نعبد ونسجد ، وإياك ندعو ونحفد ، نرجو رحمتك
ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق



الباب الأول

في «(ذكر شيء مما يجوز فعله وقوله ومما لا يجوز وما يلزم الإنسان وما لا يلزمه وما يشتمل على هذا المعنى ، وفي تفسير شيء من الكلام من القرآن العظيم)»

من جواب الشيخ العالم القاضي الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في صلة الأرحام :
إذا كان الإنسان له أرحام في بلدان متفرقة ، فإذا اعتقد صلّتهم وإنما منعه من صلّتهم بُعد المسافة ، أو شغل لا يمكنه تركه فلا بأس عليه .
وأما من تلزمه صلته من الأرحام فقول الى أربعة آباء ، وقول الى خمسة آباء ، وقول ما صح من النسب ، ويعجبني هذا القول والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته عن الخروج الى أعداء الله الإفرنج الذين هم الآن قاطعون للسبيل ، أيكون ذلك فريضة أم وسيلة ؟
الجواب : فنعم ، جهادهم فريضة على من قدر على ذلك وكان الخارجون الى القتال على ثقة من بعضهم ببعض أنهم لا يغدرون ببعضهم ببعض . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن سئل عن مسألة ، وهو يحفظ فيها قولين من أقوال المسلمين؟

الجواب : فان كان يعرف عدل الأقاويل فانه يفتيه بالقول الأعدل ، وان أفتاه بالقولين جميعا فهو أحسن ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وكتب اليه يسأل [عن^(١)] بعض المسائل ، وكتب في جوابه : الجواب فيما عندي أنه كذا وكذا ، أياكون هذا بمنزلة الفتيا أم لا ؟ ، ويكون المسئول سالما إن أخطأ في شيء على هذه الصفة أم لا ؟
الجواب : إن هذا ليس يفتيا على صفتك هذه ، ويكون هذا المسئول سالما . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه قال قائل من المسلمين : إن جميع ما في آثار المسلمين المشهورة المعروضة جائز العمل بما فيه^(٢) ؟
الجواب : وقال من قال حتى يعرف عدل ذلك ، وقال من قال حتى يجده في ثلاث نسخ ، وكل قول المسلمين صواب معمول به . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الأفيون المصري : اذا وجد موصوفا شربه بالمحض^(٣) للشكة؟ هل يجوز عندك شربه ، اذا كان معروفا نفعه لذلك؟
فجوابه : لا أقدر أن أمر بذلك ، وأرجو أن لا يخرج من الرخص عند الضرورة على ما حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

(١) ما بين القوسين من عمل المحقق

(٢) في الأصل فيها

(٣) أي خالصا غير مخلوط بشيء آخر

مسألة ومنه : وأما الدواء الذي لم تعرفه انه حلال أم حرام؟
الجواب : فلا تأكله إلا أن يكون من يد ثقة من ثقات المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يقال : ﴿أن يمسنني الله بضر فلا كاشف له الا هو﴾^(١) وتقرأ الآية إلى آخرها ، اذا نوى بذلك دعاء؟
فجوابه : اذا لم ينو بذلك تبديل آيات الله ، فلا يضيق عليه ما ذكرت . والله أعلم .

مسألة ومنه : وشعر الرأس إذا طال ، ولم يحلقه ؟
الجواب : لا أعلم في ذلك كراهية ، غير انه يستحب حلق شعر الرأس اذا طال . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن يَنْشِفُ^(٢) ذَكَرَهُ ، أو منيه ، بعد اراقة البول بالتراب والطفل والحصى ؟
الجواب : فجايز ، ولا يعجبني بالخشب ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وما الميثاق الذي أخذه الله على عباده ؟
فجوابه : ان الميثاق هو الطاعة لله عز وجل ، والايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم . والله أعلم . .

مسألة ومنه : وارخاء الطرر المذكورة ، أهو طرر العمائم ؟
فجوابه : انه أرجوبه كذلك ، وأما حد ذلك وصفته ، فاذا خرج من زي المسلمين ، وقبح ، فإنه ينهى عنه ، وما لم يخرج من زي المسلمين ولم يقبح تركه ، فواسع ترك البحث عن ذلك . والله أعلم .

(٢) يحفف

(١) آية رقم ١٧ من سورة الانعام .

مسألة ومنه : والذي لا يعرف الجملة ، ولا يعرف معناها ، أيستحق الاسلام ويحكم له بالطهارة ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا كان لا يخطر بباله ، ولا يفهم معنى ذلك فحكمه حكم الاسلام ، ويحكم له بالطهارة إذا كان لعله من أهل دعوة المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما لزوم المكافأة من الضيافات وغيرها ، بالاحسان؟
الجواب : على قول من جعلها لازمة ، ان ذلك في الهدية لازم^(١) خاصة ولا أعلم لزوم المكافأة من الضيافات ولا غيرها ، بل يحفظه من آثار المسلمين أنه يلزم الغني أن يكافئ الفقير ، وقال بعض المسلمين ان الغني يكافئ الفقير على حسن الخلق ، وليس بل لازم عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصبي الصغير اذا علقت عليه الحروز^(٢) التي فيها أسماء الله تعالى . فهل يجوز أن تحمله مثل الحائض والنفساء ما دام به ذلك؟
جوابه : اذا كانت تحمل الصبي فلا يضيق ذلك عليهما . والله أعلم .

مسألة ومنه : والحروز اذا كانت فيها أسماء الله تعالى وآيات من القرآن فهل يجوز أن يقبض عليها^(٣) المشرك ليلبس عليها فضة ، أم لا؟
جوابه : لا يعجبني ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي شرب لبن الحمير والخيول ، يجوز أم لا؟ والذي ينظر في فروج الدواب ويمسها لشهوة . أيكون ذلك من صغائر الذنوب ، أم من كبائرها؟

(١) في الأصل لازمة
(٢) في الأصل علقت الحروز عليه التي
(٣) ليست في الأصل

فالجواب وبالله التوفيق : أما شرب [اللبن]^(١) للدواء ، فلا يضيق ذلك ، وأما مس الفروج لشهوة فلا يجوز ذلك ، وهو من الكبائر والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يقول من عوام الناس (فرج الله قريب) بتسكين الراء؟
الجواب : ان هذا القول ليس كفرا ، بل هذا لحن ، ويسع السامع السكوت . وان قال القائل هذا القول وعرفه الصواب ، فذلك أحسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يقرأ القرآن بالبداوة ، أعني القاف خاصة وكأنه جيم عند السامع؟

فجوابه : اذا كان ذلك من ثقل لسانه . . ولم يقدر على غير ذلك ، فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، وجائز له القراءة على ذلك ، وكذلك صلاته تامة على هذه الصفة التي وصفتها لك ، وان كان يقدر على غير هذه القراءة فلا يجوز له أن يبدل القراءة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وانكار المنكر بالقلب هو بغض العاصي ، وكراهة فعله ، وانكار ذلك بقلبه ، أنه غير راض بهذا الفعل وان هذا الفعل لا يجوز والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي يدين اهل الخلاف بطهارته ، ويدين اهل عمان بنجاسته ، أيجوز للعُماني أن يستعمل لهم ما يستحلونه ، ولو كان هو يجرمه في مذهبه؟

الجواب وبالله التوفيق : انه لا يجوز للعُماني أن يستعمل شيئا مما هو عنده في مذهبه حرام ، وعند اهل الخلاف حلال ، وكذلك لا يجوز له أن يعطيهم شيئا نجسا لا يمكن طهارته ، ولو كان عندهم حلالا ، والله أعلم .

(١) خلا منها الأصل

مسألة ومنه : والذي يذكر الله عند طوافه بشيء من المتاع حتى يبيعه على الناس ويجعل البركة علامة له ، أيجوز ذلك أم لا؟ وكذلك من يأمره بقراءة فاتحة الكتاب عند الاتفاق على البيع والشراء ، والأكرية والمواعيد ، يحسن ذلك أم فيه كراهية؟

جوابه : انه مكروه أن تجعل ذلك علامة لما ذكرت ، ويُنهى عن ذلك والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له دين على رجل ، فقضاه به أفبونا ، فاقتضاه منه خوف ذهاب ماله ، أيجل له ثمنه اذا باعه لمن لا يدري أنه يأكله أم لا يأكله؟

جوابه : ان كان هذا الأفبون يُنتفع به شيء غير الأكل مثل الملحومات فأرجو ألا يضيق ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز قتل السِّنَّور اذا كان لصا ويبول في الأوعية أو ضارا ، بما أمكن من القتل؟

الجواب : قال بعض المسلمين إنه يعرف ، وأرجو ألا يخرج قتله من أقوال المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يقال : اللهم اهديني يا هادي ، تخبرني يا خبير بين لي يا مبين ، علّمني يا علام الغيوب على سبيل الطلبة والسؤال لذلك من الله عز وجل لا على سبيل التحكم؟

جوابه : أرجو ألا يضيق مثل هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : في الطعام الذي ينقلب^(١) بين الأضراس إذا كان متغيرا نتنا .؟

الجواب : فان كان متغيرا نتنا فهو مكروه وغير حرام ، ولا نجس^(٢) ، وان لم

(١) أي يتخلف

(٢) في الأصل : فإن كان شرطه مكروه وهو غير حرام ولا نجس

يكن نننا ولا متغيرا ، فلا بأس به ، وهو^(١) جائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نُشئتُ عنده أمة صغيرة ، فجائز له أن يأمر بختانها .
مسألة ومنه : وأما المعدل فلا يُعَدَّل الا من عُرفَ بالاعمال الصالحة والموافقة في الديانة ، فاذا عرف منه هذا فهو للمسلمين ولي ، وعندهم عدل ولو كانت سريرته مكفرة؟

الجواب : وأما قول المعدل فاذا قال انه في الولاية ، أو في ولاية المسلمين ، أو ولي المسلمين ، أو يتولاه المسلمون ، أو ولي لي في ديني ، أو ولي ، أو ولي الله ، أو ولي لأهل الحق ، فاذا قال هذا ثبتت ولايته وشهادته ، وقيل اذا قال فلان جائز الشهادة عندي فقد عَدَّلَ ، وقيل اذا قال المَعْدِلُ: فلان من خيار المسلمين ، أو من خيار أهل بلده ، أو من أفاضل المسلمين ، أو من المسلمين ، أو من الصالحين أو من صالح الناس ، أو من صالح أهل بلده ، فكل هذا ثبت به ولايته ، وتجاوز شهادته ، واذا قال فلان ثقة في دينه قبلت شهادته ولم تثبت ولايته ، وكذلك اذا قال عدل في دينه أو عدل ، قبلت شهادته ، ولا تثبت ولايته ، واذا قال فلان أثق به أو أأتمنه أو أمين معي ، فلا تقبل شهادته ، ولا تثبت ولايته ، واذا قال فلان من الاخيار ، أو من الابرار ، أو من المتقين ، أو من الصادقين ، قبلت بهذا شهادته وثبتت ولايته ، وان قال فلان ثقة ، قيل يقبل ، وقيل لا يقبل . والله أعلم .

مسألة ومنه : عن الشاة اذا ولدت خنزيرا ، أو الخنزيرة اذا ولدت سخلا؟
فأجاب رحمه الله : ان الخنزير حرام لا يؤكل لحمه ، وأما السخل ففي أكله اختلاف ، اذا كانت أمه خنزيرة . والله أعلم .

(١) في الأصل : فلا بأس بشرطه وشرطه جائز

مسألة ومنه : وفي رمي النوى ، وجرار النبق وأمثالهما ، في الاماكن المربوبة^(١)
أو في الأودية التي بين القرى؟
الجواب : انه يحجر^(٢) عليه في جميع ما ذكرته . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذر الأحمر اذا كان مضرا ؟
الجواب : إن قتله يجوز بغير النار ، وأما بالنار فلا يجوز . والله أعلم .
مسألة ومنه : في الفأر الضار اذا لم يقدر على قتله الا بالسم ، وكذلك السباع
الضّارّات أو غيرها مما لا يضر؟
الجواب : لا حرج في ذلك ، على صفتك هذه . والله اعلم .

مسألة ومنه : في رجل مجذور^(٣) مات ، وحضره أناس غير مجدورين وخافوا
على أنفسهم من الجذري ، اذا كان متعارفا أنه يُعدي وتركوه بلا غسل ، ولا
دفن ، ولا صلاة ، خوفا على أنفسهم ، أيقنون في فعلهم عاصين لله تعالى ،
وتسقط ولايتهم ان كانت لهم ولاية؟
فجوابه : انا لا أقدر أن أقول أن ولايتهم تسقط ، على صفتك هذه . والله
أعلم .

مسألة : ومن غيره أرجو أنه من جواب الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود
السعالي النزوي حفظه الله تعالى .
في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : من أحب [أن]^(٤) يتمثل له
الناس قياما ، فليؤمّ مقعده من النار. أرايت اذا كان الانسان يحب أن يذكر
بخير ، وان يكون له قدر ومنزلة ، ويكره أن لا يكون له قدر ولا منزلة ، ويكره
أن يذكر بشر ، لان النفس طبعها كذلك ، أترى هذا الوعيد يلحقه؟

(٢) أي يمنع من ذلك
(٤) ليست في الأصل

(١) أي المملوكه
(٣) أي مصاب بمرض الجدري

فجوابه : أن معنى ذلك فيما حفظته من جواب بعض المشايخ ، أن يتمثل له الناس قياما على الجبر منه لهم ، وأما على ما وصفت ، فلا يلزمه شيء ، ولكل امرئ ما نوى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذمّي إذا استأجر مرضعة مسلمة تُرضع ولده ، وأرضعته . قلت أيجبر الطفل على الاسلام اذا بلغ؟
الجواب : فالذي عندي . والله أعلم . أنه لا يجبر على الاسلام اذا كان أبواه ذميين والله أعلم .

مسألة ومنه : رفع عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله يقول : لا يجوز أن يقول القائل (الله المحافظ) لأن المحافظ هو المحاذق على الشيء أن لا يفوته . ولكن يقال (الله خير حافظا) والله أعلم .

مسألة ومن جوابه : فيمن يدعوي يقول : اللهم أرني محمداً عليه السلام في منامي .
الجواب : لا يضيق ذلك إذا كان معناه ذلك في الرؤيا أو في الآخرة والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يقرأ على هؤلاء الجن المتمردين ، والشياطين الذين يتعرضون لبني آدم ، هل يجوز أن يقول أجيئوا يا جبرائيل ، يا ميكائيل وأحرقوا هذا العارض . أو يدعوا أحدا من الجن الذين هم سادات الجن ويقول : أجيئوا أحرقوا هذا العارض ؟ .

وهل يجوز أن يقول : أجيئوا بحرمة هذه الأسماء ، أو يقول : أجيئوا بالقرآن العظيم ، أو يدعوا عليهم ويقول : اللهم اني أسألك أن تحرق هذا العارض ، أو أن تخسف به الأرض ، كما خسفت بقارون أنه طغى ؟

الجواب : لا يعجبني هذا ، ويعجبني أن يدعوا بالشريطة بالنقمة ، ممن آذى المسلمين من جن أو إنس ، لأن العارض لا يدري به هو من أي وجه كان . . لأن الله يفعل في عباده ما يشاء ويريد . . ويعجبني أن يقرأ القرآن وما يجوز من أسماء الله عز وجل لعله إذا أراد، صُرف الأذى عن المريض . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يقال : اللهم ارزقني الجنة؟

الجواب : اذا كان مجتهدا في العمل الصالح وتابا الى الله من جميع ذنوبه لم يضق عليه ذلك فيما عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يقول لغير الولي من الناس إذا أراد أن يجيبه الله : سلمك الله ، يعافيك الله ، يطيل عمرك ، اذا عنى في قوله الله يسلمك ويعافيك عافية الدنيا وسلامة الدنيا؟

الجواب : اذا كان الذي يقول له هذا غير ولي ولم يكن في سلامته ضرر على المسلمين فلا يضيق ذلك عليه . . وان كان في سلامته مضرة على المسلمين فيعجبني أن يكون ذلك منه على وجه الخيرة ، لا على وجه الدعاء وانما يصف الله لأنه^(١) هو الذي يسلمه ويعافيه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي ملك الموت ، هل يعاينه المريض عند الموت رؤيا بالعين ، وهل يعرف نفسه أنه شقي أم سعيد ، أم لا؟

الجواب : فنعم ، هكذا سمعنا أنه يعاين ملك الموت ، وأنه لا يموت حتى يعرف نفسه ، ويدل على هذا ، قول الله عز وجل : ﴿حتى اذا جاء أحدكم الموت ، قال رب أرجعون لعلي أعمل صالحا﴾^(٢) .

مسألة ومنه : وفي النور يرى على الأحياء والأموات في الدنيا أم لا؟

(١) في الأصل إنما (٢) آية رقم ٩٩ من سورة المؤمنون

الجواب : على ما سمعنا أنه يكون في زيارة الملائكة عليهم السلام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يقال: إن البلاء بأمر الله . وفي قول العامة : إن هذا المرض من الله ، ويزيله الله . هل يجوز هذا القول ، وهل يجوز أن يقال : كل شيء بأمر الله ؟

الجواب : لا تضاف الى الله الا الصفات الحسنة ، وإن كان لا يقع شيء الا بمشيئته ، وما لم يشأه لم يكن ، لهذا لا يعجبني أن يقال : كل شيء بأمر الله ؛ لأن الكفر شيء ، والله لا يأمر بالكفر ، ولا يقال : المرض من الله ، ولا البلاء . . . ويقال كما قال ابراهيم عليه السلام : ﴿واذا مرضت فهو يشفين﴾^(١) ، فأضاف المرض الى نفسه وأضاف ، الشفاء الى الله ، وابراهيم لم يمرض نفسه ، وانما المرض قُضِيَ عليه وقُدِّر ، والمرض خلق من خلق الله عز وجل . والله أعلم بالصواب .

مسألة ومنه : وفيما يوجد في الآثار من الروايات . . ان من فعل كذا ، أو عمل كذا ، لا يموت حتى يرى مقعده من الجنة ؟
فجوابه : لا أقدر أن أقول ذلك صحيحا على الحقيقة .

مسألة ومنه : وعقوق الوالدين اذا فعل والديه أو احدهما شيئا لا يجوز فعله من شتم أو قطيعة أو منع حق يجب لهما عليه . . فهذا هو العقوق . والله أعلم .

مسألة ومنه : وعذاب القبر فيه اختلاف ؟
الجواب : بعض حقه ، وبعض لم يحققه ، والذين حققوه قال بعض : انه مثل حلم المنام ، وقال بعض : إنه يعاينه كأنه في اليقظة . والله أعلم .

(١) - آية رقم ٨٠ من سورة الشعراء

مسألة ومنه : إن اهل الجنة اعلى من بعض ، وبعضهم أكبر ملكا من بعض ، وأكثر زوجات من بعض وكذلك أهل النار أعاذنا الله منها ، بعضهم أسفل من بعض وبعضهم أشد عذابا من بعض ؟
الجواب : وأما حد العلوفلا أعلمه . والله علام الغيوب . والله أعلم .

مسألة ومنه : في صفة الأبدال ، اني وجدت في آثار المسلمين . . لا تخلو الأرض من سبعين صديقا وهم الابدال ، ما والله كانوا أبد الا بكثرة الصلاة والصوم ، ولكنهم بالسخاء وصحة القلوب ، والرافة للأخوان وكيف تكون سيرتهم ووصفهم ؟

الجواب : أما السخاء فانهم لا ييخلون بما وجب عليهم في أموالهم وأنفسهم ، وأما صحة القلوب فان قلوبهم قد صحت من الغل والحسد ، والكبر والرياء والاعجاب ، وليس فيها الا الطاعة لله عز وجل ، وقد خلت من حب الدنيا .

مسألة ومنه : وأهل الجنة لا ينامون ولا يتغوطون ولا يبولون .

مسألة ومن جواب شيخنا عمر بن سعيد : ان الجنان طبقات وأعلاهن الجنة تسمى الفردوس ، فيها الأمرون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، واثان اهل الجنة نساءهم ، انهم يجدون شهوة من غير منى . والله أعلم . . رجع .

مسألة ومنه : وما معنى هذه الرواية : اذا أحب الله عبدا رَوَى عنه الدنيا كما يزوي الأب الشفيق عن ولده المساوىء .

فجوابه : أن هذا معناه : اذا أحب الله عبدا وفقه للاعمال الصالحة متى ما أرادها ، وان أراد شيئا من أعراض الدنيا لم يوفق ، وربما يبتلى بالامراض ليؤجر عليها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي التحاوير على الذين يسرقون الناس ، كيف تكون نية المحترق على السارق نفسه ، أم على المال المسروق؟ وهل يجوز أن يجوز على العبد الأبق باذن سيده كان صغيرا أو كبيرا ، وكذلك الولد الهارب بأمر والده ، والزوج والزوجة اذا هرب أحدهما عن صاحبه ، كانوا بالغين ، أو غير بالغين .

وهل يجوز حصر بول السارق ، ونفخ بطنه اذا سرق مالا كثيرا؟
الجواب : أما حصر بول السارق ، ونفخ بطنه ، فلا يجوز ، وأما بقية ما ذكرت ، فان كان الفارّ فارّاً بحق واجب عليه تأديته في نفسه أو في ماله ، والمحور عليه فعل ما يجوز له بالحق فيه ليرجع الى أن يعطي الحق من نفسه ، ولم يلحقه ضرر في نفس ولا مالٍ غير ما هو واجب عليه من الحق ، لم يضيق ذلك إن شاء الله .

مسألة ومنه : وفيمن يجد أسماءً لحرق الجن ، يكتب في خرقة ويدخن [بها]^(١) على المصروع . أعني يترك بعض الخرق في النار ثم يدخن على المريض ، وهل يجوز استعمال الفوم على أنف المريض ، اذا كان يرجوله النفع بذلك أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أما حرق الاسماء بالنار فعلى ما سمعت أنه لا يجوز . أما وضع الدخان في أنف العليل والفوم ، فان كان يؤمن عليه من ذلك الضرر ويُرجى فيه الصلاح ، فعسى أن يجوز ذلك ، والا فتركه أسلم وخاصة مع خوف الضرر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيما يقول الناس من السحر ، أحق أن بشرا يأكل بشرا؟ وانهم يركبون الضباع ، ويطيرون مثل الطير ، وان أناسا قد ماتوا برؤيتهم رؤيا العين؟

فجوابه : أما على ما نسمع من الأثر أن الذين ينسب اليهم السحر من بني

(١) في الأصل له

آدم انهم يركبون الضباع ، وأما أكلهم البشر فلم نسمعه صحيحا من الأثر ، ولا نقدر أن نُبقي ذلك على الحقيقة ، إلا أنه ليس في طاقة الساحر أن يُجبي من مات ، فان قال أحد إن أحداً أحيا أحداً بعد أن مات فهو عندي كاذب ، الا أن يكون عند الساحر حيلة يحتال بها على الناس وفي نظرهم المسحور من قبلها ميتا ، وهو غير ميت في الحقيقة فعسى أن يكون ذلك لأن الله يفعل في خلقه ولخلقه ويخلقه ما يشاء ويريد .

مسألة ومنه : وفيمن يتعلم شيئا من علم الفلك أو الرمل والرؤيا . هل يجوز ان يعتقد في قلبه صحة هؤلاء العلوم لا شك في ذلك ، ويعتقد أنه لا يُخطئ إلا أن يُخطئ الحاسب في حسابه أم لا ؟

الجواب : أما علم الفلك الذي يَعُدُّه الناس في زماننا هذا ، أنه علم فلك ، فعندي أنه لا يجوز للانسان أن يعتقد صحته على الحقيقة وأنه لا يُخطئ ، وكذلك الذي يعده الناس اليوم انه علم الرمل ، لأن الكتب لا يؤمن أن يقع فيها تبديل من النسخ .

وأما العلم الذي أنزله الله تعالى ، ان كان عِلْمُ فلكٍ أو رَمَلٍ ، فذلك واجب على الانسان أن يعتقد صحته .

وأما علم الرؤيا ، فمختلف فيها : بعض قال منسوخة ، وبعض قال ثابتة ، وهي ضرب من الوحي والانسان لعله له نيته في تعليم العلم ان نوى خيرا أو شرا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز للمتعليم من علم الفلك ، ان يقول أن المطر في شهر كذا وكذا ، وإن الحامل في بطنها ذَكَرٌ أو أنثى ، وإن المريض يبرأ أو يموت في يوم كذا ؟

الجواب : ليس له أن يقول ذلك بالقطع ، ولكن يجوز له أن يقول بقيد : إن

صدق الحساب الذي وقع في علمي يكون كذا وكذا ، وفي بطن هذه المرأة ذكر أو أنثى ، وهذا المريض يبرأ أو يموت .

مسألة ومنه : وفيمن يحفظ شيئا من علم النجوم والبروج ، ويحفظ ، هذه منازل سعيدة ، وهذه نحيسة ، هل يجوز لهذا المتعلم ان يقول لمن يسأله ، هذه منزلة سعيدة وهذه نحيسة ، مثل من أراد أن يدخل على زوجته بيته أو يسافر سفرا؟

الجواب : لا يعجبني أن يقول ذلك بالقطع ، وإنما يقول ذلك على الشريطة على ماسمعه من الكتب ، ولا يجوز له ان يقول القول بالقطع : إن المطر في يوم كذا أو اذا طلع النجم كذا لفلان المريض فسوف يحيى أو يموت إلا أن يستثنى في ذلك مشيئة الله . ويقول : إن وافق الحساب الذي حسبه هو . والله أعلم .

مسألة : وفي المرأة اذا انقطع عنها الدم سنة أو أكثر ، ورأت الضرر . هل يجوز أن يكتب لها أسماء لاطلاق الدم . وهل تلزم الكاتبة الصلوات التي تقطعها أم لا؟

الجواب : اذا كتب لها ما تجوز كتابته من الأسماء ويؤمن منه الضرر لم يضق ذلك عندي لدفع المضرة عنها ، وقطع الصلاة في ذلك الدم ، يجري فيه الاختلاف ويعجبني قول من قال : هو مثل الحيض ؛ لأن كل ذلك بأمر الله عز وجل . والله أعلم .

مسألة ومنه : ان البول في الماء الجاري ؟

الجواب : اختلف فيه المسلمون : بعض أجازها ، وبعض لم يجزه ، الا ان يكون من ضرورة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بالجواب ، وهو هذا :-

الجواب : على ما سمعته من أئمة المسلمين أنه جائز قتل كل مؤذٍ ، وما كان

أذاه طبعاً ، جاز قتله شرعاً ، والذر والفساخين عندي ليسا من المؤذيات ، وكذلك الصرص ، والخناس ، وأما الرمة فعندي انها تخرب الأشياء ، ولا يضيق قتلها على ذلك لدفع ضررها ، وكذلك الصرص ان تبين منه خراب لم يضيق قتله على ذلك ، وكذلك الضرة والفساخين اذا وقع [منهما] ^(١) ضرر في الأطعمة ، لم يضيق قتلهم على ذلك ، وأما أن يتعرض لقتلهم من غير ضرر أيما وجدت ، فلم يعجبني ذلك ، وانما يقتلن عند الضرر منهن لدفع ضررهن .

وانما يقتل أيما يوجد الذي يلدغ مثل السقاط والدبى والعقرب والحية ، وأما احراقهن بالنار لدفع [ضررهن] ^(٢) ، وأما الذي لا يجوز قتله فلا يجوز احراقه بالنار ، ولا يُعَذِّبُ بعداب الله إلا الله عز وجل ، وأما ما يشوى للأكل كالجراد والفتازير ، فلا يضيق ذلك على ما سمعنا من الأثر وكذلك الطبيع . . وأما احراق ذلك لغير الأكل على وجه العبث فلا يجوز ذلك ، وأما قتل القمل بالنار اذا قدر عليه بغير النار ، فلا يفعل ذلك وان لم يقدر عليه الا بالنار ، وخاف الضرر في تركه على نفسه فعسى أن يجوز ذلك عند الضرورة ، وأما بالشمس فجائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يمسح شيئاً من جسده مثل اللحية أو الرأس ، أو ينظر الى شيء . هل يؤخذ بذلك اذا فعل احد ذلك بغير نية ؟
الجواب : ما يفعله الانسان من حركة أو نظر من المباحات ، لا بد أن تصلحه النية وتفسده . فان كانت له نية صالحة كان طاعة . . وان كانت نية فاسدة كان معصية . . وان فعل ذلك بغير نية كان أقرب إلى لمعصية لأن ما خرج من الطاعة كان معصية . والله أعلم .

(١) في الأصل منهن (٢) في الأصل ضروره

مسألة ومنه : ان رغبة المسلمين تنقض الوضوء ، والصوم والغيبة كلما كان فيها دم ، ويقصد القائل فيه الدم لمن يغتابه ، ولو كان فيه . ومثل ذلك ان يقول : فلان حسن الا أنه قصير أو أعور أو أصم أو أعرج ، ولو كان كما يقول . :
واذا كان ذمه بما ليس فيه فهو أعظم جرماً . وبالله التوفيق .

مسألة ومنه : وفي رجل قال لرجل : خذ رطباً ، فقال الآخر إني صائم وعنى في قلبه أنه صائم شهر رمضان . . ولم يكن صائماً عند السؤال ؟
فجوابه : اذا كان أراد بذلك مندوحة عن الكذب لم يضق عليه عند ذلك .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن تكون له زوجة ، وقد دفع إليها ما يجب لها ، هل يجوز له أن يشتري شيئاً من الفواكه والمأكولات لا يعطيها^(١) ؟
فجوابه : انها في الجائز ، فلا أقول انه حرام ، وأما في حسن الخلق فأقول انه مكروه ذلك لمن فعله . . لعله لا ينبغي للمسلم [فعياله]^(٢) أثر عنده من نفسه .
والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا حكم الامام بحكم اكفره ، ولا يدري ولا يبصر أهل الدار كفره وقصرت أبصارهم عنه ، فخرجوا من الدنيا على جهالة كفر الامام ، وهم يتولونه ، فقد هلكوا لهلاك الامام ، وسقطت ولايتهم ، ما تفسير هذا الكلام جميعه ؟

الجواب : تفسير هذا عندي ، اذا تولوا الامام على كفره مع تضويبهم له في ذلك الفعل لأن لعله ألا يرد الفعل المجتمع عليه ، وعن جابر بن زيد قال تسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ، ما لم يركبوه أو يتولوا راكبه أو يبرءوا من العلماء اذا برئوا من راكبه . . أو يقفوا عنهم إذا كان هذا الحدث مما يسع جهله . وأما ما كان

(١) في الأصل لم يعطها (٢) في الأصل عياله

من الأحداث التي لا يسع جهلها ، فتلك ليس فيها تنفيس ، ولولم يبرءوا من العلماء . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بالجواب ، وهو هذا الجواب : اذا رأى المرء ما يكره من رحمه أوجاره ، ونوى بتركه كلامه له ، وقلة مجالسته ردعا منه له عن سوء أفعاله القبيحة ، ولم ينوقطيعته . . وكان معتقدا في قلبه مواصلته وأداء ما هو واجب عليه من صلة الرحم وحق الجار ، فلا بأس بذلك عندنا على هذه الصفة وهو ماثب عندي ، ومأجور على هذه النية لأنها من طاعة الله وقليل ما تخلوا من ذلك القلوب بين الرحم والاحوان والجار وما يجري بينهم من المعاتبات وهي من الشيطان لعنه الله . . .

فاذا لم يكن مع ذلك نية القطيعة . . وقطع وترك الواجب من قطيعة الرحم ، وصلة الجار فلا بأس بذلك عندنا ، وتركه أحبُّ إلينا خوف ضيق الصدور ، وتولد الأحن بين الرحم والجار . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : واذا كانت إمامة الامام على الدفع ، جاز للمسلمين عزله كارها أو راضيا ، اذا وجدوا من هو أفضل منه ، وانكى للعدو ، أو أقوى لعز دولة المسلمين ، ولو على غير حدث منه؟ الجواب : وقول ولو وجدوا مثله في الفضل اذا رأوه أهلا لذلك متى شاء ولا يختلف في ذلك ، وله هو أن يخرج ان شاء الله .

مسألة : وقال أبوسعيد : إن يوم القيامة على المؤمن في طوله كما بين الصلاتين . . وعلى الكافر كمسيرة ألف سنة في الشدة . الجواب : ليس في طول ذلك على ما قيل ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا (اللهم اغننا عن جميع خلقك) .

مسألة : مسكن الجن الخرابات ، وفي أطراف الأرض . . ومنهم مع بني آدم ووجدت أنهم فوق الأرض وتحتها ، وقيل لهم المواشي . . وقيل سكونهم الغيران أيضا .

مسألة : قال أبو سعيد : قيل ان الغناء مكورة في كل شيء الا اربعة : حَدُّوا^(١) المرأة ، وزجر الدواب ، وما كان يخرج منها على الزجر ، والتماثيل ما لم يخرج منها على النوح والندب .

الجواب : والنوح عندي أنه لا يُخْتَلَفُ في تحريمه ، وأما الندب فمعي أنه يخرج على معنى الصراخ على الميت لأنه يشايعه ، ومعني انه يختلف فيه ، وفي انكاره ، وقول النساء على المصيبة ، واه ، كالصراخ وهو من طريق التأوه والنوح أن تقول المرأة ثم يتبعونها فيقولون مثلها .

مسألة : ولعب الصبيان يختلف في انكاره؟

الجواب : واللعب كله حرام على البالغين بالخصى ، وهو من الصفات الا الأصرار وكل من أصر على صغير أو كبير والاصرار كبيرة ونظر البالغين الى الصبيان في اللعب تلذذا بذلك لا يجوز ، وهو حرام ، ولعب العبيد والموالي والهند والزط حرام ، والنظر الى جميع ذلك حرام ، واللعب بالنبل والخيول وملاعبته الزوجة والطفل واللعب بالسلاح ، كل ذلك ليس بحرام اذا أريد بذلك تقربا الى الله تعالى ، والنظر الى لعب الخيل والسلاح اذا أراد به معرفة ذلك جائز ، وأما التلذذ واللهو فلا يجوز شيء من ذلك .

وكل لعب بالجوز أو القمار ، أو اللعنة ، أو القبة والدهرة ، والعمارة ، والزمارة ، وكل ما يُتَلَهَّى به عن الطاعة ، فهو حرام .

(١) بمعنى الغناء وبخاصة للابل

وكل لعب جلب (السخط)^(١) ولعب الشطرنج من الكبائر، وفي حال المعاينة له البراءة منه ، وقيل الشطرنج ، هكذا المتبادر ، اذا أراد به معرفة الحرب ، جاز.

وكل لعب حرام الا ما اشترطه أبوسعيد ، وكل كذب حرام الا ما جر منفعة للمسلمين ، أودفع مضرة عن المسلمين بعد عدم معرفة المعارض ، وأما عند معرفة المعارض فلا يجوز الكذب في كل شيء ، وكل شيء قيل ، أو فُعل ، أو نُوي ، فلا يجوز أن يكون ذلك الا بحق وعلم .

مسألة : والعامل بيده افضل من التجارة ، والتاجر افضل من الجالس .

مسألة : قيل إنه من سؤال الامام راشد بن سعيد رحمه الله : ما تقول في رجل ذكر رجلا بما هو فيه ممتدحا [له]^(٢) ، ففرح المذكور الممدوح بذلك أيكون هذا هو الاعجاب . . ويلزمه في ذلك شيء أم لا ؟

الجواب : الذي عرفت أنه اذا أعجبه ما مُدِحَ به كان آثما ، وعليه اذا عارضه الاعجاب ان يدافع ذلك ويزيله ، ويذكر ما يشغله عنه من الموت ، والقبر ، والحساب .

قلت : فهل على الممدوح إثم ان لم ينكر على المادح له ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أحثوا في وجوه المادحين التراب ، أو هذه الرواية لغير هذا ، وما موضعها ، بين لنا ذلك ؟

الجواب : الذي عرفته أنه اذا أظهر اليه الكراهية لذلك فحسن ، وان انكر ذلك بقلبه ، ولم يدخل الاعجاب قلبه أجزأه ذلك ، وأما معنى الرواية فعندي ان مدحه بما ليس فيه [يستحق]^(٣) الرد عليه ، وقد مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أعلم أنه أنكر على من مدحه .

(١) في الأصل السحت
(٢) في الأصل به
(٣) في الأصل إستحق

قلت : وكذلك الاعجاب الذي يحيط الاعمال من الطاعة ، ما صفته وكيف نعته؟

الجواب : الاعجاب هو عجب المرء نفسه بصواب إن كان منه ، والمباهاات برأيه وتصويب فعله ، ومخيلة له ، وإن رأيه على غيره ، وقد قيل عجب المرء على نفسه أحد حساد عقله .

مسألة : عن الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان رحمه الله ، فيمن أقرض رجلا عنده في الولاية دراهم ، وفي غيبته يلوم نفسه لئنه لم يقرض دراهمه فلانا ، لأن المقرض أيسر من القارض ويشكومنه عند بعض من يحضره في غيبته ، ويستحي أن يظهر ذلك له في وجهه .

فجوابه : ليس هذا غيبةً ، ولا يعجبني هذا إذا فعل خيرا إلا الاتمام به .

مسألة ومن غيره : فيمن يتبخر بعود مصلوح ، أو غير مصلوح ، من عند من يخلط الحلال والحرام ؟ .

الجواب : فقد جاء فيه الاختلاف : قول على الأغلب ، وقول حلال حتى يعلم حرامه ، وقول لا يجوز الأخذ منه . والله أعلم .

مسألة : وعمن يموت له أحد من أرحامه ، ويحسر عن رأسه الكمة في أيام العزاء ، فهل يجوز هذا أم عليه الائم ؟
الجواب : لا عليه في الأثر ، وأما في النظر ، فمكروه . والله أعلم .

مسألة : ما تقول في القيام ، سنة أهل البلد يقوم بعضهم لبعض .
الجواب : فاعلم رحمك الله ، يقوم الرجل للعالم اجلالا ، وللوالد اجلالا ، وللصديق الذي له عليه يد اجلالا ، أولرجل يتقيه فيقوم له اجلالا ، ولا اثم في هذا ولا ذنب على القائم والمقوم له .
وأما العالم والوالد فالقيام لهما من أبواب البر والتواضع .

مسألة : عن الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي ، في الذي يسمي رازقا .

فجوابه : لا يعجبني أن يُسمِّي نفسه رازقا ، ويكره فيها عندي له ، والرزاق هو الخالق جل جلاله .

مسألة : في استعمال أواني الذهب والفضة؟

الجواب : اختلف العلماء من المسلمين هل هو نهي تحريم أو تنزيه ، فقال بعض هو نهي تنزيه ، وقال بعض هو نهي تحريم ، وهو الأصح ، وقال ان خالف مخالف مُكَلِّفٌ وتوضاً من آنية الذهب أو الفضة فقيل : تصح طهارته ، وقيل لا تصح . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله ، فيمن له زوجة قليلة الرغبة في الجماع ، فَوُصِفَ له أن يشق قدامها ضفدعا حية ، أيسعه فعل ذلك بالضفدع ، صح الوصف على هذه الصفة أم لا يصح . أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : ترك مثل هذا عندنا أولى وخاصة اذا لم تصح حقيقة نفع ما ذكرته . والله أعلم .

مسألة : وفيمن يمشي في طريق جائز ، فتقع منها قَذَاةٌ في نعله ، أيسعه أن لا يُبَالِغَ بها حتى تقع من النعل في الطريق المذكورة ، أم عليه اخراجها اذا كان في وقوعها مضرة على الطريق ، على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : ان خرجت منه ووقعت في الطريق من غير معالجة منه لها فلا بأس عليه بذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأكل التمر والرطب بنواه .

الجواب : اذا كان في ذلك صلاح للأكل ، وأمن منه المضرة ، جائز ذلك عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز للمرأة أن تلبس مثل دشداشة الرجل اذا أرادت بذلك الستر ، لا التشبيه ، وكذلك اذا أرادت الاستدفاء عن البرد؟
الجواب : يجوز لها على هذه الصفة فيما وجدته بخط عن الشيخ الفقيه : محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله . والله أعلم .

مسألة : ومن أتى الى نهر يريد الغسل منه ، فوجد معه صبيًا قاعدا لا حاجة في موضع مباح . أيجوز له أن يأمره ليتنحي عنه لحال الستر على هذه الصفة وهذا المعنى . . أم لا؟؟

الجواب وبالله التوفيق : يقول له تلويحا لا تصریحا ، ان اكتفى بذلك ، وان لم تكف بذلك ، وكان إزالة ذلك الصبي من ذلك الموضع صلاحا له ، فلا يضيق أمره له بما فيه صلاحه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز طرح أرواث الأنعام في دروسها لتمشيه ، اذا كان [يعني]^(١) فاعل ذلك صلاح شيء من دنياه ، حيث ورد النهي عن تنجيس أرواث الأنعام على هذه الصفة ، وهذا المعنى . والله أعلم .
الجواب وبالله التوفيق : واسع لا يضيق مثل ذلك عندنا ، وهو واسع معنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : يجوز للمرأة التبرج عند ممالكها الذكور البالغين العاقلين ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يضيق ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين ، ولا يعجبنا ذلك من غير مخالفة منا للأثر . والله أعلم .

(١) في الأصل معنى

مسألة ومنه : وفيمن يأتيه أحد من الناس بشيء من الأطعمة من تمر أو غيره ليتفل له فيه ليطعمه شيئا من الدواب ، دفعا عن العين عنها . . أيجوز لهذا الراقي أن يتفل في هذا الطعام ، وكان يرقى من كتاب الله عز وجل أو من أسماؤه ، على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يضيق مثل ذلك عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذروا لجعاريف اذا رآه احد حاملا شيئا مما لا قيمة له مثل جرادة ، أوقاسعة . . أونواه ، ولعل مرادها لتقتات بها . أيجوز له أخذ ذلك منها على هذه الصفة ؟

جوابه : فنعم ، يجوز له أخذ ذلك ممن ذكرت عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وشعر الرأس والعانة والأبطين ، اذا حلق ما أحسن أن يفعل به ، أيدفن في الأرض ، أم يترك في مباح ، ولا بأس به ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان تُرك من غير دفن فحسن عندنا ، ولم نعلم أن أحدا من فقهاء المسلمين أمر بدفنه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز طرح الحب المسموم للطير طلبا لتحصيله للأكل لا على وجه العبث على هذه الصفة . . ؟

الجواب : ويجوز أكل المذكي منه التذكية الشرعية اذا لم تتولد منه مضرة على من أكله من قبل السم . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمشي بلا نعلين ، أفیه كراهية أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لعل الكراهية في ذلك من قبل قلة النزاهة ، ولعل ذلك يتولد منه ضعف النظر من العين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الرجل اذا صلى المغرب ، وأراد أن يصلي شيئاً مثل الطاعات ، وانحرف ولم يصل ، وكذلك اذا قام في الليل ، ونوى هذه النية المتقدمة ، ولم يفعل . أرأيت اذا صلى الفجر وانحرف من مكانه ثم رجع اليه وتمسح وتوضى ونيته أن يصلي ولم يصل .

جوابه : كل ما ذكرت من ترك الفصيلة غير الفريضة لا إثم عليه فيه ، وأما من قام بالفرائض والسنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمستول أم لا . . فهو مستول لقول الله تعالى : ﴿ ليسأل الصادقين عن صدقهم ﴾ ^(١) . وأما من أخرج زكاته الواجبة عليه الى مستحقها ، وسأله من سأله من ماله من الفقراء شيئاً ، فلم يعطه ، فلا إثم عليه إذا لم يخف عليه ضرراً من منعه له عما سأله من ماله والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن استأجر ليحج عن غير ولي . . أعليه أن يشترط ألا يدعو له أم لا ، وان كان عليك ذلك أيجوز للوصي استتجاره اذا اشترط ذلك أم لا ، أرأيت وان لم يشترط ذلك عليه ، وحج عنه ، ولم يدع له وكان مشروطاً عليه فعل ما يفعله الحاجون ، والزائرون ، من واجب وسنة ومستحب ، أيتم حجه ، وتجب له الاجرة على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يجوز الدعاء لغير الولي ، وان شرط على الوصي ، فلا يسع الوصي أن يجيبه الى ذلك ، وان حج ولم يدع له ، فلا أرى له أجرة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد دخول المدينة لحاجة ، ولزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم . أله إحرام كما لو أراد دخول مكة شرفها الله على هذه الصفة أم لا؟

(١) آية رقم ٨ من سورة الأحزاب

الجواب وبالله التوفيق : لا أعلم على من دخل مدينة يثرب إحراما كما على الداخل مكة شرفها الله . والله أعلم .

مسألة ومنه : ورد الصباح والمساء . أيكون فريضة كرد السلام على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : الرد عندنا فريضة لقول الله تعالى : ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾^(١) والله أعلم . .

مسألة ومنه : والشركاء في المصيبة أعليهم ايجاب أوينبغي لهم استحبابا أن يعزي بعضهم بعضا أم لا . . ومثل ذلك الإخوة إذا مات أبوهم أو أمهم أو بعضهم . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : انه يكون استحبابا ، لا ايجابا ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد أن يخلق عانته بدواء ، ولا يثبت معه الشعر أيجوز له ذلك على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يلحقه من ذلك ضرر ، فواسع له ذلك عندنا . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله ، وفي ميتة ذات الدماء ، والاصيلة أيجوز أن تُطعم شيئا من الدواب من سباع أو غيرها ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : ففي اعطاء ذلك السباع بالقصد اختلاف . هكذا حفظنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المشركين اذا أرادوا احراق موتاهم بالنار ، في بلدان المسلمين ، أيسع المسلمين التخلية بينهم وصنيعهم ذلك أم لا؟

(١) آية رقم ٦٨ من سورة النساء

الجواب وبالله التوفيق : انا أدركنا في زمن من ادركناهم من المشايخ ، ولم يتعرضوا للمشركين في مثل هذا ، ويتغاضون عنهم وعن صنيعهم ، والله أعلم ، ونحن بهم نقندي ، وبآثارهم نهتدي ، وكفى لنا بهم حجة والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز لأحد أن يكتب شيئا من آي القرآن بالمتربي ، أم لا ، وكذلك أسماء الله عز وجل ؟

الجواب : فجاز ذلك عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وتشمت العاطس ، أيجزىء أن يقال سرا لمن لزمه ذلك . . ؟

فجوابه : انه اذا حرك ، لعله المشمت العاطس ، والمراد على المسلم أن يحرك لسانه وشفتيه ، فيكفيه ذلك ، وإن جهر له بالرد في [التشمت] ^(١) ورد السلام ، فهو أفضل وأطيب للنفس ، والله أعلم ، أما قوله ان يجزىء رد السلام سرا ، فعندنا أن فيه نظر .

وأما اذا لم يتم العاطس الحمد له ، والمستلّم السلام سهوا ، فلا يشمت العاطس ، ولا يلزم الرد على المستلّم ، وذلك اذا لم يقل العاطس : الحمد لله . ولم يقل المستلّم : السلام عليكم ، فلا يُشمت العاطس ، ولا يُردّ على المستلّم السلام . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : فيمن سافر هو وزوجته عند جمّالٍ أجنبيّ ، وأراد الرجل أن يراوح الجمال في الركوب ، ويكون ركوبه قُدّام المرأة ، ويكون هو وإياها مرتدّين على الدابة ويكون الزوج يمشي [حذاهما] ^(٢) ، أيجوز ذلك ؟

الجواب وبالله التوفيق : فان كان الرجل والمرأة أجنبيين فلا يجوز لهما أن يرتدفا

(١) في الأصل [التسميه] (٢) في الأصل حذاها

عندي على الدابة ، حمارا كان أوجلا ، ولو كان الزوج معها ، خوفا من نزعات الشيطان ، ووسواسه إلا أن يكون ذا محرم منها من قبل رضاع أو نسب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يستنجي في النهر ، فجاء احد من المنافقين الفاسقين ، ينظر اليه ، وخاف هو ان قام قبل ان يطهر ان تَنَجَّسَ ثيابه . كيف يفعل ؟
الجواب : إن كان الناظر قريبا من المنظور اليه ، بقدر ما يتقن منه نظر العورة من كدورة حُلَّتِه ، فعليه عندي ستر عورته اذا قدر على سترها من ارخانون على الماء وغير ذلك ، ولا يجوز له ابراز عورته ، إن تمكن الناظر من عورته ، اذا قدر على سترها . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : وفيمن يرى شيئا من الهوام المأمور بقتلها ، ويكون قادرا على قتلها ، غير أنه لا يمكنه قتلها الا بلزوم الضمان عليه [بسبب]^(١) قتلها . أيجوز له ترك قتلها على هذه الصفة اذا كان قادرا على الخلاص من الضمان الذي يلزمه بسبب قتلها ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : انه اذا ترك قتل ذلك خوف تعلق الضمان عليه ، اذا كان لم يقدر على قتل ذلك الا بلزوم الضمان عليه ، ألا شيء عليه في دينه . . لأن الانسان لا يدري متى ينقضي أجله ، وعسى في علم الله ان يدركه الموت قبل أن يُخَلِّصَ نفسه . . وترك الذنب خير من مطلب الخلاص والتوبة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : [وهل]^(٢) يجوز لأحد أن يقرأ القرآن العظيم ويذكر الله العظيم وهو قاعد لبول أو غائط كان في كنيف أو براح من الارض ، على هذه الصفة أم لا ؟

(١) في الأصل من سبب (٢) في الأصل هو

الجواب وبالله التوفيق : يجوز له ذلك في قلبه ، ولا يحرك بذلك لسانه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ما تقول اذا وجد الانسان قولاً من أقوال المسلمين في شيء بعينه ، ولم يعرف أهو عدل أم لا ؟ . أيجوز له الأخذ به ، كان في شيء مثل حيض أو طلاق أو خلع ، أو إيلاء ، أو في الصلاة ، أو في الصيام ، أم حتى نعرف أنه عدل من القول ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان مما يجوز فيه الاختلاف بالرأي من فقهاء المسلمين الذين يجوز لهم القول بالرأي ، ففي إجازته الأخذ به اختلاف ، اذا لم يعرف الأعدل منها ، وان أخذ بذلك عن التحري منه للأعدل ، فواسع له ذلك على قول فقهاء المسلمين والله أعلم .

مسألة ومنه : وجدت في الأثر ، ومن عبَدَ الله بتوهم القلب فهو مشرك ، ومن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ، ومن عبد الاسم والمعنى به فقد جعل مع الله شريكاً ، ومن عبد المعنى به ، فقد أصاب .

الجواب وبالله التوفيق : لم أقف على هذا بعينه مفسّراً ، وفيما توهمته أن التوهم هو الظن عندنا ، فمن عبد الاسم دون المعنى ، فانه لم تكمل بذلك عبادته عندنا ، وكذلك من عبد الاسم والمعنى ، ولم يعبد الله حقيقة ، حق عبادته فيما عندنا ، ومن عبد الاسم دون الصفة بالادراك ، لعله اذا لم يعبد كأنه لم يغب عنه ، ولم يعزب عنه علمه ، حيث كان ، وأين كان ، ومن عبد المعنى فهو المراد به حقيقة العبادة . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه

الله . في قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَدْلَوْا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ، لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١) فالذي حفظته من بعض تفاسير القرآن ، ان معنى ذلك النهى عن أخذ أموال الناس ظلماً بغير حق مثل الغصب والسرقة وما شاكل ذلك ، ويتعلق على أربابه بظاهر الحكم عند حكام المسلمين في أخذه عليهم بسبب ذلك اذا طلبوه منه . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : قال بعض فقهاء المسلمين ، ان الدين بني على الحكم وقال بعضهم على الاطمئنان والعرف والعادة ، وكل له أصل فيما له من هذا والله أعلم .

مسألة ومنه : والثوب اذا كان من قطنٍ أو حريرٍ (لعله ، وحريرا باسقاط ألف أو على ما يقتضيه المقام)^(٢) مصر ، أكان الحرير أوسداه ، أيجوز لباسه قميصا ، أورداء ، كمة كان أو عمامة ، على هذه الصفة أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : أجاز ذلك بعض فقهاء المسلمين ، ولم يجزه منهم آخرون ، وترك ذلك حسن عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز على الاطلاق أن يوصف الله عز وجل بأنه طاهر . ويدعى بذلك ، ويقال له : يا طاهر ، بالطاء المهملة ؟
الجواب وبالله التوفيق : إنا لا نقول بذلك على هذه الصفة . والله أعلم

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الزاهد درويش بن جمعة بن عمر الأذمي رحمه الله : وفيمن يستاك وهو متوضئ ، هل فيه كراهية ، أم لا ؟ وفيمن يتكلم وهو عريان ، هل فيه كراهية أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : ان في السواك على الوضوء ، والكلام عريانا ، كراهية

(١) آية رقم ١٨٨ من سورة البقرة (٢) لا مانع من جر كلمة حرير عطفاً على قطن بدون تنوين

بلا اثم ، مالم يخرج ذلك الكلام عن حد الحاجة الى معنى الفضول في الكلام ، الذي لا حاجة اليه ، فاذا خرج إلى معنى الفضول فأخاف عليه الاثم منه ، وكسب الاثم يكون معصية . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وفي الذي يعجبه من نفسه أنه مؤد ما عليه من الحقوق الله تعالى ، وما يجب عليه للمخلوقين ، وانه يقضي للناس حوائجهم ، وأنه فرح سماع ، وأنه هين لين متواضع لأقل منه أيلحقه من اعجاب نفسه شيء فيما بينه وبين الله ، وعنده أنه عبد مؤمن؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا فرح بتوفيق الله له لطاعته ، فلا يلحقه شيء من الاثم فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجدت في بعض الاسماء والعزائم ، ان من يدعو الله بحق الملك الفلاني ، وبحق هذه الأسماء من استأثيه ، وبحق محمد صلى الله عليه وسلم ، أيجوز له أن يدْعُو الله بذلك أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أكثر قول فقهاء المسلمين لا يجوز ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه جوابه : قد جاء في آثار المسلمين ، أنه لا يجوز العمل بالاسماء التي هي غير عربية ، إلا لمن عرفها ، وعرف عدلها ، وكذلك لا يقول في الدعاء بحق كذا ، في قول اكثر فقهاء المسلمين والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بجوابها وهو هذا :

الجواب وبالله التوفيق : قد جاء في آثار المسلمين أن الانسان اذا هم بالطاعة ، ونوى العمل بها ، فاحت منه ريح طيبة ، فعلم الحفظة من الملائكة ذلك ، وكذلك اذا هم بالمعصية ونوى العمل بها ، فاحت منه ريح خبيثة ، فعلم الحفظة ذلك والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز أن يُشْتَرَى الأفيون للدواء ، ويجوز بيعه للدواء ويحل ثمنه ، وكذلك السم [الأصفر]^(١) . أيجوز أن يبايع احدا غير الثقات؟
الجواب وبالله التوفيق : يجوز بيعه وشراؤه على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي يستوي بعد المطر يسمونه قوس قزح .
فجوابه وبالله التوفيق : أنه يقال : قوس الله ، ولا يقال قوس قزح لأن قزح اسم شيطان لعنه الله ، وأما اذا جن الرعد قال بعض الناس : يا كريم فذلك جائز اذا دعا الداعي باسم كريم يعني اسما من أسماء الله تعالى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن به أذيةٌ ، ومعلوم عند الناس أن دواءها كذا وكذا فترك دواءها توكلأ على الله تعالى ، لعلمه أن الاشياء كُلُّهَا بيد الله ، ومات من تلك الاذية ، أيلحقه اثم من ترك الدواء أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إنا لا نقول بهلاكه على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : وكرهوا استقبال القبلة واستدبارها في البول والغائط .
الجواب : وقال بعض لا يجوز ذلك ، وقال بعض يجوز في البيوت دون الصحاري وقيل يجوز استدبارها دون استقبالها .

مسألة : وعن رجل له إصبع زائدة عن الخمس . هل يجوز له أن يقطعها؟
الجواب : قال : لا يجوز له ذلك ، فان قطعها ، قال يستغفر به ، ثم يتوب اليه ، فان قلع ضرسا زائدة في فمه ، قال : يستغفر به ويتوب اليه .

مسألة : رجل ضربته سلاة في وجهه فورم موضعها ، وثَقُلَ عليه اللحم وصار كالجوزة أو أكبر ، فقطعها .
الجواب : لا يجوز ذلك ، فان فعل ، قال : يستغفر به .

(١) يقصد الخمر

مسألة من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي الغافري النزوي رحمه الله : فيمن يقرأ القرآن العظيم وحده ، فَيَلْحَنُ فيه لحنا ، فيبدل آية الجنة لأهل النار ، نسيانا منه من غير تعمد منه لذلك . أيتنقض وضوءه وتلزمه التوبة والاستغفار ، كمثل من يلحن بحضرة غيره؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يلزمه شيء على هذه الصفة . . اذا كان وحده فيما عندنا لقول الله عز وجل : ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾^(١) . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن غيره ، واذا جاءني جواب من فقيه من فقهاء المسلمين رحمهم الله ويكتب في فتواه ، يعجبني كذا ، وأرجو أنه كذا ، واحسب انه كذا ، ولا أعلم كذا ، وما أشبه ذلك ، هل تكون هذه الفتوى مما يجوز الأخذ به ؟ .
الجواب وبالله التوفيق : ان هذا ليس بِفُتْيَا صريحة ، الا أنه إن كان هذا الذي رسمه الفقيه ، وأشار اليه موافقا للحق ، وعمل به المستفتي على قبول الحق فلا يضيق عليه ان شاء الله . .

مسألة ومن جواب الشيخ الفقيه خميس بن سعيد رحمه الله : في معنى قولهم التقوى غير الفتوى .

الجواب : أرجو ان معناه أن التقوى غير الفتوى ، يكون على معنى ظاهر الحكم ، والتقوى فيما يخص العبد من باطن العلم ، والمتعبد عقله حجة له وعليه مما أنكره العقل مما هو مباح في حكم الشرع ، فينبغي للمبتلي أن يقف عن ذلك الى أن يتبين له الحق الذي لا شك فيه ولا ريب ، وهذا لأهل المراقبة لله ، وأهل الجهاد في العبادة . والله أعلم .

مسألة : في قول الله تعالى : ﴿إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلا﴾^(٢)

(١) آية رقم ٥ من سورة الأحزاب (٢) آية رقم ٦ من سورة المزمل

الجواب : في قول هذا التفسير ، إن ناشئة [الليل]^(١) هي ساعاته كلها ، وكل ساعة منه ناشئة سميت بذلك لأنها تنشأ أي تبدو، وقال بعضهم أن الناشئة آخر قيام الليل ، وقول القيام من أول الليل هي أشد وطأ أي مواطأة وموافقة ، وذلك أن مواطأة القلب واللسان والسمع والبصر ، تكون بالليل أكثر من النهار . وقول فرضت الصلاة في أول الليل لأن ناشئة الليل هي أول الليل ، أشد وطأ ، أي أجدر أن تحصوا ما فرض الله عليكم من القيام ؛ لان الانسان اذا نام لم يدر متى يستيقظ .

وقيل الليل هو أحفظ للقراءة ، وأثبت للقيام والصلاة عليه أسهل ، والقلب فيه أفرغ ، والبدن أنشط . والله أعلم . وفيما عندي ان العبد ينبغي له ان يعرض نفسه على الطاعة في كل وقت من ليل أو نهار، ولا يتخذ الراحة الا عند الغلبة لانه لا يدري أي ساعة يضادف فيها رضا الله . والله أعلم .

مسألة : وجدتها في أبواب البر مكتوبة ، وهي هذه مما وجدته بخط الشيخ القاضي خميس بن سعيد رحمه الله تعالى : ينبغي للعبد المؤمن أن يقوم بأداء جميع ما افترضه الله عليه ، من صلاة وصوم وحج وزكاة ، ويؤدي ذلك في أول وقته عند أول الأمكان ، وأن يبر والديه ، ويصل أرحامه ويحسن الى جيرانه ، وان قدر أن [يتنفل]^(٢) بصلاة فليواظب على أربع ركعات نافلة قبل صلاة الظهر بعد الزوال ، واربع ركعات قبل صلاة العشاء ، وثلاث ركعات قبل صلاة الفجر وستتها ، واربع ركعات صلاة الضحى ، وان يُتَّبَعَ شهرَ رمضانَ بصوم ستة أيام من شهر شوال بعد يوم عيد الفطر ، وأن يصوم في كل شهر ثلاثة أيام يوم ثالث عشر ، ورابع عشر وخامس عشر ، وان يصوم يومَ تاسع وعاشر من الشهر المحرم ، ويوم سبعة وعشرين من شهر رجب ، وان يحسن الى اهله وأولاده وعياله ، وان يحسن صحبته للناس بخلق حسن ، وحسن المعاشرة للناس لا

(١) في الأصل : الله (٢) أي يصل صلاة نفل

يترك على نفسه حقاً لأحد يقدر على أدائه ، ولا يكذب ولا يغتاب الناس ، ولا يذكرهم الا بخير ، وان رأى عورة سترها ، وان رأى حسنة أظهرها ، ويتواضع لله ولعباده . . ويترك الناس من شره^(١) ، ولا يخالطهم الا لينتفع منهم لأمر دينه أو دنياه ، ويتنفعوا منه بمثل ذلك ، وان عمل احد فيه سوء احتمل له وعفى عنه ، ولا يظلم احدا شيئاً والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

مسألة : وهل يجوز قتل السباع بالسموم ، أو غير السموم ، وكذلك مثل قتل الفأر اذا خَرَّبَ ثمار النخل ، أن يعمل له السموم ليقتله أم لا ؟
الجواب : عن الشيخ خميس بن سعيد : اذا تبينت المضرة ولم يقدر على منع مضرة ذلك ، الا بهذا فأرجو أنه يجوز ان يحتال على كف مضرته بمثل هذا ، وتكون نية الفاعل لذلك منع المضرة لا لقتل السباع ، والهوام ، وانما هو لمنع مضرتها . والله أعلم .

مسألة : وفي لحوم الحيات اذا استعمله أحد أو أكله لدواء ؟
الجواب : أما لحوم الحيات فهي من المحرمات بمنزلة السباع ، وان اضطر مضطراً الى أكل لحومها ، فأرجو أنه لا يضيق عليه ذلك . . لان الاضطرار غير الاختيار ، وقد أحل الله أكل الميتة وسائر المحرمات عند الاضطرار ، وهذا حين اضطر أراد [رَجَاءً]^(٢) الشفاء من الهلاك . والله أعلم .

مسألة : ووجدت ان من حمل شيئاً من عصب الضبع لا يعمل فيه السحر شيئاً ، ما تقول فيه ، وفي جلده وأظفاره . أيجوز أن يصلي به ، وأن يأكل لحمه^(٣) ؟

الجواب : لعله اذا ذكى وغسل ، إن أكل لحمه مختلف فيه ، وليس هو من المجتمع على تحريمه كالحم الخنزير أو الكلب والقرد ، وما أشبهها ، واذا ذكى

(١) أي بكف أذاه عن الناس
(٢) في الأصل رجاء
(٣) في الأصل : في أكل لحمه

فعصبه وأظفاره وجلده وعظمه يطهر بعد الغسل ، والجلد بعد الدبغ والله أعلم .

مسألة : والثعلب سبع أهوطاهر ، وحلال لحمه ، واستعمال مرارته أو خصيته أو دماغه لشيء من الأدوية ، وفي مرارة الذئب وعينه وعظامه وجلده أتجوز الصلاة به إذا استعمله أحد ، وكان يرجو في استعماله العافية ، والقنفذ والأرنب وابن عرس ؟

الجواب : ان هذه الدواب التي ذكرتها كلها يختلف فيها ، وفي أكل لحومها ، وفي استعمال شيء منها ، الا مثل الظفر والضررس بعد المبالغة في غسله ، فأرجو ألا بأس به . والله أعلم .

مسألة : أتيت بجوابها وهو هذا فيما عندي .

الجواب : أرجو أنه لا يضيق استعمال لبن الخيل والحميز للدواء ، وان قطع شيء من حوافيرها ، ولم يكن فيه شيء من اللحم ولا الدم ، فهو طاهر اذا كان من ذوات الحوافر ، ولا يضيق استعماله عندي لما يرجى نفعه لشيء يعين على طاعة الله تعالى .

مسألة : سألت شيخي وسيدي صالح بن سعيد بن زامل رحمه الله . هل يجوز للمسلم الذكر أن ينام في منام الحرير ، ومخدة الحرير وهي الوسادة ؟

قال : فعلى ما سمعته من آثار المسلمين ان ذلك جائز ، وانما حرم على رجال المسلمين لبسه . . ولا يحرم النوم عليه . وبالله التوفيق .

مسألة : وهل يجوز التاني بآنية الفضة والذهب ؟
فجوابه : فعلى ما سمعته من آثار المسلمين ، ان ذلك جائز اذا كان ذلك

لغير الأكل والشرب ، وأما أن يأكل فيها ففي ذلك اختلاف : قول يجوز الأكل فيها ، وأنها لا يجوز الشرب ، وقول : كله غير جائز . والله أعلم .

مسألة : والمسلم هل يجوز له أن يطعم الكافر والمشرک وقاطع الصلاة من أهل القبلة ، أو غير هؤلاء من أهل المظالم ، وأهل المعصية ، ويكسوهم إذا رأهم مضطرين إلى ذلك ؟

الجواب : لا يعزب عن الله احسان محسن ان يكون احد الذين وصفتهم جاء باغيا على المسلمين يريد قتلهم ، فلا يجوز لأحد أن يطعمه أو يسقيه ولومات جوعا وعطشا .

مسألة : ومن جواب الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : فيمن ينسخ كتابا من تأليف قومنا ، فيجد فيه ترهما عن بعض . وقف المسلمون عن ولايته ووقوف اشكال ، أو وقوف رأي ، أو يبرءون منه . أله أن يكتب الترحم عليه ، كما وجده في ذلك الكتاب ، أم لا ؟

الجواب : لا يعجبني أن يكتب الترحم عليه ، إلا أن يحكي ذلك عن أحد فيكتب الحكاية بنفسها . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه فوقوف الرأي على ما تبينته من الأثر : إذا أحدث وليك حدثا مما يسع جهله ، ثم نسيته حتى بان الحكم فيه فهذا وقوف الرأي المجتمع عليه ، وأما وقوف الرأي المختلف فيه ، فهو إذا لم تنس الحدث الذي وصفته لك ، قول : عليك أن تعتقد السؤال عنه ، ويكون وقوفك وقوف سؤال . . وقول : لا عليك سؤال ، أو تقف عنه وقوف رأي ومعناه إذا تبين له أمر وليه ، إما بخروج من الولاية ، أو بتوب عليها .

وأما وقوف الشريطة ، فهو يدخل عندي معناه في وقوف الرأي .

مسألة : ومما وجدته على أثر كلام الشيخ أبي الحسن رحمه الله : بسم الله الرحمن الرحيم . ما تقول في الكلام الذي يوجد اذا ترك الناس الجهاد كُلُّهُمْ

كفروا ، فما معك أن تخرج تفسير هذا الامر ، وما هذا الجهاد؟
وما هوجهاد المشركين ، أمن كان يستحق الجهاد من المشركين وغيرهم فهل يكون هذا خالصا لزومه لمن قدر عليه ، أم هو على كل حال وعلى جميع الناس القيام به . فمتى قام به البعض أيجب على الباقيين ، وان كان ذلك واجبا ولازما ، ولا عذرفيه ، ولا مساغ فما تقول في أهل هذا الزمان ، وهم كما تعلم ، وهل يعلم أحد من أهل القبلة قائما بشيء من ذلك ، في موضع من المواضع ، وقطر من الأقطار فأحب أن تشرح لنا شرحا مؤيدا في هذا ، الى ما نلتمسه ونطلب حتى لا يبقى بعد ذلك مستزاد ، ولا بحث رأي ، وأنت محسن متفضل ان شاء الله ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان ذلك اذا ترك الجميع الجهاد كفروا عند القدرة ووجوب الفرض اذا لزمهم القيام به ، وكانوا كنصف العدو ، وقد قال بعض المسلمين ان فرض الجهاد دائما يجب مع القدرة من العدد والعدة والأوقية والأسلحة والكرّاع ، والامام اذا صاروا كنصف العدو ، ولزمهم الفرض ، واذا كانوا أقل لم يلزمهم فرض الجهاد فاذا تركوا بعد أن يكونوا كما وصفنا كفروا ، وان قام بذلك البعض لم يكفروا ، والخطاب عام لجميع أهل الاسلام واذا قام به البعض سقط عمن لم يقم به لقولهم لانكفروا متخلفا عنا ، ولا يجبر الناس على الجهاد ، وقد قال الله تعالى : ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾^(١) أي قاتلوا مائتين ، وقوله : ﴿وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا . .﴾^(٢) يقاتلوا ألفا بأمر الله . . ثم قال : ﴿الآن خفف الله عنكم ، وعلم ان فيكم ضعفا ، فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله ، والله مع الصابرين﴾^(٣) .

(١) آية رقم ٦٥ من سورة الأنفال (٢) آية رقم ٦٥ من سورة الأنفال .
(٣) آية رقم ٦٦ من سورة الأنفال .

فأوجب في الفرض الاخير بعد وقعة بدر ، رخص لهم ان يقاتل الرجل رجلين ، والمائة مائتين ، ومن هذا قال المسلمون إن الجهاد لا يلزمهم الا ان يكونوا كنصف العدو في العدد والعدة والاسلحة والحمولة والأوقية والكراع . والله أعلم .

واحكم وآمن وأفضل أن يكفرهم ، [ولا يُكْفِرُهُمْ] ^(١) عند عجزهم اذا لم يكن عددهم كما افترض الله عليهم في كتابه العزيز ، وانما يكفرون اذا تركوا ذلك مع القدرة ، واذا قام به البعض سقط عن الجميع من الناس ، بقيام من قام ، وان تركه الجميع كفروا ، وان عطلت هذه الفريضة التي قد لزم فرضها مع القدرة والاستطاعة ، واذا لم يلزم فرضها لم يكفروا مع العجز ، وقد قال الله تعالى : ﴿وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا﴾ ^(٢) وقد قال الفقهاء ان القتال في سبيل الله هو الجهاد ، والدفع هو القتال ، لمن يريد استباحة البلد والمصر كائنا ما كان ، وقد أوجب الله قتال المشركين كما قال : ﴿اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ ^(٣)

ثم استثنى منهم أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ، وأمر بقتال الفئة الباغية حتى تفيء الى أمر الله ، وأمر بقتال المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض .

والجهاد واجب مع القدرة والاستطاعة ، والامام وكل من دخل تحت هذا الاسم من أهل الشرك والبغي ، والمحاربين بذلك ، على أن الفرض لا يلزم الا إذا كان المسلمون كنصف العدو ، كما ذكره الله تعالى من قوله الا من أراد وسيلة أو فضيلة ، فجهاد في أقل من ذلك ، وهي فضيلة يختص بها الله من يشاء من عباده .

(٢) آية رقم ١٦٧ من سورة آل عمران

(١) في الأصل : وبكفر عند عجزهم

(٣) آية رقم ٥ من سورة التوبة

قولهم لأنها فضيلة لئلا يكون واجبا حتى يلزم الفرض في النصف ، ويدلك على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه لا يلزمهم فرض الجهاد في حين قتلهم . . لعله قتلهم حتى يكثروا ، وإذا همّ المشركون وأخرجوهم من منازلهم الى أرض الحبشة . . وأرادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، وخرج الى المدينة ، فأمره الله بقتال من قاتله ، والكف عمن كف عنه ، حتى كثروا وقووا ثم أمر بقتال المشركين كافة مع القدرة ، وأوجب عليهم بعد بدر حتى يقاتل الرجل رجلين ويُدلّ على ان القتال والجهاد مع الامام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بينهم له الأمر من يخرج بنفسه ، ويؤمن من يشاء في سراياه وجيوشه ، ومجاهدة عدو الاسلام حتى توفاه الله ، صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن يأمر الا رجلا مريضا ، فلما مات صلى الله عليه وسلم أرادت العرب ، ولم يجاهدوا من ارتد ومنع الصدقة ، حتى قَدِمُوا^(١) أبا بكر فجاهدوا معه وبأمره ، ثم عمر بن الخطاب كذلك وبعدهما عثمان ، فلما كثرت أعداؤه اجتمعوا عليه ، وكان منهم ما كان ، من قاتل أو خاذل ، ولم يروا القتال معه ، ثم لم يستحلوا قتال أحد حتى قدموا عليا بن أبي طالب ، فقاتلوا معه أهل البغي ، فلما شك وترك الحرب ورجع الى التحكيم ، ورضي بالحكمين أن يحكما عليه أوله ، أنكروا عليه وفارقوه . . ولم يروا قتال من بغى وطغى حتى قدموا إماما على أنفسهم جاهدوا معه وهو عبدالله بن وهب ، وكذلك المسلمون من بعده من أهل النخيلة والمرداس ، وعبدالله بن يحيى ولم يكونوا يقدموا الا إماما عدلا مرضيا ، ولم يوجب الله في كتابه فرض الجهاد إلا للرجلين .

وقال المسلمون اذا كانوا كالنصف كما ذكر الله . . ولا يكفروا من غير فرض تركوه ، ولا واجب عطلوه ، ولا عند عجزهم ، ألا ترى أن الله تعالى قد عذّر أهل العذر في كتابه ، كالأعمى والاعرج والمريض وقال : ﴿ولا على الذين اذا ما

(١) أي جاءوا إليه

أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴿^(١)﴾ وَلَمْ يَعْدِرْ أَهْلُ الْقُدْرَةِ الَّذِينَ: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾﴿^(٢)﴾ فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الْجِهَادَ إِنَّمَا يُلْزَمُ مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْإِمْكَانِ.

وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا وَجَدُوا سَبِيلًا أَنْ يَتَّبِعُوا ، وَيَتَعَاقَدُوا ، وَيَتَرَأْسُوا فِي طَلَبِ الْوَسِيلَةِ فِي الْجِهَادِ أَنْ قَدَرُوا ، وَالْقِيَامَ بِالْفَرِيضَةِ إِذَا وَجَدُوا وَاسْتَطَاعُوا ، وَالنِّيَّةَ وَالِدَيْنُونَةَ لَجِهَادٍ لَعَلَّهُ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ عِنْدَ مَنْ تَجَوَّزَ لَهُ الْمَجَاهِدَةُ عِنْدَهُ ، وَالْمَسِيرَ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ الْمَسِيرَ مَعَهُ ، وَالرِّبَاطَ فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ إِذَا لَزِمَهُ .

وَأَنَّ لَعَلَّهُ لَمْ يُلْزَمْ ذَلِكَ . . وَطَلَبُوا وَسِيلَةً وَقُرْبَةً فِي رِبَاطِ الْعَدُوِّ فَعَلُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَهَذَا مَا حَضَرَ ذَكَرَهُ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِي الْجِهَادِ إِذَا تَرَكَهُ الْجَمِيعُ ، وَإِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ فَهُوَ عِنْدَنَا عَلَى مَا فَسَّرْتَ لَكَ ، أَنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ لَا يَهْلِكُهُمْ ، وَلَا يُوجِبُ عَلَيْهِمُ الْهَلَاكَ فِيمَا لَمْ يَفْتَرَضْ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَعْذَرُهُمْ مَعَ قُدْرَتِهِمْ وَوُجُودِ الْفَرَضِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَجَاهِدُوا مَعَهُ إِذَا كَانُوا كُنُصَفَ الْعَدُوِّ .

وَأَمَّا الْخُرُوجُ فِي الْجِهَادِ مَعَ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ ، فَلَمْ يَرَهُ يَحِثُّ عِنْدَ الْفُسْقَةِ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ مَنْ يَنْهَبُ أَمْوَالَ النَّاسِ وَيَسْتَحِلُّ الْحَرَامَ فِي مَسِيرَةٍ ، فَإِنْ وَجَدَ قُوَّامًا لِلْحَقِّ جَاهِدَ مَعَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَلَى النِّيَّةِ ، وَالِدَيْنُونَةِ بِذَلِكَ ، وَيُوجِبُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ فِي نَيْتِهِ مَتَى وَجَدَ مَنْ يَجُوزُ مَعَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْجِهَادِ وَخَرَجَ وَجَاهِدَ فَرَضًا كَانَ أَوْ فَضْلًا إِنْ رَغِبَ فِي الْفَضْلِ ، وَلَا يُخْرِجُ مَعَ أَهْلِ الضَّلَالِ ، وَلَا يَكْثُرُ الْجِهَادُ فِي انْتِهَاكِ مَا لَا يَحِلُّ ، وَلَسْتُ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ قَائِمًا بِشَيْءٍ مِنَ الْجِهَادِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ يَرَوِي عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ : لَوْلَا الَّذِينَ يَقَاتِلُونَ أَهْلَ الرُّومِ ، لَكُنَّا قَدْ هَلَكْنَا ، وَلَمْ أَخْذْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ لَيْسُوا عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ ، وَلَا عَلَى حَقٍّ ، وَلَا يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَسِيرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) آية رقم ٩٢ من سورة التوبة (٢) آية رقم ٩٣ من سورة التوبة .

وروي في الجهاد في الذي ذكرته لك ما قد شرحت لك بما قد رأيته وعرفته ، ولم آل جهدا فيما وصفته ، فان كان حقا ورأيته صوابا ، فتمسك به ، واعمل لله واشكره على ما تفضل به على المسلمين ، وان كان خطأ ، أوفي لفظي غلطا . أوفي قولي شططا ، فهو مني فدعه اذا تبين لك الخطأ ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

قلت : وعمن يدعو في دعائه : يا طاهر يعني بذلك الله تعالى . هل يجوز هذا في صفة الله تبارك وتعالى . فما معنى الطاهر ، من طريق الطهارة ؟
الجواب : فأما ان كان القائل قصد الى معنى الطاهر عن الاشباه . فعسى لأن القدوس هو الطاهر ، والتقديس هو التطهير ، والمقدسة هي المطهرة ، فعلى هذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى بغير ما وصف به نفسه في كتابه ، أو يُعرَف معنى تأويله ، ومعنى ما يقول .

مسألة : وعن امرأة أرضعت دابة صغيرة من لبنها . هل يجوز أكل لحمها وبيعها ؟
الجواب : قال : نعم جائز .

مسألة : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : فيمن يجد اسما مكتوبا بقلم الهند أو غيره من الاقلام ، وفيه شيء من الحروف مثل الباء والسين أعني حروفا متتابعة عشر اراءات ، أو عشر قافات بقلم المتربي موصوفات لوجع الضرس أو العين ، واذا علقن على أحد شفاه الله تعالى . هل يجوز للكاتب أن يكتب مثلهن لانه لا يعرف ما هن من الآيات ؟

الجواب : أما الاسم الذي لا يعرف معناه ، فالكف عنه أسلم حتى يسأل عنه أهل المعرفة من ثقات المسلمين ، وأما اذا كتب باءات أو صادات متفرقة لم يضق ذلك عندي ، ان شاء الله .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان حفظه الله . . وفي الذي يكون غير عالم بالمسألة التي هي نازلة وحادثة ثم سأل عنها بكتاب ، فجاءه الجواب فيها ، أو سأل عنها مشافهة ، فأُفْتِيَ فيها ولم يعلم ان الجواب صحيح ، أم لا ؟

الجواب : يجوز أن يعمل به أو يقرأه على الذي يتنازع هو وآخر بحضرتها فيما بينه وبين الله ، وكيف يكون اعتقاده فيها ، أعني المسألة ، وكذلك اذا وجدها في موضع واحد ، وكذلك اذا وجدها مؤثرة . أيجوز له ان يعمل بها أم لا ؟

فعلى ما وصفت اذا كان المسئول أو المفتي عدلا معروفا بالستر والصلاح المنسوب اليه الفقيه ، فحائز الأخذ بفتياه ، وقبول قوله بما أفتى من الحق ، وأما اعتقاد المستفتي القابل لشيء من الفتيا ، انه متبع في ذلك ، ما علم منه ، وما جهل كتاب الله عز وجل ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، واجماع الأمة من المحققين وصواب الرأي الذي لا يخالف شيئا من أصول الدين . . وانما لعله هو خارج على معنى أصول الدين ، ولا يجوز اعتقاد التقليد في ذلك على كل حال . والله أعلم .

مسألة : وما وجه هذه الآية . قوله عز وجل : ﴿ان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله ، وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك ، قل كل من عند الله﴾^(١) ثم قال : ﴿[ما]^(٢) أصابك من حسنة فمن عند الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾^(٣) ما معنى الحسنة والسيئة في هذا الموضع ؟

جوابه : فالذي وجدته في تفسير القرآن العظيم ، وان تصبهم حسنة : خصب ورخص سعر ، يقولوا هذه من عند الله ، وان تصبهم سيئة : غلاء وجذب ، يقولوا هذه من عندك ، أي من شؤم محمد صلى الله عليه وسلم .

(٢) في الأصل : فما

(١) آية رقم ٧٨ من سورة النساء

(٣) آية رقم ٧٩ من سورة النساء

قل كل من عند الله ، قل يا محمد : الخصب والجذب من عند الله ، من قبل الله ، وأما ما أصابك من حسنه فمن الله ، أي ما أصابك من فتح وغنيمة فمن الله تفضلا ، وما أصابك من سيئة جرت وهزيمة فمن نفسك ، فذنبك يابن آدم . والله أعلم بتأويل كتابه .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خيس بن علي رحمه الله : وفيمن سَمِعَ يتلوا كلمة التوحيد ، وكان في الظاهر يقف بين النفي والاثبات منها غير أنه في اطمئنان القلب وسكون النفس ، وغالب الظن يستثني سرا بلسانه ، وانه لا يطيق أن يشرك بالله أبدا . يبلغ ذلك عند السامع له ، الى شرك ، ويكون في طهارته ونجاسته وجميع أحواله كالمشركين على هذه الصفة ، أم لا ؟ جوابه : نعم يكون في ظاهر الأمر على ما ذكرت فيما حفظته من بعض آثار المسلمين ؛ لأن الله تعبد خلقه بحكم الظاهر ، وله حكم العلانية والسرائر والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : في قوله تعالى : ﴿وبكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً ، وقولهم أنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ، وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ، وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزاً حكيماً﴾^(١)

﴿وان من اهل الكتاب الا ليؤمننَّ به قبل موته ، ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً﴾^(٢) ما معنى هذا كله ، وما معنى رفعه الله اليه ؟ .

الجواب وبالله التوفيق : فالله أعلم بتأويل كتابه ، غير أني أذكر لك ما يحسن في عقلي مما يليق من ذلك ، أما كفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً ؛ لانهم رموها

(١) آية رقم ١٥٦ من سورة النساء . (٢) آية رقم ١٥٩ من سورة النساء .

بالآفك زورا عليها لقولهم لقد جئت شيئا فريا ، ماكان أبوك امرء سوء وما كانت أمك بغيا . وأما قولهم وادعائهم في عيسى بن مريم عليه السلام من الصلب والقتل منهم له ، فغير حق ذلك ، ولا صدق ، وهو كما قال الله فيهم ، ولعله ولهم ، ولكن شبه لهم ، وشكوا واختلفوا فيما ليس لهم به علم الا على الظن منهم في قتله . والحق فيه ما قال الله : بل رفعه الله اليه حيث أراد الله في وضعه له في ارضه وسمائه ، وَوَرَدَ علم ذلك الى الله انه على ما يشاء قدير ، وبكل شيء عليم .

وأما ايمان أهل الكتاب به قبل يوم القيامة ، فعلى ما سمعته وحفظته من الوالد الشيخ الاعمى مسعود بن محمد بن علي المنجي حفظه الله تعالى : ان ايمانهم به عند مبعثه في أيام الاغور الدجال^(١) قبل يوم القيامة ، ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا بايمانهم به . والله أعلم يتأويل كتابه .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وهل صحيح عندكم مما يقول اهل الخلاف لدين المسلمين : إن عيسى بن مريم عليه السلام لم يمت بعد ، وأنه رفع الى السماء . . وإنه يبعث الى الارض قبل يوم القيامة ، ويملاها عدلا من المشرق الى المغرب ولم يبق احد من أهل الكتاب الا وقد آمن به قبل موته ، ثم يموت بعد ذلك أم لا؟

الجواب : وفقنا الله وإياك لطريق الحق والصواب . ان هذه أخبار وأحاديث متواترة ، وقد أطبقت ألسن الناس بها ، وقد سمعنا أن عيسى بن مريم عليه السلام أنه لم يمت وأنه رفع الى السماء ، وأنه سيبعث الى الارض عند اقتراب الساعة ، ويملا الأرض عدلا ، ولم أعلم صحة هذه الاخبار والاحاديث من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويجوز أن يكون ذلك في

(١) هو المسيح أو المسيح وسمي بذلك لمسخ أو مسخ احدى عينيه .

علم الله كما وردت به الاخبار . ان الله يعقل^(١) بعباده ولعباده ما يشاء ، وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد أن يُحَدِّث اخوانه أو غير اخوانه بما يجده من الروايات والاحاديث . أو يعظهم بشيء من المواعظ ، فليس عليه أن يستعيز بذلك ، وأما قراءة القرآن فان كان معترضا للآيات غير مبتدئ بأول سورة ، فقد قيل ان يستعيز عند ابتدائه بالقراءة ، وان كان مبتدئاً بأول السورة فليست عليه ، وليس عليه أن يستعيز والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ علي بن مسعود بن محمد المنحى رحمه الله : فالذي وجدته في تفسير القرآن العظيم في معنى قوله تعالى : ﴿ لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ﴾^(٢) أي عند أداء ما لزمكم من الصلوات الخمس المفروضة عليكم .

ووجدت أيضا في تفسير القرآن في تفسير : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . فاسعوا الى ذكر الله ﴾^(٣) أي الى اقامة طاعة الله من جميع ما يلزم العبد من طاعة الله . والله أعلم بتأويل ذلك .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي رحمه الله : واذا كان عادة أهل بلد أو قوم أن من شيع الجنائز منهم الى المقبرة لا يعزى أهل المصيبة ، وقد عَرَفُوا ذلك وعَرِفُوا به . أيجزىء ذلك من لزمه ذلك بجوار أو رحم؟ جوابه : فنعم ، والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ العالم العلامة محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في كلمة التوحيد مثل لا اله الا الله ، أو غيرها من التَّكَلِيم

(١) يمنع (٢) آية رقم ٩ من سورة المنافقون (٣) آية رقم ٩ من سورة الجمعة

يَكْلِمُ التَّوْحِيدَ إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ حَتَّى يَتِمَّهَا إِذْ تَكَلَّمَ بِهَا أَحَدٌ ، وَلَمْ يَتِمَّهَا بَعْدَ ، ثُمَّ جَاءَ شَيْءٌ مَنَعَهُ عَنْ اِتِّمَامِهَا مِثْلَ شَهْقَةٍ أَوْ عَطْسَةٍ أَوْ تَثَاؤُبٍ أَوْ شَيْءٍ يَمْنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ . . أَعْنِي اِتِّمَامَهَا ، لَيْسَ مِنْ قِبَلِهِ هُوَ ، أَوْ كَانَ مِنْ قِبَلِهِ عَلَى النِّسْيَانِ مِنْهُ عَنْ اِتِّمَامِهَا أَوْ عَنِ الْغَلَطِ وَالْجَهْلِ وَالْعَمَدِ ، فَعَلَى مَا وَصَفْتُ .

أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَنْ اِتِّمَامِ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ عَذْرِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى النِّسْيَانِ لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي صَوْمِهِ وَلَا وَضُوئِهِ وَلَا زَوْجَتِهِ . . وَكَذَلِكَ عَلَى الْغَلَطِ ، لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ . . وَأَمَّا عَلَى الْجَهْلِ فَفِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ وَيَعْجِبُنِي أَلَّا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي صَوْمِهِ . . وَلَا وَضُوئِهِ وَلَا زَوْجَتِهِ . . وَأَمَّا عَلَى الْعَمَدِ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ سَلِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَطْءُ زَوْجَتِهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ وَمِنْهُ : وَكَذَلِكَ فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا تَجُوزُ بِاللِّسَانِ أَوْ الْقَلْبِ مِثْلَ تَشْبِيهِهِ بِشَيْءٍ ، أَوْ أَنَّهُ كَذَا مِثْلَ شَخْصٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِهَا ، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ عَلَى الْقَصْدِ بِاللِّسَانِ أَوْ الْقَلْبِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَشْبَهَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصُّورِ وَالْمَخْلُوقَاتِ عَلَى الْجَهْلِ مِنْهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ ، فَعَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ التَّوْبَةُ مَتَى عَلِمَ ، وَأَمَّا زَوْجَتُهُ فَلَا تَحْرِمُ عَلَيْهِ عَلَى مَا يَعْجِبُنِي ، وَكَذَلِكَ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَلَا وَضُوئُهُ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ . . وَكَذَلِكَ عَلَى النِّسْيَانِ فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ ، وَأَمَّا عَلَى الْعَمَدِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : وَمِنْ جَوَابِ لَهُ آخِرَانِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي قَطَعَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ وَضُوئُهُ وَإِيْمَانُهُ قَدْ لَحِقَ بِالشَّرْكِ فِي الْحُكْمِ ، وَيَرْجَعُ التَّوْبَةُ وَالْندَمُ . . وَإِنْ كَانَ مَخْطِئًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَيْسَتْ غَفْرَتُهُ ، وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوئُهُ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ

المسلمين ، وأما ان كان وليا ولم يعلم منه ذلك وليه أنه متعمد أو مخطئ أو ناس ، فانه يوقف عن ولايته الى ان يتوب على قول بعض المسلمين اذا علم وليه انه لا يجوز أن يقطع بين النفي والاثبات ، واذا لم يعلم وليه ذلك ، وجهل الحكم في ذلك ، فقد قال بعض المسلمين انه لا يجوز له ان يتولاه على ما كان عليه من قبل . وقال من قال : انه جائز له أن يتولاه على ما كان عليه من قبل ؛ لان الله لا يكلف العبد فيما لا يطيق .

وأما إذا ما كان القاطع بين النفي والاثبات من أهل الوقوف ، فقد قال بعض المسلمين انه جائز له أن يكون في الوقوف كما كان من قبل ولا يُستمع ، لعله يسع السامع أن يقول له شيئا ، وقال من قال عليه أن يقول له ويستتبه ، فان تاب من ذلك فهو على ما كان عليه من قبل ، وان أصر بريء منه ، وأما اذا كان القاطع بين النفي والاثبات زوجا أو زوجة وكان منهما الوطء والمعاشرة لبعضهما بعضا ، فلا تحرم الزوجة على زوجها ولا يحكم بالقول من القائل الذي قطع بين النفي والاثبات انه عمد الا أن يصح ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أثر هذا وهو كتاب "بيان الشرع" ، وكتاب "المصنف" وجميع الجوامع التسعة ، والمختصرات والضيء ، وجميع كتب أهل عمان . أيؤخذ بما فيهن اذا كان عن اصحابنا أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت قال من قال من المسلمين يؤخذ بجميع ما في هذه الكتب التي ذكرتها ما لم يصح فيها شيء مخالف للحق ، وقال من قال من المسلمين لا يؤخذ بما في الكتب حتى يصح عدله ، والقول الاول اكثر ، والذي نعمل عليه من رأي المسلمين أنه جائز الاخذ والعمل بما في آثار المسلمين المعروضة عليهم المشكورة مثل الجوامع ، وبيان الشرع والمصنف وأمثالهن ، إلا أن يصح شيء منها مخالف لكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واجماع المحققين .

مسألة ومنه : والارضون السبع هي طبقات متباينة بعضها فوق بعض .

مسألة ومنه : وجوابه في أصحاب الرأي . . أنهم ناس من أهل الخلاف .

مسألة ومنه : وفي قول الله الست بربكم ، قالوا بلى شهدنا ان الوقف على (بلى) والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في قوله تعالى : ﴿الله نور السموات والارض﴾^(١) أرجو أن معناه الهادي من في السموات والارض .

مسألة ومنه : وفي قوله تعالى : ﴿كراما كاتبين﴾^(٢) معناه كراما على الله ومعناه كاتبين أي يكتبون أقوالهم وأعمالهم . . ﴿يعلمون ما تفعلون﴾^(٣) أي لا يخفى عليهم شيء من أعمالهم .

مسألة ومنه : ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾^(٤) أي تعالوا اقرءوا كتابيه .

مسألة : ومن جواب له ، تركت سؤالها ، ويوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان أول من يُعطى كتابه يمينه من هذه الامة عمر بن الخطاب ، وله شعاع كشعاع الشمس . . فقل له فأين أبو بكر فيقول هيهات زفته الملائكة الى الجنة .

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يا عائشة كل الناس يحاسبون يوم القيامة إلا أبا بكر .

مسألة ومنه : وجدت أن الريح الحارة التي تكون في أوان القيظ ، أنها تخرج من الجنة وتمر على النار وتصير لذلك حارة ، وأن الريح الباردة تخرج من النار وتمر

(١) آية رقم ٣٥ من سورة النور

(٢) آية رقم ١٢ من سورة الانعام

(٣) آية رقم ١١ من سورة الانعام

(٤) آية رقم ١٩ من سورة الحاقة

على الجنة ، وتصير لذلك باردة . أ يكون هذا عندك موافقا صحيحا ، أم غير صحيح .

الجواب : فعلى ماوصفت هكذا موجود في آثار المسلمين . والله علام الغيوب .

مسألة ومنه : وفي اعراب قوله تعالى : ﴿فاصدق واكن من الصالحين﴾^(١) ؟

الجواب : أما اعراب فاصدق ، فالذي عندي هو جواب التمني والاستفهام بالفاء وأما جزم (فاكن) ، فالذي يوجد من تفسير القرآن العظيم ، وهو تفسير البيضاوي أن جزمه بالعطف على الفاء ، وما بعده ، ووجدت أيضا في تفسير القرآن انه جائز . (واكون) منصوبا عطفا على (فاصدق) وقرىء بالرفع على . . وانا أكون ، هكذا وجدته .

مسألة ومنه : واذا دخل أحد بيت أحد من غير اذن صاحب البيت فان وضوءه ينتقض بذلك ، وأما الصوم فلا ينتقض على أكثر قول المسلمين ولا يجوز له أن يدخل بيت احد بلا اذن منه . واما اذا قال : قد اسكنتك بيتي فيجوز له متى أراد أن يدخل ، وأما الدخول في بيوت الرجال بإذن أزواجهم أو من فيها من ابن أو غيره بغير اذن ربها ففي ذلك اختلاف . . وقال من قال من المسلمين ان ذلك جائز ما لم يتخذ ذلك سكنا . . وقال من قال من المسلمين ان الدخول لا يجوز الا باذن رب البيت وأما اذا كان البيت يسكنه غير صاحب البيت بقعدة أو غيرها ، فجائز الدخول في ذلك البيت باذن الساكن .

وأما اذا استأذن احد في دخول بيت ، فسمع من داخل البيت صوتا [يقول]^(٢) له : ادخل ، فجائز له أن يدخل .

(١) آية رقم ١٠ من سورة المنافقون

(٢) في الأصل يقال

مسألة ومنه : وجوابه أنه لا إباحة في دخول المنازل على أهلها إلا بإذن حين الدخول على أكثر قول المسلمين ، وأما إذا قال صاحب البيت لأحد فيه اسكنتك في منزل ، فوجدت في آثار المسلمين ان له ان يدخل بلا اذن . وأما اذا دخل بلا اذن وكان صائها أو على وضوء ، ففي نقض وضوئه وصومه اختلاف بين المسلمين .

مسألة ومنه : وإذا كان بيت لأحد ساكن فيه ، وأراد أن يأمر أحدا ان يدخل فيه من امرأة أو رجل ليأخذ شيئا أو ليربط شاة ، أو ينام أو يصلي أو غير ذلك ، والساكن ليس عنده امرأة ، وفي وقت ليس يكون فيه أعني الساكن ويحتاج من جار أو أحد اذا لم يكن هو هنالك ، فعلى ما وصفت جائز للمأمور دخول هذا البيت على صفتك هذه ولو كان المأمور متوضئا أو صائها . . ولم تزل أمور الناس على هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في سكن الاعمى ومطلقة في بيت واحد . . انه لا يخرج من أقوال المسلمين . . والتتزه عن ذلك أحسن . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ العالم النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : تركت سؤالها .

فجوابه : أنه لا يجوز غيبة المؤمن الولي والموقوف عنه . . الذي لا يُعَرَف بخير ولا شر ، وانما هي جائزة في المنافق ؛ لانه لأغيبه للمنافق . . وغيبة من لا تجوز غيبته ممن ذكرنا تنقض الوضوء وتفطر الصائم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الوقوف عند قوله تعالى : ﴿فوسطن به جمعا﴾^(١) يحسن أن يقف القارئ بعد جواب القسم وهو: ان الانسان لربه لكنود .

(١) آية رقم ٥ من سورة العاديات

الجواب وبالله التوفيق : سمعت بعض المسلمين أنه يقف على «لكنود» . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الموعودة في قراءتها وكتابتها . أتكتب بواوين أم بواو واحدة وهمزة ممدودة ، أم كيف ذلك ؟

الجواب وبالله التوفيق : سمعت بعض المسلمين يقول انها تكتب بواوين ، وتقرأ بالتمكين^(١) ، وسمعت بعضا يقول بواو واحدة ، وتقرأ بغير تمكين ، ولعل هذا أكثر . ونحن نعمل بالقول الآخر ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وعرفني سيدي عما يوصل بالبسملة من أوائل السور وعما لا يوصل ، وما يجوز وصله بالبسملة ، وما لا يجوز ، وما يؤمر به القارئ للقرآن العظيم . من ذلك .

الجواب وبالله التوفيق : إن هذا يطول به الكتاب . . قال بعض المسلمين بالوقف بعد البسملة بسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، وسورة القيامة وعبس وويل للمطففين ، والبلد ، ولم يكن الذين كفروا ، وألهاكم ، وويل ، وتبت . وقال بعض المسلمين يجوز الوصل بالبسملة في هذا كله . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحى رحمه الله في إمامة سيف بن سلطان . أهى ثابتة وجائزة بلا شك ولا ريب ولا شبهة ، وعلى الرعية له السمع والطاعة والانقياد والولاية والدعاء والاستغفار ، والرد في المغيب ، والانكار على من يقع فيه ، وتسليم الزكاة اليه كمثل ما يجب لغيره من أئمة العدل ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : فالذي عندنا ، وما تحن عليه مما حفظناه وعايناه وسمعناه ممن حضر من عزل الشيخ بلعرب بن سلطان وعقدتهم الامامة لآخيه

(١) أي اظهار الهمزة

سيف بن سلطان رحمه الله تعالى ، مع اتفاق منهم في ذلك والتراضي به إماما للمسلمين بعد عزل أخيه من الامامة ، ولأن للمسلمين عزل إمام الدفع طائعا أو كارها إذا أرادوا ذلك ، ولو كان عزله على غير فعل منه ، مما يخرج من الامامة .

وجائز عندي أن يقبض - أعني الامام سيف بن سلطان - زكاته والدعاء له والانقياد لأمره فيما له على رعيته ، إذا لم يصح عليه شيء مما يخرج من الامامة عند المسلمين . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله ، وفي تفسير قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَضَاعَفْهَا ﴾^(١) فعلى ما وصفت أن معنى ذلك لا ينقص من الأجر ، ولا يزيد في العقاب أصغر شيء ، كَذَرَّةٍ - وهي النملة الصغيرة - وإن تك حسنة معناه . . وإن يكن مثقال ذرة حسنة يضاعفها ، أي يضاعف ثوابها . وأما تفسير ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾^(٢) معناه أن المؤمن يرى ثوابه في الآخرة ، والكافر يراه في الدنيا . وأما تفسير قوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٣) معناه أن المؤمن جزاؤه بالاحسان ، والمصائب للكافر في الآخرة ، والله أعلم بتأويل كتابه .

مسألة ومنه : وإن لحم الكلاب لا يجوز أكله . . وإن كان أحد مضطرا لدواء فلا يخرج ذلك من أقوال المسلمين . . وإذا لم يكن الكلب لأحد وأراد أحد أن يأخذه ، فجائز أخذه . والله أعلم .

(١) آية رقم ٤٠ من سورة النساء .

(٢) آية رقم ٧ من سورة الزلزلة .

(٣) آية رقم ٨ من سورة الزلزلة .

مسألة ومنه : وفي تفسير المرتدي ، والمشتمل ، والمحبوب ، والمقيد والخصي . . ؟

فجوابه : أما المرتد والمشتمل فلم نجد في الأثر في ذلك تفسيراً صريحاً ، وأما المقيد فهو المقيد بالحديد . . والخصي هو الذي خُصِيَت البيضتان منه ، وأما المحبوب فهو مقطوع الذكر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه قال وجدت في آثار المسلمين ان صلة الجار واجبة مثل الأرحام ، وحد الجوار أربعون بيتاً ، يصل الأقرب فالأقرب الى أربعين بيتاً ، وتكون نية الوصول اليهم وخاصة في الحزن والفرح . . وكذلك صلة الأرحام واجبة صلتهم ، أما الوالدان فيجب الوصول اليهم الى مسير سنتين ، وأما سائر الأرحام الى مسير سنة ، وذلك عند المكنة ، والنية في ذلك كافية الى ان يجد المكنة . وقال من قال : تجب صلتهم اذا كان [يلتقي] ^(١) الواصل الى أربعة آباء من قبل الآباء والامهات ، وقال من قال ما صح النسب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجدت رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تعليم النجوم وقد رأيت مشايخنا يتعلمون ذلك ، ويدخلون فيه مثل الشيخ عبدالله ابن محمد بن غسان ، والشيخ عبدالله بن محمد بن مداد ، والشيخ محمد بن علي بن عبد الباقي ، والشيخ محمد بن راشد ، وكثير من المشايخ لم أحِط بهم . . وهم قدوة . . فعلى ما وصفت لا يضيق تعليم ذلك اذ لم يرد [بتعليمه] ^(٢) ذلك أن يضر بالناس . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل استعمل شيئاً من الاسماء التي توجد في الكتب . واستعماله لها قراءة ، فصار يجد كل ليلة اذا انتبه من نومه في فراشه شيئاً من

(١) في الأصل يلتقي
(٢) في الأصل بتعليمه

الدراهم فضة أو ذهباً . أيجوز له أخذ هذه الدراهم والتصرف فيها كان غنياً أو فقيراً ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت لا أقدر [أن] ^(١) أقول شيئاً في هذه الدراهم ؛ لأنني لا أعلم حقيقتها ولا من أين هي ، وأما الذي نحفظه من آثار المسلمين : من وجد شيئاً في بيته من الدراهم ، وكان يملك مثلها ، ولم يرتب فيها أنها لغيره ، فجائز له أخذها على قول بعض المسلمين ، وإن كان لا يملك مثلها وارتاب فيها فإنها تكون بمنزلة اللقطة ، فإن كانت هذه الدراهم في وعاء فإنه يُعَرَّفُهَا على قدرها ، فإن صح ربها سلمها إليه ، وإن لم يصح لها ربٌّ فهي للفقراء ، فإن كان اللاقط لها فقيراً جاز له أخذها ، ما لم يضر بها غنياً ، على قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : لا يجوز لأحد أن يتعزى في المسجد للتطهر ولا للغسل .

مسألة : وسألته شفاهاً عن المرأة إذا كان لها عبد . أيجوز له ولها أن يمساها وتمسّه لغير شهوة ، وكذلك يجوز لهما أن يأكلا جميعاً عند بعضهما بعض ، أم لا ؟ قال : في ذلك اختلاف ، وأكثر القول إنّه بمنزلة ذي محرم منها ، وإن لم يكن لها خالصاً ، ففي ذلك اختلاف ، وأكثر القول : لا يجوز إذا لم يكن لها خالصاً . والله أعلم .



(١) ليست في الأصل

الباب الثاني

في ذكر شيء من الصرف والاعراب

من املاء الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله قَدِمَ يَقْدَمُ اذا كان من قدوم الغَيَّة بكسر الدال في الماضي ، وفتح في المستقبل ، والرواية بكسر الراء هو الأفتح ، والفتح لغة ، وصل من الوصول بفتح الصاد ، اليمين أقسم يقسم ، قسما ، بفتح السين في الماضي وكسرهما في المستقبل ، والاسم : القَسَم بفتح القاف والسين ، ومن القسمة : قَسَمَ ، يَقْسِمُ ، قَسَمًا ، بفتح السين في الماضي وكسرهما في المستقبل ، وتسكينه في المصدر ، والنصيب قَسَمٌ بكسر القاف ، الْجَبَاهُ : بكسر الجيم رؤسا الناس ، وَجَبَاهُ^(١) الوجوه أيضا : وَالْجَبَاهُ^(٢) بالضم الذين يجبون الزكاة ، أَجْزَأُ : يُجْزَىء بالألف في الماضي وضم الياء في المستقبل ، وكسر الزاي اذا كان بمعنى : كفى ، يكفى ، وجزى يجزي بمعنى الثواب ، أجبر ، يجبر بمعنى : أجبر على فعل شيء ، وجبر يجبر بمعنى جَبَرَ كسره . وعلى هذا فسر بعضهم اسم الله تعالى «جبارا» بمعنى جَبَرَهُ^(٣) للكسير ، وقال بعضهم بمعنى عزيز ، وقال بعضهم بمعنى ملك . والله أعلم .

وجمع اسم المنقوص بالكسر^(٤) اذا كان من المفردات كله بضم أوله :

(٢) مفرداها جاب .

(٤) أي جمع تكسير .

(١) مفرداها جبهة .

(٣) في الأصل : جبيرة .

كشَّراه ، وَقَضَاهُ وَغَزَاهُ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ ، غَنِمَ ، يَغْنَمُ ، غَنْمًا بفتح الغين وكسر النون في الماضي ، وفتح الياء والنون في المستقبل ، وضم الغين وتسكين النون في المصدر ، غَضِبَ ، يَغْضَبُ بفتح الغين ، وكسر الضاد في ماضيه وفتح الفاء والضاد في مستقبله ، ظَفِرَ ، يَظْفَرُ ، ظفرا ، بفتح الظاء وكسر الفاء في ماضيه ، وفتح الفاء في مستقبله .

سَكَنَ ، يَسْكُنُ بضم كاف مستقبله ، تَلَفَ ، يَتَلَفُ ، وَقَفَ ، يَقِفُ ، رَكْعَةً وَرَكْعَاتٍ بتسكين كاف الواحدة ، وفتحها في الجمع . وَشُبْهَةٌ وَشُبُهَاتٍ بضم باء الجمع ، وَنَخْلَةٌ ، وَنَخْلَاتٍ بفتح خاء الجمع ، وَرَدَّ ، يَرُدُّ بضم راء المستقبل ، طَلَبَ ، يَطْلُبُ بفتح لام ماضيه وضمها في مستقبله .

ظَهَرَ ، يَظْهَرُ ، حَفِظَ ، يَحْفَظُ ، طَهَرَ ، يَطْهَرُ بفتح الهاء في الماضي وضمها في المستقبل ، غَرِمَ ، يَغْرِمُ بكسر راء ماضيه وفتحها في مستقبله ، ضَمِنَ ، يَضْمَنُ بكسر الميم في الماضي ، وفتحها في المستقبل .

الدَّرْعُ بكسر الدال : درع الحديد والقميص ، كِفَايَةُ بكسر الكاف ، وكتاب الكفاية أيضا .

مسألة : عن الشيخين علي بن مسعود ، ومسعود بن محمد عن كلمة شتى اتنون عند اندراج الكلام ، أم لا ؟
قال : لا تنون . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي رحمه الله تعالى :
في معنى ما قيل في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه قيل أنه كان لا يُرْجَع في قراءته .

فجوابه : أرجو أنه لا يزيد فيها زيادة تجاوز حدها . والله أعلم .

مسألة ومنه : جوابه في اعراب مُحمدية الفضة بضم الميم ، وسَمَام الفلج ، أرجو انه بفتح السين .

مسألة ومنه : والاعرابي واحد ، الأعراب بكسر الهمزة أم بفتحها ، واسم خَلَفَ اذا كان عَلَمًا ينصرف^(١) أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : انا سمعنا بعض القراء يقرأ الإعرابي بكسر الهمزة ، ويصرف^(٢) خلفا من غير تفنيد^(٣) منا لهما .

مسألة ومنه : وفيما قيل ان الله اذا أنعم على عبد نعمة يجب أن يرى أثرها عليه ، أيكون : يرى بفتح الياء أم ضمها ؟
الجواب وبالله التوفيق : أرجو أن كلا الوجهين يجوز في هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : فَعَلَ بكسر الفاء ، رَجَسَ ، نَجَسَ لا يفرد فاذا أفرد قالوا نجس بفتح الجيم والنون ، فَعَلَ بالفتح شيء نَجَسَ أي قذر . قال الله تعالى : ﴿وَأَنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٤) والرَّصَاصُ بفتح الراء . وبالكسر لغةٌ فيه ، والشَّبه بفتح الشين والباء ضرب^(٥) من النحاس يشبه الذهب .

والمفضل اسم لشخص سمعت بعض فقهاء المسلمين يقرأ المفضل بضم الميم وفتح الفاء والضاد ، ولعله بتشديد وفتح الضاد أيضا ، والله أعلم .
وطالعت فلم أجده مقيدا بالكتاب .

مسألة ومنه : وسألته شفاها عن اعراب : عز الجدار ، فأرجو أنه قال يقرءونه بكسر العين .

(٣) أي نخطئه .
(٥) نوع

(٢) أي ينون .

(١) أي يدخله التنوين
(٤) آية رقم ٢٨ من سورة التوبة .

مسألة ومنه : فاعراب مضارع : جف معناه بفتح فائه وجيمه . والله أعلم .

مسألة ومنه : حظر الرجل على زرعه لئلا يخرب . أهو بالتخفيف أم بالتشديد؟

فجوابه : ان كلا الوجهين فيما ذكرت مما أرجوه . جائز .

مسألة ومنه : وقول الشيخ احمد بن النظر رحمه الله . والصوم فيه بشاهد متحير .

قال بعض المسلمين إنه بالياء المعجمة بواحدة من تحت وبالحاء المهملة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في قوله تعالى : ﴿الاعراب أشد كفرا ونفاقا﴾^(١) الاعراب : أهل البدو واشد كفرا ونفاقا من أهل الحضر . واجدر: أي أحق . ﴿واجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله﴾ . وذلك لبعدهم عن سماع القرآن ومعرفة السنن .

وقوله تعالى : ﴿وأما السفينة فكانت لمساكين﴾^(٢) لا أعلم وجهها بتشديد السين من المساكين ، واختلف المسلمون في المساكين والفقراء اختلافا كثيرا ، فقال بعض المسلمين : ان المسكين من نبت لحمه على المسكنة ، والفقير من كان غنيا ثم افتقر ، وقال بعضهم المسكين هو الفقير ، والفقير هو المسكين .

قال غيره في قوله تعالى : ﴿ولقد آتينا داود منا فضلا ، يا جبال أوبي معه والطير﴾^(٣) على النداء ، وأرجو أن يجوز الرفع والنصب فيه ، وأما تشديد السين في المساكين ، في قوله تعالى : واما السفينة فكانت لمساكين ، فأرجو اني وجدت فيها وجهها معناه : دباغين أو أصحاب الجلود والمسك بفتح الميم ، هو الجلد المدبوغ . . رجع .

(١) آية رقم ٩٧ من سورة التوبة . (٢) آية رقم ٧٩ من سورة الكهف .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة سبأ .

مسألة ومنه : بخطه من كتاب «شمس العلوم ، ودواء كلام العرب من الكلوم»^(١) الزيادة [في]^(٢) الافعال . أسرج الفرس اذا شد عليه السرج ، وأسرج السراج أي أضاءه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجواب النفي والاستفهام بالفاء يكون منصوبا جميعه . أم لا يكون منصوبا الا جواب هل ، اذا جاء بالفاء .
الجواب وبالله التوفيق : قال بعض فقهاء المسلمين انه يكون منصوبا أو غير منصوب .

مسألة : ورهن الشيء يرهنه ثلاثي ، وأرهنه الشيء رباعي ، وهولغة . والله أعلم .

مسألة ومنه : الحنا ما يتحنى به مقصور . قال الناسخ إن الحناء وهوبالمددة .
مسألة ومنه : وجوابه فأرجو أن الغداء قد سمعنا من يقرأ من الفقهاء ممدود ، ونحن نطالع فيه الأثر ان شاء الله .

مسألة ومنه : في اعراب الياء المعجمة والراء المهملة باسم من يعرب .
فجوابه : سمعت بعض الفقهاء يقرؤه بفتح الياء وسكون العين وضم الراء ، والشاعر ذو الرمة يعني بضم الراء ، وفتح الميم ، واسمه غيلان . وأما الرمة اسم الارضة ، لم يقف عليه بعينه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والنسب الى اللغة لُغَوِيٌّ بضم اللام .

مسألة ومنه : تركت سؤاها وأتيت بجوابها وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : من كتاب «ضياء الحلوم» للسدي^(٣) بضم السين ، هو

(١) الجروح ومفرده كلم بمعنى جرح (٢) ليست في الأصل .
(٣) في الأصل : السدي .

أحد المفسرين ، وقتادة بضم القاف اسم رجل . قال الناسخ وجدت انه بفتح القاف ، كاسم الشجرة . . رجع .

مسألة ومنه : في تصريف فعل جَنَّ ، يَجْنُ اذا ذهب عقله ونقص . . فَعَلَ بالفتح يَفْعُل بالضم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه ان السِّمة من الخوص بضم السين ، وكذلك السفيفة لا السفه .

مسألة ومنه : حتى يغفل عنها كلها ، فلام كلها مجرور عندنا ، وأما نسأل الله ان يعيده علينا وعليكم ، وجميع المسلمين ، فعن جميع محل جر عندنا ، وعلى هذا فقس موفقا ان شاء الله .

مسألة ومنه : في حروف البليج ، والدوينيج الذين هما من أسماء سفن البحر .

فجوابه : سمعت بعض فقهاء المسلمين يقرأ البليج هو بالياء المعجمة بنقطة من أسفل ولام مهملة ، وياء معجمة ، وجيم معجمة بنقطة من أسفل ، ودوينيج هو بالذال ، هو بالذال والواو المهملتين ، والياء والنون والياء والجيم المهملات ونحن نقرأه كذلك . والله أعلم .

مسألة وجوابه : ان السلعة بكسر السين ماكان للتجارة من عروض ورقيق .

مسألة ومنه : والذي يقرأ الشعر قد قال بعض المسلمين إنه يقول عند قراءته ولذكر الله أكبر ، وليس عليه استعاذة ولا بسملة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في اعراب المحال ، والمحالة ، الذي معناه : لا يكون ، المحال بضم الميم ، والمحالة بفتح الميم فيما ذكرتهما ، نُمروده بالضم من الجبابرة ، وذعره القى غلبه ، وسبقه بالذال المعجمة . والله أعلم .

مسألة ومنه : انا نقرأ السور بضم السين ، والزعران بفتح الزاي ، كما أدركنا أسيانها يقرءونهما . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا ﴾ ^(١) يجعل هو بالنون . . وعلى ما حفظت عن الشيخ علي بن مسعود بن محمد الحمودي ، رحمه الله : ان ذلك بالياء في اكثر القول . والله أعلم .

مسألة : وسألته شفاها أعني عليا عن القلة ضد الكثرة قال هي بكسر القاف .

مسألة ومنه : في قوله تعالى : ﴿ والهدي معكوفاً أن يبلغ محله ﴾ ^(٢) تقديره صدوا أصحاب الرسول وهديم ، ووجه آخر مع هديهم . .

مسألة ومنه : جوابه فالذي حفظته عن الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله أن ميم منير مضمومة .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله في قول الله عز وجل : ﴿ ولا يسأل حميم حميماً ﴾ ^(٣) أفيه وجه ، ويجوز أن تقرأ ، ولا يسأل بضم الياء أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أرجو أني وجدت فتحة فوق يسأل ، وضمة بالحمزة صغيرة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيما يوجد في الخطبة ، واجتنبوا في ضحاياكم العوراء البين ، والعجفاء البين عجفها .

(١) آية رقم ١٧ من سورة المزمل .

(٢) آية رقم ٢٥ من سورة الفتح .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة المعارج .

فجوابه : ان اعراب البين بالنصب ، وقال الناظر ولعله الشيخ الفقيه ناصر ابن خميس رحمه الله ، ويجوز رفعها . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : وفي الجفاء ضد السرور ، وأرجو الجفاء ممدود والله أعلم . اثمرت النخل تثمر رباعي بفتح الف الماضي وضم التاء وكسر الميم في المستقبل . . الملك بضم الميم من ملك السلطان ، والملك بكسر الميم مما ملكت اليمين وبضمة وجه ، والاول أفصح ، اعني مما ملكت اليمين ، عتق بفتح أحرفه خرج من الملك كان بعث أو غير عتق بوجه من الوجوه ، مثل اذا مثل به أو كاتبه ، وأعتق بضم الألف وكسر التاء ، ما لم يسم فاعله ، واعتقه سيده بألف القطع ، المنبر بكسر الميم .

مسألة : عن الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي رحمه الله : السبأ تكتب بالألف لانه من الممدود ، وهو بكسر السين ، ما يأسره المسلمون ويغنموه من اهل الشرك ونسأؤهم وذرائعهم ، والجيوب بفتح الجيم والياء وضم الواو ، ولعله الراء . والله أعلم .

وقدم يقدم من قدوم الانسان من سفره . . وقدم يقدم . . من التقديم في الأمارة وغيرها ، كما قال الله تعالى : ﴿يَقْدِمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) وقدم يقدم بضم الدالين ضد حدث يحدث . .

الوطء هو الجماع هو بالهمزة في كتب اللغة . والله أعلم .
الجلنداء فيه وجهان ، أرجو بفتح الجيم وضم اللام ممدودا جلنداء وبضم الجيم وفتح اللام مقصورة .

القود . . والأرش ، الفتح في القاف من القود ، والهمزة من الأرش والعقر وهي من قبل الفروج هو بالضم . والله أعلم .

(١) آية رقم ٢٨ من سورة هود .

والنفاس بكسر النون ، والنفساء بضم وفتح الفاء ، ووجه بفتح النون وسكون الفاء ، الوصاية بفتح الواو وكسرها ، يغنم بفتح الياء والنون ، الوكالة بفتح الواو وكسرها ، وقف ووصل والحمد لله حق حمده ، والحمد لله كثيرا . ان اعراب القاف من حق حمده بالفتح وكذلك الراء من كثيرا مفتوح لان هذه المواضع ومثلها عندهم من أنواع المصادر ، أما ما لا يسع العبد جهله أي الفاعل والمفعول ، لعله العمد والجهل ، فهذا ما لا يحتمله كتاب ، وما لا يحصىه كتاب . من ذلك ان يقول العبد : خلق الله السموات والارض . . بفتح الهاء من اسم الله . . وضم التاء والضاد من السموات والارض ، فهذا لا يسع جهله ولا يجوز لفظه ، وان كنت أردت ما لا يسع العبد جهله ، فالعبد مفعول فيه والجهل الفاعل ، وفي قوله تعالى : ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾^(١) ما تفسير هذه الرعاية التي مدحهم الله عليها . . ولا يعذر من قصر دونها؟

الجواب : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : ان معنى الرعاية ها هنا المحافظة منهم على ما ائتمنوا لثلاثيضيع ، وكذلك ما عاهدوا فيه لا ينقضونه اذا كان في طاعة الله عز وجل . والله أعلم .
فصل الجمله شعر الرأس .

مسألة : أحكام النون الساكنة والتنوين :
اعلم ان هذا الباب كثير الفوائد ، يحتاج اليه جميع القراء ، ولو ان الانسان لا يحفظ الا سورة واحدة لا يسعني عن احكام هذا الباب ، فللنون الساكنة والتنوين عند حروف الهجاء التسعة والعشرين أربعة أحكام : اظهار وادغام وقلب واخفاء .

الحكم الاول : لا خلاف في اظهارها عند حروف الحلق الستة وهي الهمزة

(١) آية رقم ٣٢ من سورة المعارج .

والهاء والحاء والحاء والعين والغين ، وذلك في كلمة أو كلمتين ، نحو [ينأون] ،
[من أوسط] ، ينهون ، [من هاد] ، [أنعمت] ، [من عمل] ، أنحر ، [فإن
حاجوك] ، فسينغضون ، [من غل] ، المنخقة ، من خلق^(١) .

والتنوين : غشاء أحوى ، ونفس هداها ، وعليها حكيا ، وعذاب غليظ ،
وعليم خبير [سميع عليم]^(٢) ، (ولم تذكر الألف لأنها لا تقع بعد النون الساكنة
والتنوين ؛ لأنها لا يكون ما فيها الا مفتوحا)^(٣) .

فهذا شَيْخَنَا ما أردت ، وزيادة عليه نقلته بعينه ، فتدبره هداك الله
ووفقك ، وأنا لست ببصير بهذا الفن خصوصا وتكرار ما وجدته وبالله التوفيق .



(١) حدث تعديل في كلمات المؤلف يتمشى مع قوله في كلمة أو كلمتين ثم زيد ما بين القول لتتام التمثيل .

(٢) ليست في الأصل (٣) هذا الكلام غير صحيح وينقصه ما سبقه من أمثلة .

الباب الثالث

باب في فصول السنة ورجوع الشمس ودخول وقت صلاة الظهر والعصر

عن الشيخ الفقيه العالم النزيه صالح بن سعيد رحمه الله فيما عندنا في زماننا هذا ، أن الشمس تتوسط في كبد السماء اذا حلت برج السرطان وهو عندي اليوم [الذي]^(١) تحل فيه وهو يوم ثمان في الخمسين من مائة القيظ ، وكذلك في آخر برج الجوزاء هي متوسطه عندنا في كبد السماء في مائة القيظ أيضا لدخول برج السرطان ، فحينئذ اذا زالت من كبد السماء ولو قدر الظفر دخل وقت الظهر ، وحينئذ يكون وقت دخول العصر بعد مضي سبعة أقدام وقليل ولو كالظفر ، ولكنهم يحتاطون بقدم من يوم ثمان في الخمسين من مائة القيظ لكل شهر ينقضي ، يصير ظل الفيء قدما وسدسا ، فاذا زاد على هذا الفيء ، ولو قدر الظفر دخل وقت الظهر ، فيكون الحساب على هذا .

وكذلك يزيد كل شهر قدم وسدس لدخول العصر ، فيكون الحساب على هذا الى ان تحل الشمس في برج الجدي . وهو رجوعها في الشتاء وهو وقتنا هذا في ست في السبعين من مائة الشتاء ، فيصير حينئذ ظل ألفيء سبعة أقدام ،

(١) ليست في الأصل .

فاذا زاد على سبعة أقدام ، ولو كالظفر ، فقد دخل وقت الظهر ، فاذا صار الظلُ حينئذ أربعة عشر قدماً وزاد قدر الظفر دخل وقت العصر ، ويستحبون الاحتياط بقدم بعد دخول وقت العصر ، فاذا انتهى ذلك الوقت أخذت الشمس حينئذ في النقصان لكل شهر ينقص من الفيء قدم وسدس .

وكذلك ينقص من ظل العصر ، لأن النقصان والزيادة إلا في الفيء ، وأما ظل العصر فهو بحاله وهو سبعة أقدام في الشتاء والحر ويزيد ويقصر الا في الفيء في نقصانه وزيادته . والله أعلم .

فصل : وأما فصول السنة ، أول الفصول ، فصل الربيع فهو اذا حلت الشمس في الحمل ، ثم الثور ، ثم الجوزاء ، وطبعه حار رطب ، ونحمد فيه الاسهال بالأدوية ، واستفراغ فضلة الدم .

[وثاني الفصول الصيف^(١) وَحَدُّهُ مَذْ يَسْتَوِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ بَعْدَ انْصِرَافِ الْبَرْدِ إِلَى أَنْ تَرْجِعَ الشَّمْسُ فِي الْقَيْظِ ، إِلَى أَنْ يَسْتَوِيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ عِنْدَ دُخُولِ الشِّتَاءِ ، وَطَبْعُهُ حَارٌّ يَابَسٌ ، وَبُرُوجُهُ : السَّرْطَانُ وَالْأَسَدُ وَالْقُضَيْمَةُ ، وَنَحْمَدُ فِيهِ تَحْقِيقَ الْغِذَاءِ وَأَكْلَ الْفَوَاكِهَةِ ، وَلَتَكُنْ قَبْلَ الطَّعَامِ لَثْلًا تَفْسِدُهُ .

ويتلوه فصل الخريف ، وهو مَذْ يَسْتَوِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ عِنْدَ دُخُولِ الشِّتَاءِ إِلَى أَنْ تَرْجِعَ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَطَبْعُهُ بَارِدٌ يَابَسٌ ، وَنَحْمَدُ فِيهِ أَكْلَ الْحَارِّ الرُّطْبِ ، وَالْحَلَاوَاتِ ، وَاللَّحُومِ ، وَنَجُومُهُ : الْمِيزَانُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْقَوْسُ .

ثم يتلوه فصل الشتاء ، وهو بَارِدٌ رَطْبٌ ، وهو مَذْ تَرْجِعُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ

(١) اضيفت هذه العبارة استكمالاً للفصول الأربعة ولترتبط بما بعدها وما قبلها لترتيب الفصول .

الى ان يستوي الليل والنهار عند صيف البر والعلس ، ونضاج ثمرة السدر ،
وفيه يصلح أكل الحار اليابس ، ونجومه : الجدي ، والدلو ، والحوت . والله
أعلم

قال : وحفظت عن الشيخ محمد بن عمر رحمه الله : أن دخول النيروز اذا
حلت الشمس في برج العقرب ، ورجوع الشمس في الشتاء اذا حلت في برج
الجدي ورجوعها اذا حلت في برج السرطان .



الباب الرابع

في « الطهارات والنجاسات والوضوء
والتييمم . وما يشتمل على هذا المعنى »

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله . شفاها ، في الثوب اذا شُرِيَ من عند المشرك منشورا ، أكون نجسا ، أم طاهرا ؟
الجواب : قال فيه اختلاف اذا كان يابسا ولم يعلم أنه مسه برطوبة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي حوض الصاروج اذا تنجس وأخرج منه الماء الى أن ضربته الشمس والريح ويبس ، أيظهره ذلك أم لا ؟
الجواب : فاذا كان الحوض لا يشرب ، الماء وأصابته النجاسة ، فيكفيه أن يطهر بالماء ، وان كان فيه ماء أطلق وغسل بهاء طاهر ، أما اذا كان الحوض يشرب الماء ، فيطهر بالماء ثلاثة أيام بلياليها ، وهن ان يملأ ماء بالليل ويطلق بالنهار . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل يكنز جراب تمر ، وشمخته خوصة في يده أو في رجله ، وهو في عمل الجراب ، ولم ينظر الشمخ الا بعد حين فوجده قد طلع فيه دم فشك في الجراب لعله لحق به دم ؟

فجوابه : ان حكم الجراب طاهر حتى يصح أنه مسه دم . والله أعلم .

مسألة ومنه : والكروش اذا غسلت ولم ينق من الفرث نقاء جيدا .
الجواب : ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، قال من قال : انها طاهرة وهي
أكثر القول ، وقال من قال : الا حتى تغسل غسلا جيدا وتنقى والله أعلم .

مسألة ومنه : في القراد اذا طاح في الحليب ، وخرج حيا فلا ينجسه ، وان
كان مات فيه ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، قال من قال : انه ينجسه وهو
أكثر القول ، وقال من قال : لا ينجسه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جديل الحوض اذا كان من صاروج ، وأصابته نجاسة ،
وكان بين الحوض والبشر ، وصب عليه الماء لتطهيره فصار الماء بعضه يجري في
البشر ، وبعضه يجري في الحوض ، فهل يكون حكم هذا الماء نجسا وينجس
الحوض والبشر ، أم حكمه طاهر ، إذا لم يغلب عليه النجاسة إذا صب على
ذلك ، أو على دلو أو أمثالهما ؟

الجواب : اذا كان الماء غالبا على النجاسة فحكم جميع ما ذكرته طاهر . والله
أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن في يده أو فمه نجاسة من دم أو غيره ، وقد زالت عين
النجاسة من ذلك ، ونسي من به دم وشرب من شعن أو قرية على كفه وصار
الماء يفيض ويقطر من كفه على ثيابه وبدنه وهو متصل بالماء الذي من القرية ،
فهل يكون حكمه طاهرا كالماء الجاري ينجسه ما غلب عليه . أم لا ؟
فجوابه : ان حكمه طاهر على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي اللحم المذكى إذا كان طاهرا حلالا ، وترك تبيثا لم يطبخ الى أن نتن وخاس ؟

فجوابه : إن في أكله كراهية ، ولا أقول إنه حرام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأوعية الخشب إذا تنجست وأقامت النجاسة فيها ؟
الجواب : فانها تخل في الماء الجاري بقدر ما يداخلها الماء الطاهر ، وتلك طهارتها ، وإن لم تقم النجاسة في أوعية الخشب ، فانها تغسل من غير أن تخل .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه ان العاج حكمه طاهر ، وإذا أصابته النجاسة فانه يغسل ولا يحتاج الى خلل . والله أعلم . قال الناظر: إن العاج إذا مكث في النجاسة ، أو مكثت فيه ، وشرب منها ، فانه يخل في الماء الطاهر بقدر ما يبلغ حيث بلغت فيه النجاسة ، ثم يغسل . ، والله أعلم . . رجع .

مسألة ومنه : وخزق الغراب نجس على أكثر القول ، وإذا زوّج فيه ثوب رطب فانه ينجس ما مسه ، وإذا كان قدام المصلى فانه ينقض الى ثلاثة أذرع .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في الوشم بالنار ، اذا احترق الجلد فهو نجس على أكثر قول المسلمين ، وإذا كان الماء يؤذيه في الوشم فجائز أن يتيّم ، وإذا تيمم مرة واحدة فهو طاهر ، ولا يحتاج الى تيمم ثانٍ . والله أعلم .

مسألة ومنه : في مثل السفثورية ، والمندوس ، ودواة الخشب اذا أصابهن النجاسة ويبست فيهن ، وإذا خللن في الماء يتخلصن ، ولم ينتفع بهن . ؟

فجوابه : انه لا بد من غسلهن ، ولا يطهرن الا بالماء ، وفي جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد في المندوس الكبير اذا زالت عين النجاسة منه

بطهارة ماء ، أو بشيء من الاسباب من اظهار شمس عليه أو ريح ، ولم يبق لعين النجاسة أثر ولا لون ، فأرجو أنهم قد قالوا بطهارته لأن في طهارته وتمكيته في الماء الضرر ، ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام . والله أعلم . رجع . .

مسألة ومنه : وفي الشيء الذي ينشف اذا أصابته نجاسة مثل بول أو ماء نجس أو غيرهما من النجاسات ، ومكثت في ذلك ساعة أو نصف ساعة أو أقل أو أكثر وبست ، فهل يكون مقدار خلاهما في الماء الطاهر بقدر ذلك المعين اذا مكثت رطبة ، لترك في الماء أثرا ، وإن كان أقل فأقل ، وإن كان أكثر فأكثر ؟ **فجوابه :** قال بعض المسلمين ان طهارته على ما ذكرت ، وقال من قال : يجعل في الماء الجاري ليلة أو يومًا والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه أن المبوله ، التي يجتمع فيها البول ، اذا كان مجتمعا فيها شيء من ذلك ، وطار يأخذ ، أو أصاب اللحم شيء من ذلك ؟ **فجوابه :** اذا كان ذلك بعد ذبح الدابة وطهارتها أنه يغسل ما مسه من جميع ما ذكرته . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها وهو هذا . **الجواب وبالله التوفيق :** أما غسل الدلو قبل ان تنزف به البئر ، فلا يغسل الا ان يكون نجسا من قبل ، فانه يغسل ، وأما بعد ان تنزف به البئر فيعجبني ان يغسل . وقال من قال : إنه يطهر من غير أن يغسل ، وأما البئر اذا نزفت منها أربعون دلو ، وبقيت بها رائحة ، فقال بعض المسلمين إنها قد طهرت ، وقال من قال من المسلمين ، إنها تنزف الى أن تذهب الرائحة . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان الدلو نجسا بنجاسة البئر ، فلا يحتاج الى تطهير قبل النزح وأما الدلو التي به تمام الاربعين ، فقول إنه طاهر ، وقول إنه يطهر بالماء ، واما الزيادة على الاربعين في النزف فلا يضر ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : و [عضل]^(١) القلب فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه ، أما الأوتاد ، والجدوع ، والدعون ، اذا كان مغمى عليهن بالبناء ، فقال من قال : يطهرن اذا زالت النجاسة وهو أكثر القول ، وان لم يكن مغمى عليهن فلا يطهرن الا بالماء على اكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : في التنور الذي يجبز عليه ، اذا كان مبنيا عليه في الارض وأصابته نجاسة مثل بول أو غيره ، فهل يطهر اذا زالت عين النجاسة منه بالنار أو غيرها ، اذا كان التنور من خزف ؟

فجوابه : انه يطهر بالنار على قول ، وقول يقلع ويخل في الماء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المقتال^(٢) الذي يؤخذ من المولود من المعز ، وهو الذي يقتل به اللبن للجبين ، الى متى يكون حكمه طاهرا ، وهل له حد في طهارته ، وان كان الى ان ينقلب ذلك كرشا عرفنا صفته أرايت اذا كان مختلطا في ذلك لبن وشيء من الجشيش ، أو شيء من التراب أو الهول ؟

فجوابه : جميع ما ذكرت طاهر على قول بعض المسلمين ، والله أعلم .

مسألة ومنه : في القرطاس اذا لحقته نجاسة ، أو كتب فيه بمداد نجس أن يُيمَّم بالتراب ، وصِفَّةُ تيممه أن يُدَّرَ عليه التراب ، ونقول أيَّم هذا القرطاس ، أي أزال النجاسة ، وطهارته له طاعة لله ولرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، وكذلك تيمم الثوب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الراكب في البحر اذا ذهب ليبول أو ليتغوط فطار شيء من الماء مما لا قى البول والغائط ، ولحق ثيابه أو بدنه ، كان الغائط رقيقا أو جامدا .
فجوابه : اذا كان الماء الطاهر غالبا على النجاسة ، فلا بأس عليه . والله أعلم .

(١) في الأصل عظم وليس في القلب عظم (٢) هو الانفحة التي توضع على اللبن ليتجمد .

مسألة ومنه : وإذا تحولت البيضة الى الدم فهي نجسة ، وإن كان فيها عروق
حمر كشبه خيوط الحرير الاحمر ، اذا كانت تلك الحمرة دما . فانه ينجسها والله
أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصندل أو أمثاله اذا وجد في يد المشرك ، معمولا ويابسا ،
فحكمه طاهر على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : في ذرق القمل اذا وجد لازقا في الثوب ، فهل ينجس موضعه
من الثوب ، وإن عرق جسد الانسان ، أينجسه اذا مسه ذلك ، وهل تجوز
الصلاة بالثوب ما دام به ذلك ، أم لا ؟
فجوابه : أن في ذلك اختلافا ، ويعجبني التنزه عن^(١) مثل هذا . والله
أعلم .

مسألة ومنه : في بعض أواني الخزف مثل التي تزعل الماء ، وهي اذا ترك الماء
في بطنها ، خرج على ظهرها مثل الحجال ، والجداوي الجداد ، اذا تنجس
شيء من ذلك ، فهل يكفيه أن يترك فيه الماء الطاهر ، بقدر ما يخرج الى
ظاهره .

فجوابه : اذا كان الوعاء متوعنا فيكفيه ما ذكرت ، وإن ترك في الماء ليلة
فأحسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه أن دم الذباب فيه اختلاف ، وأكثر القول أنه طاهر .

مسألة ومنه : وفي الاشار ، والبصل الممقور ، واللحم المعمول بالخل وأشباه
ذلك اذا عارضته نجاسة ، مثل اذا غرف بوعاء غير طاهر ، ولم يرق عنه الخل
ويغسل من حينه ، وترك أياما على حالته ، فهل يطهر اذا طهر بعد ذلك أم لا ؟

(١) في الأصل : على .

فجوابه : اذا كان قد شرب من الخل قبل ان تعارضه النجاسة ، انه يطهر اذا طهر على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي غسل أعلاه مائع ، وجانبه واسفله جامد ماتت فيه فأرة ينجس المايح^(١) ، وما مس المايح من الجامد ، وبقية الجامد طاهر^(٢) . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمركب يطؤه المشرك ، اذا طلع من البحر ورجلاه رطبتان ، تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

الجواب وبالله التوفيق : أما الخشب الذي طابق في المركب ، فانه يطهر اذا ضربته الشمس والريح على قول بعض المسلمين ، وقال من قال انه لا يطهر الا بالماء وأما الخشب الذي غير طابق في المركب ، فلا يطهر الا بالماء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسيلة أو الحصى الكبار أو الصغار أو الارض الصلبة أو الصفا إذا ترك المشركون ثيابهم الرطبة عليها ، ويس الموضع ، وبقي زوك ورائحة مكان ثيابهم ، ولم تكن نجاسة ذاتية ، أ يكون ذلك الموضع طاهرا أم نجسا ؟

فجوابه : قول اذا يبس فانه يطهر ، وقول يغسل بالماء ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا كان مثل سطح أرض مسحوة بالطين ، وبال عليها مثل سنور أو دابة أو غيرها .

فجوابه : قول تطهرها الشمس والريح ، وقول تطهر بالماء . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه ، وأما من كان بيده دم وغمسها في سمن مائع . فأخاف فسادة والله أعلم .

(١) في الأصل : ماتت فيه فأرة أولغ بنجس المايح .

(٢) في الأصل : وذلك وبقية الجامد طاهر .

مسألة ومنه : وفي السطح والجدار اذا كان مسجوجا بالشونة وتعارضه النجاسة من بول أودم أو غيره اذا ضربته الشمس والريح أو احدهما ، فانه يطهر على قول بعض المسلمين ، وأما صب الماء والعرك فانه يجزئه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل ابتلي بهذه البواسير ، واذا خرت من الدبر يخرج منها رطوبة واذا انضمت لم يخرج منها شيء ، أ تكون هذه الرطوبة طاهرة أم نجسة واذا كانت الرطوبة تخرج بعد الطهارة من الغائط لأنها في الاعتبار ، ان هذه الرطوبة التي تخرج من الدبر نجسة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الاناء اذا كان نجسا كالقرص وأمثاله ، وترك تحت الحوض ، وصار الماء يطرح به ويفيض منه ، فما يكون حكم ما يطش من ذلك الماء لانه أولا أجمع في الاناء الى أن امتلأ ثم فاض .
الجواب : اذا كان الماء غالبا فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ الفقيه الزاهد درويش بن جمعة رحمه الله : أن الاستبراء بالتراب أومت الذكري التراب بعد البول . أنه يجزي عن الحجر والمدر ولا شك عندي فيه وانا أفعل ذلك في السفر . وحفظت عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : جواز الاستبراء بالتراب ولو وجدت الاحجار والمدر ، وأنت أعرف بذلك ، ولا أعلم كراهية ذلك .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه العالم خميس بن سعيد الرستاقى : وفي الصيغة المعجوفة اذا عملها الكافر إن طهر هذه الصيغة أن تدخل النار حتى تأكل النار ما فيها من زهومة النجاسات ، وان كانت النار تضرها ، وتغيرها ، فجاز غسله بالماء ، وليست الصيغة من الذهب والفضة وجميع الجواهر الحية كأواني الخزف التي تنشف النجاسات ؛ لأن الجواهر الحية لا تداخلها النجاسات ، ويكفي الماء الطاهر لغسلها^(١) . وذلك موجود في آثار المسلمين والله أعلم .

(١) في الأصل : غسلها .

مسألة : عن الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي ، رحمه الله : في نازح البثر النجسة . . هل له ان يمس الدلو ثم الحبل ويداه رطبة عند النزح . . فجائز ذلك ، والاحسن ان يقبض الدلو آخر بيده .

مسألة ومن غيره : وأما الذي قبض قملة بيده ، بثوبه ، فلا ينجس ذلك الثوب .

مسألة : جواب الشيخ الفقيه ثاني بن خلف : في وعاء القرع الذي خوسه صاحبه وغلاه في عجم ، والعجم نجس حتى داخلته النجاسة ، فطهارته ان كان هذا الوعاء قد صار نضيجا ، وقد جبر ويبس قشاره وصار يصلح للخل وغيره ، فطهارته كطهارة الخزف ، يغسل ويخل في الماء ثلاثة أيام ، بالنهار في الشمس والليل في الماء ، وكلما ادخل في الماء غسل ، وكلما أخرج من الماء للشمس غسل ثلاثة أيام . ويغسل ويطحخ بماء طاهر ، بعد الغسل الى ان يبلغ الماء الطاهر حيث بلغ الماء النجس بالاعتبار . . وان كان لم يجبر . ويصلح للخل وغيره ، وهو يصلح للأكل غضا ، يؤكل . وإذا طبخ بهذا الماء النجس ونضج . فهذا تركه أسلم ، وأحوط . ولا يؤكل لانه قد تداخلته النجاسة .

وقول أنه يغسل ويطحخ بماء طاهر ، ويغلى به الى ان يدخل مداخل الماء أسلم وأحوط ، وأقرب الى السلامة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا وقع من درس البقرة لفظ في اللبن والدرس نجس ، وما وقع فيه نجس ، وان وقع في رغو ذلك اللبن ، فأخذ تلك الرغو واللغظة فوقها ورمى بها ، فاللبن الباقي طاهر . قال غيره أن لفظ الدرس في الاحكام طاهر حتى تصح نجاسته ، وأما الاحتياط فهو غير الاحكام .

مسألة : وأوعية القرع اذا تنجست فترك في الماء ساعة ، وساعة في الشمس ثلاث مرات فتلك طهارته . قال غيره ان آنية القرع اذا تنجست تترك في

الشمس الى ان تجف، ثم بعد ذلك تجعل في الماء بقدر ما يبالغها الماء الطاهر، فتلك طهارتها . . والله أعلم .

مسألة : والدجاجة اذا وقعت في بئر وخرجت حية، فلا تفسدها حتى تعلم انها أوقعت فيها قذراً . . قال غيره، وقال من قال : تنجس ؛ لان فيها مجاري البول على نحو ما جاء من الاختلاف في ذلك . . والله أعلم .

مسألة : واليهودي اذا غسل يديه فهن طاهرات ما لم يعرق . . قال غيره وقال من قال : لا يطهرن على حال المعنى الرواية . . ان ثلاثة لا يطهرهم الماء : الحائض، والمسترسل، والمشرک . . والله أعلم .

والحمرة في البيضة ان تحولت دماً أو لحمه فهي نجسة، وأما الحمرة فالله أعلم . . قال غيره قول ان الحمرة ما لم تكن دماً خالصاً علقاً، وانما ذلك شبه العروق . . ان ذلك ليس بنجس . . والله أعلم .

مسألة : ودسع الجمل ما كان من الجرة طاهر، وان كان من البطن فنجس والله أعلم . . وقال غيره، وقال من قال : هو طاهر وليس هو بأشد من الروث . . والله أعلم .

مسألة : ومن خرجت منه ريح فلا استنجاء عليه الا ان تكون ريحاً رطبة وهي التي تخرج بصوت . . قال غيره بصوت ورطوبة . . وأما الصوت دون الرطوبة فلا استنجاء منه، ولا معنى لذلك . . والله أعلم .

مسألة : الحصى اذا أصابته نجاسة وزالت عنها فقد طهر . . قال غيره : الحصى حكمه حكم الارض اذا زالت عين النجاسة، وضربته الشمس والريح كان حكمه طاهراً على قول بعض المسلمين . . وكذلك ما كان على وجه الارض من لفظ فهو تبع لها . وفي الحجر اختلاف، وأكثر القول انه لا يطهره الا الماء .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه سعيد بن أحمد بن مبارك الكندي حفظه الله : في الفلج الكبير تذبح فيه الذبائح الكبيرة يوم العيد ، ويتغير طعمه ولونه وريحه من الدم والفرث من الذبائح .

فجوابه : الذي جاء في الأثر . . أرجو ألا يخفى عليك ، غير اني أرجو أني سمعت عن أشياخي الماضين رحمهم الله : اذا حمل الانسان من الماء في يده فلم يجده متغيرا ، أو من بعيد لا يراه متغيرا ، فهو طاهر . . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره . . والمسافر اذا بال أو تغوط ، فما عرق بعد ذلك فهو طاهر . . هكذا عن الشيخ عمر بن سعيد بسنده عن الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد رحمه الله . . والتيمم لا كتيمم الصلاة . . والله أعلم .

قال المؤلف الناسخ : وعندي أن معنى هذا اذا تيمم عند عدم الماء والله أعلم . . رجع .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وفي التيمم عند عدم الماء اذا عرقت يده ، وكانتا من قبل التيمم نجستين ومس بهما شيئا طاهرا . . أكون حكم ذلك الشيء طاهرا أم نجسا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا ينجس ما ذكرت عندنا على هذه الصفة . . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه خميس بن سعيد رحمه الله : أن لفظ الطهارة على الاختصار: اذا قال أطهر من كل نجاسة طاعة لله ولرسول محمد صلى الله عليه وسلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان ، حفظه الله : والجنب ، والحائض ، هل يجوز لهما أن يحملتا طفلا معلقا عليه حروز من آيات القرآن ؟ .

الجواب : أنه لا يضيق ذلك . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يطويا في ثوبها قرطاسة فيها آية أو أكثر من آيات القرآن . . ؟

فجوابه : إذا لم يمسا القرطاسة التي فيها الكتاب بأيديهما ، فلا يضيق ذلك والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه ان الجنب جائز له أن يؤذن ؛ لانه يجوز له ذكر الله . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا حسبت حروف آية أو أكثر من القرآن ، بالجُمْلِ الكبير ، وركب ذلك وفقا ، يجوز أن تجمل ذلك الوفق جنب أو حائض . . ؟
فجوابه : لا يجوز . . والله أعلم .

مسألة ومنه : والجنب اذا غسل اليدين والرجلين ، وأراد الوضوء . . أيجوز له ان ييسمل . ؟

جوابه : لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، إلا بعد أن يغسل جميع بدنه . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الحائض ، والجنب ، والنِّفَسَاء . . هل يجوز أن يعلق عليهن الحروز التي فيها آيات من القرآن العظيم ، أو شيء من أسماء الله ، وإذا كان الحرز مجلدا عليه بجلد أو مضروبا عليه في خَلَق^(١) ، وكذلك المحواذا كتب في وعاء ، وسقي احد هؤلاء . . أيجوز ذلك . . أم لا . ؟

جوابه وبالله التوفيق : أما الحروز فلا تعلق عليهن ، وأما المحوفجائز له شربه . . والله أعلم .

(١) أي ثوب بال .

مسألة ومنه : وجوابه يوجد في آثار المسلمين : ان الجنب اذا لم يرق البول واغتسل وصلى ، ثم خرجت منه جنابة بعد ذلك فانه يعيد الغسل ، أما الصلاة فاكثر القول انها تامة ولا اعادة عليه فيها .

وأما اذا كان هذا الجنب أراق البول . . فاذا خرج منه شيء بعد ذلك ، فان كان خرج منه بشهوة وانتشار ، فعليه الغسل ، وان خرج بلا شهوة ولا انتشار ، فاكثر القول : لا غسل عليه . . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن جامع بقدر ما يجب عليه الغسل ، ولم ينزل الماء . . أيكون نيته الغسل من الجنابة ، وهو لم يجتنب . .
الجواب : فنعم تكون نيته الغسل من الجنابة . . والله أعلم .

مسألة : عن بشير بن سعيد النزوي : وأما الثوب الذي فيه الجنابة ، فلا يجوز ان يدخل [فيه]^(١) المسجد .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في المسافرين اذا وقفوا اعتمادا على المرور على الماء مثل مورد أو طوى وقت الصلاة من أجل ان عندهم نساء تشق عليهن الصلاة من المورد أو الطوى حيث انهن لا يخرجهن الماء القليل ، ووقفهن قبل حضور الصلاة ، وصلوا بالتييم ولو ساروا لأدركوا الماء في وقت الصلاة ، لكن وقفوا لأجل ذلك . .
فجوابه : انه لا يلزمهم شيء على صفتك هذه . . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسافر اذا ترك حمل الماء عمدا عند الحاجة اليه وقت الصلاة من أجل انه لم يجزه الماء القليل ، وصلى بالتييم ، كأن ترك الماء في أول وقت حضور الصلاة . .

فجوابه : لا بأس عليه . . على صفتك هذه . . والله أعلم .

(١) خلا منها الأصل .

مسألة ومنه : وفيمن وطئ على القبور، وهو متوضئ . . ؟
فجوابه : أما على العمد ففي نقض وضوءه اختلاف . . وقال من قال :
 ينتقض . وقال من قال : لا ينتقض . وأما على الخطأ، فلا ينتقض . . والله
 أعلم .

مسألة ومنه : ومن نتف شعرا من شاربه . . إن وضوءه لا ينتقض على أكثر
 قول المسلمين وقول إنه ينتقض . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه إذا كان المس للثقبين من فوق الثوب على العمد، فقال
 من قال من المسلمين : إنه ينتقض وضوءه، وقال من قال : لا ينتقض . وأما على
 الخطأ فلا ينتقض على القول الذي أقول به . . والله أعلم .

مسألة : وقضيب الكبش وسائر الانعام، إذا كان رطبا فهو نجس وينتقض
 وضوء من مسه، وإن كان يابسا فلا ينتقض وضوء من مسه . . والله أعلم .

قال الناسخ المؤلف : لعل هذا إذا مسه لغير شهوة . . والله أعلم . . رجع .

مسألة ومنه : وإذا كان احد في بدنه أذية في موضع الوضوء، لا يبله الماء، فإن
 كان موضع الأذية بقدر ظهر الابهام، وكان جنبا فعليه أن يتيمم، وجائز له ان
 يقرأ القرآن، وجائز له دخول المسجد . وأما أن يكون إماما لغيره في الصلاة فلا
 يعجبني، وكذلك لا يعجبني أن يكون ستره . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإن لزمه التيمم تيمم النجاسة بعينها أم إلا الوجه واليدين أينما
 كانت الأذية في مواضع الوضوء أو غيرها .

جوابه : فإذا كانت الأذية نجسة أو كان جنبا، فإن تيمم فانه تيمم الأذية ثم
 تيمم بعد ذلك للوضوء إذا كانت الأذية في مواضع الوضوء، على قول بعض
 المسلمين . وقال من قال : إذا انحط فرض الوضوء الخطأ، فرض التيمم . . والله
 أعلم .

مسألة : وفي رجل حين تيمم للصلاة في السفر لم يعم وجهه بالمسح بالتراب ، ولم يمسح الا بعضه على جهل منه ، ويظن أن ذلك يكفي . . وصلى على هذه الصفة صلوات قصيرة . . فقول عليه البدل وقول لا بدل عليه . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر اذا كان عنده ماء يحتاج اليه لعمل طعامه من الخبز ، الا ان عنده تمرا . لو اكتفى به عن الخبز لكفاه . .

فجوابه : لا يلزمه ان يترك الخبز ويأكل التمر وحده ، لعله وجائز له ان يتيمم اذا خاف نقصان الماء عن شربه وطعامه ، ويوجد في الأثر عن موسى بن علي رحمه الله : كان يتيمم في طريق أزكى ، ويكفي الماء في جبل فرق . . والله أعلم . .

مسألة ومنه : وفي المرأة اذا تيممت للحيض ، والصلاة تيمما . . وقالت أرفع بتيمي هذا جميع الأحداث ، وأتيمم للحيض وللصلاة طاعة لله ولرسوله . فعلى قول من يقول يجزئها تيمم واحد للحيض وللصلاة ، وقال من قال من المسلمين : للحيض تيمم ، وللصلاة تيمم ، وكل قول المسلمين صواب معمول به . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المرأة اذا كان على رأسها طلاء العطر . هل يكفيها أن يمسح عليه بالماء حين الوضوء ، أم يحتاج ذلك الى ان يصل الماء إلى الرأس نفسه ، أم اذا وصل الشعر يكفي أيضا ؟
الجواب وبالله التوفيق : انها تدلكه حتى يبلغ الماء أصول الشعر . . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمحتمية عن الرطوبة . يجوز لها أن تصلي صلاتين بلا وضوء ثان ؛ إذا لم يظهر من الحشوشيء ، أم لا . ؟ أفيأتي الاختيار لها في الوضوء ولا يخلو ذلك من الاختلاف لمن يُلي بالشك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الفرق بين الغسل والمسح ؛ لان المسح وصول الماء الى أصل الشعر . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضيء اذا جلس مفرشخا في جلوسه ، ونام أوناد من غير أن تزول مقعدته من الارض . . ففيه اختلاف . قول : كل من نام أوناد جلوسا فينتقض وضوؤه ، وقول لا ينتقض إلا إذا كان متكئا ، وإذا زال إتكاؤه عنه . سقط إلى الأرض ، فينتقض وضوؤه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمرأة عند غيرها من النساء ، وهي كاشفة رأسها وصدرها . . أيتم وضوؤها أم لا . ؟
فجوابه : ان وضوءها تام على صفتك هذه . . والله أعلم . .

مسألة ومنه : ومن أجنب في السفر ، ولم يحضره الا قليل من الماء ، فغسل به النجاسة وجهل التيمم للجنابة ، وصلى بغير تيمم ، وتيمم للصلاة وحدها . . ؟

فجوابه : قال بعض المسلمين عليه بدل الصلوة ، وقال من قال من المسلمين : لا بدل عليه ويوجد عن مثل هذا لا بدل عليه ، وهو عن سليمان بن عثمان . . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسح على الخفين . . لا يجوز عند أصحابنا .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي : ان صفة الريح التي تخرج من دبر الانسان ، وينقض طهارته وعليه الاستنجاء منها . . هي التي لها صوت ، ويخرج معها رطوبة من داخل الفرج من غائط ، أو ماء . . فهذه صفتها .

واذا خرجت بصوت ، ولم تخرج برطوبة فهي تنقض الوضوء ، وليس يجب منها استنجاء . . هكذا جاء الاثر عن أولي العلم والبصر . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضيء اذا خلل لحيته بيده أو بمشط ، فانقلع شيء من شعر لحيته من غير عمد لذلك ، فلا نقض عليه في وضوئه ، وأما من تنجس شيء

من شعره، وهو على وضوء، فقصة انتقض وضوءه^(١)، نالت النجاسة جلده أو لم تنله . . وحلول النجاسة لشعره وجلده سواء عندي .

مسألة ومنه : ومن مس فرجه بيده من فوق ثوبه، وتبين الفرج . ففي نقض وضوئه اختلاف، وإذا لم يتبين الفرج نفسه من قبل أو دبر فلا نقض عليه في وضوئه . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في صفة التيمم . . أن يضرب التيمم بيديه الأرض أو على تراب طاهر ضربتين : فالأولى يمسح بها وجهه، والثانية يمسح بها يديه اليمين أولاً، ثم الشمال، إلى الرسغين . . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : في المسافر إذا سافر عند قوم كثير أو قليل، وحضروا وقت الصلاة، ولم يعلم ذلك الرجل أن عندهم ماء، أو يقرهم ماء . . هل يجزئه إذا سأل رجلاً منهم عن الماء، أم حتى يسألهم جميعاً . ؟

الجواب : لا يعجبني أن يخص واحداً بعينه بالسؤال^(٢)، وإنما يقول هل أحد يعلم أن هاهنا ماء للصلاة بصوت رفيع، فإن لم يجبه أحد إن هاهنا ماء للصلاة، كفاه ذلك بعد الملاحظة . . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : أما من تيمم لصلاة فريضة، فله أن يصلي به الفرض، وما كان معلقاً عليها من سنن تلك الصلاة، ونوافلها، وإن صلى به نافلة قبلها فيعجبني أنه يتيمم لصلاة الفريضة، تيمماً غيره . . والله أعلم .

(١) في الأصل : فقصة انتقض وضوءه (قصه أو لم يقصه) نالت النجاسة خوف ما بين القوسين، لعدم ملأ منه للسياق .

(٢) في الأصل : في السؤال .

مسألة ومن غيره : مما أرجوانه وجد الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود البسعالي حفظه الله : أما مسح العنق فبعض يستحبه ، وجعله من نفل الوضوء ، وأما تحليل اللحية والكثرة والاصابع ، فسنة من سنن الوضوء . . واختلف في امرار الماء على ما استرسل من اللحية ، فراه بعض ، ولم يره بعض واجبا . . وأما تكرير مسح الاذنين : قول انه مرة واحدة ، وقيل ثلاثا ، وقيل حسن تكرار مسح الرأس . قال علماء السلف في نوم المضطجع ، والمتكى ، والمستند ، ينقض الوضوء . واختلفوا فيمن نام على حال من أحوال المصلين . . قول : لا ينتقض ولو طال اذا كان على حال من أحوال الصلاة ، وأما اذا وقع على جنبه واضطجع انتقض وضوؤه .

وقال بعض : ينتقض في حال الركوع والسجود اذا طال في حال القيام والقعود ، وقيل لا ينتقض اذا كان قاعدا ، وينتقض فيما عدا ذلك من الاحوال ، واختلف في الترتيب في التيمم . . قول يجب وقول لا يجب ، واختلف فيمن تحضره الصلاة ولم يجد ماء ولا صعيدا ، فقل لا يصلي حتى يجد الماء أو الصعيد ، وقيل انه يصلي على أي حالة ، ويعيد إذا وجد ، وقول يصلي ولا يعيد ، وقول يومىء في الهواء وينوي التيمم ويصلي .

وأجمعوا على المحدث التيمم اذا تيمم ثم وجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة ، بطل تيممه ، ثم اختلفوا اذا وجد الماء وقد دخل في الصلاة . . فقول : تبطل صلاته وتيممه ، وقول : يمضي على صلاته أو تصح صلاته ، وأما اذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة ، فلا إعادة عليه ، ولو كان الوقت قائما ، إذا كان في السفر .

والوضوء لا يصح الا بالنية ، واذا نوى عند المضمضة واستدام النية الى أول غسل جزء من الوجه ، فقد صحت طهارته . واختلف فيمن بدأ بالنية عند أول جزء من الوجه ، فأجاز ذلك من أجازة ، ولم يجزه آخرون .

وأما التسمية في طهارة الحدث فمستحب ذلك، غير واجب عند الأكثرين، وأما ترتيب الوضوء فعند الأكثرين واجب، وقال بعض: غير واجب. وأما غسل اليدين عند القيام فهو مستحب. . . وقيل انه واجب. . . وعند الأكثرين انه غير واجب.

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان، رحمه الله : في النائم في بيته في البلد، في موضع ليس فيه ماء للصلاة اذا قام من نومه وأراد أن يسير الى الماء رأى ان الصلاة تفوته فقول: يصلي بالتيمم اذا كان يدرك الماء بعد فوت وقت الصلاة، وقول: يطلب الماء ويصلي بالماء ولو فات الوقت.

وأما اذا كان عنده ماء في البيت، وكفيه لوضوئه، وما يحتاج له للغسل، ولم يُصَلِّ به. . . فأخاف عليه الكفارة، اذا فاتت الصلاة قبل أن يُصَلِّي. . . والله أعلم.

مسألة ومنه : والتيمم الواحد يجزي للطهارة وللصلاة اذا نوى ذلك التيمم أم لا؟ واذا ضرب التيمم للطهارة بيديه في مكان ثم رد يده ليتيمم للصلاة في ذلك المكان. . . أيجوز ذلك، أم يضرب بيديه في مكان آخر. وما معنى ما جاء في الأثر: لا يُتَيَمَّمُ بِتَرَابٍ قَدْ تُيَمَّمُ بِهِ. . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا تيمم للطهارة وللصلاة، فقال بعض المسلمين أن التيمم الواحد يجزيه، وقال من قال: عليه للطهارة تيمم وللصلاة تيمم آخر، وأما اذا تيمم في موضع فانه يرفع ذلك التراب من فوق الارض الذي يتيمم به. . . والله أعلم.

مسألة ومنه : واذا قال المتيمم : أرفع بتيممي هذا جميع الاحداث، وأتيمم للطهارة وللصلاة بدلا للماء، طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم. . .

أيجزئه هذا اللفظ . وإذا رفع يديه ليمسح بهما وجهه أحتاج الى لفظ آخر لمسح الوجه ، أم يجزئه آخر اللفظ عند قوله طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم . . ويمسح وجهه ، أم يحتاج الى تشهد آخر ، وكل ضربة تحتاج الى لفظ ، أم لا . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان هذا اللفظ الذي ذكرته جائز ، ولكل ضربة لفظ ، وعليه ان يتشهد عن مسح وجهه ، غير التيمم الذي لفظ به المتيمم . . والله أعلم . .

مسألة : ومن جوابه في الغسل على الصبية من جماع البالغ . . تركت سؤالها وأتيت بجوابها . .

فجوابه : قال من قال من المسلمين : يلزمها . . وقال من قال من المسلمين : لا غسل عليها . . والذي يوجب عليها الغسل يستحب أن تولج أصبعها في الفرج اذا كانت ثيبا . . وان لم تولج اصبعها في الفرج عند الغسل من الجنابة . . فلا شيء عليها من قبل زوجها . .

وأما في أمر صلاتها فبعض يوجب عليها البدل . . وبعض لا يوجب عليها بدلا . . وكذلك البالغ اذا كانت ثيبا . . يستحب لها أن تولج اصبعها من الجنابة والحيض . . فان لم تولج اصبعها . . فقال من قال من المسلمين : عليها بدل الصلاة والصيام . . وفيه رخصة من بعض المسلمين لا بدل عليها . . لانه غير لازم بجماع بل فيه اختلاف . . وأما في جماع زوجها بعد طهرها من الحيض . . اذا لم تولج اصبعها . . فبعض من المسلمين شدد في ذلك ، وبعض رخص . . وأما الجماع بعد الغسل من الجنابة . . إذا لم تدخل اصبعها ، فلا بأس على الزوج في جماعها . . وأما ايلاج اصبع واحدة فتكفي . . وأما ادخال الاصبع فذلك بقدر ما يمكنها . .

مسألة ومنه : وأما تيمم الجارحة اذا لم يمكن غسلها من عذر، فان كانت نجسة فان تيممها بنفسها، وان كانت غير نجسة، فقال بعض المسلمين : لا تُتِمَّمُهَا، وانما تُتِمَّمُ للوضوء . . وقال بعض المسلمين : ان هذا المتوضىء يوضىء سائر جوارحه، وليس عليه تيمم بعد ذلك من قبل هذه الجارحة التي لا يمكن غسلها اذا لم تكن نجسة؛ لأنه اذا انحط فرض الوضوء انحط فرض التيمم . وأما اذا كان الانسان جنباً وحضرته الصلاة، فقال من قال من المسلمين : عليه تيممان : تيمم للجنباة وتيمم للصلاة، وكذلك يجزئه تيمم واحد لصلاة الفريضة، ولصلاة الوتر، ولصلاة السنة اذا كان يصليهن في وقت واحد اذا كان في السفر أو كان في الحضر، إذا كان التيمم في الحضر من عذر . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الصبية فلا غسل عليها في جماع زوجها الصبي .

مسألة ومنه : واذا تيمم لأجل النجاسة مرة واحدة اذا لزمه . . هل عليه كلما أراد أن يتوضأ أن يتيمم . . وكذلك في الجنباة، اذا كان شيء لا يوضئه أو من سائر جسده أيضاً اذا تيمم مرة واحدة . . أيجزئه لما يستقبل اذا لم تصبه بعد الجنباة . .

الجواب : فعلى ما وصفت قال بعض المسلمين إن التيمم الأول يكفيه والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي التيمم بالتراب إذا كان تيممه من فرض ، ولم يكن من عدم الماء . ولم يحدث ما ينقض التيمم إذا حضرت صلاة أخرى . قال بعض المسلمين : انه يتيمم تيمماً آخر . وفيه قول : أرجو أنه يكفي التيمم الأول . . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن أجنب في مكان لم يجد فيه ماء، وان كان عنده ماء قليل فغسل موضع النجاسة، وتوضأ وصلى، ولم يتيمم لسائر جسده . .

جوابه : فقال من قال : لا يسع جهل التيمم ، وعليه البدل والكفارة . . وقال بعض : يسع جهل التيمم في الحضر ، ولا يسع في السفر . . وقال بعض : يسع جهل التيمم في الحضر والسفر . . وعلى هذا القول يلزمه البدل بلا كفارة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل اذا جامع زوجته حتى أولج الحشفة في فرجها ، ولم ينزل الماء ، فلم يغتسلا جهلا منهما ؟
فجوابه : أن الرجل اذا أولج الحشفة في فرج زوجته فان الغسل يجب عليهما ، فان لم يغتسلا بجهل منهما فعليهما بدل الصلوات التي صليها من قبل أن يغتسلا وعليهما الاحتياط ، وعليهما بدل الصوم الذي صاماه . . وأما الكفارة للصلاة فيجري في ذلك الاختلاف بين المسلمين . . قال من قال : يلزمها لكل صلاة كفارة وقال من قال : عليهما كفارة واحدة تلزم كل واحد منهما . . وفيه قول لبعض المسلمين ألا كفارة عليهما . وأما الصيام فان كان الجماع بالنهار فعليهما لكل واحد كفارة والله أعلم . . وأما إن كان الجماع بالليل فانه يكفي أن يكون عليهما البدل بلا كفارة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأماجنب والحائض والنفساء ، فجائز طهارتهم للآنية وللثياب ، وكذلك غسلهم للميت فجائز . وكذلك غسل العبيد للآنية^(١) وللثياب اذا عرفوا ذلك ، وكذلك غسل الصبي للآنية فجائز اذا كان يعرف الغسل ، وأما غسله لثياب البالغين فلا يجوز ذلك . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما البثر اذا وجد مأؤها متغيرا له رائحة منتنة ، ثم بعد ذلك ظهر في البثر هذه ميتة . . فأما في الحكم فلا يحكم بنجاسة هذه البثر إلا من بعد ما وجدت فيه الميتة ، وكل من استعمل من ماء هذه البثر قبل ان يوجد فيها الميتة ، فحكم مائها طاهر ، ولوتبين في هذه البثر رائحة على ما حفظته من آثار

(١) في الأصل : وكذلك الذي غسل العبيد العتم للآنية .

المسلمين . . وأما في الاحتياط فمنذ ظهر في هذه البئر رائحة فإنها تجتنب عن الاستعمال ، والاحتياط خير ما استعمل . . وأما إذا مات الضفدع في البئر ، فأكثر قول المسلمين إن البئر طاهرة ولا تنجسها الضفدع إذا مات فيها . . وفيه قول لبعض المسلمين إنها تنجسها . وإذا نُشِلَتْ هذا الضفدع من البئر وقطر من الضفدع في هذه البئر ، فإن البئر لا تنجس على القول الذي لا يعجبني . . وأما إذا وقع في هذه البئر شيء من الانعام أوسنورا أو فأراً . . وأخرج حياً . . فأكثر قول المسلمين : إن البئر طاهرة ، ولا تحتاج الى نزع . . وفيه قول لبعض المسلمين : إن هذه البئر تنزف أربعين دلو لان هذه الدواب فيها البول . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وتركت سؤاها وأتيت بجوابها . . وهو هذا فيما عندي :

فجوابه : ان الصبي إذا كان مأمونا جاز له نزع البئر . . على قول بعض المسلمين : جاز استعمال هذه البئر بعد نزعها الصبي . قال بعض المسلمين : إن البئر النجسة لا ينزفها إلا الرجل البالغ ، وأما إذا كانت هذه البئر قليلة الماء ، فإنها تنزف مرة بعد مرة ويعيد له على النزع الأول ، على أكثر القول . . وصفة تطهير الأنية التي تنشف الماء إذا قامت فيها النجاسة فإنها تجعل في الماء ليلة ، فإذا جعلت ليلة فتلك طهارتها . . وأما إذا لم تجعل الأنية هذه في نهر جارٍ ، فإنها تملأ ماء في الليل ، ثم يُكْفَأُ منها الماء بالنهار وتجعل في الشمس ، ثم يجعل فيها الماء ليلاً . . يفعل بها ذلك ثلاث ليال ، فتلك طهارتها ، وأما إذا أصابت هذه الأنية نجاسة ، وغسلت من حين ما أصابتها فتلك طهارتها ، ولا يحتاج أن تحل في النهر ليلة ولا شيئاً من الايام ، بل يجزئها الغسل من حين ما أصابتها النجاسة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الماء الكثير في الجبل من غير أن يطرح عليه ماء . . فقال من

قال من المسلمين : اذا كان الماء بقدر أربعين قلة فصاعدا جاز الغسل فيه من النجاسة وقال من قال من المسلمين : اذا لم يكن جاريا فلا يجوز الغسل فيه من النجاسة واختلف المسلمون بالرأي في معنى القلة . قال من قال : ان القلة تسعة عشر مكوكا ، وقال من قال : سبعة عشر مكوكا ، وقال من قال : عشرة مكاكيك ، وقال من قال : خمسة مكاكيك . .

مسألة ومنه : ومن يكون حجة في نجاسة البثر ، إذا قال إنه وجد فيها نجاسة . ؟

فجوابه : في ذلك فيه اختلاف . . قال من قال من المسلمين : ان قول الواحد الثقة المأمون حجة في قوله في طهارة نجاسة قد تنجست يمكن طهارتها ، أو نجاسة طهارة يمكن نجاستها . . وقال من قال : ان الثقة حجة في طهارة النجاسة ، ولا يكون حجة في نجاسة الطهارة ؛ لان الطهارة أولى من النجاسة ؛ ولأن الاسلام أولى من الكفر ؛ ولان أصل الأشياء طاهرة حتى تعلم نجاستها ؛ ولان النجاسات في الطهارة حادثة ، والطهارة أصلية . . وقال من قال : لا يقبل قول الواحد ، ولا تكون حجة في تطهير نجاسة ولا نجاسة طهارة ، في معنى الحكم ، ولا يكون ذلك حجة الا بشاهدين في جميع ذلك . .

وقال من قال : لا يقبل قول الواحد في أسباب ما مضى من نجاسة الطواهر ، ويقبل قوله فيما يستقبل . . وقال من قال : يقبل قول الخدم على الاطمئنان بغسل الثياب ، ولو كانت الثياب نجسة إذا أمنوا على ذلك ، وعلى معرفة الطهارة . . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : والبسر اذا طبخ بهاء نجس ثم يبس . . أيجزئه إذا جعل في الماء الطاهر بقدر ما يبلغ الماء الطاهر مبالغ النجاسة على هذه الصفة ، أم لا . ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا غسل النجاسة بعد أن جعل في الماء الطاهر، وبلغ الماء الطاهر فيه مبلغ النجاسة، فلا بأس بذلك عندنا والله أعلم.

مسألة ومنه : ومن رأى بصبي نجاسة، فغاب عنه قليلا أو كثيرا، فرجع إليه ولم يرها به . .

الجواب : إذا كان من أولاد المسلمين وغاب بقدر ما يمكن أن يزيلها عنه المتعهد به من المكلفين، فهو طاهر . والله أعلم.

مسألة ومنه : وفيمن أمر أحدا أن يذبح له دابة، فذبحها وأتاه بلحمها وبه دم . أكون طاهرا حتى يعلم أنه لم يغسل المذبحة، إذا لم يقل له إن لم يغسلها على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يكون طاهرا على هذه الصفة عندنا . . والله أعلم.

مسألة ومنه : والقهوة البنية نجسة أم لا . ؟

الجواب وبالله التوفيق : فقد وجدت في بعض جوابات أشياخنا المتأخرين أن القهوة نجسة . . وكل نجس حرام . . والله أعلم.

مسألة ومنه : وإذا وجدت ريشة طير صغير في طعام . . ما حكم ذلك الطعام؛ كان البلد غالبا عليه الطير الذي يؤكل لحمه، أولا، أكله سواء، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يكن في الريشة دم، فلا بأس بها في كلا الوجهين . . والله أعلم.

مسألة ومنه : وأما الثوب الجنب إذا غسله ولم يبق به شيء من النجاسة، ونوى غسله بغير نية غسل الجنابة، فلا بأس بذلك وقد طهر . . والله أعلم.

مسألة ومنه : في خيوط الحصير إذا كانت نجسة وهي يابسة ومستترة بالأسل، أتجوز الصلاة عليه على هذه الصفة، أم لا . ؟

الجواب وبالله التوفيق : في اجازة الصلاة عليه اختلاف على هذه الصفة عندنا اذا كانت مستترة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي النيل اذا تنجس وهو مائع في الجرس . . انه يصب عليه الماء في الاناء، ويترك حتى يرسب ويسكن ثم يكفأ . . يفعل به ثلاث مرات ثم قد طهر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الجنب : أوسع له قراءة القرآن بقلبه اذا لم يحرك بذلك لسانه ، اذا أراد بذلك العبادة لله عز وجل على هذه الصفة ، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : واسع له ذلك عندنا على هذه الصفة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان سأل زيد عمراً عن الماء فأجابه بألا ماء عنده ولا يعلم بهاء في هذا المكان . . أيجتاج أن يسأل عمرو زيدا ايضاً أم يكفي احدهما بسؤال صاحبه له عن الماء . . على هذه الصفة أم لا . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان عمراً لا يكفي بسؤال زيد له عن الماء ، بل عليه السؤال وحده . . ولا يخص في سؤاله أحدا دون أحد ، بل يقول : هل احد عنده شيء من الماء للطهارة أو للوضوء للصلوة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسافر اذا تنجست يده عند عدم الماء ، فتيمم لرفع الحدث أو للصلاة ثم مس يديه شيئاً من ضيعته برطوبة مثل سلاح أو سمن أو غير ذلك أيكون ما مسه طاهراً في السفر خاصة دون الحضر ، أم يكون ذلك طاهراً على كل حال ؛ لأن ذلك وقع منه . . وهو محكوم له بالطهارة . ؟

الجواب وبالله التوفيق : يخرج في ذلك معنى الاختلاف ، والاحسن عندنا غسل ما أمكن عند وجود الماء . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المعدم للماء اذا كان به نجاسة ، وأراد التيمم لها . . أيعجبك ان ييمم الجارحة بنفسها أم يتيمم لا كتيمم الصلاة عند عدم الماء واستعماله ،

كانت الجارحة من جوارح الوضوء أو غيرها ، كان تيممه في وقت الصلاة أو غير وقت الصلاة؟

الجواب وبالله التوفيق : ان زال شيء من النجاسة وتيمم كما قال الله تعالى : ﴿فلم تجدوا ماء، فتييموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه﴾^(١) أجزأه ذلك إذا ضرب بيده ضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين . . كان في وقت الصلاة أو في غير وقتها . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضىء اذا كان يتوانى في وضوئه ، على وجه الاحتياط لا الوسواس حتى يجف بعض أعضائه الاولى ، قبل اتمام أعضائه الاخرى . . أعليه بأس في وضوئه على هذه الصفة ، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا بأس عليه في وضوئه هذا على هذه الصفة . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضىء اذا أشير عليه بشيء . . قال : لا اشتبهه ، وهو يشتهيه ، لكن أراد التعفف عن أخذه . . أعليه بأس في وضوئه على مجاز الكلام ، على هذه الصفة ، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا بأس عليه بذلك في وضوئه . . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله . . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها . . وهو هذا :

جوابه : فالذي حفظته من آثار المسلمين ان الدابة اذا أكلت شيئا من النجاسة وذهبت بقدر ما تأكل وتشرب ، فحكم فيها الطهارة ، وعندى اذا شربت من ماء جار فقد طهر فمها . . وان شربت من اناء وكان بفمها وما قرب منه شيء من النجاسة ، . وكان ذلك الماء قليلا مما ينجس . . أكون حكم فمها

(١) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

مادام رطبا هو على نجاسته الى أن تذهب منه النجاسة ويبس فمها والله أعلم . .

مسألة ومنه : وفي التيمم من تراب المسجد . . أيجوز أم لا ؟ ، إذا كان لا قيمة له ولا ضرر على المسجد وربما اخراجه فيه الصلاح ، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : فان كان التيمم من تراب المسجد في المسجد نفسه ففي جواز ذلك اختلاف . وان تيمم به بعد خروجه منه ، وكان مما لا يُخْرِجُ به النفوس ان لعله أراد انه يجوز به التيمم ، ويكفي للصلوة أو للغسل . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضيء اذا مس مشركا يابسا ، وهو ايضا يابس . . ذميا كان أو غير ذمي . . كتابيا كان أو غير كتابي ؟
جوابه : فالذي يعجبني اذا لم يمس المسلم المتوضيء من المشرك رطوبة أو شيئا من الدهونة ، أو ما يعلق من يديه ما كان من ذلك ، فلا نقض على المسلم في وضوئه ، وقيل غير هذا . والله أعلم بالصواب .

مسألة ومنه : وفي المتوضيء : أيجزئه افراغ الماء على جوارح الوضوء من غير مسح عليهن ، أم لا ؟ . وان فعل ذلك احد بجهل . أعليه بدل ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فلا يجزىء عندي صب الماء على جوارح الوضوء من غير مسح عليهن ، مع ذلك للمتوضيء ، وانما يجزىء ذلك عندي لغسل النجاسات ، اذا ذهب عين النجاسة منه ، وكذلك لغسل الجنبات ايضا مع زوال عين النجاسة . . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : والقهوة التي تعمل من البن . أهي نجسة أم طاهرة ؟
الجواب وبالله التوفيق : لم أعلم نجاستها من آثار المسلمين القديمة السالفة ، ولا عن أحد من المتأخرين ، وهي طاهرة ؛ لأن كل نجس حرام ، وليس كل حرام نجس ، وهي حرام عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما الذي يقع عليه من الهوام اسم الأوزاغ؟
فجوابه : فأرجو أنه قد قيل ان اسم الاوزاغ يقع على مثل الألغاغ والشغب والعسائيل ، أو ما كان من اشباهها وأمثالها ، وأما الأماحي فقد قيل أنها تحيي على سوارع الماء مثل البساسة . والله أعلم .

مسألة : وفي البئر إذا كان مأواها من اربعين قلة فصاعدا ، وحلتها نجاسة قليلة . أتفسدها ما لم تغلب عليها النجاسة بلون أو طعم أو رائحة ، اذا كانت مما تنزحها الدلو أم لا؟

الجواب : ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، قول : ان لم تغلب عليه النجاسة على الماء بلون ، أو طعم ، أو رائحة . وقول : اذا وقع في البئر شيء من النجاسة ، ولو قلّت ، فقد تنجست . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي النورة اذا لحقها ماء نجس . أتطهر اذا يبست وضربت بها الشمس والريح ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : ان كانت الشمس والريح تأتيان على جميع ما ظهر منها وما بطن ، وذهبتا بعين النجاسة منها ، فقد ظهرت على قول من يقول ان الشمس والريح يطهران النجاسة اذا ذهبت ولم يبق لها أثر وهي كالتراب ، لا فرق بينهما ، وقال من قال : إن النجاسة لا يطهرها إلا الماء الطاهر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر اذا تنجس بدنه كُله ، ويدها كلتاهما ، فتيمم لرفع الحدث من بدنه عند عدم الماء ، فجائز له ذلك وجائز له أن يأكل ويشرب ، ولو كانت يدها نجستين ، إذا تيمم لرفع الحدث من بدنه عند عدم الماء ، ثم شرب ماء فسال من يده على ثوبه . أينجس ثوبه أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : فقد قيل : إذا تيمم لرفع الحدث من بدنه عند عدم الماء لحال الضرورة ، وان كان ثوبه طاهرا أو لحقه ماء من يده النجسة بعد التيمم لها

بالماء عند عدمه ، لعله أراد بعد التيمم لها بالصعيد ، عند عدم الماء ، فهو نجس عندي ، فان كان معه ثوب طاهر ، فليصل به ، وان لم يكن معه ثوب طاهر إلا هو فلييممه وليصل به ، فاذا وجد الماء فليفسل يديه وبدنه وثوبه ، وصلاته تامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : سألته شفاها عن سلم عليه وهو يتوضأ . أيرد السلام وهو يتوضأ أم اذا أتم وضوؤه .

الجواب : قال يرد السلام وهو يتوضأ لأن رد السلام لا ينقض الوضوء . قلت له : وكذلك من سلم عليه وهو يقرأ القرآن . أيرد السلام اذا أتم الآية أم يقطع الآية ، ويرد السلام على من سَلَّمَ عليه ؟ قال : يرد السلام إذا أتم الآية . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يجذبه طفل صغير لا يعقل ، وهو يقول له في معنى أريد أن تسوي لي كذا ، أو تعطيني أو تفعل كذا ، فيجيبه الى ذلك ، وتيمم ، لا نستثنى مشيئة الله عز وجل في ذلك ، غير انه في نيته ألا يغفل ذلك ، إلا أنه يكره أن يرد كلامه . أينتنقض وضوؤه أم لا ؟

الجواب : اذا كان هذا الرجل أنعم على الصبي وأجابه بالفعل له قطعاً فيما أراده منه ، ولم يستثن في كلامه ، أو كان في نيته أنه لم يفعل له وكان هذا الفعل الذي طلبه منه هذا الصبي من مصالحه ، ولم يكن فيه ضرر على الصبي ، ولا على أحد من الناس ، فعليه عندي إعادة الوضوء لأنه من الكذب على الصبي ، والكذب على التعمد منه لذلك من غير عذر فلا يجوز ، وهو مجانب الايمان ، وهو من النفاق . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي يمضمض فاه بعدما يتوضأ للصلاة . . أيلحقه في ذلك كراهية أم لا ؟

الجواب : ان ترك بعد الوضوء للصلاة أحسن ، وان فعل لعله وان فعله فاعل على الجهل منه ، لا على العمد ، لمخالفته ما نهى عنه المسلمون فوضوؤه عندي تام على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن سقط شيء من شعر لحيته ، فقصه باظفاره أو بأصابعه أو بشيء من الحديد ، وهو متوضئ للصلاة . أعليه بأس أم لا ؟
الجواب : لا نقض عليه بقص ما زاول لحيته من شعر لحيته ان قصه بضره أو بحديدة ؛ لأنه طاهر إذ هو ميت من حي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الجنب اذا كان به علة يضرها مس الماء كانت في جوارح الوضوء ، أو في غير جوارح الوضوء من جسده ، وجعل عليها دواء يمنع وصول الماء الى بشرته . أيجزئه اذا دخل في ذلك الموضع الماء الجاري أو صب عليه الماء ، ومسحه من فوق الدواء ، وكان ذلك مقدار الدراهم أو أقل أو أكثر ، وان كان لا يجزئه . أعليه التيمم لكل صلاة ، ما لم يغسل ذلك الموضع بالماء ؟
الجواب وبالله التوفيق : انه يتيمم لذلك ويجزئه التيمم مرة واحدة على هذه الصفة ما لم يحدث جنابة أخرى ، ولم يستفرغ ذلك جارحة تامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا تيمم المسافر من بول أو غائط لعدم الماء ، ثم عرق في ثيابه أو بدنه مع ثيابه .

فجوابه : ان التيمم لازالة النجاسة عند عدم الماء هو بدل للماء عند عدمه ، ويقوم مقام الطهارة عند عدم الماء ، فاذا كان كذلك ، لم أقل بوجوب تيمم الثوب ثانية اذا عرق البدن ، وموضع النجاسة ، ولحق الثوب من عرق البدن ، ورطوباته في حالة عدم الماء ، فاذا وجد الماء يوما ، فقد قيل عليه أن يتطهر من النجاسة ، ويظهر ما لحق ثيابه من النجاسة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه اذا كانت النجاسة لها جسم وعين قائمة في البدن ، فيميط الاذى ، وعين النجاسة من بدنه بأي وجه كان ، ثم يتيمم لازالة

النجاسة ، فيضرب بيديه في التراب ضربة ثم يمسح بها وجهه ، وضربته الاخرى يمسح بها يديه . . يضع باطن يده اليسرى على ظاهر يده اليمنى ، ثم يضع ايضا باطن يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى الى الرسغ ، ولم نعلم ان التيمم من النجاسة اذا كانت في البدن ، يكون على موضع النجاسة نفسه ، إلا ما قيل في الثوب من النجاسة تقلب على وجه الارض ظاهرا وباطنا ، بعد إزالة النجاسة منه ، ان كان لها جسم وعين قائمة . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : أن آنية الطين اذا كان فيها سمن أو غسل أوشيء من المائعات ، فأصابتها نجاسة مثل دم أو بول أو نفرشيء من السباع فان كان الوعاء ما فيه واصلا الى المكان الذي فيه النجاسة وكان فيه من المائعات ، فيعجبني ان يتنجس الوعاء وما فيه ، اذا كان الوعاء مما ينشف النجاسة . وان كان ما في الوعاء مثل سمن جامد أو غسل جامد ، فيعجبني ان يتنجس ما فيه من حيث ما وقعت النجاسة في الوعاء والباقي طاهر ، وكذلك الاسقية التي فيها اللبن ، والقرب التي فيها الماء اذا تنجس ظاهرها ، فان كان السقاء أو القربة اذا صب الماء في داخلها تَرَطَّبَ ظاهرهما فينجس الوعاء وما فيه ، وإن كان إذا صب الماء في داخله ، ولم ينفذ الماء الى ظاهره ، ولم يترطب ، فعندي ان ما في داخل الوعاء لا ينجس ، ويكفي له غسل ما ظهر منه من موضع النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في الرواية اذا استيقظ احد من نومه ، فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا ، معمول بها أم منسوخة ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا نام في ليل أو نهار وعلى طهارته ، فليس عليه غسلها ولعله قال بعض إنها منسوخة . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ القاضي الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في عظم العاج من مكحلة أو مشط أو غير ذلك ، فحكم ذلك الطهارة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي غسل النجاسة من البدن أو الثياب ، اذا لم ينوها غسل النجاسة بالماء من غير نية لازالة النجاسة ، واذا زالها غير صاحبها بغير أمره ، وربما نسيها الذي عليه النجاسة ، وزالت بالماء .
الجواب : فعلى ما وصفت اذا زالت النجاسة من بدنه أو الثوب فجائز ذلك ويطهر البدن أو الثوب ، وجميع ما ذكرته على القول الذي نراه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما ذبيحة الصبي الذي لم يحنن ، فقال بعض المسلمين انها لا تؤكل ، وقال من قال من المسلمين : ان الصبي اذا ذبح وأحسن الذبح ، وذكر اسم الله على الذبيحة ، فجائز أكل ذبيحته ، احنن أو لم يحنن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الزرع اذا سمد بالصرحيل أو غيره ، وسقي ، وبعضه^(١) باق . قال : « اذا شرب آذين طهر » .

مسألة ومنه : والماء الذي يخرج من بدن الانسان من جريح أو قرحة أو حب أو قشر ، فعلى ما وصفت فالماء ، فهو طاهر ، وكذلك القيح فهو طاهر الا ان يخرج القيح من مجاري البول ، فانه نجس ، وكذلك اليبس فهو طاهر اذا لم يكن متوحدا ، والمتوحد فهو نجس . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذهب والفضة والحديد والنحاس ، اذا كانت فيها نجاسة ، وأدخلت النار حتى تصير مائعا أو غير مائع ، وقد زالت عين النجاسة .
فجوابه : قال بعض المسلمين إنها تطهر بما ذكرت ، وقال بعض المسلمين لا تطهر إلا بالماء . والله أعلم .

(١) في الأصل : وبعده .

مسألة ومنه : وإذا أراد الانسان أن يتيمم لنجاسة في بدنه ، مثل انه لا بس ثوبا نجسا ، وعرق ظهره وجميع جسده . أييمم بدنه أم يحثوا على بدنه التراب ؟
الجواب : قال : فانه ييمم جميع بدنه النجس . قلت له : ولو كان النجس برأسه يحثوا التراب عليه . قال : نعم . قلت له : وكذلك المريض ، اذا كان شيء من جسده نجس ، أيجثوا عليه التراب ، اذا أراد المريض الصلاة . . قال : نعم ، اذا أمكنه ذلك . قلت له : وان بال ، وان تغوط . . أييمم موضع النجاسة ، أم لا ؟ . قال : نعم ، ييمم كل شيء مسته النجاسة .
قلت له : وان جهل اذا أراد الصلاة ، ولم ييمم الموضع النجس ، ويمم يديه . ما يلزمه ؟ . قال : عليه البدل . والله أعلم .

مسألة : قال غيره : ولعله مؤلف الكتاب الذي نَسَخْتُ منه هذه المسائل . راجعت الشيخ ثانية في التيمم ، فقال : انه ييمم يديه لجميع النجاسات . والله أعلم .

قال الناظر : يجزيه التيمم الذي هو : ضربه للوجه ، وضربه لليدين في قول بعض المسلمين . . رجع .

مسألة ومنه : وإذا تنجست بثر ببعض النجاسات ، وأراد اهلها ان يطهروها ، فاخذوا دلو نجسة ونزحوها ، وكمّلوا الحساب ، فقال من قال من المسلمين : اذا نُزِحَ من هذه أربعون دلو بهذه الدلو النجسة فإن البثر لا تطهر حتى تنزح بدلو طاهر . وقال من قال من المسلمين إذا كان هذا الدلو نجسا من نجاسة هذه البثر ، فجائز أن تنزف به هذه البثر ، وان كان نجسا من غير نجاسة هذه البثر فلا يجوز ان تنزف به .

وقال من قال من المسلمين : ان تنزف به على كل حال . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أصابته جنابة وخاف على نفسه ان اغتسل أصابته

وتولدت عليه مضرة من البرد ، فاذا كان لا يخاف الهلاك ، فانه يغتسل بالماء .
والله أعلم .

مسألة ومنه : والمداد اذا كُتِبَ به في قرطاس نجس ، وصار الكاتب يكتب من هذا المداد في ذلك القرطاس ، ثم لحق ذلك المداد ثوب رجل .
فجوابه : ان حكم هذا المداد نجس على ما يعجبني ، ولا يخرج من أقوال المسلمين ، ان المداد غير نجس . والله أعلم .

مسألة : وفي المتوضى اذا توضأ من غير نية . أله أن يصلي بوضوئه ذلك ما يشاء من الفرائض والنوافل؟

فجوابه : في ذلك اختلاف . قول : ليس له ذلك . وقول : له ذلك . وأنا يعجبني ان كان نوى بوضوئه ذلك لشيء من الفضائل ، ولو لم ينو للصلوة فله ان يصلي به ما شاء من فرائض أو نفل اذا كان على يقين منه ، أنه غير منتقض ، وإن توضأ وضوءاً ينوي به ما يريد من الصلوات أو الفضائل فله أن يصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل حتى يستيقن انه منتقض ، وإن نوى به لصلاة مخصوصة . وأراد ان يصلي به غيرها من فرض أو نفل ، فقول : له ان يصلي به غيرها ، حتى يعلم انه انتقض ، وقول : ليس له ان يصلي به غيرها من الفرائض ، حتى يستيقن انه غير منتقض . والله أعلم .

مسألة : لعلها من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : ودم الحلم ودم القراد في طهارتهما اختلاف ؛ لأن دم القراد اقرب الى الطهارة .

مسألة : والاشياء اليابسة التي مع الكفار حكمها طاهرة الا الثوب المنشور وأما اللوتيا فحكمهم وحكم رطوباتهم الطهارة ؛ لأنهم مسلمون .

مسألة : وما حكم أنياب السباع وعظامها المتجردة من اللحم ، هي طاهرة وتجاوز الصلاة بها ، أم لا؟

الجواب : ان كان أصلها من السباع النجسة، ففي ذلك اختلاف، ويعجبني قول من قال بطهارتها، اذا صارت مثل الحصى لا زهومة فيها . والله أعلم .

مسألة : ودخان الحطب والبخور النجسين دخانها نجس، أم لا؟
الجواب : ان كانت النجاسة غير قائمة بذاتها في الحطب النجس، وانما هي معارضة للحطب والعود، فالدخان عندنا طاهر على هذه الصفة، وان كانت قائمة الذات في الحطب والعود، فالدخان اذا علق بالثوب نجس عندنا . والله أعلم .

مسألة : والخرس الصيني ، هل هو مما ينشف النجاسة لمعنى طهارته، أم لا؟
الجواب : عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : اذا لم يكن فيه كسر ولا فسوخ فعندنا انه لا ينشف النجاسة الرطبة، ويكفيه الغسل اذا زالت النجاسة منه . والله أعلم .

مسألة : واذا كان خرس كبير مما ينشف النجاسة، اذا تنجس، ولم يمكن توريقه في ماء يغميه كله . ما وجه طهارته؟
الجواب : على ما سمعنا من الأثر، انه يغسل بالماء ، ثم يجعل فيه الماء الطاهر بالليل ، ثم يكفأ بالنهار ويترك في الشمس ، ثم يوضع فيه الماء الطاهر في الليلة الثانية ثم يكفأ في النهار ويترك في الشمس، ثم يوضع فيه الماء في الليلة الثالثة، فاذا أصبح كفأ منه الماء وغسله فحينئذ قد طهر، والله أعلم .

مسألة : واذا خرج من فرج المرأة ماء بعد الطهارة، وربما خرج بعدما صلت صلاتها . هل يكون مفسدا أم طاهرا؟
الجواب : قول هونجس على كل حال، وقول ان كان يمكن ان يكون من الماء الذي تطهرت به، فتعتبره ان كان باردا فحكمه الطهارة، وان كان ساخنا فهو نجس . والله أعلم .

مسألة : وخرس فيه خل تنجس خله ، وهو ما ينشف ، وبقي الخل النجس فيه أياما أو زمانا ، ما صفة طهارته . هل يكفيه حين يهراق خله طهارة واحدة ، أم لا ؟

الجواب : اذا أهرق منه الخل يترك في الشمس حتى تنشف رطوبته ، ثم يترك بعد ذلك في الماء الجاري الذي يغمره يوما وليلة . فهذه عندنا طهارته . والله أعلم .

مسألة : واذا أصاب الحصير أو الدعن أو الشمة بول ونفذ البول من الجانب الآخر . هل يعرك الجانبان كلاهما بالماء ، أم عرك الجانب الفوق يكفي اذا بلغ الماء الجانب التحت ، أم لا ؟

الجواب : عن الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله : اذا كان الصب يقوم مقام العرك فيكفي عرك الجانب الفوق ، إذا وصل صب الماء إلى الجانب التحت . والله أعلم . فطهارته عندي مرة واحدة تكفيه اذا لان ودخله الماء الطاهر . وهو عندي قريب من جنس الثياب .

مسألة : تركت سؤاها وأتيت بجوابها .
فجوابها : والجلد عندي يختلف . فالجلد الرقيق وهو الذي من الغنم وما أشبهها ، وأما جلود البقر والابل ، فهو عندي تكون طهارته اذا بلغ الماء الطاهر من حيث بلغت النجاسة . واذا كانت قد شربت من النجاسة فيعجبني ان يجفف حتى يدخل الماء الطاهر فيه ، حيث وصلت النجاسة والله أعلم .

مسألة : فيمن نظر كلبا في صرح المسجد أو داخله وقت المطر . ما يكون حكم المسجد ؟

الجواب : ان تيقن الناظر له انه حين مشى في المسجد مشى برطوبة تعلق في الأرض فيغسل أثره ، ولو لم يبين له اثر ، أو يتيقن أنه مشى في أرض المسجد وهي رطبة من مطر أو غيره ، فهو مثل الأول . والله أعلم .

مسألة : فيمن أخذ ثوبا لغيره ليصلي به من غير علم من صاحبه على سبيل الدلالة . أتجوز له الصلاة بهذا الثوب؟ وإذا قال صاحب الثوب إنه نجس ، وقد كان صلى به في مساجد شتى . ما حكم المساجد؟ ، وهل يلزمه بدل اذا كان صلى به مع غيره من الثياب الطاهرة؟

الجواب : أما الصلاة بالدلالة بثياب من يدل عليه ، تامة ، وإن قال انها نجسة بعد ان صلى بها ، فيبدل صلاته ، ويظهر ما مسه بها من الطواهر وهي رطبة من بسط أو غيرها ، وإن لم يعلم أنه مس بها شيئا وهي رطبة ، أم لا . فحكم الطواهر ظاهرة على أصلها . والله أعلم .

مسألة : فيمن قتل قملة وهي في المسجد ، وذلكها بيده حتى بقى جلدها ، ثم طاحت من عنده ولم يرها . كان ذلك منه على العمد أو الخطأ . ما حكم البساط؟

الجواب : لا يعجبني ان ينقض البساط الذي وقفت فيه ، وحكمه طاهر اذا كانت يابسة ، لا تعلق بعد أن ينفضه ، وإن لم ينفضه ، وكان في اليقين أنها لا تعدوه . فبعض قال : اذا وطئ في المكان الذي وقعت فيه القملة أو مسه برطوبة نجسة . وبعض قال : لا ينجس حتى يصح عنده أنه مسها بعينها برطوبة ، وإن كان يمكن انها تلج في خلل البساط حيث لا يلحقها مس الماس برطوبة . . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله ، والجلد اذا تنجس يحتاج الى خلال مثل الكوس .

الجواب : فعلى ما وصفت ان الجلد اذا تنجس ، وأقامت فيه النجاسة فانه يخل في الماء الجاري بقدر ما يدخله الماء .

مسألة ومنه : وأما مرارة الغراب الميت فهي نجسة ، وأما المذكى ففيها اختلاف ، وأما ذكر الدواب الحلال أكلها ، فاذا شق وغسل فجائز أكله . والله أعلم .

مسألة ومنه : والصوغ الذي يصوغه الكفار، والبانيان . كيف حكمه في الطهارة؟

الجواب : فعلى ما وصفت ، ما لم يدخلوا فيه شيئاً من الرطوبات مثل الدك ، فلا بأس به . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيما يرجع من بطن الشاة عند الذبيحة الى فمها . أياكون طاهراً أم لا ، وكذلك كرش الشاة إذا أزيل منه الفرث وغسل في الفلج وفي الكرش شيء من الفرث من جانب اللحم لازق به ولم يزل إلا بمعالجة . أياكون طاهراً أم لا ، اذا لم يبق الفرث؟

الجواب : فعلى ما وصفت يعجبني اذا غسل ما ذكرته ، فلا بأس مما بقي بعد الغسل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وعاء من جرف ملأه ماءً أو خلاً ، ثم حلت به نجاسة من خارج . ما يكون حكم الخل والماء ، وكذلك إن كان فيه عسل ، وكذلك القرب؟

الجواب : فعلى ما وصفت اذا كان الوعاء والقربة تنف يكون ما فيها نجساً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا حضرته الصلاة ، وأراق البول أو كان جسده نجساً وتيمم للصلاة وللطهارة وصلى ، ثم مر على ماء وهو راكب . أيلزمه ان ينزل ويتطهر أم لا؟

الجواب : فنعم ، يلزمه ان ينزل ويتطهر ان أمكنه ذلك ، وان لم ينزل ويتطهر وعرق بعد ان وجد الماء ولم يتطهر ، فينتقض تيممه الأول ، وتنجس ثيابه اذا لم يكن ترك التطهير من عذر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا توضأ أحد لما شاء من الصلوات . أيجوز له ان يصلي به ما شاء من الصلوات الفرائض ، أو غيرها ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف ، والذي يعجبني من القول اذا توضأ لصلاة فريضة أو نافلة ، أو لشيء غير لازم ، فجائز له ان يصلي به ما شاء من الصلوات على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة : من منثوره : وفيمن اصطاد جرادا في وعاء نجس ؟

الجواب : فإن كان ترطب الوعاء والجراد فيه ، فإنه يغسل حيا ويظهر . وإن طبخ بغير غسل وقد ترطب في الوعاء ، لم يؤكل . والله أعلم .

مسألة : وعن نظر الشهوة الذي ينقض الوضوء ، مامعناه ، أيكون نظرة الى المرأة لشهوة الحرام ، أم لشهوة الحلال . وشهوة الحلال هل تنقض ؟

الجواب : ففي التشهي اختلاف فقول : من تشهي زوجته أو سريته ، فاذا لم يتولد عليه ، فلا نقض ، ولعله لا يتعري من الاختلاف ، على قول من يقول ، اذا نظر لشهوة انتقض وضوؤه ، فهذا الذي وجب على معنى سؤلك وتدبيره . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ العالم محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في المتوضئ عريانا في موضع مستتر حيث لا تراه الاعين . أيتم وضوؤه أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف ، قال من قال : إن وضوؤه يتم وهو أكثر القول . وقال من قال : لا يتم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المتوضىء اذا مسح بيديه على لحيته ، فانقلع منها شعر.
أينتقض وضوؤه أم لا ، تعمد لقلعها أو لم يتعمد ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا تعمد على قلع شعرة من لحيته فلا يجوز. وقال بعض
المسلمين : إنه ينتقض وضوؤه لانه معصية. وقال من قال : لا ينتقض ، وأما اذ لم
يتعمد فلا بأس عليه ، ولا يَنْتَقِضُ وضوؤه . والله أعلم .



الباب الخامس

«(باب الصلاة ومعانيها ، وما يجوز فيها

وما لا يجوز ، وما ينقضها ومعاني ما

يشتمل على جميع ذلك)»

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان
رحمه الله . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : أن على الامام اذا أسر القراءة في موضع قراءة الجهر ناسيا ، ثم تذكر
فانه يستأنف القراءة ، وكذلك على من خلفه أن يستأنفوا القراءة فان لم يستأنف
أحد المأمومين القراءة ، فأكثر القول ان صلاته فاسدة .

وأما اذا قرأ الامام في موضع التحيات الحمد ، أو في موضع القراءة التحيات
ناسيا ، فانه يرجع الى ما هو عليه ، وصلاته تامة وصلاة المأمومين تامة ؛ اذا لم
يخرج من ذلك الحد الذي خالف فيه . وفيه قول غير هذا لانه قد قال بعض
المسلمين : اذا خالف في الصلاة مما هو عليه ناسيا ، فقال من قال عليه النقض ،
ولو لم يتم الحد الذي خالف فيه . وقال من قال : لا تنتقض صلاته حتى يتم الحد
الذي خالف فيه ، ويخرج منه ثم حينئذ عليه النقض . وقال من قال : لا نقض
عليه ، ولو أتم الحد الذي خالف فيه ، وخرج منه ، فانه متى ذكر رجع الى ما هو
عليه ، وكل قول المسلمين صواب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما أفضل صلاة النوافل . أو بدل الفرائض ، وكذلك الصوم اذا أراد أحد ان يصوم مثل الايام المشهورة ما ينويه طاعة ، أو بدلا لشهر رمضان .
الجواب : فالبدل عندي أفضل ، وكذلك الصوم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصيغة المجوفة التي يصوغها الكفار من جميع ملل أهل الشرك ، ان كانت مجوفة ، ففي الصلاة بها اختلاف ، وان كانت غير مجوفة فجائز الصلاة بها ، وان غسلت فذلك حسن ، وان لم تغسل فلا بأس ، على قول ، وكذلك العباسيات . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما النجاسة اذا أصابت خيوط الحصر . فقال بعض المسلمين : لا تجوز الصلاة في جميع الحصر ، ولو كان في الجانب الطاهر منه . وقال من قال : يجوز في الجانب الطاهر . وأما السمة اذا لحقت الحبال فالسمة أرخص ، وأما الصلاة في السمة أو على حجارة واسعة ، فجائز ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا صلى مصل بنجاسة في ثوبه أو بدنه ، ولم يعلم بها ، ثم علم . أله أن يؤخرها ويصليها متى أراد . .
جوابه : يعجبني التعجيل في ذلك وان أخر فلا يضيق ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها .
فجوابه : ان المرأة اذا رقدت للميلاد ، وخرج منها الدم فلا صلاة عليها على القول الذي نقول به ، وكذلك الصيام . واذا وضعت ولدا وبقي واحدا . فقال بعض المسلمين : انه جائز لها ترك الصلاة وتصير بذلك نفساء . وقال من قال : لا ترك الصلاة حتى تضع الثاني .

مسألة ومنه : والمرأة في الصلاة اذا ظهر شيء من رأسها أو رجليها أو يديها أو

سائر بدنها، كانت في سِتْرٍ أو غَيْرِ ستر، وعندها احد من الناس كان من عذر أو غير عذر.

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف قيل : عليها البدل، وقيل : لا بدل عليها، وقيل : ان كانت في سِتْرٍ فلا بدل عليها، وان كانت لعله في غير ستر فعليها البدل، وقيل : لا بدل عليها اذا لم يكن جميع الرأس طاهرا. والذي يعجبني وباطن من القول أن على المرأة أن تَسْتُرَ في الصلاة جميع جسدها ما خلا وجهها وكفيها فما عدا ذلك فهو منها عورة بمنزلة ما بين سرة الرجل وركبتيه. وبعض رخص لها ان كانت في ستر ان بدا منها الى موضع السوار من اليد، وموضع الخلخال من الرجل. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفيمن نَسِيَ صلاة العصر، ولم يذكرها الى ان حضر وقت صلاة المغرب فانه يصلي العصر، الا أن يخاف فوت الحاضرة. قلت له : وإن كان في مسجد وأقام الامام صلاة المغرب، وذكر هذا الرجل صلاة العصر. أيصلي المغرب عند الجماعة قبل العصر. قال : لا. قلت : أيهبط من المسجد قال : نعم.

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه يحيى بن مسعود بن محمد المنجي، رحمه الله : ان وقت صلاة المغرب، في الحضر والسفر، أكثر القول الى ذهاب الشفقين الاحمر والابيض، وفي السفر أُجِزَّ الى ذهاب الشفق الابيض.

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها، وهو هذا :
جوابه : فالذي حفظته من آثار المسلمين شفاها وعملا وفعلا، والدي الشيخ القاضي العدل عبدالله بن محمد بن علي المحمودي، رحمه الله : ان المصلي قاعدا من عذر، ان يجعل يديه في حال قيامه وقراءته القرآن مرسلتين على الارض حذاء فخذه، متأخرين قليلا وركبتيه، فاذا كان يقدر على السجود

جعل يديه في حال الركوع على ركبتيه، وحتى ظهره كالراكم على ما يمكنه من هيئة الركوع. وفي حال السجود يجعل يديه على الأرض حذاء أذنيه. وفي حال القعود للتحيات وقراءته لها، يجعل يديه على ركبتيه، وفترق أصابع يديه عليهما كالقابض على ركبتيه. هكذا يفعل الى أن يقضي جميع ما يصلي من فرض وسنة ونافلة. وأما تكبيره في حال الركوع والسجود فيعجبني تكبيرة القيام، والانجرار للسجود قليلا عن تكبيرة الركوع والسجود على قصد هيئة القادر على القيام؛ لأنها مثلها في تطويل النطق بها الا لأجل الفرق بينهما. والله أعلم.

مسألة ومنه : تركت سؤالها. وأتيت بجوابها، وهو هذا فيما عندي :
جوابه : وأما المصلي اذا شك في حفظ ركعات صلاته، وكان يصلي صلاة عليه فيها أربع ركعات، فلما قام من تحيات الشفع الأول وخر ساجدا، ولعله في سجوده ذلك للركعة الثالثة أو الرابعة. ففي ذلك مثل هذا يجري اختلاف بين المسلمين بالرأي لا بالدين، فبعض يعجبه في رأيه ان يصير المصلي على أقوى ظنه في حفظ صلاته، ويتم صلاته على ذلك خوف تولد الوسواس عليه من الشيطان، لعنه الله.

وبعض تعجبه في رأيه ان يقعد بعد سجوده عند شكه على ما ذكرت قدر ما يثبت له اسم القعود. وقول يقعد ويقرأ التحيات الى : «محمد عبده ورسوله»، ثم يقوم ويأتي بركعة تامة، ويركع فيها ويسجد ويقرأ التحيات ويسلم بعدها وتتم صلاته. وبعض يعجبه ان يبدلها بعد ما ذكرنا. وبعض يعجبه في رأيه : اذا شك على ما ذكرت، ولم يدرك كيف هو سلم من صلاته، وجعلها في قلبه عن بدل صلاة فاتته، أو سنة أو وتر، وواجب واستأنف صلاة أخرى، واجتهد فيها مع حضور النية والقصد لها، وامثال المأمور به من أداء المفترض عليه. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا ذكر شيئا من الدواكري في عمامته أو محنى قميصه

قبل ان يكبر تكبيرة الاحرام ، أو بعد ما كبرها . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب .

جوابه : فالذي حفظته شفاها عن الشيخ الفقيه العالم صالح بن سعيد بن مسعود ، رحمه الله ، وغفر له ان فعله . ويعجبه فيها في رأيه أن الحامل للدواكري التي مصورٌ فيها شيءٌ مما يُعْبَدُ من دون الله ، الناسي لها وقت قيامه للصلاة ، انه ما لم يدخل في صلاته انه يلقيها عنه ، ويبتدىء صلاته إعظاماً لفرض الصلاة وخروجاً من الشك . . واستخفافاً ومبطلاً لمصورها وعابدها . هكذا سمعته يقول رحمه الله ، وسمعت من يروي عن الشيخ الفقيه العالم خيس ابن سعيد الرستاقى رحمه الله : ممن ينسب اليه التعليم في الاثر أن عنده إذا لم يعلم الحامل للدواكري انه مصور فيها شيء مما يعبد من دون الله ، من أحد من الملحدين ، لا يضيق على حاملها في وقت قيامه للصلاة ان يصلي بها مع علمه بها أو نسيانه لها في وقت قيامه للصلاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي إمام الجماعة اذا كان في منخريه دم فغسله وتوضأ للصلاة وصلى بالجماعة ، فلما قضى الصلاة وجد في منخريه دما ، وكان في غالب ظنه أن الدم طلع وهو بعد في الصلاة .

فجوابه : فعلى صفتك هذه يعجبني ان يبدل صلاته اذا كان في أقوى ظنه ان الدم بدأ ظهوره في منخريه وهو في حال الصلاة (صلاته) وفيما يعجب من القول في بدل تلك الصلاة ان تبدل فرادي ، لا جماعة في أكثر قول المسلمين لان البدل لها احتياط "لا يقين" . وفيه قول بعض المسلمين إنه يجوز ان تصلي جماعة ، ولا يجوز لمن لم يكن صلى معهم في الصلاة التي يبدلون أنها يصلي معهم لأنه هو مصل أداء لما عليه من فريضة ، وهم يصلون احتياطاً ، وليس بدلاً لصلاة صلّوها قبله ، لان الفرض الواجب لا يؤدي بالاحتياط . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفي المريض اذا صار يجد من يصلي بالتكبير وقال : أصلى لله

تبارك وتعالى في مقامي هذا فريضة صلاة الظهر الحاضرة خمس تكبيرات، وبدأ بالتكبير . .

جوابه : انه كذلك كما ذكرته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن شك في قراءة الحمد، وقد صار في شبه آخرها أو لم يكملها .

جوابه : أعجزني ألا يرجع الى الشك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته عن المصلي أو غير المصلي اذا نقل الحصى عن المسجد المجمعول للفراش، من موضع الى موضع لصالح نفسه . انه جائز اذا سواه؟
الجواب : جائز له .

مسألة ومنه : وأما المصلي يقطع التكبيرة اذا صار بينه وبين السجود قدر عرض اصبعين، وانه يبدأ بالتكبيرة في حين قيامه من الصلاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا سها، كان عليه القيام ففقد وقرأ التحيات الى ان وصل التشهد، وذكر بين النفي والاستثناء كيف يفعل ، وما يؤمر؟
الجواب وبالله التوفيق : أنه لا يقف بين ما ذكرته وفي صلاته اختلاف . قال من قال : تامة . وقال من قال : منتقضة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا دخل في الصلاة، وفي مخبئ قميصه شيء من الدواكري . وذكر وهو في الصلاة، ولم يمكنه اخراج ذلك الا بمعالجة باليد وقبض بالاصابع . أيجوز له اخراجها أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : انه جائز ان يخرج ما ذكرته بما أمكنه . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزريه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله، تركت سؤالها : وأما المرأة المصلية المارة في قراءة توجيه النبي صلى الله عليه وسلم، اذا وصلت في قراءتها منه «حنيفا» .

الجواب : فعلى ما حفظته ممن أدركته من مشايخنا وعلمائنا، أن المرأة جائز لها في قراءة توجيه إبراهيم أن تقول حنيفاً أو حنيفة . وأما قراءة القرآن فتقرأ على ما أنزل ﴿حنيفاً وما أنا من المشركين﴾^(١) . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المصلي إذا دخل في الحمد والتحيات ، ثم سها أو نام قليلاً ، فلما انتبه من نومه أو سهوه قليلاً ، لم يعرف حيث وصل من الحمد والتحيات ، وقد استيقن انه دخل فيهما . كيف يفعل ؟
الجواب وبالله التوفيق : يقرأ من حيث تيقن أنه قرأه ، وإن كان قد عرف انه لا شك انه قد قرأ من الفاتحة شيئاً ، ولم يعرف ما قرأه ، وحار فكره ، فيعجبني ان يبتدىء صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا جحفت به الحية والعقرب ، ولم يقصد اللدغ . أيجوز له قتلها وهو في الصلاة ، أم لا ؟
جوابه : فعلى صفتك هذه ليس له قتلها لأنه قد جاء الاختلاف في اجازة قتلها للمصلي ، إذا جحفت به وهو في حال صلاته ، فأولى به ألا يتعرض لها إذا لم يقصدها ، وإن تعرض لها فيعجبني له نقض صلاته .
وجحف في هذا الموضع نطقه بالحاء والجيم ، ونطق الحاء فيه بعد الجيم .
هكذا أدركنا مشايخنا يقرءونه ويعلمونه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا مر طائريه وبين سجوده ، مما يؤكل لحمه ، أو مما لا يؤكل لحمه ؟
جوابه : فالذي يعجبني لهذا المصلي إذا مر قدامه شيء من ذوات الأرواح والدماء الأصلية بينه وبين سجوده ، ما كان مساوياً له من الأرض الى منتهى قامته ، لعله أراد أن يبدل صلاته ، وإن ارتفع عنه في قيام أو قعود أو سجود فلا نقض عليه . والله أعلم .

(١) آية رقم ٧٩ من سورة الأنعام .

مسألة ومنه : وفي الجنابة ودم الحيض كانا في الارض أو شيء من الثياب أو غيرهما .

فجوابه : انه يعجبني أن يكونا مثل سائر النجاسات في قطع الصلاة للمصلي على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا لزمته سجدة الوهم في صلاته ، فلم يسجد بها متعمدا .

جوابه : ففي معنى ما ذكرت أن في صلاته اختلافا . قول تامة وعليه التوبة ويسجد لسهوه ذلك ، على إثـر صلاة أخرى . وقول عليه بدلها . ويعجبني إذا تركها على العمد والعلم منه بوجوبها عليه ان يلزمه بدل صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا أراد ان يكبر تكبيرة الاحرام ، فقال : الله ولم يقل اكبر ، ثم أراد التثبـت فقال : الله اكبر . بوصل الهمزة من اسم الله تعالى . أتم صلاته أم لا ؟

قال : أما ما يعجبني انا ان يُصلح ما يُستقبل ، وأما في الماضي فلا اقدران أقول إن صلاته تُنتقض ، والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : في المصلي اذا مر قدامه شيء فخاف ان يمر بينه وبين سجوده ، فرفع رجله بشيء من البطحاء ليرده . أتفسد صلاته ، أم لا ؟

الجواب : لا يخلو ذلك من الجواز للمصلي اذا كان ذلك على الصلاح ، أن يوميء اليه بيده بشيء يردعه عن المرور بينه وبين سجوده ، على قول من يُجيز العمل في الصلاة لاصلاحها . ولعل بعضا لم يجز ذلك ، ولو كان ذلك صلاحا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن صلى بِخَنْجَرٍ حَدِيدٍ ، أو بدشنة حديد أو بسكين حديد لا بسا هن ؟

جوابه : أما من صلى يخنجر أو دشنة أو سكين ، فإن كان ذلك من الطاهرات ولم يشغلنه عن صلاته ، فجائز له ذلك ، وصلاته تامة ، ذاك إذا كان الحديد لابسا له في يده أو رجله مثل الخاتم أو الحلقة ، فذلك المنهى عنه في الصلاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا كان لابسا شاميّة صوفي فوق رأسه في الصلاة . أعليه بأس في صلاته ، سترت وجهه عند السجود أو لم تستر ؟
الجواب : إذا كان تحت الشامية ثياب سائرة لعورتيه وجميع بدنه فلا بأس عليه في ذلك ، وخاصة إذا كان ذلك من حر أو برّد . وإن كان صدره بارزا كله ، فلا يجوز ذلك . والله أعلم .

مسألة : « من كتاب منهاج العدل » ، وكذلك النظر في وجه المصلي ، فالنظر في وجه المصلي ينقض الصلاة .
فجوابه : ان النظر في وجه المصلي المنهى عنه هو ان يكون النظر من الناظر في قبالة وجه المصلي ، لا عن يمينه ولا عن شماله ، كان النظر في وجه المصلي قائما أو قاعدا . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها وأتيت بجوابها . . وهو هذا :
جوابه : أما الارتداء فهو عندي الارتداء المعروف الذي يخالف بين طرفي الرداء على منكبيه ، وهو جائز الصلاة به ، وأما السدل في الصلاة فهو الذي يُسدل ثوبه عن رأسه ثم يرخيه . ويبقى صدره بارزا فهذا مما لا يجوز في الصلاة ، وأما اشتغال الصّماء ، فهو الذي يتكسّف بثوبه ، أو يضم تحت الثوب منكسفا عليها ، فهو هذا اشتغال الصماء والمنهى عنه في الصلاة .

مسألة ومنه : وفي الحائض إذا طهرت من الحيض في صدر النهار ، فأخرت الغسل الى الصلاة ، أعني صلاة الظهر ، أتكون كالجنب ويلزمها ما يلزم الجنب في تأخير الغسل في الصوم أم لا بأس عليها .

الجواب وبالله التوفيق : ليس هي عندي كالجنب ، وإنما لها تأخير الغسل . الى وقت وجوب فرض الصلاة عليها بقدر ما يمكن لها ان تغتسلَ وتصلّي قبل فوات وقت الصلاة ، بلا محاضرة منها . وان عجلت في الغسل والطهارة كان اعجب لي وأحبّ . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا كان في بعض الاوقات . إذا خر ساجدا . أيسط قميصه موضع سجوده . أله وعليه ان يكفها بيده بأدنى حركة ، أم يجوز له ان يسجد عليها على هذه الصفة ؟

جوابه : فقد عرفت إن كان قميصه من قطن أو كتان أو شيء من ذلك ، مما تجوز عليه الصلاة ، فجائز له ان يسجد اذا أمكنه ذلك ولم يشغله ذلك عن صلاته ، وان لم يمكنه السجود عليه صرف جبهته عنه يمينا أو شمالا . وكذلك ان كان مما لا يجوز الصلاة عليه ، مثل الصوف أو الحرير ، وما كان من أمثالها . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه خلف بن سنان رحمه الله : في حلي الذهب اذا كان ملوبا بخرقه . أتجوز به الصلاة للرجال ، أم لا ؟ . وكذلك حلي الصفر ، والحديد والرصاص ، والشبة المكروهة للصلاة ، اذا كان ايضا ملوبا عليه بخرقه من نبات الارض . أيزيل ذلك عنه الكراهية للصلاة ، أم لا ؟
جوابه : عندي انه اذا لوي عليه ثوبا ، أن الصلاة به جائزة ؛ لأنه جاء في الاثر انه اذا كان ملوبا عليه بفضة فالصلاة به جائزة .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفي المصلي اذا دخل في صلاة الفريضة ، ثم سها عنها ، وظن انه يصلي نافلةً ، وقضي على ذلك حدا من حدود الصلاة ، أو حدودا من حدودها ، ثم تذكر انه في صلاة فريضة فرجع اليها .
جوابه : أن صلاته تتم على قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله : وفي المريض الجائز له جمع الصلاتين . أحتاج ان يعقد النية لجمع الصلاتين عند الدخول في الصلاة كالمسافر، أم يصلي الثانية الا على اثر الاولى بلا عقد نية في ذلك .

جوابه : فيما يعجبني أن للمصلي الجمع عند الاضطرار ان يصلي الفريضة الحاضرة في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها، وأن يذكرهما جمعا، ولا يؤخر الاولى الى وقت الآخرة، كالمسافر. وإن صلاهما في وسط صلاة الاولى عند الضرورة، والنظر في حالات المريض، فلا يعدم من الأثر من جواز ذلك للمريض المثقل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المريض الجائز له الصلاة بالاياء لعجزه عن السجود . أله أو عليه ان يجعل شيئا مما يجوز له السجود عليه مرتفعا عن الارض يسجد عليه بدلا من الاياء، أم لا؟

جوابه : فليس له ولا عليه ان يجعل ما ذكرت ويصلي كيفما أمكنه من قيام أو قعود أو نوم، على قدرته . ولا يكلف الله نفسا الا وسعها، ولا يكلف الانسان فوق طاقته . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي، رحمه الله : والمبطون اذا كان مسترسل البطن غير أنه لا ينقطع عنه الا قليلا، وكان اذا تخفف وتوضأ وأراد الصلاة، أدركه البطن قبل ان يصلي، ولو فعل ذلك قبل أن يفوت الوقت، لم يكن الا هكذا . أيسعه ان يتيمم ويصلي، ويترك الوضوء بالماء، وهو قادر عليه، إلا من أجل قلة ادراك الصلاة قبل الحدث، اذا توضأ وأدركها قبل الحدث اذا تيمم؟

الجواب وبالله التوفيق : يسعه ذلك عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي يصلي بالتكبير . أيجوز له ان يجمع الصلاتين بالتكبير، كان ذلك في حضر أو سفر، أم لا؟

أرأيت وإن جمع الصلاتين ، إلا انه كبر لمن خمس تكبيرات . ما الذي يلزمه في ذلك ، إذا كان جاهلاً؟

الجواب وبالله التوفيق : يجوز له جمعها بالتكبير كان في حضر أو سفر، على قول بعض فقهاء المسلمين، ويكبر لكل صلاة خمس تكبيرات، وإن كبر لهما كلتيهما خمس تكبيرات جهلاً منه، فلا تلزمه كفارة في أكثر قول بعض فقهاء المسلمين، وعليه البدل، ويكبر للوتر خمس تكبيرات، وإن جمع الوتر إلى العشاء الآخر والمغرب، كبر لمن خمس عشرة تكبيرة، وقال بعض فقهاء المسلمين انه يكبر لركعتي الفجر خمس تكبيرات. وقال بعضهم ليس عليه تكبير. والله أعلم.

مسألة ومنه : وما يعجبك في نقض الصلاة بالضحك والالتفات على المصلي قبل تكبيرة الاحرام، وكذلك اذا تقدم المصلي قليلاً، أو تأخر قليلاً، قبل أن يكبر تكبيرة الاحرام عن الموضع الذي بدأ فيه الصلاة؟
الجواب وبالله التوفيق : لا نقض عليه في كل ما ذكرته فيما نعمل عليه من قول فقهاء المسلمين. والله أعلم.

مسألة : على أثر مسائل من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفي الثوب النجس اذا علق قدام المصلي ولم يلمسه وكان مرتفعاً عن موضع سجوده بذراعين أو أكثر أو أقل . هل تتم صلاة المصلي على هذه الصفة . وما حد السترة التي لا تضر المصلي ما علق فوقها أو خلفها؟
واذا وضع قدامه ثوباً أو خطاً هل ينفعه عن الممرات، اذا مرت خلف الثوب أو الخط؟

الجواب وبالله التوفيق في ذلك اختلاف في جميع ما ذكرت، ويعجبني ان كان الارتفاع قائماً، فاذا ارتفع الثوب النجس عن المصلي فلا تقطع عليه صلاته. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المصلي فوق سطح وتحت الجدار قدام المصلي في الارض عذرات، إلا انه غير كنيف. وكان السطح مرتفعا عن الأرض بقدر خمسة عشر ذراعا فصاعدا. أيكون حُكْمُهُ حُكْمَ الكنيف، ويقطع عليه إذا كان مرتفعا بعد خمسة عشر ذراعا فصاعدا؟. أيكون كمسافته في الأرض، ولا يقطع عليه؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا كان الارتفاع خمسة عشر ذراعا، فلا يقطع على المصلي صلاته ولو كان كنيفا. والله أعلم.

مسألة : وفي خزق الغراب اذا كان يابسا، وفرش عليه المصلي بساطا. أتم صلاته أم لا؟. أرايت اذا كان قدام المصلي شيء من الخزوق، فيما دون ثلاثة أذرع. أتم صلاته، أم لا. وما حد السترة التي لا تقطع على المصلي ما يمر خلفها؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان الخزق يابسا، وفرش عليه المصلي بساطا وصلى على البساط فصلاته تامة، والخزق يقطع على المصلي فيما دون ثلاثة أذرع، والسترة تكون ثلاثة أشبار على قول بعض المسلمين. والله أعلم.

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في رجل يصلي الظهر فينسى قراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، والعصر ان الانسان لفي خسر^(١)، ثم تذكر أيقف في هذا المكان أم لا؟
الجواب : على ما وصفت أنه يقف في هذا الموضع. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفيمن يصلي ورجلاه على الأرض، وسجوده على بساط، أو سجوده على الارض ورجلاه على البساط. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا حَذَّ نظره في مكان؟
فجوابه : قال من قال : عليه البدل، وقال من قال : لا بدل عليه. والله أعلم.

(١) آية رقم ٢ من سورة العصر .

مسألة ومنه : وفيمن شك في قراءة الحمد ، ولم يكملها إلى آخرها . قد صار في قراءتها ولم يكملها بعد .

الجواب : قال يعجبني ألا يرجع الى الشك .

مسألة ومنه : واذا ضحك المصلي من غير اختيار بعد ما أحرم ، فإنه ينتقض وضوؤه وصلاته . والله أعلم .

مسألة : واذا كان في السماء غيم ، ثم كان شيء من النجوم من المشرق والمغرب أو وسط السماء ، وكان المؤذن عارفا بمنازل القمر قد عرف ان الفجر يطلع بالمنزلة الفلانية ويكون وسط السماء بالمنزلة الفلانية ، لا يدخل عليه خطأ في ذلك ، الا ان يشاء الله . أيجوز له أن يؤذن لصلاة الفجر في شهر رمضان أو غير ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت لا يضيق عليه أن يؤذن للفجر في شهر رمضان أو غيره على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وحركة القلب بالبكاء في الصلاة ، اذا كان على غير العمد .
الجواب : فأكثر القول : لا بأس عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا رمى احد بشيء من خشبة أو حصاة أو خرقة بين المصلي وبين سجوده ، فمر ذلك الشيء بين المصلي وبين سجوده .
الجواب : فعلى ما وصفت اذا كان ذلك الشيء الذي وصفته طاهرا فلا يقطع على المصلي صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي تكبير التشريق خلف الصلوات يكون بعد السجود أو قبله ؟
الجواب : فعلى ما وصفت ، كل ذلك جائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته عن المصلي اذا كان عليه الركوع فسها وسجد ، أيرجع الى حد الركوع ويكبر أم يرجع قائما ويخر للركوع بتكبيره .

الجواب : قال : كل ذلك جائز . قلت له : وفي المصلي اذا وجد في فيه لفضه وعزلها بلسانه ، اتنقض صلاته . قال : لا ، وكذلك اذا يبست شفتاه بلهما بلسانه ساهيا أو متعمدا أو جاهلا .

فجوابه : لا نقض عليه اذا كانتا إذا يبستا شغلته عن صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : والصبية سألتها عنها : أبنت كم سنة تؤمر بالصلاة؟

الجواب : قال : هي مثل الصبي تؤمر ابنة سبع وتضرب ابنة عشر سنين ، وما اللزوم الا عند البلوغ . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن كرر فاتحة الكتاب أو بعضها على العمدة فصلاته فاسدة ، وأما على النسيان فصلاته تامة ، أما اذا كرر السورة ففي ذلك كراهية ، ولا أقدر [أن] ^(١) أنقض صلاته . والله أعلم .

مسألة : وفي الحائض اذا جاءها الحيض في أول وقت الصلاة . هل ^(٢) لو قامت للصلاة لم تقض الصلاة . أتلتزمها تلك الصلاة إذا طهرت أم لا؟
الجواب : أكثر القول لا تلزمها . والله أعلم .

مسألة : وعن المرأة الحائض والجنب اذا كانتا مستترتين ومرتا من قدام المصلي أيقطعان عليه صلاته ، أم لا؟
الجواب : انهما لا يقطعان عليه صلاته ، هكذا حفظته من جزء من بيان الشرع مؤثرا بعينه ، ان اذا كانت السترة التي عليها طاهرة ولم يظهر منها شيء من بدنها والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله في المصلي إذا قرأ قوله تعالى : ﴿والعصر إن الانسان لفي خسر﴾ ^(٣) ولم يستثن

(١) من عمل المحقق . (٢) في الأصل : أن .

(٣) آية رقم ٢ من سورة العصر .

أونطق بعده بكلام ، ولم يعد للاستثناء جهلا منه بذلك ، أتم صلاته على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إن أعاد صلاته فحسن عندنا ، وإن لم يعد فلا أقول بذلك إيجابا إذا كان ذلك منه على النسيان والجهل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا كان لما أخذ في الانجرار للركوع والسجود عنه الضحك فأمسك عن التكبيرة خوفا أن تظهر أسنانه فلما استقر راکعا أو ساجدا كبر حينئذ تكبيرة الانجرار للركوع والسجود .

فجوابه : ان لا يبلغ به ذلك الى نقض صلاته عندنا على هذه الصفة في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا لم يؤاخ ان يقول : سمع الله لمن حمده وهو في القيام من الركوع . بل أتم ذلك وهو قد استقل قائما؟
فجوابه : لا نقض عليه ، على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نام عن صلاته أو نسيها ، فذكرها وهو عن الماء قدر ساعة أو ساعتين ، أو أقل أو أكثر . أيجوز له تأخيرها الى ان يوافي الماء ليتوضأ منه ، إذا كان يدركه ويمكنه استعماله على هذه الصفة ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : يصلّيها حين ذكرها وانتبه من نومه ، ان كان يمكنه الماء صلى به ، والا لاحظ وتيمم وصلى . وإن أخرها ففي الكفارة عليه اختلاف ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي ينوي بقيامه في الصلاة ، بمعنى العبودية لله عز وجل .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا شك وهو في السجود أنه لم يسجد الا سجدة واحدة أيسعه ان يمضي على أقوى ظنه ولا تزيد سجدة ، إذا كان ممن يعتاده

الشك في الصلاة، على هذه الصفة، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : يسعه ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا شك في توجيه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد صار في توجيه ابراهيم عليه السلام . أيرجع الى أحكامه على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : انه لا يرجع عليه فيما نعمل عليه من قول فقهاء المسلمين على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا استيقن عند الدخول في قراءة الحمد، ولم يخرج منها، ثم عناه سهو أو غفلة ولم يدر أين وصل منها . كيف يفعل لتتم له صلاته، على هذه الصفة، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : انه يقرأ منها حيث لم يعلم أنه قرأه منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا دخل في التحيات الاخيرة ، ثم داخله النعاس أو ناد، ثم انتبه ولم يعرف اين وصل من التحيات؟
فجوابه : انه يتحرى منها حيث وصل ويتمها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وان لم يقدر [أن]^(١) يتحرى الموضع الذي وصله . هل يبتدىء صلاته؟

الجواب وبالله التوفيق : ان ابتداء التحيات اذا لم يعرف الموضع الذي وصله منها أجزاءه وتتم صلاته عندنا على ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا أراد الرجل ان يبدل صلاة فاسدة أو منتقضة، وقال أصلي لله تبارك وتعالى في مقامي هذا أربع ركعات بدلا عما لزماني من فريضة الظهر، ولم يذكرها فاسدة ولا منتقضة؟

(١) خلا منها الأصل .

فجوابه : ان كان عندنا على هذه الصفة ، والالفاظ تختلف . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : أما من صلى بثوب قد سرقه أو اغتصبه ، فقال بعض
فقهائ المسلمين ، عليه البدل والكفارة لكل صلاة صلاها ، في ذلك الثوب ،
والتوبة .

وقال بعضهم : البدل مع التوبة . وقال بعضهم : تجزئه التوبة . وكل قول
المسلمين صواب . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
جوابه : أنا أقول : أصلى لله تبارك وتعالى في مقامي هذا ، الفريضة التي
افترضها الله عليّ ، وهي فريضة كذا ، كذا وكذا ركعة ، متوجها الى الكعبة أداء
للفرض طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم . وبعدما قال وما أنا من
المشركين ، أصلي الفريضة التي افترضها الله عليّ ، وهي فريضة كذا ، لعلة كذا
وكذا ركعة ، وأن الكعبة قبلتي ، الله أكبر .

مسألة ومنه : والفصل المذكور في باب الشك والنسيان في الصلاة ، ماهو
الذي يجيء عند ذكر الحد والكلمة والفصل ؟
الجواب وبالله التوفيق : يكون عندنا بعد تمام الكلام ، ويحسن الوقف عليه .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي يسهو في صلاته اذا جاء يسجد له أن يقول في سجوده
للصلاة ، وينوي ذلك طاعة للرحمن ورغما للشيطان ، وهما سجدةتان يسجدهما
بعد التسليم من صلاته ، ويجزئان لكل صلاة يُسجد في إثرها ، ولم يكن يُسجد في
إثرها . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الرجل البالغ اذا صلى بعمامة فيها حضية حرير، وعرضها أقل من عرض اصبعين، غير ان لها أهذابا من الحرير يعرض العمامة طول الواحد منها مقدار فتر وحلية كسلاء النخل أو أقل أو أكثر جهلا منه بذلك وغفلة أتم صلاته على هذه الصفة، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : انها لا تتم عندنا على هذه الصفة، ولا جهل ولا تجاهل في الاسلام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا شك في شيء أو في أحكام شيء من الفائحة؟
فجوابه : انه اذا خرج من قراءتها، ثم شك بعد ذلك في شيء منها، فصلاته تامة على هذه الصفة عندنا، وان شك في أحكام الكلمة، وهو بعد فيها، فلا يخرج منها حتى يحكمها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا لم يعتدل في ركوعه على ما ينبغي، لكن ركع ركوعا يخرج به من حد القيام، وكذلك اذا لم يحن رجله الى الخلف بل جعلها منتصبين حذاء هيئة الشيخ المحدودب الظهر، حين يمشي؟
فجوابه : انها تكون ناقصة ، ولا نرى عليه بدلا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا مسته أو ثيابه نجاسةً يابسةً، وهو يابس ايضا قبل أن يكبر تكبيرة الاحرام؟
فجوابه : أنه لا بأس عليه عندنا في ذلك على هذه الصفة على أكثر قول فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الغرف المتخذة للصلاة كغرف الحصون . أيكراه أن يكتب في قبلتها شيء من المواعظ والحكمة، كما جاءت كراهية ذلك في قبلة المساجد على هذه الصفة، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يتولد من ذلك شغل للمصلي ، فلا بأس بذلك عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : سأل سائل : متى تترك المرأة الصلاة حين ولادتها؟
جوابه : فالذي أحبه من أقوال المسلمين ، ألا تترك الصلاة حتى تضع حملها وتصلي ما قدرت ، ولو بالتكبير خمس تكبيرات . وأما الغسل اذا خرج منها دم فتصنع كما تصنع المستحاضة ، وأما اذا خرج منها ماء أو حمرة أو صفرة أو كدرة فلا غسل عليها ، وعليها غسل الموضع وحده . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي فرائض الصلاة مثل تكبيرة الاحرام والقيام والقراءة في حال القيام والركوع والسجود والقعود .

فجوابه : ان ذلك في الفرائض فرائض ، وفي السنن سنن ، وفي النفل نفل ، فيما يخرج معنى ذلك معنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الناسي لقراءة شيء من قراءة الحمد في صلاته ، فاذا كان أقل من النصف ، فقال بعض فقهاء المسلمين : لا تنتقض عليه بذلك وتتم صلاته . وقال بعضهم : عليه النقض بذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا كان في حال قيامه يكون عقباه على الارض وباقي رجله على بساط . أتم صلاته بذلك أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا كان قيامه على الارض وسجوده على بساط مما انبتت الارض ، ففي نقض صلاته اختلاف وان كان قيامه على البساط وسجوده على الارض فصلاته تامة ، وان كان أكثر اعتماد رجله على الارض وسجوده على البساط ، ففي نقض صلاته اختلاف . والله علم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا كان يصلي فريضة صلاة الظهر . فقال : فريضة صلاة المغرب بنسيان منه ، أو كان يصلي فريضة صلاة العصر . فقال : فريضة صلاة المغرب نسيانا منه ، وذكر بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ، أو ذكر بعد أن أتم صلاته .

فجوابه : ان كان ذاكرًا لعله لتلك الصلاة غير انه زلت لسانه ، فلا نقض عليه ، وان كان ناسيًا لتلك الفريضة عند عقده لها ، فعليه بدلها عندنا ، وله أن يرجع اليها متى ذكرها .

مسألة ومنه : وسألته شفاها عن المصلي اذا بدأ بالبسملة لقراءة السورة ، بعد قراءة فاتحة الكتاب في صلاة فريضة ليس فيها قراءة سورة مع الفاتحة سهوا منه ثم تذكر قبل ان يتم الرحمن من البسملة ، بعد أن قرأ منها : بسم الله الرحمن الرحيم .

قلت له : أيتم الكلمة من الرحمن ، أم يرجع يثني على صلاته ؟
الجواب : قال : يعجبني ان يتمها ، ويبتدىء الصلاة وان لم يتمها ، وثني على صلاته ، فلا أقدر على نقض صلاته . والله أعلم .

مسألة : وجواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

جوابه : فالذي حفظته من آثار المسلمين ان من نام عن صلاة أو نسيها ، فذكرها فان وقتها حين ذكرها ، إلا أن يكون ذلك الوقت لا يجوز فيه الصلاة أو قد حان عليه وقت الصلاة ، غير التي قد نسيها ، وكان وقتها ضيفا اذا صلى التي نسيها ، لم يدرك صلاته الحاضرة أن يصليها في وقتها ، فان عليه أن يصلي الحاضرة ثم يصلي التي نسيها ، ثم يُبدل صلاته الحاضرة التي صلاها قبل التي نسيها . والله أعلم .

مسألة : على أثر مسألة الشيخ الفقيه صالح بن سعيد الزاملي الخراساني : في المصلي اذا قابله احد بوجهه من البشر وهو في الصلاة ، فقول : إذا كان بينه وبينه أقل من خمسة عشر ذراعا فقطع عليه . وقول : ستة أذرع والسترة التي لا تستره عن المصلي لا تنفع عندي اذا قابله بوجهه . وان جعل بينه وبينه شيئا من الثياب نفعه ذلك ، كان من لباسه أو غيرها .

أما الدابة اذا قابلته فلا تقطع عليه الا أن تكون بينه وبين سجوده ، اذا كانت من الدواب الطواهر . والله أعلم .

مسألة : رجل مبتلى بالشك في الصلاة ، اذا كان في التحيات الأولى ، أو قد قام من التحيات الأولى ، لما بقي عليه من صلاته شك في الركعتين الأولىين ، ولكنه شك أنه صلى ركعتين أو ركعة ، كان إماما أو منفردا . ما الحكم في مثل هذا؟

الجواب : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد : أما الشك في الركعات ففيه جاء الاختلاف . بعض قال : اذا شك في عدد الركعات فالمصلي أهمل صلاته وأبتدأ بها . وبعض قال : يتمها على أحسن ظنه ويعيدها . وبعض قال : ان كان محافظا على صلاته مضى على أحسن ظنه وليس عليه اعادة . وان كان من أهل الدنيا ومشتغلا في الدنيا ، أعاد صلاته . وفي الاعداد بعد الشك قول : يعيدها مرة واحدة وليس عليه اكثر ، وان كان هذا الشاك إماما فيعجبني ان يمضي على أحسن ظنه ، فان سبح له الجماعة رجع ، وان لم يسبحوا له وكانوا من السبعة فصاعدا ، لم يكن عليه أن يسألهم ، وتمت الصلاة . وان كانوا أقل من ذلك ، سألهم فان قالوا صلاتنا تامة أخذ بقولهم . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : مما أظنه بخط الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود المعمرى السعالي النزوي ، حفظه الله : اعلم ان أول وقت الظهر إذا زالت الشمس ولو

قليلا فقد دخل أول وقت صلاة الظهر، ولا يجوز ان يصلي قبل الزوال، وأما آخر وقتها فقليل اذا صار ظل كل شيء مثله، غير الظل الذي يكون للشخص عند الزوال، فانه يطول ويقصر بحسب اختلاف الزمان، فاذا صار ظل كل شيء مثله، وأراد أدنى زيادة فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر، وتلك الزيادة هي أول وقت صلاة العصر، وأخر وقت صلاة العصر اصفرار الشمس وأما وقت صلاة المغرب فأول وقتها اذا غابت الشمس، وآخره اذا غاب الشفق.

واختلف في غيبوبة الشفق الذي يدخل به أول العشاء . فقال بعض : هو الحمرة . وقال بعض : هو البياض . وأهل اللغة على القول الأول .

واختلف في وقت صلاة العشاء . فقبل : الى ثلث الليل وتكون الصلاة في الثلث الاول . وقيل الى نصف الليل . وهذا أكثر ما يوجد في آثار المسلمين .

وأما في المسافر الى ثلث الليل، وقيل الى النصف، والاختلاف موجود . وأما الوتر فأخروقه الى طلوع الفجر . وأما أول وقت صلاة الفجر فهو طلوع الفجر الثاني الذي لا ظلمة بعده . وآخر وقتها الى ان يطلع قرن من الشمس .

ومن صلى الصلاة في أول وقتها فهو أفضل . وقال بعض الإسقار^(١) بالمزدلفة أفضل، وقيل إنه يعتبر حال المصلين، فان شق عليهم التغليس^(٢) كان الإسقار أفضل .

وأما تأخير صلاة الظهر في الحر الشديد الى ان يبرد الوقت فقالوا نستحب ذلك، وأما في الشتاء فنستحب تعجيل العصر اذا لم يكن غيم . وقال بعض تعجيلها في أول الوقت في كل الزمان افضل . وقال بعض : التأخير افضل ما لم تصفر الشمس .

(١) ظهور ضوء الصبح .

(٢) هو الظلمة .

ومن أغمي عليه حتى فاتته صلوات، وكان الاغماءُ بجنون أو مرض أو سبب مباح سقط عنه ما كان في حال اغمائه، وإن كان اغماؤه بسبب محرم مثل شرب خمر أو غيره من المحرمات، لم تسقط الصلاة عنه، وكان القضاء عليه واجبا. وقال بعض: الاغماء بجميع أسبابه لا يمنع وجوب القضاء الحال.

وإذا صلى المصلي وتحرى القبلة باجتهاد منه ثم بان له أنه أخطأ، فإنه لا إعادة عليه وقيل عليه الاعادة، وقيل لا اعادة عليه الى أن يبين له أنه صلى مستديرا بالقبلة.

واختلف في النية هل تصح قبل التكبير، أو تكون عنده. فقليل يجوز تقديمها بعد دخول وقت الصلاة، وقبل التكبير، ولم يقطعها بعمل. وقيل لا تكون النية الا مقاربة للتكبير، وقال بعض: تكون عند الدخول في الصلاة والارادة لها، وقال آخرون: بل تكون عند تكبيرة الاحرام، وقال بعض: هي قبل الاقامة. واختلف فيها من وجوه آخر. قال قائلون: تكون قولاً باللسان واعتقاداً بالقلب، وقول: تكون اعتقاداً بالقلب، والنية الاولى عند الدخول في الصلاة أفضل، وبها نعتقد، ثم نجدد النية الثانية عند تكبيرة الاحرام.

وكان محمد بن سليمان يختار تجديد النية عند تكبيرة الاحرام، وانه يصك بأضراسه وينوي بقلبه دون أن يحرك لسانه. والذي لا يُحَسِّن القراءة يقوم بقدر القراءة، ومن تعمد بالجهر فيما يُخَافَتْ فيه، أو الاخفات فيما يجهر به، بطلت صلاته، وإن جهر فيما يخَافَتْ به ناسيا ثم ذكر اعاد القراءة، وقيل لا اعادة عليه إذا كان منفردا. واتفق العلماء على أن الانحناء حتى يبلغ ركبتيه مشروع في الركوع كما ذُكِرَ. واختلف في الطمأنينة في الركوع والسجود. والطمأنينة في الركوع هو أن يلبث لبثا مقدار أقله تسبيحه وقيل لا تجب الطمأنينة وأنها تسن، وقيل هي فرض في الركوع والسجود. واختلف في صفة الركوع والسجود فقليل أن ذلك فريضة، وقيل يجزىء ذلك أدنى مَيل.

والسنة في الركوع أن يضع يديه على ركبتيه، ولا يطبقهما بين ركبتيه. واختلف في وجوب الرفع من السجود، وفي وجوب الاعتدال عنه قائما. قيل الانحناء ولو انحط من الركوع والسجود وهو مكروه ومجزي عنه، وقيل الرفع من الركوع واجب والاعتدال غير واجب، ويستحب مد الظهر في الركوع ووضع اليدين على الركبتين، ومد العنق.

والسجود على سبعة أعضاء مشروع، وهو بواذر الوجه واليدين والركبتين وأطراف أصابع الرجلين، واختلف في الفرض من ذلك فقليل الفرض جبهته وأنفه وقيل من لم يسجد على السبعة الأعضاء فسدت صلاته، ومن لم يسجد على جبهته فسدت صلاته، الا من عذر، ومن لم تنل أنفه الأرض يكره له ذلك. واختلف فيمن سجد على كور عمامته، فقليل: يجزئه ذلك اذا حال بينه وبين المسجد، وقيل: لا يجزئه ذلك حتى يباشر المسجد^(١) بجبهته. واختلف في ايجاب كشف لعله اليدين في السجود فقليل يجب ذلك، وقيل لا يجب. واختلف في وجوب الجلوس بين السجدين، فقليل ليس بواجب، بل هو مسنون، وقيل هو واجب.

واختلف أيضا في وجوب الجلوس في التشهد الاول، وقيل لا يزيد هذا في التشهد على قول: وأن محمدا عبده ورسوله، وقيل يصلي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم. والجلسة في آخر الصلاة فرض من فرائض الصلاة، ثم اختلف في الفرض، فقليل هو إلى أن يسلم على النبي، وما عدا ذلك مسنون. واختلف في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير، فقليل واجب، وقيل مستحب، واختلف في كيفية الصلاة عليه، فقال: بعض يقول اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم، انك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على

ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، انك حميد مجيد . وقيل يصلي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، واختلف في عدده ، فقيل تسليمتان ، وقيل واحدة ، ولا فرق بين أن يكون إماما لعله أو منفردا ، وقال بعض السلام من الصلاة ، وقال بعض ليس هو من الصلاة .

والتسليمة الاولى : قيل هي فرض على الامام والمنفرد ، وقيل ليست بفرض ، واتفق العلماء على أن الذِّكْر في الركوع وهو : سبحان ربِّي العظيم ، وفي السجود هو : سبحان ربي الأعلى ، والتسميع والتحميد هو سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم اختلف فيه هل هو واجب أم لا ؟ .

فقال بعض : هو واجب ، وقال بعض : هو سنة ، وهو ثلاثُ مرات . واختلف هل يجوز ان يقرأ في صلاته من المصحف ، فقيل يجوز ، وقيل لا يجوز وتفسد صلاته ، وقيل يجوز في النفل دون الفرض . واختلف في الامام والمأموم والمنفرد ، هل يجمع بين قول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد ، فقال بعض : لا يجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد ، بل الامام والمنفرد يقولان سمع الله لمن حمده ، والمأموم يقول ربنا لك الحمد . وقيل بل الامام والمأموم والمنفرد كل منهم يقول : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد .

والسنة أن يضع ركبتيه قبل يديه ، وقال بعض يضع يديه قبل ركبتيه على أن من وجب عليه فرض الصلاة في المخاطبين بها ، ثم امتنع منها جاحدا لوجوبها ، فانه كافر يجب قتله برّدّه ، واختلفوا فيمن تركها ولم يصل وهو مقر بفرضها معتقد وجوبها ، فقيل : يجنّس أبدا حتى يُصَلِّيَ ، ولا يقتل ، وقيل يقتل حدا ، وحكمه حكمُ أموات المسلمين ، وقال بعض : يُضرب ولا يرفع عنه الضرب حتى يخرج وقت الصلاة ، أو يصَلِّيَ ، وقال آخرون : يترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ويستتاب قبل القتل .

واختلف ، كيف قتله؟ . فقليل ضربا بالسيف ، وقيل يُضْرَبُ بخشب حتى يُصَلِّيَ أو يموت . واختلف أيضا ، هل يكفرُ بتركها مع اعتقاد وجوبها؟ . فمنهم من قال يكفر بمجرد تركها بظاهر الحديث ، ومنهم من قال : لا يُحْكَمُ بتكفيره اذا كان معتقدا وجوبها .

أجمع علماء السلف على أن الكلام في الصلاة على العمد يُبْطِل الصلاة سواء كان إماما أو مأموما أو منفردا ، واختلف اذا تكلم ناسيا ، فقال بعض تصح الصلاة ولا تبطل ، وقال آخرون لا يصح إماما كان أو مأموما أو منفردا .

واختلفوا في الصلاة في المواضع التي ورد النهي عن الصلاة فيها ، فقال قوم لا تصحُ الصَّلَاةُ فيها ، وقال آخرون : بل تصح الصلاة فيها ولا تبطل ، وقال بعض : الصلاة في هذه المواضع جائزة مع الكراهية اذا كانت طاهرة ، وإن كان بها نجاسةٌ فلا تصحُ ، وقيل : هذه المواضع لا تخلو من النجاسة غالبا الا ظهر بيت الله الحرام ، فان الصلاة عليه فاسدة ، وذلك بأن المصلي يستدبر بعض ما أمر أن يستقبله ، وقيل : الصلاة على ظهر الكعبة والمواضع المشار اليها سبعة وهي : المقبرة والمجزرة والمنجرة ومعاظن الابل وقارعة الطريق والحمام ، واختلف فيها اذا صلى الكافر ، هل يحكم باسلامه؟ . فقليل اذا صلى مع الجماعة أو صلى منفردا في المسجد يحكم باسلامه ، وقيل لا يصح اسلامه الا أن يأتي بما يصح به الاسلام من الجملة . .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : تركت سؤالا ، وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : أن بسم الله الرحمن الرحيم ، لعله آية من القرآن ، وأما لصلاة المغرب أو غيرها فيعجبني أن يقرأ بعد ذلك شيئا من القرآن ، ولا يُخْرِجُ قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وحدها من الاجازة انها كافيةٌ لصلاة المغرب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الدواكري ، من صلى بهن وهي في ثوبه حافظا لها .
فجوابه : ان كان فيها شيء من صور الأصنام ، فلا تجوز الصلاة بها ،
 وسمعت بعض المسلمين يقول : انه من صلى بها ناسيا ، فلا تنتقض صلاته ،
 وأما على العمدة فتنتقض . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا قعد للتحيات الأولى ، ونسي أو سها الى أن قرأ
 الى عبده ورسوله ، وقال صلى الله عليه وسلم ، وبعد ذلك ذكر وقام .
جوابه : فلا تفسد صلاته على صفتك هذه ، وأما سجدتا السهو ، قول عليه
 وقول لا يلزمه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الحاقن من بول أو غائط ، اذا كان يهجنس من ذلك شيئا .
فجوابه : اذا كان يشغله ذلك شغلا كثيرا عن صلاته ، فلا تتم صلاته ، وان
 لم يشغله شغلا كثيرا عن صلاته ، فصلاته تامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يرمي ثوبا من جانب المصلي ، فيمر الثوب بين المصلي
 وبين سجوده الى الجانب الآخر .
جوابه : اذا كان الثوب نجسا فانه يقطع الى دون ثلاثة أذرع ، وان كان
 الثوب طاهرا فلا يقطع على الحال . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الأعمى اذا لم يحضره احد ، وتحري الوقت للصلاة ، أو
 لفطور الصيام فصلى بعد فوت الوقت ، أو قبل حضور الصلاة ، أو أكل قبل
 حضور الوقت ، وان حضره صبي أو مملوك ، أيقبل قولهم ، وكذلك ان أخبره
 جاهل ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان صلى قبل الوقت فعليه البدل ، وان صلى بعد
 الوقت فأكثر القول لا يلزمه شيء ، وان أكل قبل الوقت فعليه البدل ، وان أخبره
 صبي أو مملوك بالحق فأكثر القول انهما حجة عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في صلاة النذر بعد صلاة الفجر أو بعد صلاة العصر، ففي ذلك اختلافٌ، وأكثر القول أنها تجوز. والله أعلم.

مسألة ومنه : والقميص القصيرة مثل قميص الرجل التي يسميها الناس دشداشة. هل يجوز أن تُصلي بها المرأة إذا كانت في أيام البرد، وكذلك في أيام الحر.

جوابه : فلا يعجبني للمرأة أن تلبس قميصاً مثل قميص الرجل، من أجل أنها تنزىا بزي الرجال وتُنهي عن ذلك. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا قام ليصلي فرض الظهر، وغفل أو سها أو نسي أو غلط، وقال : أصلي فرض العصر أو المغرب، وأحرم على ذلك، وتذكر بعد الاستعاذة أو قبلها. فهل يرجع يجدد النية أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أن رجوعه فموضعه قريب، وإن مضى على صلاته فهي تامة على صفتك هذه. والله أعلم.

مسألة ومنه : ومن نام عن صلاةٍ قد حضر وقتها، أو لم يحضر، واستيقظ بعد أن فات وقتها؟

جوابه : ففي ذلك اختلاف، قال من قال من المسلمين عليه البدل والكفارة، وقال من قال من المسلمين عليه البدل بلا كفارة. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي الصلاة على الشونة والصاروج والجص.
فجوابه : أن كل شيء محروق بالنار فلا تجوز الصلاة فيه، وإن صلى على ذلك جاهلاً فيعجبني أن يبدل صلاته. والله أعلم.

مسألة ومنه : وجوابه : قول إذا كان الثوب سدّاته حريراً ومصره قطن، أو سدّاته قطن ومصره حرير، فجائز الصلاة به، وقول إذا كان الحرير الذي في الثوب، إذا جمع كان كعرض أصبعين، فلا تجوز الصلاة به. والله أعلم.

مسألة ومنه : وقياس الظل في اليمن والشام ، كالقياس في عمان ، أم غير ذلك؟

الجواب وبالله التوفيق : لم أحفظ في ذلك فرقا ، وإن كان في ذلك فرق فلم أحفظه والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي إذا كبر تكبيرة الاحرام ، وتذكر انه نسي الإقامة . أيمضي في صلاته ، أم يرجع مبتدئاً؟
فجوابه : انه يرجع . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
فجوابه : ان الطريق لا تقطع على المصلي صلاته ، ما لم يصل في الطريق .
والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي - رحمه الله - فيمن يصلي وفي تخبئه شيء من الكسور مثل رصاص أو نحاس أو حديد ، أو شيء نجس أو في عمامته أو في شيء مصرور في قميصه . ما يقول إذا أراد اخراجه من مثل ما ذكرت لك ، وكان يصلي مع امام ، أو وحده . أنتقض صلاته إذا أخرجهن من عمامته وخبئه ، أو المصير في قميصه ، أحرام أو لم تحرم أم لا نقض عليه إذا كانت نيته لا صلاح صلاته؟

الجواب وبالله التوفيق : لا بأس على من حمل الاصفر أو النحاس أو الرصاص أو الشبه أو الصت من غير الدواكري التي بها الاصنام ، إذا كانت طاهرة ، وأما إذا كان حاملاً نجاسة على النسيان ثم رجع بعد أن أحرم لصلاته ، فإنه يخرج ذلك ويبتدئ صلاته إن كان ما أتمها ، وإن كان قد أتمها فإنه يُبَدِّل صلاته .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الرجل إذا جعل في عمامته شرح حرير أكثر من عرض

اصبعين حافظا لذلك لا لابساً، ثم صلى بذلك انتقض صلاته على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كانت طاهرة فلا بأس عليه في صلاته على هذه الصفة عندنا والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا مسته أو ثيابه نجاسةً يابسة، وهو يابس ايضاً، قبل ان يدخل في تكبيرة الاحرام، أعليه بأس في صلاته على هذه الصفة أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : لا بأس عليه عندنا في ذلك على هذه الصفة في اكثر قول فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن رأى في ثوبه دماً، ثم نسي ان يغسله وصلى به، فلما أتم صلاته تذكر انه لم يغسل الدم الذي في ثوبه .
جوابه : فان تذكر ذلك في الوقت صلاها حاضرة، وان كان قد فات وقتها صلاها بدلا عما لزمه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا مرت قدامة الضفدعُ بينه وبين سجوده . أله ان يرفع يديه بشيء من البطحاء أم بغيره ليرميها، اذا كان صلاحاً لصلاته، أم لا يجوز ذلك؟
الجواب وبالله التوفيق : لا يفعل شيئاً مما ذكرته، فان فعل فعليه البدل لصلاته والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها، وأتيت بجوابها وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : ما لم تتم الصلاة الا به فرض، فمن الفريضة يخرج معنى ذلك عندنا والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحي رحمه الله : في المصلي في الظلام، اذا صلى وفي قلبه رجل مقبل عليه في أقل من

ثلاثة أذرع علم به قبل دخوله في الصلاة، أو بعدما دخل فيها، أو بعد أن أتمها.
أتم صلاته على هذه الصفة أم لا؟

الجواب : ان المصلي اذا صلى وفي قبلته رجل مقبل عليه بوجهه فيما دون ثلاثة أذرع من غير علم منه به، ثم لما ان قضى صلاته علم بالرجل المقابل له بوجهه، أما من طريق الحكم فلا أقوى أن الزمه بدل صلاته حتى يصح انه مذ دخل في صلاته ان ذلك الرجل هو مقبل بوجهه على ذلك المصلي، وأما في الاحتياط فيعجبني لذلك المصلي بدل صلاته اذا اطمأن قلب المصلي انه صلى وفي قبلته ذلك الرجل مقبل بوجهه عليه فيما دون الثلاثة أذرع، ومنه قول بعض المسلمين انه لا بدل عليه في صلاته ولو كان صلى المصلي وفي قبلته آدمي مقبل عليه بوجهه فيما دون ثلاثة أذرع. والله أعلم.

مسألة ومنه : وأما المصلي اذا نسي شيئاً من فاتحة الكتاب، ثم قرأ بعد الذي نسيه منها، ثم تذكر ما نسيه فقرأ ما نسيه منها، ولم يقرأ ما قرأ بعد الذي نسيه فان كان ذلك الذي ترك قراءته من الحمد، وهو الذي قرأه بعد الذي نسيه الاقل من الفاتحة، وان تركه على النسيان، فإن صلاته تامة في اكثر القول. وان كان تركه على الجهل ففي بعض صلاته يجري الاختلاف، فعلى قول من يجعل الجاهل بمنزلة الناسي، فاكثر القول إن صلاته تامة، وعلى قول من يجعل الجاهل كالمتعمد فيفسد على المصلي صلاته، ويعجبني على ما ذكرت ان يجزئه بدل ما صلى على ما ذكرت، وخاصة اذا كان ذلك المصلي يصلي خلف الامام. والله أعلم.

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله في المصلي اذا نسي آية من فاتحة الكتاب وقد صار آخرها، قلت آله ان يرجع ويقرأ من حد النسيان، يكررها ثانية، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إن قرأ ما نسيه وحده اجزاه ذلك عندنا، والله اعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان، رحمه الله، في المرأة كانت في الصلاة، وطلع شيء من جسدها مثل عرش رجلها، أو اظافر كفها أو شيء قليل غير ذلك من جسدها من شرخ ثوب أو غيره في مكان مستتر خال من الرجال، وإذا انكشف شيء من عورتها على الارض، دون الفرجين، وكذلك الفرجين اذا انكشفا على الارض .
فجوابه : ان صلاتها لا تنتقض في جميع ما ذكرته، إلا اذا انكشفت عورتها على الارض ففي ذلك اختلاف، قال من قال من المسلمين **تَنْتَقِضُ** صلاتها، وفيه قول لا تنتقض صلاتها، والله اعلم .

مسألة ومنه : في الصلاة علي ساحل البحر الذي يطلع عليه البحر ويرجع عنه، جائزة على قول بعض المسلمين، اذا كان القلب آمناً في ذلك الوقت، والله اعلم .

مسألة ومنه : في مسجد مثل جامع نزوى اذا صلى الامام في الصرح الشرقي، يجوز لمن له عزراً أن يصلي داخل المسجد، والصرح الغربي . . والامام يصلي .
فجوابه : جائز ذلك على ما حفظته من آثار المسلمين، والله اعلم .

مسألة منه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
فجوابه : ان كل شيء فيه دم فهو ينقض إذا مر بين المصلي وبين سجوده، واما ذوات الارواح غير الدماء ففي ذلك اختلاف، قال من قال ينقض إذا مر بين المصلي وبين سجوده، وقال من قال، لا ينقض، والله اعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
فجوابه : أن المصلي جائز له قراءة السجدة، كان إماماً أو وحده، ويسجد هو

لها في الصلاة إذا قرأها، وإن ترك سجودها متعمدا ففي نقض صلاته اختلاف
وأكثر القول أنها مُنْتَقِضَةٌ، وأما إن قرأ فيها سجدة، فلا فضل له أن يقرأها
ويسجدها، وإن ترك آية السجدة من السورة ليلا يسجد لها، فجائز له ذلك
وصلاته تامة، والله اعلم.

مسألة ومنه : والأربع الركعات المذكورات قبل العصر. ؟
فجوابه : انهن بعد وجوب صلاة العصر، وقيل ان هذه الركعات يفعلهن
الزهاد ويتركنهن العلماء، والله اعلم.

مسألة : وفيمن ترك كلمة او كلمتين فلا تنقض صلاته حتى ينسى أكثر قراءة
الحمد فحينئذ تنقض صلاته، وأما من ترك من قراءته شيئا، ولو حرفا واحدا
على التعمد لذلك، فتنتقض صلاته، والله اعلم.

مسألة ومنه : وفي المصلي اذا قعد للتحيات الاخيرة اوفي قراءة بعضها مثل الي
السلام على النبي ورحمة الله وبركاته أو أكثر، وعرض له شيء مما ينقض صلاته
على غير عمد منه، فصلاته تامة وإن تعمد لذلك فعليه البدل، والله اعلم.

مسألة ومنه : في الفأر والسنور والعسالة واللغ إذا مشي من هؤلاء قدام
المصلي

فجوابه : أنه لا يفسد عليه حتى يمر بينه وبين سجوده، والله اعلم.

مسألة ومنه : ومن شك في صلاة صلاها، وكان وقتها حاضرا، فلا تصلي
بدلا على أكثر قول المسلمين، والله اعلم.

مسألة ومنه : ومن حلق رأسه أيجوز له ان يصلي ورأسه مكشوف.
فجوابه : في ذلك كراهية ولا نقض عليه، والله اعلم.

مسألة منه : وفي المصلي اذا صلي على بساط قافط، وكانت رجلاه على

الارض وسجوده على البساط أو كانت رجلاه على البساط وسجوده على الأرض .

فجوابه : إن صلاته جائزة في جميع ما ذكرته غير انه يعجبني ان يكون قيامه على البساط ، وسجوده على الارض . إذا كان البساط ضيقا . والله اعلم .

مسألة منه : تركت سؤاها وأتيت بالجواب منها .

فجوابه : أن الطائر إذا مر قدام المصلي بينه وبين سجوده ، ولم يقف فلا يقطع على المصلي صلاته وأما خلف السجود - وقف أو لم يقف - فلا يقطع ، وأما مرور الجنب والحائض ، فإذا كانت السترة قامه . فلا يقطعان على المصلي صلاته ، وقول ثلاثة اشبار ، والله اعلم .

مسألة ومنه : فيمن قال في الاستعاذه في الصلاة على الجهل منه ، الله يعيذ من الشيطان مدة زمانية .

فجوابه : يعجبني لهذا أن يبدل الصلاة . اذا كان على الجهل ، وفيه قول انه لا بدل عليه على قياس ما يشبه هذه المسألة ، والله اعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلى اذا دخل في صلاته في بعض الاحيان ، ثم غشيه النوم وهو في صلاته قائما أو قاعدا أو يدافع ذلك بجهد ، ويجه ويغلبه على عقله ، ويثبت محافظا على قراءته الى موضع من القراءة . فغشية ذلك فانتبه فوجد نفسه مستمرا في قراءته ، وقد تعد الموضع الذي كان فيه .

فجوابه : إذا لم يتبين له انه تكلم بشيء من غير امر الصلاة ، فجائز له ان يمضي على صلاته والله اعلم .

مسألة ومنه : وما حد الجهر في القراءة من السر . ؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف بين المسلمين بالرأي ، قال من قال من المسلمين إن المصلي إذا سمع بأذنيه ، فقد جهر ، ولو لم يسمعه من خلفه إذا كان

إماما ، وقال من قال من المسلمين : لا يكون جهرا حتى يسمعه من يصلي خلفه إذا كان إماما ، وعلى قول من يقول انه إذا سمع بأذنيه فقد جهر ، فإن ذلك يجزئه لمن يأتّم به من المأمومين ، لو لم يسمعه قراءته ، لأن الامام قد يجهر ولا يسمعه من خلفه كلهم ، فصلاّتهم تامة على ذلك . فإذا ثبت انه تتم صلاة المأمومين إذالم يسمعوا قراءته لبعدهم منه ، ثبت وحسن ولولم يسمعه أحد إذا صغا للاستماع ، واعتقد ذلك فقد اتى بالعمل على السنة ، وأما المصلي وحده ، فإذا كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة ، فإنه يُسمَعُ اذنيه القرآن ، وان اسمع اذنيه القراءة في صلاة النهار ، فيكتره له ذلك ولا نقض عليه على ما حفظته من اثار المسلمين مؤثرا بعينه ، والله اعلم .

مسألة : من جواب الشيخ العالم الفقيه صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي الخرساني النزوي ، رحمه الله : والمصلي مع الامام يشك في قراءة الحمد ، وقد صار يسمع السورة من الامام ، فقول له أن يرجع يقرأ الحمد ، إلا أن يستيقن أنه قد قرأها ، وقول إنه ليس له أن يرجع ليقراها^(١) إلا أن يستيقن أنه لم يقرأها ، ويعجبني هذا القول ، وقراءتها تكون في وقته ذلك ، إن أمكنه ، وإن خاف أن يسبقه الامام حين ذكر لم يقرأها إلى آخرها إذا كان ذلك منه على النسيان لا على التعمد ، والله أعلم .

وأما الشك في الاستعاذة ، فلا يرجع إليها بعد أن جاوزها ، وأما النسيان في الاستعاذة فقول لا يرجع إليها بعد أن جاوزها ، ويعجبني هذا القول على قول من يقول إنها سنة وقول يقولها حيث تذكّر ، وقال بعض إلا أن يكون راکعا أو ساجدا .

(١) في الأصل : بقراها .

وسمعت الشيخ محمد بن عمر رحمه الله أنه يقولها في وسط الحمد ، ويقولها في مبتدأ القراءة ، وقول إذا نسيها حتى جاوزها إلى حدّ ثالث انتقضت صلاته على قول من يقول إنها فريضة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
الجواب : أما التسبيح فمعناه التنزيه^(١) لله عز وجل عما لا يليق به من الصفات القبيحة ، وأما التكبير فمعناه التعظيم لله عز وجل ، وتكون تكبيرة الاحرام بمعنى الاخلاص له لأنه لا يستحق التعظيم على الحقيقة سواء ، وأما الحمد فمعناه المدح لله عز وجل ، وأما الركوع فمعناه الخشوع لله عز وجل ، وأما السجود فمعناه التذلل لله عز وجل ، وأما التحيات فمعناها^(٢) المدح لله عز وجل ، وأما القراءة فمعناها التلاوة^(٣) .

والتسليم على اليمين فينوى به التسليم على الملكين ، وعلى الشمال فينوى به التسليم على المؤمنين ، وينوى بالتسليم تحليلا لما كان محرما عليه .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت منها بجوابها .
فجوابه : إن المرأ لا يثاب إلا على ما عقل من صلاته^(٤) ، وأما القبول فعلامته التجافي عن دار الغرور والرغبة في دار البقاء ، والتوفيق للعمل^(٥) كلما أراد أن يعمل شيئا من الصالحات والعصمة له إذا أراد أن يعمل شيئا من السيئات ، فهذا من علامات القبول ، والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
فجوابه : أن من صلى بعد العتمة ركعتين فما فوقهما كان من الذين يبيتون لربهم سجدا وقياما ، والله أعلم .

(١) في الأصل : التنزه
(٢) في الأصل : فمعنى (٣) في الأصل : الدروس
(٤) لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف «ليس للانسان من صلاته إلا ما عقل منها» .
(٥) في الأصل : للعامل .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
الجواب : أن حركة القلب بالضحك جاء فيه شبه الاختلاف : قوله ينقض
الوضوء والصلاة . . وقول : إن حركة القلب ليست بشيء إلا إذا لم يتحرك معها
البدن بالضحك ، وأما التبسم بالضحك إذا كثر الاسنان ، فإنه ينقض
الصلاة . وأما الوضوء فلا ينقضه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوبه في أيام التشريق ، أن الذي يكبر خلفهن من الصلوات
سبع عشرة صلاة ، وأولهن صلاة الظهر من يوم النحر ، وصيام أيام التشريق
مكروه بلا تحريم . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
جوابه : أما صلاة الخوف فمعناها إذا كان المسلمون متوافقين^(١) هم وعدوهم
في مكان في موضع الحرب ، ولم يجرب بينهم قتال ، وتكون وجوه المسلمين تلقاء
عدوهم إلى غير القبلة ، ووجوه عدوهم تلقاءهم ، فهذا معنى صلاة الخوف .

وأما صلاة المسايقة فهي خمس تكبيرات ، وأما ما وجدته بخط الشيخ الوالي
عامر بن محمد بن مسعود المعمر السعالي رحمه الله ، واتفق علماء السلف في
صلاة المسايقة فقليل : لا تجزئهم الصلاة في تلك الحال ، ويؤخرون إلى أن
يمكنهم في غير المسايقة ، وقيل لا يؤخرون ويصلون على حسب الحال
والامكان ، ويجزئهم ذلك ، إن شاء الله ، وقال الجميع إن حمل السلاح في حال
الخوف مشروع واختلفوا في وجوبه ، فقليل واجب وقيل غير واجب ، بل هو
مستحب . وإذا رأى المسلمون سوادا فظنوه عدوا ، فصلوا صلاة الخوف ثم بان
لهم خلاف ما ظنوا ، فقليل عليهم الاعادة وقيل لا إعادة عليهم .

وقيل لا يجوز لبس الحرير للرجال في غير الحرب ، واختلفوا في الجلوس عليه
فقال بعض حرام ذلك ، وقال آخرون غير حرام ويجوز . والله أعلم .

(١) في الأصل : متوافقون .

مسألة : ومن جوابه ، أعني الوالي عامر بن محمد حفظه الله : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .

فجوابه : أن صفة الصفا الذي لا تجوز الصلاة عليه - هو الصفا المنقطع - وهو الذي ينقطع عن غيره ويكون بينه وبين غيره من الصفا هواء ، ويكون بين سجود الرجل ومقامه هواء ، هكذا فميا عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : من جواب الشيخ الفقيه سعيد بن أحمد الكندي حفظه الله ، في المصلي إذا كان مقبلاً^(١) عليه إنسان بوجهه ، فقال بعضهم : إن الإنسان إذا أقبل بوجهه إلى المصلي تلقاء وجهه فيما دون خمسة عشر ذراعاً ، قطع عليه صلاته . وقول لا يقطع عليه حتى يقرب منه فيما دون ثلاثة أذرع ، وفيه قول غير هذا وقول إن الصلاة لا يقطعها شيء ، وهو قول هاشم رحمه الله . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله .

فجوابه : أن المصلي إذا سلم يصفح بوجهه يمينا وشمالاً ، حتى يكاد . ذقنه ينال متكبّه من غير أن يحرك بدنه ، فهذا ما يؤمر به . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه رحمه الله : أما الحمد والتشهد بعد العطاس فلا أعلم على العطاس مسح وجهه بيده ، وأما بعد الصلاة فيستحب له من غير إلزام ، والله أعلم .

مسألة : وفيمن يصلي على وجين فلج يجري بعمق^(٢) قدر نصف قامة أو أقل أو أكثر .

فجوابه : أن النهر لا يقطع صلاة المصلي ، ويكون سترة له ، كان نازلاً أو مساوياً إذا كان طاهراً أو غير مدمود على القول المعمول به عندنا . والله أعلم .

(١) في الأصل : وقبل . (٢) في الأصل : معمق

مسألة ومنه : في الصلاة في المقبرة جائزة ما لم يصل على قبر ، وقال من قال من المسلمين يفسح عنه ذراعا ، وقال بعضهم ثلاثة أذرع ، وقال بعضهم سبعة أذرع وقال بعضهم خمسة عشر ذراعا .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في المصلي إذا كان يقال يكون على ست نيات بالقلب . المعنى : النيات في العبادة ، والاخلاص ، والتلاوة ، والخضوع ، والخشوع ، والثناء . . . رأيت إن غفل المصلي في بعض أوقاته عن تلك النيات . فهل يلزمه شيء من قبل ذلك . وهل يكفي إن اعتقد ذلك بقلبه لتكون نيته في جميع صلاته ، ولو غفل عند الصلاة . . أم لا يكفي ذلك . . رأيت إن اعتقد بلسانه لتكون نيته في جميع صلاته تلك النية . فهل يكفي ذلك ولو غفل عند الصلوات عن ذلك ؟

جوابه : فنعم ذلك جائز ، ونية المؤمن متقدمة ، والله أعلم . وجواب هذه المسألة من الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي حفظه الله ، جوابه : فالذي عندي ان ما معناه : يحضر هذه النية في كل جد دخل فيه ، تكون نيته كما ذكر ، واذا نوى هو هذه النية عند دخوله في الصلاة فانها تجزئه فيما عندي ، والله أعلم .



الباب السادس

في صلاة الجماعة ومعانيها

من جواب الشيخ الفقيه القاضي ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان النزوي، رحمه الله، إذا جلس أحد المصلين في الصف فوق قميص صاحبه وهما جميعاً قاعدان، كانا يصليان جماعة أو فرادى، وارانء المجلوس فوق قميصه النهوض لتنام صلاته .

فجوابه : أنه جائز للرجل المجلوس فوق قميصه ان يجذب قميصه بأدنى حركة لان ذلك من مصالح صلاته، وكذلك جائز للرجل الجالس ان يخفف قعوده بأدنى حركة والله أعلم .

مسألة : والمأمومون لصلاة^(١) الجماعة، اذا كانوا ثلاثة وانتقضت صلاة المؤسّط منهم ولم يخرج من الصف الى ان تمت الصلاة، وكذلك اذا كان اثنين وانتقضت صلاة أحدهما ولم يخرج أيضا الى ان اتم الصلاة ؟
فجوابه : إذا كان فسادُ صلاةِ المأموم من اجل نقض وضوئه أو نجاسة في ثوبه أو بدنه، ولم تمس هذه النجاسة من يليه، فصلاة من يليه تامة على أكثر القول، وان مسته النجاسة فسدت صلاته، وصلاة من يليه . وأما الامام فصلاته تامة على كل حال، والله أعلم .

(١) في الأصل : للصلاة .

مسألة ومنه : في مصلين يصلون جماعة صلاة المغرب والعشاء الآخرة، فجاء رجلٌ مقيم ليتم الصلاة وقام يصلي المغرب في جانب من المسجد، والأمام قد اتم المغرب، ودخل في الصلاة الآخرة.
فجوابه : يعجبني ان لا يتم صلاته على صفتك هذه، والله أعلم.

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله . في المأموم إذا فاتته شيء من الفاتحة ونوى ان يأتي به بعد تسليم الامام من الصلاة، ثم إنه أحدث حدثاً بعد ما قرأ شيئاً من التحيات الآخرة، اتم صلاته ما لم يكن فاتته من الفاتحة اكثرها على هذه الصفة، أم لا . ؟
الجواب وبالله التوفيق : ان صلاته تامةٌ عندنا، على هذه الصفة، والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا نام في حالة القيام من الصلاة، فلم يقرأ الحمد، ولم يسمع من قراءة الامام السورة شيئاً، حتى ركع الامام فتبعه، أيجزئه أن يأتي بما فاتته في حال نومه بعد ما يسلم الامام من الصلاة، وتتم صلاته على هذه الصفة، أم لا . ؟
الجواب وبالله التوفيق : يجزئه ذلك على هذه الصفة عندنا، والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا قام من الركوع والسجود قبل الامام سهواً^(١)، ثم ادركه الامام في القيام، قبل ان يرجع هولللسجود لسرعة قيام الامام من السجود، أيجتاج ان يرجع الى السجود ويقوم ليتبع^(٢) الامام بعد ذلك؟
الجواب وبالله التوفيق : لا يرجع الى السجود، إذا كان ذلك سهواً منه، وتتم صلاته على هذه الصفة، والله أعلم.

(٢) في الأصل : يتبع .

(١) في الأصل : سهو .

مسألة ومنه : وفي المقيم إذا صلى بصلاة المسافر صلاة المغرب، فلما فرغ من صلاته أقام المسافر بمن معه من المسافرين صلاة العشاء الآخرة، أيجوز للمقيم أن يصلي سنة المغرب خلفه في المسجد وحده على هذه الصفة، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف ولعل أكثر ما حفظته من آثار المسلمين اجازة ذلك والله أعلم .

مسألة ومنه : والمأموم إذا خاف أن يسبقه الإمام بأول الصلاة، أيسعه أن يحذف بعض التوجيه ليدرك الصلاة كليهما مع الإمام، أم يكون ذلك إذا^(١) خاف فوت الصلاة كليهما مع الإمام؟ جازله حذف بعض التوجيه، ليدرك بعض الصلاة مع الإمام .
الجواب وبالله التوفيق : إن ذلك يكون عندنا إذا خاف فوت الصلاة كلها، والله أعلم .

مسألة : وفي قوم صلوا خلف إمام، فلما فرغوا من صلاتهم قال رجلان ثقتان من المأمومين تركتم من صلاتكم ركعة، وقال خمسة رجال من المأمومين [ذوي]^(٢) شهرة، بل هي تامة .
الجواب : أن الإمام يأخذ بقول الثقتين المأمومين على هذه الصفة عندنا، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي إمام الجماعة إذا جاء إلى المسجد ليصلي المغرب، وحضره أحد من الجماعة .
فجوابه : أنه يصلي المغرب حين يحضر وقتها بمن حضر من الجماعة، ولا ينتظرها أحدا . وأما الفجر فله أن ينتظرها، ما لم يخف الضيق في تأديتها لوقتها، وهو أن يقضيها قبل أن يزول استياك النجوم، والله أعلم .

(١) في الأصل : إلا إذا . (٢) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا لم يسمع من قراءة الإمام السورة في الركعة الأولى إلا آية واحدة، ثم فاته بعض الحمد في الركعة الثانية أو الثالثة، فلما قام للثوبية قرأ شيئاً من القرآن زيادة على ما سمعه من قراءة الإمام، ثم اتم ما فاته من الحمد - اتم صلاته على هذه الصفة حيث لم يكتفِ بالآية من قراءة الإمام القرآن أم لا بأس عليه، لأن بعضاً أحب أن تكون القراءة في الصلاة بعد الحمد من ثلاث آيات فصاعداً.

الجواب وبالله التوفيق : لا نقض عليه في صلاته على هذه الصفة، والله أعلم.

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن جمعه بن عبيدان رحمه الله : في إمام الجماعة إذا قرأ إلى قوله تعالى أمراً لنبيه موسى عليه السلام : ﴿ فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى ، وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى ﴾^(١) ثم ركع وسجد، فلما قام للركعة الثانية قرأ الفاتحة، ابتداء من قوله تعالى : ﴿ انني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾^(٢) واتم باقى الآية .

فجوابه : ان صلاته تامة على صفتك هذه، والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا كبر تكبيرة الأحرام خلف الإمام، وقد فرغ الإمام من قراءة الحمد وبدأ بقراءة سورة طويلة، أقرأ المأموم الحمد ويستمع بقية السورة بعد ان يُتِمَّ الحمد، أم يستمع السورة من أولها ويترك القراءة إذا رجا أن يستمع من السورة ما يكفيه لصلاته . ؟

الجواب وبالله التوفيق : كل ذلك جائز، غير أن استماع السورة أفضل، ولو كان الإمام يقرأ جزءاً من القرآن، والله أعلم.

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله، وفي المأموم إذا أبتدأ بقراءة الفاتحة بعد الإمام، ثم إن الإمام وقف لشيءٍ عَرَضَ له من

(١) آية رقم ١٢ من سورة طه . (٢) آية رقم ١٤ من سورة طه

سعالٍ أو عطاسٍ أو غير ذلك، أيمضى المأموم في قراءته ولو سبق الامام أم ينتظره . . ؟

جوابه : فقد قيل ليس للمأموم ان يبتديء بالقراءة قبل الامام، وبعد ان قرأ بعدما قرأ الامام، فلا بأس عليه ان أتمَّ قبله، وإن وقف الى أن يقرأ الامام فيتبعه فعندي أنه لم يُضَيِّقْ عليه على هذه الصفة، وإن قرأ قبله فليعد^(١) القراءة ثانية من أولها بعده، ولا يُعْتَدَّ بقراءة قبله، والله أعلم.

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها.

جوابه : فيما قيل ليس للمأموم أن يبتديء بالقراءة قبل الامام، لانهم قد قالوا الامام جُعِلَ إماماً ليؤتم به، وليس له عندى أن يَبْنِيَّ على قراءته . وانها هويبتديها بعد الامام، وإن ثنى على قراءته فيعجبني ان يعيد الصلاة، والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي معنى ما قيل «لا صلاة لأمام يصلي بقوم وهم له كارهون .»
جوابه : فارجوان يكون ذلك منه لهم على الجبر منه بالصلاة خلفه، فان صلوا معه على ذلك، وأتى بإتمام الصلاة، ولم يفعل فيها ما ينقضها فقد قيل باجازه ذلك على بعض القول، قال غيره : وعلى ما حفظناه من آثار المسلمين رحمهم الله، أن من صلى صلاة أو عَمِلَ طاعةً وهو مقيمٌ على معصية من معاصي الله عز وجل فقد قيل لمنعه في ذلك اختلاف، فقال من قال من المسلمين، ان الصلاة منه في حال إقامته على المعصية لا تقع ولا يُتَنَفَّعُ بها ولا يُثَابُ عليها، وقال من قال من المسلمين أن الصلاة منه في حال إقامته على معصية الله تقع وتكون صلاة واحدة، وقال من قال من المسلمين إنه إذا تاب رد الله عليه صالح عمله، قال ولعل مسألة المرأة والعبد الأبق يُخْرِجُ على هذا المعنى . والله أعلم . . رجع .

(١) في الأصل : فليعد .

مسألة ومنه : والامام اذا سمع احداً من المأمومين يبدأ قبله بقراءة فاتحة الكتاب

فجوابه : ان صح مع الإمام ذلك . فليقل له ويعرفه بذلك ، إذا عرفه أنه هو ذلك فان قبل ذلك ، وإلا فلا حُجَّةَ على المأموم بقول الامام ، اذا لم يعلم هو ذلك وليس عليه إلا إعلامه ، وليس على المأموم البدلُ بقول الإمام نفسه إلا أن يعلم هو ذلك ، والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله ، وفي رجلين جاء الى صف الامام ليدخلا معه في الصلاة ، ثم إن أحدهما دخل في الصلاة ، والآخر الذي يلي صفَّ الامام ، لم يدخل في الصلاة إلا انه بقى قائما سادا الخلوة . أتت صلاة هذا الداخل كان واحداً أو أكثر .

الجواب وبالله التوفيق : إن صلاة هذا الداخل تامة على صفتك هذه ، على القول الذي نعمل عليه ، والله اعلم .

مسألة ومنه : وفي الداخل مع الإمام في صلاة الإمام بقى عليه ركعة أو ركعتان أو أكثر ، ثم انه سها في التحيات الأخيرة وأتم التحيات مع الامام . وقرأ شيئاً من الدعاء من غير القرآن ، ثم انه تذكر وأتى بالذي فاتته ، اتم صلاته على هذه الصفة ، أم لا . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : انه يعيد صلاته على صفتك هذه ، على القول الذي اعمل عليه والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل صلى الظهر أو غيرها من الصلوات ثم لقي أناساً يصلون جماعة تلك الصلاة التي صلاها أيصلوها معهم ، ويتنويها بدل صلاة فاتته أم لا ، وهل يجوز له أن يكون في وسط الصفوف ، وإن كان الامام أو رجل معه

وهذا الرجل الذي قد صلى ، واراد أن يصلي معهم جماعة ، أيجوز لهم ان يصلوا جماعة على هذه الصفة ، أم لا . . ؟
الجواب وبالله التوفيق : فنعم ، جائز جميع مذكرته ، والله أعلم .

مسألة : وهل يجوز لمن صلي من المقيمين صلاة المغرب ، مع من يجمع المغرب والعشاء الآخرة من المسافرين جماعة ، أن يصلي سنة المغرب والنافلة وهم يصلون جماعة صلاة العشاء الآخرة ، كان في مسجد أو غير مسجد .
فجوابه : ان الذى يعجبني أن يتنحي عنهم ، ولا يصلي في موضعه ذلك ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل يصلي في مسجد صلاة فريضة ، فأقام إمام الصلاة في هذا المسجد ومعه جماعة ، وهو وهم من اهل الخلاف يكفون ويرفعون أيديهم عند التكبير ، أيقطعون على هذا المصلي صلاته . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا كبر الامام تكبيرة الاحرام فانهم يقطعون عليه صلاته والله أعلم .

مسألة : وفيمن يصلي خلف امام ، فكبر الامام تكبيرة الاحرام ، وقرأ فاتحة الكتاب وبدأ بالسورة ، فكبر المأموم تكبيرة الاحرام ، وقرأ شيئا من فاتحة الكتاب فحس المأموم بأن الامام يسبقه ، فلحق قدر آية أو آيتين ، وأتى ببقية الحمد بعد تمام الركعات .

فجوابه : أن المأموم إذا دخل في قراءة الحمد ، فلا يجوز له أن يتركها ، ويستمتع القراءة فإن تركها بعد ان دخل فيها ، واستمتع القراءة ، فأخاف عليه نقض صلاته ، وكان ينبغي أن يكبر تكبيرة الاحرام ، وان يستمع السورة من الامام ، ولا يدخل في قراءة الحمد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيما رأى في ثوبه دما ، ونسى أن يغسله ، وصلى به صلوات ، أعليه بدلها أولا . . ؟ وإن كان إماماً فهل عليه اعلام جميع من صلي خلفه . . ؟

الجواب وبالله التوفيق : يعجبني أن يكون عليه بدل جميع الصلوات . .
ويعجبني أن يكون عليه إعلام جميع من قدّر عليه ممن صلي خلفه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وعن رجل سمع من وليه قول « لا إله »^(١) ، ولم يسمع منه إثبات
الالهية لله « بقوله إلا الله » ولم يستتب من ذلك :
فجوابه : إذا كان القائل اماماً فإنه لا يُصَلِّي خلفه على كل حال إلا بعد
التوبة الى الله من ذلك . واما إذا كان القائل مأموماً غير إمام ، فقال بعض
المسلمين إنه جائز ان يُصَلِّي أحدٌ وراءه في الصف ، وقال من قال إنه لا يجوز إلا
بعد التوبة والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صَفَّ مع الجماعة في طرف الصف رجلٌ يصلي قاعداً بصلاة
الامام من عذر ، ثم جاء بعد ذلك رجل يصلي قائماً فَصَفَّ بحذائه من طرف
الصف ، فصار القاعد بين الرجل والصف .
فجوابه : إن صلاة الرجل القائم على القول الذي نراه ونعمل عليه . . ورأى
المسلمين ، تامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جماعة يصلون الظهر ، فصلوا أربعاً وقعدوا للتحيات وقرأوا
منها شيئاً أو لم يقرأوا منها ، ثم سها أحد من الجماعة ، فسبح للامام فظن الامام
أنه لعله تحي في الثالثة . فقام وزاد ركعة وقضي صلاته فلما فرغوا تبين لهم انهم
صلوا خمسا ، هل ينفعهم قعودهم الأول وتتم صلاتهم؟
الجواب وبالله التوفيق : انهم اذا قعدوا ولم يقرأوا من التحيات شيئاً فصلاتهم
فاسدة . وإن قرءوا منها الى الطيبات فيجري في صلاتهم الاختلاف . . وأما إذا
قرأوا الى عبده ورسوله ، فصلاتهم تامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، واتيت بجوابها .

(١) في الأصل : لا إله إلا الله . وسياق كلام المؤلف يقتضي حذف (إلا الله) .

الجواب وبالله التوفيق : أن السرّ^(١) في القراءة لا يجزي عن الجهر على أكثر قول المسلمين ، وإن على الإمام إذا أسرّ القراءة في موضع الجهر ناسيا ، ثم تذكر فإنه يستأنف القراءة ، وكذلك على الجماعة أن يستأنفوا القراءة ، فإن لم يستأنف أحد من المأمومين القراءة فأكثر القول أن صلاته فاسدة .

واما إذا قرأ الامام في موضع التحيات الحمد ، أوفى موضع القراءة التحيات ناسيا ، فانما يرجع^(٢) الى ما هو عليه ، وصلاته تامة ، وصلاة المأمومين تامة إذا لم يخرج من ذلك الحد الذي خالف فيه ، وفيه قول غير هذا ، وارجوا أنه لا يخفى عليك ذلك ، لانه قال بعض المسلمين ، إذا خالف في الصلاة مما هو عليه ناسيا فقال من قال عليه النقض ولو لم يتم الحد الذي خالف فيه . وقال من قال لا تنتقض صلاته حتى يتم الحد الذي خالف فيه ، ويخرج منه ، ثم حيثئذ عليه النقض ، وقال من قال : لا نقض عليه ولو أتم الحد الذي خالف فيه وخرج منه فإنه متى تذكر رجع إلى ما هو عليه ، وكل قول المسلمين صواب معمول به . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : ومما وجدته بخط الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي حفظه الله واختلف في صلاة الجماعة ، هل يجوز أن نصلي جماعة في شدة الخوف ركبانا ؟

الجواب : فقل لا يجوز ، وقيل يجوز ، واختلفوا في الامام ، هل يلزمه أن ينوي الامامة فقل يلزمه ذلك ، وقيل لا يلزمه إلا في الجمعة والعيدين وعرفه ، فقالوا لا بد للامام من النية في هذه الأربعة المواضع على الإطلاق ، واتفقوا انه اذا اتصلت الصفوف ، ولم تكن بينهم طريق ولا نهر ، صح الائتمام بالامام ، واختلفوا إذا كان بين المأموم والامام طريق أو نهر ، أو كان الأمام في سفينة والمأموم في أخرى .

(١) بمعنى الأسرار .

(٢) في الأصل : فإنما هو يرجع .

قال بعض لا تصح صلاة المأموم إذا حال بين الامام والمأموم ما تقدم ذكره ، وهو الاصح على ما جاء في الأثر ، واتفق الجميع ان لا بد أن ينوي المأموم الائتنام بالامام ، وأجمع الجميع انه لا يجوز إمامة المرأة بالرجال في صلاة الفرض ، وجوز بعض أئمتها في صلاة التراويح بشرط أن تكون متأخرة ، ولم يجز الاكثرون ذلك . وقيل إذا جهر الامام ناسيا في موضع السر . فقليل يجزئه ذلك . وقيل لا يجزىء الجهر عن السر ، وقول : يجزىء ذلك كله : السر عن الجهر ، والجهر عن السر ناسيا ، وقول : يجزىء الجهر عن السر ، ولا يجزىء السر إلا عن السر ، ولا يجزىء عن الجهر .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه العالم النزيه ناصر بن علي النزوي رحمه الله . وإذا سها المصلي عن استماع السورة ؟
فجوابه : أنه يقرأها بعد تسليم الامام من صلاته ، ويصنع فيها كما يصنع من فاتة شيء من صلاته مع الامام من قراءة الحمد ، أو استماع السورة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا جاء رجل فصلي في مسجد ركعتين من فريضة الظهر ، فقال الجماعة : صلي بنا جماعة .
فجوابه : انه يُتِمُّ صلاته الفريضة التي دخل فيها وحده ، ولا يصلي بهم جماعة وإن تركها وقال : جعلتها بدل صلاة ، ففي نقض وضوءه اختلاف ، وإذا صلى بالجماعة بعد ما أهمل الركعتين ففي ذلك اختلاف ، وإن أعادوا فحسن والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، واتيبت بجوابها ، وهو هذا .
الجواب وبالله التوفيق : قد جاء في آثار المسلمين إذا اجتمع أناس وقالوا لأحدهم أن يصلي بهم جماعة ، فأبي ، وقال لا يمكنني ذلك ، ثم كاثروه فصلى بهم ، فلا بأس عليه في صلاته وصلاتهم . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله ، وهو يجوز لمن يصلي الوتر وحده والأمام يصلي التراويح جماعة ، وكلاهما في المسجد ، وكذلك فريضة صلاة العشاء الآخرة .

الجواب : أما الفريضة فجائز ، وأما الوتر ففيه اختلاف على قول من يجعله فريضة فهو جائز . وعلى قول من يجعله سنة فلعله عنده لا يجوز . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمصلي إذا سمع آية من السورة عند الامام في جميع الصلوات .

فجوابه : في ذلك اختلاف ، قول يجزئه ذلك ، وقول لا يجزئه حتى يسمع ثلاث آيات للفجر وللعتمه اثنتين ، وللمغرب آية ، وقول لكل صلاة ثلاث آيات . والله أعلم .

مسألة ومنه : حيث يوجد في الأثر أن صلاة الجماعة لا تفوت إلا بذنب ، ووجدت أيضا ، من نكتة حجر ولا خدش عود إلا بذنب .

فجوابه : أن القائل في ذلك أن يكون الذي جري عليه هذا الذي ذكرته أو بعضه فمعناه في ذلك أن يكون قد فعل ذنبا وهذه عقوبته ، لأن حرمان الطاعة من العقوبة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجلين صليا علي ستره الامام ، ولم يلبسا سراويل كلاهما ، أو لبس أحدهما ولم يلبس الآخر ، أتم صلاة الجماعة والامام . أم لا ؟

الجواب : إن كانا^(١) صليا في بساط فصلاتهما تامة ، وإن كانا^(٢) علي الأرض وتنكشف عورتُهما بالأرض ، ففي ذلك اختلاف ، بعض نقض عليهما صلاتهما ، وبعض لم ينقضها عليهما واتمها . والله أعلم .

(١) في الأصل : كلها .

(٢) في الأصل : كان .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله ، في إمام صلي برجل ، وصف المأموم خلف الامام ؟
جوابه : أما علي النسيان فلا بأس بذلك عندنا ، وصلاتها تامة ، وأما علي العمد فإذا صلى المأموم خلف الأمام وحده ففي ذلك اختلافٌ ، فأجازه بعضٌ ولم يجزه آخرون ، وهو أكثر القول معنا . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله ، في إمام الجماعة إذا قرأ في صلاته ، قل أعوذ برب الناس ، فلما وصل إلي قوله إله الناس قال الخناس الذي يوسوس في صدور الناس ، ولم يقل : من شر الوسواس الخناس .

جوابه : رحمة الله أنه تلزمه التوبة ، مع من سمعه من الناس ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه : **أَحْدِثْ لِكُلِّ ذَنْبٍ تَوْبَةً :** السريرة بالسريرة والعلانية بالعلانية ، وتنتقض صلاته ووضوؤه ، على ما نعمل عليه على هذه الصفة فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك إذا قرأ في صلاته : فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم . فلما بلغ إلى قوله : **إنما سلطانه علي الذين يتولونه والذين هم به مشركون** أبدل مكان مشركون . . محسنون .
جوابه : إن الجواب في هذه المسألة كالتی تقدمتها هنا فيما نعمل عليه ، علي هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وتركت سؤالها . وأتيت بجوابها وهو هذا .
جوابه : وتجوز صلاة الامام المقيم للعشاء الآخرة جماعة ، بعد صلاة الامام المسافر للعشاء الآخرة في وقت المغرب ، عندي علي قول ، في المسجد كان لذلك المسجد جماعة ثابتة أو لم تكن ، وأما صلاة ركعتي الفجر في المسجد

الكبير ، والأمام يصلي الفريضة للفجر ، إذا رجا المصلي للسنة أن يدرك شيئا من الفريضة مع الإمام فقد أجاز ذلك من أجازته من فقهاء المسلمين ، وقال من قال : يجوز ذلك أيضا في المسجد الصغير لفضل الجماعة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها وأتيت بجوابها . وهو هذا :

الجواب : فالموجود في آثار المسلمين ينبغي أن يكون الإمام : أفضل القوم ، وأتمهم لباسا ، وإن صلي بهم بغير إزار وهم عليهم أزر . فأرجوان في نقض صلاتهم اختلافا ، وإن صلي بمن هو مثله فصلاتهم جميعا تامة . ولا أعلم في ذلك اختلافا . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله ، في جماعة يصلون في المسجد صلاة الفريضة ، فلما قضوا صلاتهم أقام الصلاة إمام آخر ، هل للقوم الذين صلوا أولا ، أن يصلوا السنة والنافلة ، والأمام الثاني يصلي الفريضة ؟

الجواب : لهم ذلك ، إذا كانوا قد صلوا بصلاة إمام قبل هذا الإمام . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله ، تركت سؤاها ، واتيت بجوابها .

فجوابه : إذا قام المأموم علي السهو قبل الإمام ، فقال من قال : يقف علي حالته حتي يقوم الإمام . وقال من قال : يقعد إلى أن يقوم الإمام ، ثم يتبعه ، وكذلك في القعود علي هذا الوجه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الذي يراجع الإمام في صلاته ، فصلاته ناقصة ، ولا نقض علي الجماعة ولو كان في السترة ، وكذلك لا نقض علي من خلفه إذا كان في طرف الصف ولو كان خلفه واحد ، وأما إذا كان جنبا ، أو ثوبه نجسا وكان في السترة ، ففي نقض صلاة الجماعة اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما أن يصلي وحده صلاة السنة ، وصلاة الوتر ، وصلاة النوافل ، والأمام يصلي بالجماعة في المسجد .
الجواب : فلا يجوز إلا أن يكون يصلي قدام الجماعة . فجائز على قول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما المساجد التي لم تكن فيها جماعة ثابتة ، فجائز أن يصلي أحد جماعة بعد جماعة ، وأما في وقت واحد فلا ، وكذلك الصلاة في الحصن جماعة بعد جماعة فجائز ذلك ، ولو كانت صلاة الجماعة ثابتة ، وكذلك صلاة الجماعة في الظواهر جائز ذلك ، جماعة بعد جماعة ، وأما أن يصلي جماعتان أو أكثر في وقت واحد ، فقال من قال من المسلمين ، لا يجوز إلا أن يكون بينهم خمسة عشر ذراعاً ، وقال من قال جائز ، ولو اتصلت الصفوف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا كان أحد يصلي مع الإمام ، وصار الامام يقرأ السورة ، فلم يدر المأموم أنه قرأ الحمد أم لا ؟

الجواب : فعلي ما وصفت قال بعض المسلمين : إنه يقرأ الحمد وقت ما شك ، وذلك في وقت الامام حين^(١) يقرأ السورة ، وقال من قال من المسلمين ، لا يقرأ الحمد ولا يرجع الى شك إلا أن يستيقن انه لم يقرأها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صلي الامام بالناس الفريضة ، وأراد أن يهبط من المسجد لأجل شيء ، وبَعْدُ لم يصلي السنة والوتر ، ما أحسن له بين أن يأمر احدا [أن]^(٢) يتقدم صلاته ، ويسلم علي الجماعة ، أم يسكت ويسير ؟
الجواب : فعلي ما وصفت ، انه جائز له السكوت ، ولا عليه شيء . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

(٢) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : وهل يجوز لأحد أن يصف وحده في الصف الثاني ، إذ لم يجد موضعا في الصف الأول ، أم لا ؟
الجواب : ففي ذلك اختلاف ، وبالأجازه نأخذُ علي ما حفظته عن أبي سعيد .

مسألة ومنه : وسألته إذا انقضت صلاة رجل وهو آخذ القفوة وخرج ، وكان خروجه هو والجماعة في الركوع ، أيسد الفرجة وهو في الركوع ؟
الجواب : قال : نعم يسدها وهو في الركوع ان امكنهم ذلك ، وان لم يسدوها إلي أن صاروا وقوفا ، فلا نقض عليهم ، قلت له : وإن كانوا في التحيات ، أيسدوا الفرجة وهم في التحيات ، أم لا . قال : نعم . إن امكنهم ذلك ، وإن لم يُمكنهم إلى أن صاروا وقوفا ، فلا نقض عليهم ، قلت له : وإن زحفوا ليسدوا الفرجة ، أيجوز لهم أن يضعوا أيديهم في الارض ويتكثوا عليها ، قال : إذا لم يقدرُوا أن يسدوا الفرجة إلا بذلك ، فذلك جائز ، وإن تركوا الفرجة الى ان صاروا وقوفا فذلك جائزٌ . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي . رحمه الله ، والمسافر إذا أراد أن يصلي مع أمام مقيم الظهر والعصر ، وقد فاته من الصلاة ركعة أو أكثر ، فالنية في ذلك أن يقول : أصلي فريضة صلاة الظهر الحاضرة الواجبة أصلي منها ما أدركت بصلاة الأمام جماعة ، وأبْدِلُ ما فاتني [من] (١) أداء الفرض طاعة لله ولرسوله محمد صلي الله عليه وسلم .
 وإذا اراد جمع فريضة الظهر والعصر في وقت واحد ، قال : أصلي فريضة صلاة الظهر الحاضرة الواجبة ، أصلي ما أدركت منها بصلاة الأمام جماعة ، وابدل ما فاتني وأجرُ اليها فريضة صلاة العصر ركعتين صلاة سفر أصليها جميعا متوجها الي الكعبة .

(١) ليست في الأصل .

الجواب : وإن أتى بلفظ غير هذا يقتضي فيه المعني ، كفي . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المسافر إذا أراد أن يصلي المغرب مع إمام مقيم ، ويجزئها العشاء والوتر ، فنية الخادم ولفظه فيما ذكرت : أصلي لله تعالى في مقامي هذا فريضة صلاة المغرب الحاضرة بصلاة الامام جماعة ، وأجر أضيف اليها فريضة صلاة العشاء الآخرة ، ركعتين ، وأجر اليهما الوتر الواجب ركعه ، صلاتي سفر جمعاً أصليها متوجها الى الكعبة أداء الفرض طاعة لله ولرسوله محمد صلي الله عليه وسلم هكذا علمنا مشايخنا . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي ، محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان النزوي رحمه الله . وهل يجوز لأحد أن يصلي الوتر في المسجد في شهر رمضان ، إذا كان الجماعة يصلون التراويح في المسجد ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف ، قول يجوز ، وقول لا يجوز ، ولا يعجبني أن يصلي إذا كان يصلي الجماعة ، وإن كان يصلي قدامهم ، فجائز . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله ، في الرجل يكون اقرأ أهل محلته ، واعلمهم بسنة نبيه محمد صلي الله عليه وسلم ، وهو يجاوز^(١) مسجد محلته الى غيره من المساجد أو غيرها من المواضع التي يصلي فيها صلاة الجماعة ، منذ كان بمسجد محلته امام ، ثم زالت إمامة إمامه بوجه من الوجوه ايلزم هذا الرجل القيام بمسجد محلته بعد ان زالت إمامة إمامه الذي كان يؤم فيه ، إذا كان لمسجد محلته إمام غيره ، ممن هو دونه في القراءة والعلم بالسنة ، ولم يجرب مسجد محلته من أجل تخلفه عنه أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا يلزمه ذلك علي هذه الصفة عندنا . والله أعلم .

(١) في الأصل : يجاذر .

مسألة ومنه : رأيت إذا كان بعض الجماعة لا يجب أن يصلي خلف الامام الذي هودونه من أجل قلة عبارته بحدود الصلاة ، ولحنه في القراءة ، ويطلب الجماعة عند من هو أفضل منه في غير من المساجد ، وإذا صلي هوفيه صلى معه الجماعة كلهم ، أيسعه ان يجاوزه الي غيره إذا كان يأتم بمن هودونه على هذه الصفة ممن يثبت به صلاة الجماعة من الجماعة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان الامام الذي يصلي بالجماعة لا يفعل في صلاته [ما^(١)] ينقضها عند المسلمين ، فلا يلزم من ذكرته القيام بصلاة في هذا المسجد والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صلي في غير مسجد محلته على هذه الصفة ، اتتم صلاته أم لا ؟
جوابه : فنعم تتم . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي ، رحمه الله وفي المصلي إذا سها عن قراءة الامام بعد فاتحة الكتاب ، فلم يسمع منها شيئا حتي ركع الامام . اتتم صلاته ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فان كان المأموم بعد فراغه من فاتحة الكتاب مقبلا علي صلاته ، محافظا لها ، ومنصتا لقراءة الامام غير غافل ولا ساه عن ذلك ، ولم يسمع من قراءة الامام شيئا ، الا من عذر أو صمم أو بُعِدَ عن مسافة عن الامام ، فصلاته عندي تامة ، وإن كان بعد فراغه من قراءة فاتحة الكتاب سها عن صلاته ومراعاة ما عليه فيها ، وصار قلبه يخوض في غير أمر صلاته من أمور الدنيا ، حتي لم يسمع ولم يفهم من قراءة الامام شيئا ، ففيما يعجبني له بعد أن يسلم الامام أن يقرأ شيئا من القرآن ، قائما بقدر ما يتم به صلاته . والله أعلم .

(١) في الأصل : بما .

مسألة ومنه : وفيمن أتى المسجد ليصلي فيه مع الجماعة ، فوجدهم قد صَفَّوا صفوا واحدا أو أكثر ، ولم يجد هو موضعا ليصلي فيه معهم ، [فوقف]^(١) وراءهم ، وأراد أن يَجْزَّ رجالا من الصف ليصلي هو وإياه وراء القوم . أيجوز له ذلك ، ويجوز للمجرور أيضا ، أم لا ؟ . أرايت وإن وجدهم قد صَفَّوا ، ولم يجد هو موضعا ليصلي فيه غير أنهم لم يكبروا تكبيرة الاحرام بعد ، وأراد رجل من الصف المتقدم أن يتأخر له ليَصَفَّ هو وإياه في الصف المؤخر ، أيجوز ذلك أيضا للمتأخر أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن كان الداخل في صلاة الجماعة ممن يحسن ويعلم ما يفعله من أراد الدخول مع الجماعة خلف الصف التام ، لِيَكُونَ هو ومن جره صفًا وحدهما فلا يضيق عندي علي المجرور أن يتأخر معه ، وإن كان الداخل جاهلا ولا يحسن ما يجب عليه في ذلك ، أو كان المجرور لا يعلمه . فلا يعجبني للمجرور أن يتأخر له ، وأما ما يعجبني أنا لمن يريد الدخول أن يقول لمن يريد أن يجزَّ عنده ليصلي هو وإياه أن يقول له : يا فلان نيتي^(٢) أن أدخل في صلاة الجماعة ، فإذا يجمت قبلك لأَجْرَكَ إن شاء الله لِنَكُنْ^(٣) جميعا علي بصيرة في ذلك ، [فاستجب لي]^(٤).

وأما من كان يريد الدخول في الجماعة ، وجدهم قد اتموا الصف كله ، ولم يعد لمن يدخلوا في الصلاة مكان ، فجائز عندي للمجرور أن يتأخر له ، ليصلح له صلاته ، لأن هذا من التعاون علي البر والتقوى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا دخل في التوجيه قبل الامام ، ان المأموم ليس عليه حرج في مسابقة الامام في توجيه ولا غيره فيما دون تكبيرة الاحرام ، وإنما عليه أن يكون تاليا للامام بعد تكبيرة الاحرام في قراءة الركوع أو السجود أو

(١) في الأصل : فوجدوا . (٢) في الأصل : يا فلان تراني بنيتي .
(٣) في الأصل : لنكونا . (٤) أضيفت لتتام المعنى .

القيام أو القعود أو التسليم إلا ما قالوا في قراءة الفاتحة أن بعض المسلمين يعجبهُ أن يُبَادِر في قراءتها وإن يقطع قراءته فيها قبل الامام ، خوفا أن يذهب على المأموم شيء من قراءة الامام ، مما يقرأه بعد الفاتحة في الصلوات التي يقرأ فيها شيئا مع فاتحة الكتاب ، من غير أن يكون هو لازما عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن جاء الى المسجد ليصلي مع الجماعة فوجدهم صفوفًا في الصلاة ، ولم يجد هو موضعا ليصُفَّ فيه ويصلي معهم ، إلا موضعا فيه شيء من المتاع موضوعٌ ولم يعرفه لمن هو ، وأحبَّ ألا يتعرض له لئلا يلزمه حفظه لربه ، كيف يفعل به ليصلي مع الجماعة .

جوابه : فالذي حفظته من جواب الشيخ محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان رحمه الله وغفر له . فاذا كان المتاع يعوق المصلي عن صلاته ، فجائز له عزله عن موضع صلاته . ولا يلزمه شيء والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الامام إذا جعل آية الرحمة تتوجه لأهل العذاب . وآية العذاب تتوجه لأهل الرحمة . فإن كان الامام ثقة وليا للمسلمين وقال انه زل^(١) بذلك لسانه من غير عمد ولا قصد منه ولا جهل . فعسي [أن]^(٢) يجري في قبوله وتمائم صلاته وجماعته اختلاف بين المسلمين ، وقول لا تجوز صلاته ولا صلاة جماعته وعليه التوبة ، والوضوء ، لما ظهر من قوله معهم . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصربن علي النزوي . رحمه الله ، وفي المصلي إذا كان إماما . وقرأ قوله عز وجل : ﴿ يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم . ولا ﴾ ثم وقف قليلا ثم قال : ﴿ يحيطون بشيء من علمه ﴾ . . أتم صلاته على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا أعلم في هذا نقضا على هذه الصفة . والله أعلم .

(٢) ليست في الأصل .

(١) في الأصل : زلت .

(٣) آية رقم من سورة

مسألة ومنه : وفي المأموم إذا ركع قبل الامام ساهيا ، ثم ادركه الامام في الركوع . عليه ايجابا أم استحبابا ، أن يرجع الي القيام ويرجع ثانية الي الركوع بعد الامام ؟

الجواب وبالله التوفيق : قال بعض فقهاء المسلمين عليه الرجوع الي ما كان عليه قبل إمامه ، وقال بعضهم ليس عليه ذلك ، ويتبع الامام إذا وصل اليه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ العالم خلف بن سنان الغافري رحمه الله : وفي الامام إذا دخل معه رجل في الصلاة وهو في قراءة الحمد . أيجوز له أن يتمهل في قراءته^(١) ليلحقه الداخل على نية منه لذلك أم لا ؟

الجواب : في ذلك اختلاف . قول : يجوز ، وقول : لا يجوز .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصربن خميس بن علي رحمه الله . في رجلين صليا جماعة ، أحدهما إمام لصاحبه . وكان المأموم يصلي عن يمين الامام . ثم جاء رجلان فصفا عن قفاهما ، ولم يُخَيَّر المأموم لِيَصُفُوا وإياه معا قفوة الامام ، ولم يتأخر هو اليهما لما علم بهما . أتم صلاة^(٢) الجميع . أم تتم صلاة أحد منهم وتنتقض صلاة أحد ؟

الجواب وبالله التوفيق : الأحسن عندنا أن يُعِيدَ من صلي عن يمين الامام صلاته علي هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : والرواية عن ابن عباس أن رجلا سأله عن جاره يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد جماعة ولا جمعة . فقال في النار وسأله شهرا فقال ذلك من أهل النار . ما معني قوله وسأله شهرا .

الجواب وبالله التوفيق : إذا ترك ذلك من غير عذر علي قول من قال بفرضهما ، وأما سأله شهرا فلعله بعد انقضاء شهر . سأله ثانية . والله أعلم .

(١) في الأصل : قراءتها . (٢) في الأصل : صلاته .

مسألة ومنه : وفيمن جاء الى المسجد . ووجد الامام في الصلاة ، وخاف ان يسبقه الامام قال سبحان الله أصلي فريضة كذا كذا ركعة أصلي ما دركت . وأبذل ما فاتني وكبر تكبيرة الاحرام ، وصلي مع الامام ، أيجزئه هذا اللفظ ، وتتم صلاته أم عليه البذل ؟
الجواب وبالله التوفيق : يجزي ما ذكرته في صلاة من صلي مع الامام علي هذه الصفة عندنا في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يصلي صلاةً مكتوبةً في المسجد مع الجماعة . فجاء احد الي المسجد ووجد أحد من الناس في غير الصلاة ، فسلم عليه فقال رجل من أهل الصف : عليكم السلام ، سهوا منه ، ولم يقل غير ذلك . أيسع مثل هذا وتتم به الصلاة أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا يسع هذا عندنا في الصلاة . ويجب بدل صلاته بهذا إذا لم يقله وهو في التحيات . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل دخل في صلاة الجماعة ، وقد فاته بعضها ، وأحرم وركع مع الامام . ولم يدرك من القراءة شيئا ، وأدرك من قراءة الامام السورة شيئا وآخر الحمد . ثم شك في الاستعاذة ، فلم يدركه استعاذ أم لا ، أله وعليه أن يستعيذ حتي يعلم أنه لعله استعاذ ؟
الجواب وبالله التوفيق : له ذلك . وليس عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : زيد وعمرو أتيا المسجد فوجدا الجماعة في الصلاة ، فصفا وحدهما في الصف المؤخر . فأحرم زيد والامام قائم ، وعمرو لم يدرك الاحرام في تلك الركعة ، فلما علم زيد أن عمرا لم يحرم ، ولم يركع مع الامام ، بل تم واقفا إلي أن قام الامام من السجود للركعة الثانية ، فأحرما حينئذ جميعا وصليا .
فجوابه : ان صلاتهما تامة على هذه الصفة عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما أفضل للمقيم إذا لم تحضر صلاة الجماعة ، بين أن يصلي وحده منفردا أو ان يصلي بصلاة المسافر . ويزيد بعد تسليم الامام ركعتين ؟
الجواب وبالله التوفيق : إن أكثر قول فقهاء المسلمين ، لا يأتّم المقيم بالامام المسافر إلا في صلاة المغرب والفجر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا سها المأموم . فسيح لأمامه ، وهو غير ساه ، إلا أنه شك لما سُيِّحَ له ، فقال أحد من المأمومين كلا لا تطعه . أراد به ليتهاي الامام عن المسبح له ، إذ ذلك سهوٌ من المأموم . أتتّم صلاة من قال للامام ذلك ، علي هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنها لا تتم معنا علي هذه الصفة فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة : وفي المصلي إذا دخل في صلاة الامام في أول ركعة . وفاته الحمد والاستعاذة ، واتم ما بقي من الصلاة ، ثم قام ليأتي بالاستعاذة والحمد . وقرأ من الحمد النصف أو أكثر أو أقل ، شك أنه لم يستعد ، أعليه أن يأتي بها أم لا ؟
الجواب : فعلى هذه الصفة ليس^(١) عليه أن يأتي بها علي الشك . والله أعلم .
وأما علي النسيان ففيه اختلافٌ . وأُجِبَ إذا نسيها في موضعها ألا يأتي بها . والله أعلم .

مسألة : وفي الامام إذا قطع عليه شيء من الممرات ، أو عناء شيء مما يفسد الصلاة . أعليه في كل أحواله أن يقدم غيره يُتِمُّ بهم الصلاة . أم في شيء دون شيء ؟

الجواب : إذا قطع على الامام صلاة ، فقد^(٢) انتقضت صلاته ، وصلاة من خلفه وإذا فسدت لعله صلاته يحدّث ، وانصرف وقدم رجلا يُتِمُّ بهم الصلاة

(٢) في الأصل : قد .

(١) في الأصل : فليس .

ولم يكن الامام أتم حدا بعد ما فسدت صلاته ، فصلاتهم جائزة ، وصلاته مُنْتَقِضَةٌ والله أعلم .

مسألة : علي أثر مسائل من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان رحمه الله . وفيمن أمّ رجلا في الصلاة ، وفسدت صلاة المأموم ، اتَّفَسَدَ صَلَاةُ الْإِمَامِ . أم لا ؟ رأيتم إذا كان رجلان^(١) مأمومين ، وفسدت صلاة أحدهما هل تفسد صلاة الآخر . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إن صلاة الامام تامة في جميع ما ذكرته . وكذلك صلاة المأموم الذي ذكرته ، وهو الذي صلى هو ، وفسدت صلاة المأموم الآخر . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان . رحمه الله . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : أن المساجد التي ليس هن إمام ثابت ، فقال بعض المسلمين ، لا يضيق أن يصلي أحدٌ وحده ، والامام يصلي بالجماعة ، في ذلك المسجد الذي ليس له جماعة . وقال بعضٌ : لا يصلي في الوقت الذي يصلي فيه الامام بالجماعة وان صلى في ذلك الوقت الذي يصلي فيه الامام ، واراد أن يحتاط بالبدل فذلك حسن عندنا ، وأما الكفارة فلا تلزمه ، إن لم يُبَدِّل في الوقت . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذين يصلون جماعة خلف إمام في المسجد ، ولم يتموا الصفّ المقدم وصفوا في الصف الثاني ، سهيلي الامام^(٢) ، أو نعشيه^(٣) ، ولم يكن عن قفوة الامام أحد في الصف الثاني .

(١) في الأصل : كانا رجلين .

(٢) سهيلي : نسبة إلى نجم يظهر ناحية الجنوب يعرف باسم (سهيل).

(٣) نعشيه : نسبة إلى نجم يظهر في السماء ناحية الشمال ، ويدل عليه سبعة نجوم تعرف ببينات نعش . والمراد أنهم صفوا في الصف الثاني عن يمين الامام أو يساره ولم يصفوا خلفه .

الجواب : فعلي ما وصفت فيعجبني أن يكونوا في قفوة الامام ، وإن لم يفعلوا فلا تخرج صلاتهم من الاجازه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صلي رجل فيصبح خلف رجل أقل منه فصاحةً وعلمًا ، إلا أنه أكبر سناً .

فجوابه : اذا لم يَلَحَن في شيء من القراءة ، فلا يَضِيق عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : ورجل مقيم يصلي المغرب عند إمام مسافر أيجوز له ان يصلي السنة والامام يصلي هو والجماعة العشاء الآخرة^(١) أم لا ؟

الجواب : فعلي ما وصفت أنه يقف إلي أن يُكْمِلَ الامامُ صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجائز للمصلي أن يصلي الفريضة والامام يصلي التراويح ، وأما صلاة التَوَتِر ، ففي ذلك اختلاف ، ويعجبني ألا يصلي التَوَتِر ، والامام يصلي التراويح . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعني جوابه في المسافر إذا صلي الظهر والعصر في وقت الظهر — في مسجد مع إمام ، فإذا صلي صلاة الظهر خلف الامام ، وجاء إمام ثان^(٢) ، وأقام لصلاة الظهر .

الجواب : انه جائز للمسافر أن يصلي صلاة العصر ، ولو كان الامام يصلي الظهر ، لأن صلاته متعلقة علي صلاة الامام الاول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صلي مسافر خلف إمام مقيم ، ثم عَلِمَ بنقض صلاته بعد انقضاء وقتها كيف يبدلها .

(١) في الأصل : الأخرى .

(٢) في الأصل : ثاني .

الجواب : فعلى ما وصفت ، أما إذا كان النقص من قبل الامام ، أو كان المأموم صلي على غير وضوء أو ثوبه نجس ، فإنه يصلي صلاة نفسيه في الوقت ، وغير الوقت ، وأما إذا انتقضت صلاة المأموم بعد أن دخل في الصلاة . فإذا علم بنقضها بعد قوت الوقت فإنه يُبْدِلُهَا مثل صلاة الامام . والله أعلم .

مسألة : وفي المسافرين إذا أرادوا أن يصلوا المغرب والعشاء الآخرة جماعة ، وأرادوا أن يجمعوا معها الوتر .

فجوابه : إن قال الامام : أصلي لله تعالى في مقامي هذا ، أصلي فريضة صلاة المغرب الحاضرة ، ثلاث ركعات ، وأجّر اليها فريضة العشاء الآخرة ركعتين إماماً لمن يصلي بصلاتي ، ولمن يأتي ، وأجر اليهما الوتر الواجب ركعة ، صلاة سفر فهو كاف عندنا . وعلي هذا يقول المأموم بصلاة الامام والجماعة . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله ، سؤلها تركته وجوابها أتيت .

فالجواب : أن المأموم إذا أحرم وأدرك الامام في قراءة السورة أنه يؤمر بعد احرامه ان يُنصِتُ لقراءة الامام ، ولا يبتديء بالقراءة ، وإن أحرم وأدرك الامام بعد احراميه في قراءة الحمد ، أن له ان يستعيد ويقرأ الحمد إذ^(١) لعله كانت الصلاة مما^(٢) يُقرأُ فيها مع الحمد سورة ، فإن اتم قراءة الحمد ، وسمع قدر آية من قراءة السورة أجزاه ماسمع من قراءة الامام وإن كانت الصلاة من صلاة النهار ليس فيها قراءة سورة مع الحمد ، وأحرم المأموم ، وأدرك بعد الاحرام الاستعاذة وحدها قبل أن يركع الامام ، وركع تبعاً للامام فقول : إنه تجزئه الاستعاذة التي أدركها قبل ركوع الامام في الركعة الاولى ، وقول انه له أن

(١) في الأصل : إذا .

(٢) في الأصل : من .

يستعيذ عند ابتداء القراءة في الركعة الثانية ، وإن نسيها عند ابتداء القراءة في الركعة الثانية أنه^(١) يؤخّر قراءتها عند قيامه للوثبة لقراءة ما فاتته من قراءة الامام ، في الركعة الاولى . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت السؤال واتيت بالجواب .
جوابه : أن المأموم إذا كبر تكبيرة الاحرام ، ولم يدرك من القراءة إلا قراءة بسم الله من الفاتحة ، وركع هذا المأموم في ركوعه فيعجبني لهذا المأموم بعد تسليم الامام ألا يكرر ما قرأه من قراءة الحمد ، وإن ذكر ذلك غلطا أو نسيانا أو علي الشك فيما قرأه ، أو علي ذلل اللسان منه في ذلك ألا نقض عليه ، ويعجبني أن يسجد سجدة في السهو بعد ما يسلم من صلاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صلاة الجماعة هل تقطع صلاة المنفرد ، كانت في المسجد^(٢) أو كانت في غير المسجد ؟

الجواب : عن الشيخ الفقيه العالم صالح بن سعيد رحمه الله ، فعلي ما سمعته من آثار المسلمين انها لا تقطع صلاة المنفرد ، ولو صلي بحذاء صف الجماعة ، والله أعلم . وإن صلي جماعتان في غير المسجد كل جماعة بإمام ، فعلي قول : جائز ذلك ما لم تتصل الصفوف ولو صلّوا في وقت واحد ، وقول ما لم يسمعوا أصوات بعضهم بعضا^(٣) بعد التكبير والقراءة ويعجبني القول الاول . والله أعلم .

مسألة : ثلاثة صلوا خلف الامام ، وكان الوسط^(٤) من الثلاثة في ثوبه نجاسة ، إلا أنها لم تنل الذي يليه ، هل تُفَسدُ علي صاحبيه ، أم لا ؟ كانت هذه النجاسة في ثوبه الخارج ، أو كانت في ثوبه الداخل ، مثل السروال أو غيره .

(١) في الأصل : أنه يؤخر الثانية ، أنه يؤخر قراءتها .
 (٢) ليست في الأصل .
 (٣) في صل بعضهم بعض .
 (٤) في الأصل : الوسطة .

الجواب : إن كان أحد الرجلين قد نال من قفا الامام شيئا ، ولم يعلموا بنجاسة ثوبه إلا بعد أن قَضَوْا الصلاة ، فلا بأس ولا فساد عليهما في صلاتهما ، وإن كان هو أستفرغ قفا الامام ففي نقض صلاتهما اختلافٌ ، والاعادة لهما أحوط . والله أعلم .

مسألة : وصلاة الجماعة هل تَقْطَعُ علي المنفرد صلاته ، كانت صلاة المنفرد [من] ^(١) جنس صلاة الجماعة ، أو غيرِها ، أم إذا اختلفت صلاة المنفرد عن صلاة الجماعة لا تقطع عليه مثل إذا كانت الجماعة يصلون فريضة الظهر ، والمنفرد يصلي فريضة العصر ، إذا كان مسافرا ، أو الجماعة يصلون فرضا وهو يصلي سنة أو هم يصلون سنة جماعة ، وهو يصلي فرضا وأشباه هذا من اختلاف الصلاتين ؟

الجواب : كل ما وصفت عندنا يقطع عليه صلاته إلا أن يكون هو يصلي فرضا وهم يصلون سنةً ، أو يكون المسافرُ يصلي الظهر مع إمام قبل هذا الامام ، وجمع عليهما العصر ، أو يكون هذا الذي يصلي سنة قد صلي مع إمام قبل هذه الفريضة فله أن يصلي السنة بعدها ، ولو اقام إمام ثانٍ علي ما حفظنا عن المسلمين والله أعلم .



(١) ليست في الأصل .

الباب السابع

في صلاة السفر ومعانيها

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : في المصلي المغرب والعشاء الآخرة، والوتر جمعاً، وشك في النية التي قبل تكبيرة الاحرام، في المغرب أو العشاء أو الوتر. أيجوز له تجديدها قبل ان يحرم ليكون على يقين، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : انه لا يجوز له ، لعله يجوز أن يجدد النية على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المسافر الذي يجمع اذا جهل التسليم الذي بين الصلاتين، ولم يسلم الا بعد الصلاة الاخرى، واقام على ذلك سنين، يظن أنه كذلك؟
فجوابه : قال بعض المسلمين : عليه البدل، وقال من قال : لا بدل عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسافر اذا أراد ان يصلي المغرب والعشاء الآخرة بين الوقتين انه جائز ان يجمع اليهما الوتر، على صفتك هذه، ويذكرهن واجبات والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي خرج من بلده يريد سفراً يتعدى فيه الفرسخين، فلما خرج من بلده بدا له ان يبيت دون الفرسخين، ونيتُهُ ان يغش أو يسير بعدما يصلي الفجر تلك الليلة . أيقصر الصلاة هنالك أم يُتمُّ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا بدا له بعد ان خرج من عمران بلده، فانه يقصر. والله أعلم.

مسألة ومنه : واذا أراد المسافر ان يجمع المغرب والعشاء الآخرة والوتر في وقت المغرب، فصلى واستيقن أنه قد صلى ركعتين من المغرب، وشك في الثالثة انه صلاها، أم لا . فهل له ان يصلّيها ويؤتيها ان كان بعد ما صلاها ليتمّ صلاته. وان كان قد صلاها فلا يضره ذلك كالمقيم ، ويجمع اليها العشاء الآخرة والوتر؟ الجواب وبالله التوفيق : اذا استيقن انه قد صلى ركعتين وشك في الثالثة أنه صلاها، أم لا ، فعائز له أن يأتي بركعة ويجمع اليها العشاء الآخرة والوتر، وأما اذا التبس عليه ولم يعرف كم صلى فليستأنف الصلاة ويجمع اليها العشاء الآخرة والوتر. والله أعلم.

مسألة ومنه : في العبد الأبق من سيده، والمسافر في غير طاعة الله؟ فجوابه : في جواز قصر الصلاة له، والافطار في شهر رمضان اختلاف. والله أعلم.

مسألة ومنه : ومن صلى الوتر ثلاثا في وقتها ولزمه بدؤها في شيء من الأسباب، وهو مسافر؟ فجوابه : يعجبني ان يُبدئها ثلاثا، ولا يخرج من أقوال المسلمين اذا صلاها ركعة. والله أعلم.

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها. فجوابه : قال بعض المسلمين إن الرجل يجوز له أن يتخذ وطنين، وقال من قال : ثلاثة أوطان، وقال من قال : أربعة أوطان، وقال من قال : له ان يتخذ ما شاء وأراد من الأوطان. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي العامل اذا جعله الامام على بلدة غير وطنه . . ولم يتخذها وطناً وصلى فيها تماماً على جهل منه ، يظن ان عليه التمام في ذلك البلد . وقد سأل بعض المسلمين عن صلاته ، فقال له ليصل^(١) قصر في ذلك البلد . فهل يلزمه البدل مع الكفارة؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان العامل لم يتخذ هذا البلد وطناً ، وصلى تماماً في ذلك ، ففي ذلك اختلاف بين المسلمين . قال من قال من المسلمين : إذا صلى الرجل تماماً في موضع القصر ، فعليه البدل والكفارة . وقال من قال من المسلمين : لا بدل ولا كفارة . وقال من قال : عليه البدل . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان للانسان مسكن ومال واهل ، ولم يتخذها وطناً . أيكون عليه التمام أم القصر ، ولو مكث في البلد سنين كثيرة .
الجواب وبالله التوفيق : ما لم يتخذ البلد وطناً فانه يقصر الصلاة ولو كان له في البلد مال واهل . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي - رحمه الله - : وفيمن اراد ان يعقد النية لتأخير الصلوات في السفر ، أو يعقدها لمدة عمره ، أو لسفر معروف . يكون عقده للنية اذا خرج من عمران بلده ، اذا اراد سفراً يتعدى فيه الفرسخين ، وله ايضاً ان يعقد ذلك في سفره اذا جاوز الفرسخين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن فسدت عليه صلاة في الحضر واراد بدّها في السفر تماماً .
أحتاج ان يذكرها صلاة سفر في لفظ نيته لها أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لم يحتاج الى ذكر ما ذكرته ، وإن قال : أصلي كذا كذا ركعة بدل ما لزماني من صلاة كذا ، صلاة حضر ، أجزأه ذلك عندنا . والله أعلم .

(١) في الأصل : ليصل .

مسألة ومنه : والزوجان اذا قَدِمَا من سفر فدخل الزوج البلد وقعدت الزوجة خلف العمران دون الفرسخين عن البلد لمعنى لها في ذلك . ما تكون صلاتها هنالك ، الى ان يرجع زوجها اليها من البلد ، قصرا ، أم تماما ؟
الجواب وبالله التوفيق : ما لم يرجع اليها فانها تقصر (تصلي صلاة السفر) والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن جمع الصلاتين في موضع . أيجوز له جمعهما إذا ضحك في الإقامة من الآخرة منها فيما هو دون تكبيرة الاحرام منها .
فجوابه : ان كان ذلك في وقت الاولى ، فاكثُر القول ان الاولى تامة ويؤخر الآخرة الى وقتها ، وان كان في وقت الآخرة فأكثُر القول انه يعيد وضوءه ويبتدئ الصلاتين من أولهما ، وهما كالصلاة الواحدة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن فسدت عليه صلوات في سفره ، وأراد قضاءهن في حَضْرٍ (١) ، فان قال : أصلي لله تبارك وتعالى كذا كذا ركعة بدل ما لزمني من صلاة كذا في السفر ، أجزأه عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين مسافرين أرادا أن يصليا جماعة في وقت صلاة الآخرة وكان أحدهما قد صلى الأولى في وقتها ، كان الامام قد صلى أو الآخر . أيجوز لهما ذلك على هذه الصفة أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا تخلو إجازة ذلك من قول فقهاء المسلمين فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الأثر . وقيل في امرأة من نزوى تزوجها رجل من بهلا ، فكانت معه ببهلا تتم الصلاة إلى أن أرادها أهلها من نزوى ، وهو يتيم بنزوى لأنه من الشراة . فقال محمد بن محبوب رحمه الله : إن كان تم حملها لتقيم معه

(١) في الأصل : حضره .

ينزوى فعلها قصر الصلاة ، وعليه هو التمام ، ولم تكن هذه المرأة تبعا لزوجها ولم يذكر في المسألة أن لها شرط السكن في مكان معروف .

الجواب وابالله التوفيق : ان الشراة في هذا الموضع هم المبايعون الامام الله أنفسهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وليس لهم في مال الله الا مؤنتهم ، فاولئك يتمشون مع الامام ، ولعل الامام كان مقبلا بنزوى فعلها هي التمام بتمام زوجها . هكذا يخرج معنا تأويل هذه المسألة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الوالي اذا ولاه الامام على شيء من المواضيع لغير مدة معروفة وكان هو من غير ذلك الموضع ، ولم ينو وطنه الا ما دام واليا عليه . رأيت وان لم يعقد له الامام الولاية لذلك قطعا ، الا انه أجاز له في ذلك الموضع ما يجوز له ان يجيزه له من القيام بالعدل في دولة المسلمين ومال المسلمين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والكتابة بين الناس ، والانصاف بينهم بالحق والعدل ، وعقوبة من يجوز عقوبته وقبض مال المسلمين من زكاة وغيرها ، وانفاذه في موضعه بالحق مثل ولاية أهل هذا الزمان .
فجوابه : اذا لم يتخذ ذلك البلد وطناً ، فله ان يصلي صلاة السفر فيه على كلا الوجهين عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنجي رحمه الله : وسألته عن المسافرين اذا صلوا في المسجد صلاة المغرب والعشاء الآخرة في وقت المغرب جماعة ، أيجوز اذا صلوا صلاة المغرب وقاموا يصلون صلاة العشاء الآخرة لاحد ان يصلي في المسجد صلاة المغرب وحده ، أم لا ؟
الجواب : قال : في اكثر القول ان ذلك لا يجوز .

مسألة ومنه : وسألته عن المسافر اذا صلى بصلاة المقيم ، وفاته شيء من قراءة الحمد أو القرآن ، فلما سلم الامام من الصلاة ، قام فقضى ما فاته من

القراءة . . أيجلسُ ويسلمُ جالسا ، ثم يقوم ليصلي صلاة العشاء الآخرة ، أم يسلمُ وهو واقفٌ .

الجواب : قال : يسلم واقفا ، وإن جلس وسلم جالسا ، فلا شيء عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الصبي فجائز أن يوقظ للصلاة ، إذا كان ابنَ عَشْرَ سنين فصاعدا ؛ لأن ذلك من صلاحه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : مسافر خلف مقيم في صلاة المغرب والفجر ، فاعتقد التمام ، أضر ذلك صلاته أم لا بأس عليه ؟

جوابه : فصلاته عندي تامة ؛ لأنها ليستا بناقصتين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
جوابه : فقد عرفت أن الامام أو والي الامام إذا وليا أو أحدهما واليا علي قرية من القرى ، أو مَصْرٍ من الامصار ، فيصلي تماما في ولايته ويقصرُ فيما سوي ذلك ، إن خرج زائرا الامام ، أو والي الامام الذي هو تحته ، كان خروجه لزيارة أو لحاجة من حوائجه ، وإن دعاه الامامُ الي الخروج اليه ، في شيء من حوائجه وكان لا يقدرُ علي الرجوع الي ولايته ، إلا يقسُخ^(١) من الامام ، فقليل في ذلك اختلاف فقال من قال : إنه يصلي في بلد الامام تماما ، وقال من قال : له أن يصلي قصرا والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه خلف بن سنان الغافري رحمه الله ، في المسافر إذا جمع الصلاتين ، ولم يأت بالاقامة والتوجيه للصلاة الثانية ، وإنما كبر تكبيرة الاحرام جهلا منه بذلك ، أيلزمه بدل أم لا ؟

(١) أي بعزل ويمكن القول (بفسخ) أي بسماح أو تصريح .

الجواب : في وقت الأولى ، فالأولى ماضية ، وإن كانت في وقت الآخرة ، وفطن للبذل في ذلك الموضع ، فيكفي بدل الآخرة ، وإن كان في غير ذلك الموضع ، اعجبني بدل الجميع . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا جمع الظهر والعصر في وقت الظهر ، أيجوز له أن يصلي بعدهما نافلة ، أم لا ؟
الجواب : في ذلك اختلاف ، ويعجبني ترك ذلك .

مسألة ومنه : وفي أناس أتفقوا أن يخرجوا لسفريتعدون فيه الفرسيين ، واتفقوا على أن كل من يخرج قبل صاحبه ليقف له في مكان خارج من العمران ، ووجبت الصلاة علي من خرج في ذلك المكان ، أو التحقوا فيه كلهم ، ووجبت عليهم الصلاة ، أيصلون قصرا أو تماما ؟
الجواب : أما إذا كان نية السباق منهم أن يقف في مكان دون الفرسيين ، فإذا وقف هناك فإنه يُتمّها ، وأما إذا لم يسبق بعضهم بعضا ، فلا يتموا الصلاة هناك ، إذا بدا لهم الوقوف هناك ، إلا من بعد ، وأما المسبوق فله نيته إذا كانت نيته أن يقف هناك مع من هو واقف له فيصلي تماما ، وإن كان غير ناو^(١) ، أن يقف^(٢) هناك ، فلا يصلي تماما . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في المسافر إذا كان يصلي العشاء الآخرة في وقت المغرب ، أيصلي الوتر ثلاثا أم ركعه واحدة أم كله جائز ، وإن كان فيه اختلاف ، فما الذي يعجبك من الاقاويل ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان كان يصلي العشاء الآخرة والوتر في وقت المغرب ، جمعا فإنه يصلي الوتر ركعة ، وإن أخر صلاة العشاء الآخرة الى وقتها ، صلي

(٢) في الأصل : وليقف .

(١) في الأصل : نادى .

السنة ركعتين ، والوتر ثلاثا ، فهذا ما نحن عليه من غير تحطئة منا لمن قال أو عمل بغير هذا من اقوال المسلمين ، ولم يخطأ مَنْ فعل خلاف ، ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه إن خرج من بلده ، وقد دخل وقت الصلاة ، فلم يصل حتي جاوز الفرسخين ، ووقت الصلاة بعده باق ، ففي اتمام صلاته تلك وقصرها يجري الاختلاف بين المسلمين بالرأي ، والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان رحمه الله : تركت سؤالها : فمعنى جوابه في المسافر إذا صلي علي ميت أو صلاة العيدين .
الجواب : إنه يذكر جميع الصلوات سفرا ، إلا صلاة الميت فلا يذكرها ، سفرا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي مسافر يجمع الصلاتين في سفره ، وحين يصلي الظهر والعصر جمعا يقول في لفظه ، أصلي فريضة صلاة الظهر ركعتين ، وفريضة العصر ركعتين أصليهما جمعا صلاتي سفر ، كان ذلك في وقت الظهر أو العصر ، وكذلك لفظه في المغرب والعشاء .
فجوابه : أن هذا اللفظ يكفيه علي بعض القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا جمع الظهر والعصر في وقت العصر ، فلما صلي الظهر أقام مسافرا ، ومقيم صلاة العصر في المسجد الذي هو يصلي فيه .
فجوابه : انه ليس لهذا المسافر أن يصلي صلاة العصر مع الامام ، علي صفتك هذه اذا لم يكن نوي ذلك من قبل ، علي القول الذي نقول به وجائز لهذا المسافر أن يصلي صلاة العصر في موضع غير ذلك المسجد ، ولو استدبر القبلة^(١) في مشيه وان يوقف في ذلك المكان إلى أن يتم الامام . فجائز . والله أعلم .

(١) في الأصل : أدبر بالقبلة .

مسألة ومنه : وفي الذي يجمع الصلاتين الظهر والعصر ، فما قضي صلاة الظهر وأقام لصلاة العصر في وقت العصر ، جَدَّدَ النِّيَّةَ لصلاة العصر وقال : أصلي فريضة صلاة العصر الآخرة ، نسيانا منه ، وأحرم على ذلك ثم تذكر بعد ذلك . أعليه أن يرجع لِيَجَدِّدَ النِّيَّةَ ، أم لا؟ وكذلك إذا أحرم واستعاذ ثم رجع وجدد النية لصلاة العصر ، أتم صلاته أم تنتقض سواء استعاذ أولم يَسْتَعِذْ ؟ .
الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يرجع فصلاته تامة . وإن رجع ففي تمام صلاته ونقضها اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أوصي له الامام . أعزه الله ليصل اليه الي نزوي ، فوصل اليه ملبيا دعوته . ولم يدر ما حاجته فيه .
فجوابه : قال من قال من المسلمين يصلي تماما علي صفتك هذه . إذا كان هذا الرجل إذا أراد أن يخرج من عند الامام الي بلده ، لم يخرج إلا برأي الامام . وقال من قال من المسلمين : إن هذا الرجل يصلي قصرا عند الامام ، ما لم يعزم على المقام في تلك البلد ، وأما إذا صلي تماما ، وفسح له الامام ، فانه يصلي تماما في تلك البلد ، الي أن يخرج منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا جمع المغرب والعشاء الآخرة والوتر في وقت المغرب ، وَبَعْدُ شَكٍّ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، واستيقن انها ناقصة أو منتقضة ، فيكفي أن^(١) يرجع ليصليها^(٢) وحدها ، قصرا . وتكون^(٣) صلاة العشاء والوتر تامتين . أم يرجع يصليهم مرة أخرى ، رأيت إذا كان ذلك في فرض العشاء الآخرة ، فيجوز أن يصليها في وقتها ذلك . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : أما علي الشك فلا يلزمه بدل ، واما إن كان علي يقين من فساد صلاة المغرب ، فعليه بدلها ، وبدل صلاة العشاء الآخرة والوتر علي

(٢) في الأصل يصليها .

(١) ليست في الأصل .

(٣) في الأصل : ويكونا

صفتك هذه ، علي القول الذي يعجبني . وأما إذا فسدت عليه صلاة العشاء الآخرة في وقت المغرب فقول جائز له أن يصليها هي والوتر ومجمعهما في وقت المغرب . وقول يؤخرهما إلى وقتها ويصليهما في وقتها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما النائب عن صلاته في السفر أو نسيها ، فإنها تصلي في الحضر تماماً . وجائز أن تصلي جماعة مع المقيمين ، علي قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه العالم مسعود بن رمضان رحمه الله : في المسافر إذا جمع الصلاتين الأولى والآخرة في مسجد . وصلي الأولى ثم جاء إمام المسجد المقيم فصلى بالجماعة .

فجوابه : إن كان المسافر يصلي قدام الإمام . اتم صلاته ، وإن لم يكن قدامه وقف الى أن يتم الإمام صلاته ، ثم يصلي هو ما بقي عليه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مدادر رحمه الله : في رجل وأمراته سافرا الى بلد وهما يقصران الصلاة ، فوصلا إلى البلد ، وقعدا فيها إياما ، ثم نوي الزوج الإقامة في تلك البلد ، وأتم الزوج ، ولم تعلم أمراته بذلك ، وهي تقصر الصلاة علي حالها الأول ، ثم علمت بعد أيام .

فجوابه : لا بأس عليها فيما صلت بالقصر ركعتين ، مالم يُعْلَمَها هو بالمقام ، أو تنوي هي المقام كما نوي هو ، وصلاتها تامة عندي علي هذه الصفة ، لأنها لا تكلف علم ما غاب عنها ، ولا^(١) ما ظهر منه ، وقد صلت علي السنة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .

فجوابه : وأما من حضره وقت الصلاة ، وهو في موضع ليس فيه ماء ، وقدامه ماء ولم يدركه في الأولى ، وإنما يدركه في وقت الآخرة ، فقد قيل إنه يصلي الأولى

(١) في الأصل : ولو .

بالتراب ، ويؤخر الأخرى الى وقتها فيصليها بالماء ، وإن جمعها بالتراب فجائز خوف الحوادث ، وعلائق الاسفار ، ويعجبني القول الآخر ، وأما من حضره وقت الصلاة ، وهو مسافر في موضع ليس فيه ماء ، وهو في حد الأياس من الماء في ذلك الموضع ، وجهل الملاحظة ، أو صلي بغير ملاحظة ، أو نسي الملاحظة . فالملاحظة مأمور بها عند عدم الماء والأياس منه . فإنه صلى بغير ملاحظة فإن تذكر وهو في الصلاة . أعاد الصلاة ثانية بالملاحظة ، وإن تذكر وقد صلى والوقت قائم بعد لم يفت ، أعاد الصلاة أيضا . وإن فات الوقت وقد صلى بغير ملاحظة على الجهل ، فقد قيل إن عليه البدل والكفارة ، وقال من قال : عليه البدل ولا كفارة عليه ، ويعجبني هذا القول الآخر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل مسافر صلى مع إمام مقيم صلاة الظهر ، فنوى أن يصلي أربع ركعات بصلات الامام جهلا منه ، يظن أن ذلك جائز . واضاف اليها صلاة العصر ركعتين .

الجواب : فأرجو أن في ذلك اختلافا : فعلي قول من ينزل الجاهل بمنزلة الناسي فصلاته تامة ، ولا بدل عليه في صلاته ، وقال من قال إن الجاهل هو بمنزلة المتعمد فعلى هذا القول فيعجبني له إعادة الصلاتين جميعا . كان ذلك في وقت الأولى أو الأخيرة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا جمع المغرب والعشاء الأخيرة ، وفي وقت المغرب فانتقضت عليه العشاء بوجه يوجب نقضها ، فقد تمت المغرب ، ويؤخر العشاء الأخيرة الى وقتها ، وليس عليه أن يصلي ركعتي المغرب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر إذا صلي بصلاة الامام المقيم في مسجد ، فجمع الصلاتين في وقت الأولى ، فصلى الأولى مع الامام ، فلما أن قام للصلاة الأخيرة ، أقام إمام ثان في المسجد للصلاة الأولى ، أيصلي الصلاة الأخيرة ، أم يقف إلى أن يسلم الامام الثاني من صلاته .

فجوابه : فقد قيل إن له أن يتم صلاته لأن صلاته متعلقة بصلاة الأمام الاول . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : أن المرأة إذا شرطت سكنها في بلد علي زوجها ، عند عقد التزويج .

الجواب : فأنها تُتِم فيه الصلاة ، ولا تكون تبعا لزوجها ، فإن اتخذت بلد زوجها وطنا ولم تهدم شرطها . فلها ان تتم في البلدين ، وإن هدمت شرط السكن عن زوجها صارت تبعا له ، وليس لها بعد ذلك رجوع بعد أن هدمته . والله أعلم .

مسألة : عن رجل له بلد يسكنها ، ثم إنه تحول الى بلد غيرها ، مثل أنه تزوج منها وأقام مع زوجته أو أستؤجر ليعلم الاولاد في هذا البلد أو اشترى منها بيتا ومالا ، ونوي أنه ساكن في تلك البلد الي حيث شاء الله ، ثم إنه يرجع الي بلده ، أو نوي مادامت المرأة عنده فهو ساكن . أو نوي مادام يُعَلِّم الصبيان ، وهو في تلك البلد ، فقلت أيصلي هذا الرجل تماما ، في هذه البلد بتلك النية . أم لا ؟

الجواب : أن النية التي يجب أن يصلي بها المصلي تماما ، أن يعقد في نيته أنه ساكن تلك البلد ما دام حيا ، فاذا نوى ذلك صلى تماما ، ولا يصلي تماما لنيته المتقدمة .

مسألة : فقال أليس للرجل ان ينوي اربعة أوطان ، وما تكون نيته في الاربعة الاوطان .

الجواب : إن نيته أن يسكن في تلك الأوطان مادام حيا يقيم في هذا البلد أياما ، ثم يقيم في البلد الاخرى ، وكذلك في الجميع ينوي انه مادام حيا على ذلك ، فاذا فعل ذلك صح له اربعة أوطان .

مسألة : والمرأة تَبَعُ لزوجها وان اتخذ وطناً أو وطنين أو ثلاثةً أو أربعةً ، وتصلّي بصلاته؟

الجواب : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في المسافر الماكث في البلد؟ . . فجوابه : قال بعض فقهاء المسلمين : إن القصّر له أفضل وذلك ليصلي كل صلاة في وقتها ، وقال بعضهم الجمع أفضل لأحياء السنة وكلا المقولين^(١) صواب ان شاء الله . وإن صلى كل صلاة في وقتها فالاحسن له ان يصلي ما بعد تلك الصلاة من السنن والنوافل التي كان يصليها بعدها في الحضر فيما عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : في مسافر آخر الظهر الى العصر ، فصلّى الظهر وصلى العصر مع الامام ، لعله المقيم ، فصلّى الامام العصر ثلاث ركعات سهوا منه ، وسلم ، فسأل الجماعة وقالوا إن الصلاة غير تامة . وقام يصلي مرة اخرى . أتكون صلاة هذا المسافر للظهر تامة ، ويصلي معهم العصر ثانية؟

الجواب وبالله التوفيق : انها تكون تامة في قول بعض المسلمين على هذه الصفة ، ولعله هو القول . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله ، وسألته عن المسافر اذا أراد ان يصلي نافلة . أذكرها صلاة السفر ، أم لا؟

الجواب : قال : نعم كل ما أراد ان يصلي في سفره فانه يذكره صلاة السفر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته عن المسافرين اذا صلوا صلاة المغرب والعشاء الآخرة في وقت المغرب جماعة . أيجوز اذا صلوا صلاة المغرب ، وقاموا يصلون صلاة العشاء الآخرة . ألاحد أن يصلي صلاة المغرب وحده ، أم لا؟

(١) في الأصل : العقولين .

الجواب : قال في اكثر القول إن ذلك لا يجوز ، وإن أردت أن تطالعه فهو موجود في كتاب غرائب الآثار . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر اذا جمع صلاة المغرب وصلاة العشاء الآخرة بين الوقتين . أيجمع اليهما معهما الوتر ركعة ، أم يؤخره الى وقته؟
جوابه : فجائز جمع الصلاتين والوترين الوقتين ، وجائز ايضا ما صلى من صلاة واحدة أو ثلاثا في وقته ذلك ، ما لم يدخل عليه وقت صلاة العشاء الآخرة ، وقت للصلاة فيما يستحب . وان صلى فرض العشاءين وأخر الوتر وحدها في وقت العتمة أو في الليل قبل طلوع الفجر من ليلته تلك ، فجائز . والله أعلم .

مسألة : رجل نوى سفرا يتعدى فيه الفرسخين ، وخرج من عمران بلده ، ثم دخل وقت الصلاة ، فصلّى قصرا دون الفرسخين ، ثم بدا له الرجوع الى بلّده . ما حالُ صلاته التي صلاها قصرا أو جمعا؟
الجواب : اكثر القول إن صلاته تامة . وقول عليه الاعداء . والله أعلم .

مسألة : وبلد كان لها عمران من اتصال النخل ، والمنازل ، ثم مات بعض عمرانها فاذا اقبل صاحب تلك البلد من سفر ودخل تلك المواضع التي كانت من عمران البلد . هل يقصر فيها الصلاة أم يتمّها ، ما لم يدخل عمرانها الباقي؟
الجواب : على ما سمعته من آثار المسلمين في بلدنا نرى أن المسلمين أوجبوا التمام على اهلها اذا دخلوا في موضع ليس فيه اليوم عمارة ، وحجتهم في ذلك على ما آثروه ، على من طلب عليهم الحجة ، إن عمارة نزوى كانت الى ذلك الموضع في متقدم الزمان . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله أن وقت صلاة المغرب في الحضر والسفر ، اكثر القول الى ذهاب الشفقين ، الأحمر والأبيض . وفي السفر أجوّز الى ذهاب الشفق الأبيض .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفي مسافرات بقرب بئر ، ولم يصل الى البئر ليعرف ان البئر عليها ورد ، أم لا ؟ لأنه في بعض الاوقات يكون عليها^(١) ورد ، ووقت لا ورد عليها . وتيمم وصلى بالتيمم . ما يلزمه من ذلك .

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان يقدر على طلب الماء ، ولم يطلب الماء لقربه ، يمكنه الوصول اليه ، فعليه البدل والكفارة ، وقول يجزئه البدل . وأما اذا لم يجد الماء ، ولم يمكنه طلبه ، وتيمم وصلى ، فلا بدل عليه . والله أعلم .

أرأيت إذا كان عنده مثل حجلة أو كوز أو غير ذلك ولو احتال في إخراج الماء من البئر ، لكان يقدر على ذلك ، وصلى بالتيمم لظنه أنه يجوز له ذلك . ما يلزمه ؟

الجواب وبالله التوفيق : قول عليه البدل ، وقول عليه البدل والكفارة على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة : على أثر مسائل عنه ، وفي المسافر الماكث في البلد . هل يجوز له تأخير الصلاة الأولى الى الآخرة . وإن جازله ذلك ، وأخر صلاة الظهر الى صلاة العصر ، وصلاهما وقت العصر ، فلما حضر وقت المغرب ، أراد ان يصلي المغرب والعشاء الآخرة وقت المغرب . هل في ذلك كراهية ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : فنعم جائز جميع ما ذكرته ولا كراهية في ذلك . والله أعلم .

وسألته عن رجل تزوج يتيمة ، ثم سافر هو وياها الى قرية ، وبلغت في تلك البكدة . أتصلي هذه المرأة تماما أم قصرا تبعا لزوجها ، اذا رضيت به ، فعلى ما وصفت تكون تبعا لزوجها على أكثر القول ، ويعجبني ذلك ، وفيه قول لبعض المسلمين إن الصبي اذا بلغ في مكان ، فإنه يصلي تماما في ذلك الموضع . والله أعلم .

(١) في الأصل : بها .

مسألة ومنه : وفي الأُمَّة إذا اشتراها مسافر من مقيم .

الجواب : فانها تصلي قصرا من حين اشتراها المسافر، الا أن يكون اشتراها بعد حضور وقت الصلاة، فانه يعجني ان يصلي تماما تلك الصلاة، وأما اذا اشتراها مَنْ لعله يتم، فانها تصلي تماما تبعا له . وأما الصلاة التي فات وقتها؛ لانها كانت مسافرة، فقال من قال من المسلمين : تصليها قصرا، وقال من قال تماما . وأما اذا اشتراها، وقد دخل وقت الصلاة فانها تصليها تماما . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل نفرت له دابة ، فخرج في طلبها فخرجت به في الصحراء حول القرية وعادت تدور به حول القرية في أقل من فرسخين ، ونيته متى أدركها رجع الى القرية ، وكان مسيره حول القرية اكثر من فرسخين غير انه قريب منها، وان جاء الى الموضع الذي خرج منه أول خروجه، أوقريبا^(١) منه . أيبطل مشيه الأول ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان مسيره حول القرية اكثر من فرسخين ، وهو خارج من عمران البلد، فانه يصلي قصرا ، ولورجع بعد ذلك الى الموضع الذي خرج أول خروجه، اذا كان ذلك الموضع خارجا من عمران البلد . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : أنه ليس للمرأة ان تتخذ من الاوطان الاوطنا واحدا، وان كانت امرأة متزوجة بزواج ، وكان لها على زوجها شرط سكن في بلدها . فقال من قال من المسلمين إنه لا يجوز لها ان تتخذ وطنين تُتَمَّ فيهما الصلاة، وهو موضع شرط سكنها وبلد زوجها . وقال من قال : ليس لها ان تتم في بلد زوجها، الا ان تهدم شرط سكنها، وليس لها الا وطن واحد، واذا كان لزوجها أوطانٌ عدة فليس لها ان تتم الا ان تكون عند زوجها في وطنه، واذا تبعته في وطنه الآخر تركت الوطن الأول، واتمت الصلاة في وطنه الذي هو، وهي فيه . وقد حفظت من جواب

(١) في الأصل : وقريب .

الشيخ احمد بن مفرح : أن المرأة اذا وصلت بلدة زوجها ، لعله الذي يتم فيها الصلاة ، فإنها تتم فيه صلاتها تبعا لزوجها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسافر اذا لم يصل الأولى حتى فات الوقت في حد السفر ودخل بَلَدَهُ .

فجوابه : اذا كان على وجه الجهالة منه ، والظن انه يلحق الوقت في بلده ايضا ، حتى فات الوقت في السفر . فقال من قال يصليها قصرا ، وقال من قال يصليها تماما ، وقال من قال : يجري البدلُ بلا كفارة ، وفيها التشديد وأرجوانه لا يخفى عليك . والله أعلم .

مسألة ومنه : عن مسافر مر على ماء في أول وقت صلاة . هل يجوز له ان يجاوزه اذا لم يرج ماءً غيره في وقت الصلاة ؟
الجواب : جائز على قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته شفاها عن المسافر اذا أخر صلاة الظهر الى العصر وأراد ان يصلي العصر قبل الظهر ناسيا أو جاهلا .

الجواب : قال : ففي ذلك اختلاف . قال من قال عليه البدل ، وقال من قال عليه الكفارة . قلت له : وكذلك اذا نسي يجدد التكبير والتوجه لصلاة العصر ، بعد ان يصلي الظهر . قال في ذلك اختلاف ، قال من قال : عليه البدل ، وقال من قال عليه الكفارة . والله أعلم .

مسألة : قال المؤلف الناسخ ينظر في هذا ، فاني أخاف أن يكون فيه غلط .
والله أعلم .

مسألة ومنه : والصبي اذا سافر وبلغ الحلم في مكان ، وهو في السفر ، وصلى قصرا جهلا منه مدة طويلة ، وهو لم يسافر من موضعه ذلك .

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف . قول إن الصبي المسافر يصلي تماما حيث بلغ ما لم يتعد الفرسخين ، وان صلى قصرا فلا يخرج ذلك من اقوال المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر اذا مرض وصار يجد من يصلي بالتكبير . أيكبر لكل صلاة في وقتها ، أم لا ؟
فجوابه : ففي ذلك اختلاف : قول يصلي بالتكبير لكل صلاة في وقتها ، وقول يُجَوِّزُ جمع الصلاتين بالتكبير . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي . رحمه الله : في المشرك اذا أسلم وهو مسافر . ما تكون صلاته في المكان الذي اسلم فيه تماما أم قصرا ؟

الجواب : أنه يصلي قصرا ، ولا يكون كالصبي فيما يبين لنا من هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسافر اذا حضره وقت الصلاة عند بئر ليس عليها دلو مركبة ووجد دلو نزل في شجرة قربها ، اعني البئر . أعليه ان يخرج به الماء من هذه البئر للصلاة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا أعلم عليه ذلك ، وان تيمم أجزاءه ذلك عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

أرأيت وان كان عليه ذلك ، واخرج به الماء ، وعاد رده في موضعه . أيكون ضامنا له أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم تكن الدلو مركبة على البئر ، فهو لها ضامن ، وكذلك اذا انحرفت الدلو المركبة على البئر عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي عقد نية السفر اذا قيده لسفر مخصوص ، فلا يجزئه لغيره .
وأما اذا أراد لمدة عمره على قول من قال بذلك . اذا قال في كل سفر سافره
مدة حياتي واتي ببقية اللفظ أجزأه ذلك . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : والمرأة البالغ اذا تزوجها الصبي ، وألزمت نفسها طاعته؟

الجواب : فإنها تكون تبعاً له في الصلاة ، تتم بتمامه وتقصر حيث يقصر .
وقول تصلي بصلاة نفسها ولا تكون تبعاً له في الصلاة ، حتى يبلغ ويرضى بها
زوجة له .

مسألة : والصبية^(١) اليتيمة إذا تزوجها صبي ، أو بالغ ؟ .

الجواب : فإنها تصلي بصلاة أبيها ولا تكون تبعاً لزوجها في الصلاة ، ولم نعلم
في ذلك اختلافاً . والصبية التي زوجها أبوها بصبي غير بالغ . قول لا تكون تبعاً
لزوجها في الصلاة ، وأنها مثل اليتيمة في حال صلاتها ، وقول تكون تبعاً له في
الصلاة ، وأكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندهم : ان الصبية التي زوجها
أبوها ، احكامها احكام البالغة عندهم في حال اثبات الزوجية والميراث والصلاة
وغير ذلك من الاحكام . وأما الصبية التي زوجها أبوها برجل بالغ فانها تكون
تبعاً لزوجها في الصلاة على اكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندهم . والله
أعلم .

مسألة : واما المسافر اذا جمع صلاة المغرب والعتمة في وقت المغرب ، وصلى
المغرب والعتمة فجائز له ان يصلي التراويح في ذلك الوقت ، ثم يصلي بعد
التراويح صلاة الوتر هكذا حفظته من جواب الفقيه محمد بن عبد الله بن مداد .

(١) في الأصل : والصبي .

مسألة : واختلفوا في المسافر دائماً عن اهله . قيل يرخص له في صلاة السفر كالملاح والمكاري وما اشبه ذلك ، . وقيل لا رخصة له في القصر ، وقال بعض : يصلي قصرًا حيث سار ويصلي تماماً حيث ترك ، كالساري والبادي وما أشبههما .



الباب الثامن

« (في صلاة السنن والنوافل والنذر وسجود السهو وسجود القرآن الكريم) »

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفيمن يُنَشِّط نفسه في صلاة السحر في شهر رمضان ، أكثر من نشاطه في الجماعة . ما الأفضل له : الصلاة وحده في ذلك الوقت خصوصا ، أم الجماعة افضل ، ولو كانت عليه أثقل ، كان إماما أو مأموما ؟
الجواب وبالله التوفيق : أن صلاة الجماعة افضل من صلاة المنفرد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا عقد المصلي ثمانين ركعات ، أو أقل أو أكثر سنة الضحى أو طاعة فاذا صلى ركعتين ، وتحى الى عبده ورسوله ، وقام . كيف يقول عند تكبيرة الاحرام . يقول أو دي ركعتين طاعة ، أم يقول : أو دي ست ركعات ، الى ان يتم الركعات التي عقدها ؟
الجواب وبالله التوفيق : أنه يقول : أصلي ركعتين الى أن يتم ما عقده ، فيكون اللفظ الا هكذا بين كل ركعتين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه اذا قام يصلي شيئا من النوافل ، ولم ينو كذا كذا ركعة ؟
الجواب : فجائز له . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي سجدة القرآن . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : أنه يجوز سجودها في جميع الاوقات التي تجوز فيها الصلاة ، وأكثر القول لا تحتاج الى وضوء . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، واتيت بجوابها .

فجوابه : أما صلاة ركعتي الفجر ، والامام يصلي الفريضة في المسجد ؟
الجواب : فقال بعض المسلمين : أنه جائز أن يصلي أحد ركعتي الفجر ، والامام يصلي الفريضة اذا رجا ان يدرك ان يصلي معه شيئا من الصلاة . وقال بعض المسلمين : لا يجوز ان يصلي احد ركعتي الفجر ، والامام يصلي الفريضة ، الا في المساجد الكبار ، وأما الصغار فلا ، وقال بعض جائز على كل حال ، وقال بعض : لا يجوز على كل حال . وأما صلاة ركعتي الفجر بعد صلاة الفريضة ، فقال بعض المسلمين جائز على كل حال . وقال بعض المسلمين تجوز في غير ذلك اليوم . وحفظت من آثار المسلمين ، عن ابي سعيد : اذا جازت في غير ذلك اليوم ، فلا فرق عنده في ذلك اليوم ، وغيره .

ومن جواب له في غير هذه المسألة : قال بعض إنها تصلى بعد طلوع الشمس . والله أعلم .

مسألة ومنه : اذا أراد ان يبدلها بعد صلاة الفجر ذلك اليوم ، وسألت : اذكرها فائتة ، أم لا ؟
الجواب : لا .

مسألة ومنه : وفي الذي يحضر عند قراءة السجدة من القرآن من الناس ، ولم يسجد لجهله بذلك . فهل على القارئ ، أو من حضر عنه أن يأمره بذلك ، أم يسعه السكوت عنه ؟
الجواب وبالله التوفيق : فنعم يلزم القارئ ، أو من حضر أن يأمره بالسجود . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن سافر هو وجماعة ، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة ، وصلى بهم الوتر جماعة ، جهلا منه لذلك ؟

الجواب : أن الوتر لا يصلى جماعة الا في شهر رمضان ، وإن صلى الوتر احدى جماعة في غير شهر رمضان فلا يخرج ذلك من اقوال المسلمين ، واحب الا يصلي الوتر جماعة ، إلا في شهر رمضان . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه اذا أراد المسافر ان يصلي التراويح بعد صلاة المغرب ، فجائز له ذلك ، ويؤخر الوتر الى وقتها . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : وأما المصلي التراويح اذا سلم من الركعتين الاولين^(١) ، ثم قام وكبر تكبيرة الاحرام للركعتين الاخيرين^(٢) ، فانه يستعيذ عند القراءة ؛ لأن الركعتين الأوليين اللتين سلم بعدهما ، قد تمتا وخرج منها الى صلاة غيرها وكبر تكبيرة الاحرام ، بعد قيامه ، فعليه الاستعاذه بعد ذلك . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ الفقيه صالح بن وضاح حفظه الله . تركت سؤالها ، وبعضا من جوابها وأتيت بهذا منها :

الجواب : وان لم يصل لكسوف الشمس حتى غابت كاسفة لم يصل ، وان لم يصل لكسوف القمر حتى غاب خاسفا قبل طلوع الشمس صلى ، وقيل لا يصلى . وان غاب بعد طلوع الشمس خاسفا ، لم يصل ، فلما غاب قبل طلوع الفجر خاسفا ، صلى بلا خلاف . فهكذا وجدته في آثار أصحابنا . والله أعلم .

مسألة : وما وجدته بخط الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي حفظه الله : في صلاة الكسوف . هل يجهر بالقراءة فيها ، أم يخفي ؟

الجواب : فقول : يخفي القراءة ، وقيل يجهر بالقراءة فيها ، واختلف في الخطبة لصلاة الكسوف ، فقول لها خطبة ، وقيل لا خطبة لها . وكذلك الكسوف ، قيل يخطب لها^(٣) بعد تمامه ، وقيل لا يخطب له . وأشياخنا وعلمائنا يصلون ولا

(٢) في الأصل : الآخرين

(١) في الأصل : الأولين .

(٣) أي صلاة الخوف .

يخطبون، وعلى هذا عمل أسياننا. واختلف: هل يصليان في الأوقات المنهي عنها^(١)، فقيل: لا يصليان في الأوقات المنهي فيها^(٢) عن الصلاة، ويجعل مكانها التسبيح. وقيل يصليان في كل الأوقات، وقيل لا يصليان الا في الأوقات التي يجوز فيها الصلاة دون غيرها من الأوقات التي يكره فيها النفل، وقال آخرون تصلى صلاة الكسوف ما لم تزل الشمس، فاذا زالت الشمس فلا تصلى كصلاة العيدين.

مسألة: من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي الحراسيني النزوي رحمه الله: في سجدة القرآن. هل يجوز ان تسجد كل وقت عند انتصاف النهار وعند طلوع قرن من الشمس، وعند غروب قرن الشمس. الجواب: على قول من لا يجعلها صلاة فكل هذا جائز، وعلى قول من يجعلها صلاة فلا يجوز ذلك الا في الأوقات التي تجوز فيها الصلاة. والله أعلم.

مسألة: من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله: في سجدة القرآن. تركت سؤالها، وأتيت بجوابها، وهو هذا: الجواب وبالله التوفيق: أنا نقف عند سجودها مع طلوع قرن من الشمس وغروب قرن منها، ونسجدها الى القبلة من غير تخطئة منا لمن قال بغير هذا، ولم يخطأ من لم يعمل كعملنا. وأما من جعلها صلاة، أو من أسباب الصلاة، فلا يسجدها لغير القبلة، ولا يكون الا بطهارة كاملة. والله أعلم.

مسألة: ومن جوابه في دعاء التراويح: وسَكِنَّا اللهم، الجنان - بكسر الجيم - والمرأة تقول مكان زوجنا: اللهم يا مالك الحور الحسن، وجاورنا، اللهم، يا مالك الحور الحسن. والله أعلم.

مسألة ومنه: تركت سؤالها، وأتيت بجوابها.

(٢) في الأصل: عنها.

(١) في الأصل: عنها.

فجوابه : أن من لَزِمَهُ سهو في صلاة فريضة أو نافلة فليسجدُ سجدة السهو، بعدما يسلم من تلك الصلاة، واختلفوا في سجودهما على من عَرَضَ له ذلك، في صلاة المسافر إذا لزمه في الصلاة الأولى في الجمع، فقال بعض فقهاء المسلمين: يسجدها حين يسلم من الصلاة الأولى في الجمع، وقال بعضهم إذا سلم من الآخرة، وهو أكثر القول معنا، لأنهما بمنزلة صلاة واحدة، والنية بالقلب، تُجْزِئُهُ لهما، وسجودهما كسجود الصلاة. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفيمن ركع ركعتي الفجر قبل طلوعه وانتقض وضوؤه قبل طلوع الفجر بحدث بول، أو غائط. أتم له ركعتا الفجر؟
فجوابه : يتم له ذلك على قول من أجاز له ركوعهما قبل الفجر على هذه الصفة عندنا، بل ينقضهما حدث النوم، والجماع، وخروج المنى بيقظة أو منام. وإن ركعهما بعد طلوعه فقد ثبتتا له، ولا يَنْقُضُهُمَا حدثه كان من بول أو غائط أو جنابة أو نوم، وكل ما ينقض الوضوء، ولا أعلم في ذلك اختلافا. والله أعلم.

مسألة ومنه : تركت سؤاها، وأتيت بجوابها .
فجوابه : إن قال المصلي لصلاة الضحى: أصلي لله تعالى في مقامي هذا كذا كذا ركعة صلاة الضحى أو الشروق أو نافلة أو طاعة، إماما لمن يصلي بصلاتي، ولن يأتي، أو بصلاة الامام ان كان مأموما متوجها الى الكعبة، إذ^(١) السنة طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فهو كاف عندي. ثم يتوجه^(٢) ويحرم ويستعيذ، ويقرأ الحمد وسورة ماع^(٣) تيسر من القرآن ويسلم بين كل ركعتين، ويجدد النية ويحرم ويصلي بذلك التوجيه ما أراد. وإن أراد ان يصلي سنة الضحى أو الشروق أو الطاعة أربع ركعات، فإن شاء صلى ركعتين منها وتحى الى عبده ورسوله، وسلم على ما وصفت لك، وإن شاء لم يسلم، وقام بتكبيرة، وقرأ

(٢) في الأصل : توجه

(١) في الأصل : إذا .

(٣) في الأصل : ما .

الحمد وسورة أو ما تيسر من القرآن في كلتا^(١) الركعتين ، وقرأ التحيات الى آخرها ، وسلم .

وأما صلاة النافلة وهي في الليل يذكرها نافلة ، فان المصليّ يفصل بين كل ركعتين بتسليم ، ويذكر صلاة النهار طاعة ، وإن ذكرها نافلة فلا يخرج من أقوال المسلمين عندي . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : وكذلك في صلاة الضحى وصلاة الليل يفصل بالتسليم ، وصلاة النهار يفصل ويوصل كل ذلك جائز . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان النزوي رحمه الله : فيمن يقرأ القرآن ، فيمر على السجدة فعداها لمعنى نجاسة ، كانت فيه أو لمعنى غير ذلك أو لغير معنى ، بل إن تلزمه يجوز له في كلا الوجوه ، أم لا ؟
الجواب : لا شيء عليه اذا كان لمعنى عذر من نجاسة ، على قول من يجعلها صلاة ويسجدها بعد ذلك ، اذا ذكر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك يجوز ان يسجدها ، وبه نجاسة من غير بول ولا غائط ولا جنابة .

الجواب : يجوز له ذلك على قول . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وهل يجوز سجود سجدة القرآن في الطريق لمن قرأها ، وهو فيه ، أو سمعها من القارئ وهو في الطريق ، أم لا ؟

جوابه : فأرجو أن قد قيل يسجدها حيث يجوز سجود الصلاة عليه من الارض على قول من يقول إنها صلاة . وقد نهي المسلمون عن الصلاة في الطريق ، إلا من عذر يعذربه عند الله ، ولعلمهم قد قالوا إنه يسجدها حيثما كان

(١) في الأصل : كلتي .

من الارض الطاهرة كان في طريق أو غيرها، على قول من يقول إنها غير صلاة، وكل قول المسلمين صواب معمول به. والله أعلم.

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : أنه جائز بدل ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر، إلا أنه قد اختلف المسلمون بالرأي أنه لا تصلى سنة الفجر بعد صلاة الفجر. وبعد صلاة العصر في اليوم الذي لزم بدلها في ذلك اليوم. وقال أبو سعيد: فإذا جاز بدل ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر، فلا فرق في ذلك اليوم وغير ذلك اليوم، وهذا القول أحب إلي. والله أعلم.

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

وجوابه : يجوز أن تصلى النوافل جماعة في كل وقت تجوز فيه الصلاة، ويسلم بين كل ركعتين إذا استمرت صلاته، ويذكرها في النهار طاعة، وفي الليل نافلة، وإن ذكرها في كل وقت طاعة، فجائز. والله أعلم.

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه خلف بن سنان الغافري رحمه الله : فيمن جاء الى المسجد وقت صلاة الفجر، والامام يصلي بالجماعة الفريضة، ودخل معه في صلاة الفريضة قبل ان يصلي السنة . أيجوز له ان يصلي السنة قبل ان تطلع الشمس، أم لا؟

الجواب : في ذلك اختلاف ويعجبني التأخير الى طلوع الشمس. والله أعلم.

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المنحي رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهذا هو :

الجواب : فالذي حفظته شفاهاً عن الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : من فتياه بمحضر مني له، فقال له السائل : ما تقول

في ركعتي الفجر اذا جاء الرجل الى المسجد فرأى امام الجماعة قد أقام لصلاة الفجر فصلّى مع الجماعة فريضة الفجر. أيجوز له ان يصليها ذلك اليوم بعدما صلى مع الجماعة، أم لا؟

فقال : لا أقول إنه غير جائز ، غير أني أنا لا أصليها الا بعد طلوع الشمس ، ولا سمعته قال إنها تذكر حاضرة ولا فائتة ولا حِفْظَ لي فيها .

أما ما حَفِظْتُهُ عن مسعود بن محمد الأعمى المنحى . انه يذكرها حاضرة والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن فاتته ركعتا الفجر فلم يذكرهما الا بعد طلوع الفجر من اليوم الثاني، وكان اذا صلى الفائتة فاتته الحاضرة؛ لانه يريد الدخول مع الجماعة في الفريضة . ما أولى به؟ يصلي الحاضرة ثم يصلي الفريضة مع الامام ثم يركع للسنة الفائتة من اليوم الأول، قبل طلوع الشمس من هذا اليوم؟ أو يصلي السنة الفائتة، ثم يصلي الفريضة مع الامام، ثم يصلي سنة ذلك اليوم بعد طلوع الشمس؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يصلي ركعتي الفجر من ذلك اليوم الذي ذكرهما فيه ، ما لم يخف فوات الفريضة الحاضرة مع الامام أو غير الامام ، ويجوز لمن رجا أن يلحق من صلاة الجماعة ما يتم به صلاته مع الجماعة أن يركع ركعتي الفجر في موضع من ذلك المسجد، في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ العالم خلف بن سنان الغافري رحمه الله : فيمن صلى ركعتي الفجر قبل أن يطلع الفجر، إن صلى بعدهما نافلة؟
الجواب : فقول يُبَدِّلُهُمَا وإن لم يبدلها فلا بأس ، وإن أحدث أن يبدلها .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وفيمن ركع ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر في الوقت الذي يجوز ركوعهما فيه عند

المسلمين ، ثم انتقض وضوءه بشيء من النجاسات ، بيول ، أو غائط ، أو كذب
لغير معنى ، أو غيبة مسلم ، أو قذف محصن ، أو ما كان مما ينقض الوضوء .
فأرجوا أنها تامتان إلا أن ينام أو يصلي نافلة أو يجامع . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد أن يصلي نافلة قبل الفجر ، فعقد النية لشيء من
الركعات فصلي بعضهن ، وطلع الفجر .
الجواب : فيعجبني أن يُتِمَّ ما بقي من الركعات ، ولو بعد طلوع الفجر بالنية
المتقدمة عند الدخول إلى الصلاة قال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾^(١) .
وان أكتفي بما صلي من الركعات قبل طلوع الفجر وسلم ، فجائز على قول من
يقول بكراهية صلاة النافلة بعد صلاة الفجر إلا لمن فاتته التهجّد قبل طلوع
الفجر . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
جوابه : فقد قيل إن صلاة الليل مثنى مثنى . ويُفصلُ بعد كل ركعتين
بتسليم ، ويُكَبَّرُ تكبيرةُ الاحرام بعد تحديد النية ، ولا يجوز له عندي أن يسلم
من الشفع ويستعيذ من غير أن يكبر بعد التسليم ، تكبيرة الاحرام ، لأن
الاستعاذة لا تكون في الصلاة إلا بعد تكبيرة الاحرام . وأما صلاة النهار إن شاء
وصل ، وإن شاء الله فصل . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي .
رحمه الله . فيمن صلي سنة صلاة الصبح ، وجلس ينتظر الجماعة ، فصافحه
أحد فحياه وحياه هو أيضا أبلغ به ذلك إلى فساد سنة الصبح ، أم إنها يكره
الكلام فقط . ولا يبلغ به ذلك إلى فساد صلاته ، وما حد الكلام الذي تفسدُ
به سنة صلاة الصبح ، وإذا تناول في كلام لا يعنيه لأمر تلك الصلاة ولا
غيرها ، ما حال صلاته ؟

(١) آية رقم ٣٣ من سورة محمد .

الجواب وبالله التوفيق : أن ذلك يكون كراهية لا حرج ولا نقض عليه في ذلك ولا إعادة عليه ، ما لم يقل باطلا في أكثر قول فقهاء المسلمين ، ونستحب ترك القول فيما لا يغني بعد صلاة سنة الفجر . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان . رحمه الله . تركت سؤالا .

فجوابه : أن صلاة السنن التي علي أثر صلوات الفرائض ، أنهن يُذَكَّرْنَ حاضرات ، وإن لم يذكرن أنهن حاضرات ، فلا بأس ، وأما سنة الفجر إن ذكرت أنها سنة الفجر أوركعتا الفجر ، فكل ذلك جائز ، وإن كان المصلي يصليهما بعد طلوع الفجر فإنه يذكرهما أنهما حاضرتان ، [وإن^(١)] لم يذكرهما أنهما حاضرتان فلا بأس وإن صَلَّاهُمَا قبل طلوع الفجر ، علي قول من أجاز صلاتهما قبل طلوع الفجر ، فلا يذكرهما قبل طلوع الفجر أنهما حاضرتان . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي نية صلاة النافلة والطاعة في ليل أو نهار ، إذا لم يذكر أنها كذا كذا ركعة ، وكذلك صلاة الضحي والشروق والقيام ، وصلاة الاعياد والجنائز إذا لم تُذكر كذا كذا تكبيرة ، فعلي ما وصفت إذا لم يذكر كذا كذا ركعة أو تكبيرة وصلى كما هو عليه ، فجائز في جميع ما ذكرت ، وكذلك السنن والوتر ، ذكرها حاضرة ، أو لم يذكرها ، فجائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا صلى المسافر العتمة والوتر ، وأراد أن يصلي التراويح مع الامام .

الجواب : أنه لا يضيق عليه أن يصلي التراويح مع الامام ، أو وحده ، وكان من المستحب ألا يصلي الوتر قبل التراويح . والله أعلم .

مسألة : وسألته هل يجوز للمسافر أن يصلي التراويح في وقت المغرب . ويؤخر الوتر الي وقت صلاة العتمة .

(١) ليس في الأصل .

الجواب : قال : نعم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وفي الصلاة بعد طلوع الشمس ، قبل ارتفاعها قدر رمح ، اذكر صلاة الضحي أم صلاة الشروق ؟
الجواب وبالله التوفيق : كلا الوجهين جائز عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صلاة النذر إذا علم الناذر أنها لازمة واجبة عليه ، واعتقد عند قيامه للصلاة ، وارادته لها أن يصلي ما وجب عليه من صلاة النذر ، غير انه ذكرها في لفظ النية سنة جهلا منه ، هل يجزئه ذلك . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا قام لتأدية ما وجب عليه ، وكان نيته في ذلك في قلبه أجزاء ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : قلت له فيمن يصلي فريضة الفجر مع الامام ، وأخر السنة ، أيجوز له ان يصليها قبل طلوع الشمس ما دام وقت الفجر بعد^(١) لم يفت .
الجواب : قال : إن في جواز ذلك يجري الاختلاف ، وأكثر القول والمعمول به عندنا أنها تصلي بعد طلوع الشمس . والله أعلم .

قلت له : وعلي قول من يقول إنه يجوز أن تصلي قبل ان تطلع الشمس في وقت صلاة الفجر . اذكر حاضرة أم فائته ؟

قال لي : فائته لا حاضرة . يقول : أصلي لله تبارك وتعالى في مقامي هذا أصلي ركعتين بدلا وقضاء عما فاتني من ركعتي الفجر . متوجها الي الكعبة طاعة لله ولرسوله محمد صلي الله عليه وسلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان النزوي رحمه الله . في الذي لعله نذر أن يصلي لله مائة ركعة مرسلا . ايعقدها جملة ، أم يجزئه أن يصلي

أربعاً أربعاً . ويسلم مرة واحدة . أم إذا أتم أربعاً الي أن يكمل المائة الركعة ؟
الجواب : يجوز ذلك كله . الذي ذكرت . والله أعلم .

مسألة : من غير الكتاب من جواب الشيخ الفقيه النزيه سالم بن خميس بن سالم المحيلوي رحمه الله . فيمن أخر سنة صلاة الفجر ، ليصلي الفريضة مع الامام ، وأراد أن يصلّيها بعد صلاة الفريضة قبل طلوع الشمس على قول من أجاز ذلك . أيذكرها حاضرة أم فائتة . وكذلك إذا أخرها الي بعد طلوع الشمس ، أيذكرها حاضرة أم فائتة . وهل يعجبك انت ان تُصَلّي بعد صلاة الفريضة . أم بعد طلوع الشمس . اذا خاف أحد النسيان ، إذا كان له شغل ، عرفنا ذلك . رحمك الله .

الجواب : علي سبيل المذاكرة لا الفتيا . إلا أني لست من اهلها . فأما صلاتها بعد الفريضة قبل طلوع الشمس ، فلم أعلم أن أحدا من أهل العلم فعل ذلك . وإنما يوجد عنهم انهم يؤخروها الي طلوع الشمس ، ويوجد عنهم

بعضهم معني إجازة ذلك . ويعجبني تأخير ذلك الي طلوع الشمس . وأما صلاتها ذلك الوقت بعد الفريضة قبل طلوع الشمس ، علي قول من أجاز ذلك . فوجدت في بعض الجوابات أنها لا تذكر فائتة علي معني جوابه ، وفي بعض الجوابات أرجو أنها فائتة ، ويعجبني ترك بدلا في ذلك الوقت للخروج من الاختلاف ، والعمل بما عليه أهل العلم ، وأما من قبل النسيان ، فالنسيان مرفوع عن الناسي ، غير مأخوذ به ، ولا بأس عليه من قبله .

وأما صلاتها بعد طلوع الشمس فالنية لها ، علي ما وجدته من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد يقول : أصلي ركعتين بدلا عما لزماني وفاتني من ركعتين الفجر ، وفي جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان يقول : أصلي ركعتين عما لزماني من ركعتي الفجر ، وهكذا سمعت شيخنا الفقيه سعيد بن بشير

الصبحي يعجبه ألا يذكرها فائتة ، بل يقول عما لزمني . وإذا قال عما لزمني
فعندي انه كاف ، كانت فائتة أو غير فائتة . والله أعلم .

وتدبر سيدي وقرة عيني ما كتبت اليك ، ولا تأخذ بشيء منه حتي يصح
معك عدله . والله أعلم .



الباب التاسع

في صلاة الجمعة

مسألة ومنه : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان النزوي . رحمه الله . وفيمن أراد ان يصلي الجمعة ، ييسمل قبل النية . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فلا ييسمل . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره وما اظنه وجد بخط الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي . حفظه الله . واتفق العلماء علي وجوب صلاة الجمعة علي أهل الامصار . واختلفوا في الخارج عن المصر . إذا لم يسمع النداء ؟
الجواب : قال بعض يجب عليه . وقال آخرون ، لا يجب عليه ، وقيل لا تجب علي أهل القرى ، وقال بعضهم تجب إذا بلغ عددهم ما تصح به صلاة الجمعة . وأختلفوا في عدد من تنعقد^(١) بهم صلاة الجمعة . واتفق العلماء علي أن الخطبة شرط في صلاة الجمعة . ولا تجب^(٢) عندهم صلاة الجمعة علي الصبيان . ولا علي المسافرين . ولا علي النساء . ولا علي المملوك . وان صلي مصل من هؤلاء صلاة الجمعة . فجائز ذلك إن شاء الله .

ولا علي الاعمى إذا لم يجد قائدا . فإن وجد قائدا . قال بعض : تجب عليه . وقيل لا تجب عليه .

(١) في الأصل : ما تنعقد . (٢) في الأصل : وليس عندهم تجب .

وقيل من شروط الخطبة المتعبد بها : التحميد ، والصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم ، وقراءة آية وقيل آيتين ، والموعظة ، ولا يجوز لمن دخل المسجد والامام يخطب أن يركع . وليس علي الامام في السفر جمعة ويصلي في السفر صلاة المسافر .

وأختلفوا في إمامة الجمعة بغير أذان . فقيل : لا تصح الجمعة بغير أذان . وقيل : إن أقيمت الجمعة بغير أذان فقد صحت وجازت . والأذان مستحب وفي إمامة العبد للجمعة اختلاف .

وكذلك المسافر . قال بعض : لا يكون العبد إماما في الجمعة ولا المسافر . وقال آخرون : يجوز ذلك .

واختلفوا في الكلام والامام في حال الخطبة . لمن لا يسمعها وهو بعيد عنها . قال بعض : له الكلام ، والسكوت مستحسن ومستحب : وقيل لا يجوز الكلام سمع أولم يسمع . والانصات واجب سواء قرب أو بعد . وقيل يحرم الكلام علي المستمع . دون الخاطب إذا كان الكلام ما يصلح الصلاة . وأما إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة . فلا تسقط الجمعة ، بحصول العيد ولا العيد بحصول الجمعة ، وينبغي أن يكون الامام هو الخاطب في صلاة الجمعة ، وان صلي غير الخاطب ، فجائز ذلك عند أصحابنا ، وهكذا أدركنا أشياخنا يفعلون .

واتفق الجميع علي أن ليس من شرط الجمعة ، ادراك المصلي للخطبة . فإن صلي ولم يدرك الخطبة ، فقد صحت له صلاة الجمعة . ومن أدركها واستمع لها ، فهو أفضل ، والغسل يوم الجمعة سنة ، وإذا أدرك المصلي ركعة مع الامام ، وأضاف إليها غيرها اخري ، فقد صحت له الجمعة .

ومن فاتته صلاة الجمعة ، وصلي الظهر أربعاً ، فقد أجزأ عنه . واختلف في الجماعة لصلاة الظهر في يوم الجمعة . قيل تصلي فرادي ولا تصلي جماعة ، وقال بعض تصلي جماعة . وعمل أشياخنا رحمهم الله : انه لا جماعة لصلاة الظهر في يوم الجمعة . بل يصلي منفرداً من لم يصل الجمعة مع الامام . والله أعلم وبه التوفيق .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي . رحمه الله . فيمن صلى صلاة الجمعة الزهراء إذا أراد أن يصلي بعدها السنة . فجوابه : أنه يذكرها سنة الجمعة . والله أعلم .



الباب العاشر

في صلاة العيدين



ومما وجدته مكتوبا أنه وُجِدَ بخط الشيخ الفقيه الوالي : عامر بن محمد بن مسعود المعمرى السعالي . رحمه الله . وصلاة العيدين . قال بعض العلماء هي واجبة وقال بعض هي سنة ، وقيل هي فرض على الكفاية إذا قام بها قائم سقط عن الباقي ، كالجهاد ، والصلاة على الجنازة . وأجمع علماء المسلمين على أن صلاة العيدين سنة في الأمصار والقري ، والجماعة ، ولا ينبغي أن تترك ولو اجتمع قوم من أهل الأمصار على تركها ، كانوا قد تركوا أمرا واجبا يأتون فيه لعله يَهْلِكُوكَ به . ولو تركه واحد وجماعة بعد أن يقوم به غيرهم لرجونا أن يكونوا غير مأثومين ، وهو من الواجب أن يكفي فيه بعض عن بعض .

ووقت صلاة العيدين منذ ترتفع الشمس قدر أثريين إلى حد الزوال ثم ينقضي وقتها ، فمن توانى حتى فات وقتها ، فلا بدل عليه . ويستحب تعجيل الأضحي ، وتأخير الفطر ، ونسحب الأكل يوم الفطر . قبل الخروج إلى الصلاة . ويكره الأكل يوم النحر إلى بعد الصلاة . وقيل لا بأس بالأكل يوم الأضحي قبل الصلاة وبعدها .

والتكبير في الركعة الأولى . قبل القراءة متفق عليه بالاجماع والسنة والركعة الثانية اختلف الناس فيه ، وقيل إن السنة أن الإمام يصلي في المصلي بظاهر البلد ، لا في المسجد . وإن صلى الناس صلاة العيد في المسجد فواسع ذلك ،

وجائز على ما جاء عن بعض المسلمين ، واختلفوا في جواز صلاة النفل قبلها ، وبعدها لمن حضر في المصلي ، قال بعض لا يتنفل قبلها . إذا كانت تصلي في المصلي . ويتنفل قبلها إلا الامام . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه أنه رحمه الله فيها عندي . وفي صلاة العيد الاستعاذة ، بعد تكبيرة الأحرام . أم بعد التكبير الأول .

جوابه : فالذي عندي أن في ذلك اختلافا . والذي يعجبني أن يستعيذ بعد آخر تكبيرة . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره في المصلي صلاة العيد وحده إذا اعتقدها بثلاث عشرة تكبيرة ، فصلها ركعتين بلا تكبير ، ونسي التكبير وذكر بعدما سلم من صلاته أو تذكر وهو بعد في التحيات ، أو الركعة الثانية .

فجوابه : في ذلك اختلاف ، فقول يكبر حيث تذكر ، وقول يكبر عند القراءة في الركعة الثانية ، وإن تذكر التكبير بعدما دخل في التحيات ، فقد تمت صلاته على أكثر قول المسلمين ، وأما اذ عقد التكبير ثلاث عشرة تكبيرة ، ثم أراد أن يكبر أقل مما عقد أو عقد تسعا أو سبعا ثم أراد أن يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، ففي ذلك اختلاف أيضا : قول تتم صلاته بالزيادة والنقصان في التكبير ، وقول لا تتم بالزيادة والنقصان . وقيل تتم بالزيادة ولا تتم بالنقصان على العمد . أما إذا خالف المأموم إمامه في عقد التكبير ففي ذلك اختلاف أيضا إذا تعمد المأموم على خلاف عقد الامام . قول : تتم صلاته ، وقول : لا تتم ، وأكثر القول من أقوال المسلمين أن المأموم عليه أن يتبع الامام في صلاته ؛ لأن الامام انما جعل إماماً ليؤتم به . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) في الأصل : لأن الامام انما جعل إماما

الباب الحادي عشر

في غسل الميت والصلاة عليه
ومعاني ذلك



من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : في رجل معروف بترك الصلاة والصوم ومعروف بشرب التن
وأكل الحرام . أيصلي عليه اذا مات لعله على هذا ، ويغسل أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أنه يغسل ، وأما الصلاة عليه ففي ذلك اختلاف ،
ويدفن في قبره . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي مسلم ومشرك احترقا جميعا ، ولم يُعرف المسلم من المشرك
منهما . كيف الرأي فيهما . من يغسل ويصلي عليه ويلحد له منهما؟

الجواب وبالله التوفيق : أما الغسل فقال بعضُ المسطمين : لا يغسلان الا حتى
يصح المسلم فيغسل ، وقال من قال إنهما يغسلان ، وأما الصلاة فانه يقصد
بالاصلاة على المسلم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي القاتل نفسه بسم ، أو حبل ، أو بشيء من الأشياء؟
فجوابه وبالله التوفيق : أنه إذا قتل نفسه عمدا . قال بعض المسلمين : إنه لا
يصلّي عليه ، وفيه قول إنه يغسل ويصلي عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمشرک اذا مات عند المسلمين . ان المسلمين يسحبونه ويوارونه ، ولا يحمل على أعناق^(١) الرجال ، وانما توارى جيفته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أناس حضروا دفن ميت ليلاً أو نهاراً ، ولم يحضر عندهم في ذلك احد ممن يحسن الصلاة على الميت ، إلا أنهم يجدون في البلد إن طلبوا . فجوابه وبالله التوفيق : اذا لم يكن بحضرتهم احد عند دفن الميت ليصلي عليه ، فلا يضيق عليهم دفنه . وإذا رجعوا الى البلد أخبروا [من]^(٢) يحسن الصلاة على الميت ليصلي عليه . واذا أمكنهم الصلاة على الميت قبل دفنه ، فذلك أحب الي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه لا يصلى على الميت في موضع ورد النهي عن الصلاة فيه ، على القول الذي يعجبني ونعمل عليه ، إلا من ضرورة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن صلى على موتى وهو لا يحسن الصلاة ، فما وجه خلاصه ، أيجوز أن يصلي عليهم بعد أشهر وسنين ، في موضع بعيد عن قبورهم ؟ الجواب وبالله التوفيق : فلا يلزمه بدل ، وصلاة الميت في موضع القصر والتمام سواء . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت منها بالجواب . الجواب وبالله التوفيق : أما الذي قتلت السباع ، ومتقطع شيء من جوارحه فانه يغسل ويكفن ما بقي من جوارحه على أكثر القول ، وأما الذي أحرقت النار ولم يمكن غسله فانه يُيَمَّمُ بالتراب . والله أعلم .

(١) في الأصل : الأعناق .

(٢) في الأصل : ممن .

مسألة ومنه : وجوابه في المولود اذا خرج حيا ، فانه يغسل ويصلى عليه . وان خرج ميتا فانه يغسل ولا يصلى عليه ، على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الثوب المنشور من عند المشرك . هل يجوز أن يكفن به الميت المسلم ، من غير ان يغسل بالماء اذا لم يعلم انه مسه المشرك برطوبة أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : يعجبني أن يغسل الثوب ، وان لم يغسل وكفن به الميت فلا يخرج ذلك من أقوال المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأولاد المشركين الصبيان منهم ، اذا مات احد منهم في بلد الاسلام ، فانهم لا يغسلون ولا يُصَلِّي^(١) عليهم المسلمون . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في الميت اذا دفن من غير ان يصلي عليه لعذر ، ثم إنه صلى عليه احد فلم يذكره انه المدفون بأرض كذا وكذا ، كان يعرف الارض المدفون بها أولم يكن .
غير انه قصد بالصلاة عليه بلا شك في هذا ولا ريب .
الجواب : أنه كاف عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن صلى على ميت في مسجد جهلا منه بذلك . أيكون مأثوما ، وتكون الصلاة تامة ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا لم تكن الصلاة لعذر فالمصلي فيه آثم لخلاف السنة ولا اعادة عليه على هذه الصفة ، قُبِرَ الميت أولم يقبر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي غسل الميت بعد النية لغسله ، عند تنجيته وعند وضوئه وعند المسح على اعضائه .
فجوابه : أما عند الوضوء فيقول عند كل عضو: عفوك الله . وأما عند البخور

(١) في الأصل : يصلون .

له فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، وما قاله من ذكر الله مع كل ذلك ، فحسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد أن يقبر جماعة في قبر واحد من عذر، ان أمكن ان يجعل كل واحد منهم في لحد على حده، وإلا جاز أن يجعلوا في لحد واحد إن أمكن، والا جعلوا في خبة واحدة الذكر والانثى، وجعل عليهم سقف . وان لم يمكن السقف، ودفنوا في غير سقف، فلا بأس بذلك عندنا في الاضطرار . والاضطرار غير الاختيار . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما يعجبك في نقض الوضوء بالنظر الى عورة الميت ومسها . وكذلك في نقضه بالنظر الى القبور أو الى الموتى فيها، وكذلك في نقضه بحملهم اذا كان المحمول انثى ، ومس الحامل شيئاً من بدنها مثل يديها أو رجليها أو رأسها أو غير ذلك، اذا كان يستعين بذلك على حملها، أو بمعنى غير معنى الشهوة؟ الجواب وبالله التوفيق : النظر الى عورة الميت الذي لا يحل له نكاحه فإنه ينقض الوضوء على العمدة عندنا في أكثر قول المسلمين ، وأما سوى ما ذكرته فلا نرى في ذلك نقضا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي السقط اذا كان تام الخلق . أي غسل ويكفن ويجعل فيه ما يجعل في الموتى من جميع الاشياء كلها، أم لا ، تمت شهره أم لم تتم ، نفخت فيه الروح أو لم تنفخ؟ الجواب وبالله التوفيق : فالاحسن عندنا كل ما ذكرته من غسل وكفن وحنوط . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز التقديم والتأخير في الدعاء في الصلاة على الميت ، أم لا؟ الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يُردّ خلاف السنة فلا بأس بذلك عندنا والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه خلف بن سنان الغافري رحمه الله ، وفي الميت اذا تحركت منه جارحةٌ مثل : يده أو رجله^(١) أو بطنه أو ظهره بعدما غسل؟
جوابه : يعجبني أن يعاد غسله .

مسألة ومنه : وفي الميت اذا خرج منه شيء من فرجه أو منخريه أو فمه أو بدنه ، من دم أو بول أو غائط أو مذي أو وذي أو جنابة بعد الغسل ، كان الخارج سائلا أو قاطرا ، أو غير قاطر ولا سائل .
جوابه : يعجبني أن يغسل الموضع ، ويوضأ وضوء الصلاة ، وفيه اختلاف كثير .

مسألة ومنه : وما الأفضل^(٢) عندك من تشيع الجنازة والصلاة عليها ، وقراءة القرآن العظيم ، إذا كان للجنازة من يقوم بها ، وكانت مما يصلي لعله يلي الصلاة عليها غيري .
فجوابه : يعجبني ان تشيع الجنازة ، ويقرأ القرآن إن شاء الله . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحي رحمه الله . وفي المصلي على الميت وحده منفردا ، إذا كبر حين صلاته عليه جهرا ، أو ظنا منه أن الصلاة على الميت لا يكون التكبير إلا جهرا ، وكان يظن أن وراءه أحدا^(٣) يصلي على الميت بصلاته .
جوابه : ان الذي يحلوا في قلبي اتمام الصلاة على صفتك هذه ، إذا لم يُرَدَّ خلاف المسلمين ، وكان منه على سبيل الجهل والنسيان . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الميت يجوز أن يصلى عليه في البلد ، ثم يحمل بعد ذلك ، ويخرج الى المقبرة أم لا ؟

(١) في الأصل : يد أو رجل ولقد آثرنا ما دوناه رعاية لنسق الأسلوب

(٢) في الأصل : أفضل .

(٣) في الأصل : أحد .

جوابه : فعندي أن الميت إذا صَلِّيَ عليه ، في أى مكان هو اقرب من القبر ، أوبعيد عنه جاز ذلك وكفي والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز المرور بالجنائز في أموال الناس . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : ان المرور في الارض المربوبة اليابسة ، اذا لم يتخذها المار طريقاً فيها ، فجاز له ذلك ، ولو لم يرض رب الأرض بالمرور فيها ، إذا لم يكن في مَشْيِ المارشيء فيه^(١) ضرر على الارض ، غير أن المار فيها إذا حجبها المرور فيها ، فعليه ان ينفض رجليه فيها وقت خروجه منها ، وان كان مرور المارين فيها ضرر على ربها ، وعلى الارض ، فلا يعجبني المرور فيها إلا بإذن ربها ، إن كان يملك أمره ، كان المار فيها داخلاً بنفسه أو على دابة أو حاملاً لجنائز . أو حمل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المصلى على الميت إذا كان لا يحسن شيئاً من الدعاء ، ولا من القرآن ولا من غيره ، أيجزئه أن يقرأ شيئاً من آى القرآن . من غير آى الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ، ويكبر على ذلك التكبيرة الرابعة . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فالمأمور به امثال ما أمر به المسلمون في آثارهم . وإن مات أحد . ولم يحضره احد ممن يحسن الصلاة . وما يؤمر به فيها من الدعاء ، فعندي انه يكفي ، ويجوز أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، بعد ما يتم المصلي ما يؤمر به من التكبير ، وما يقال قبله ، قبل الدعاء . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان بن سعيد النزوي . رحمه الله . وفيمن يغسل الميت فنسي أن يُوَضِّئَهُ وأن يعسبطنه أو شيئاً من أمر غسله ، أيعيد غسله كله ، أم يعيد ذلك الموضع الذي قد نسيه ، كان قد كُفِّنَ أو لم يكفن ؟

(١) في الأصل : فيها .

الجواب : إذا كان ذلك نِسْيَانًا منه أو بجهالة ، فلا شيء عليه . وإن كان قبل ذلك أعاد ما ترك من غسله . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن سليمان بن مداد رحمه الله . إذا مات المجزوم في بلد ، ولم يكن فيه أحد من المجزومين ليغسله ، والأصحاء خافوا على أنفسهم ، أيجوز ويسع أن يدفن بغير غسل ؟
الجواب : يُغَسَّلُ بالماء إن أمكن ووجد من يغسله من الأصحاء ، أو من أهل الجزام ، وإن لم يمكن غَسْلُهُ بالماء يُمِّمَ بالتراب . ولا يجوز ترك غسله ، وغسله سنة واجبة على من قدر . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله وغفر له . تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : إن الشهيد الذي لا يغسل هو المقتول في المعركة دون غيره . في حرب المشركين أو الباغين في أكثر القول ، وقول إنه يغسل على كل حال . وذلك زيادة له في طهارته إذا لم يُخَفَّ عليه من ذلك ضرر . وأما ما سواه من المقتولين ظلما . ومن مات في المعركة قبل أن يوارى . ففي غسلهم اختلاف بين المسلمين بالرأى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا أنقطعت جارحة من جوارح الإنسان مثل يد أو رجل أو أصبع فانه يُغَسَّلُ ويدفن من غير تسقيف . ولا يصلى عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن غيره ، وأما الرجل الميت إذا لم يُوصَّ^(١) بكفن ولا عطر ولا بغسل ولا حفر قبر فجائز للجماعة أن يكفونه من ماله ، ويستأجروا له من ماله ، لعله من يحفر له قبرا ، ومن يحمله ومن يغسله ، ويخرج ذلك كله من ماله ، ولا يجوز أن يعطر من ماله إذا لم يُوصَّ^(٢) به ، إلا برأي الورثة . والله أعلم .

(١) ، (٢) في الأصل : يوصي .

مسألة قلت له هل يجوز لأحد أن يطأ على قبور في حاجة له ؟
الجواب : قال يُكره المشي على القبور . ومن أضطر فلا شيء عليه ، وإن
وطئ على القبر عند حمل الجنازة إذا لم يمكنه إلا ذلك ، ولم يضره ، ويكره
المشي لغير حاجة ، وأما الكلام فيكره خلف الجنازة إلا بذكر الله . وعند دفن
الميت إلا لمن يدفنه من طلب طين أوليين ، ولمعنى القبر لدفن الميت . وقد
اختلفوا فيه متى تكلم ، قال قوم إذا قضى الصلاة ، وقال آخرون حتى يضرب
عليه بالطين . وقال آخرون حتى يدفن إلا بذكر الله أو بطاعة الله فذلك لا
كراهية فيه .

مسألة : من جواب الشيخ الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي
رحمه الله : في الميت الصغير إذا عُيِّلَ يوضأ وضوء الصلاة مثل البالغين ،
أم ، لا ؟
جوابه : إن وُضِئَ فهو أحسن ، وإن مُضِمِّضَ فَوَهْ (١) ، وعمه الماء .
فيكفي . والله أعلم .

مسألة : وما وجدته بخطه أعني عامرا هذا : واختلف في القراءة في صلاة
الجنائز أهى شرط في صحة الصلاة ، أم لا ؟
الجواب : فقال بعض هي شرط في صحتها . وقال آخرون : لا شرط في
ذلك [ولا] (٢) قراءة فيها ، ولا يجوز عندنا دفن الميت في تابوت ، وإن كان قيل
ذلك عن بعض ، فلا يعمل بذلك أشياخنا ، وذلك خلاف لسنة الرسول صلى
الله عليه وسلم .

والمقتول في المعارك الشهيد لا يغسل . واختلف في الصلاة عليه ، وأكثر ما
عرفناه عن أشياخنا : إن المقتول الشهيد يُصَلَّى عليه .

(١) في الأصل : فاه .

(٢) ليس في الأصل .

واختلف في النية في غسل الميت . فقليل : واجبة . وقيل : القصد للفعل كاف^(١) .

واختلف فيمن أحق بالامامة على الميت . فقليل الوالي أولى من الولي ، وقيل الولي أولى ، وقيل الأقرب فالأقرب . وأجازوا الصلاة على الميت في المسجد مع الكراهية ومن شرط صحة الصلاة على الجنازة : الطهارة وستر العورة .

وإذا مات الميت غير مختون : فإنه يترك على حالته ، ولا يختن بعد الموت ، واختلف في تقليص أظافره ، والأخذ من شاربته ، وشدد في ذلك بعض العلماء حتى أوجب التعذير على من فعل ذلك .

واختلف في كفن الميت . هل يكون من رأس مال الميت ، أم يكون من ثلث المال . فأكثر القول والمعمول لعله به أنه مقدم على الدين والورثة .

واختلف فيمن قُتِلَ من أهل البغي وقطاع الطرق : فقليل يصلى عليهم ويغسلون . وقيل لا يصلى عليهم ولا يغسلون .

وفي غسل الميت اختلف . هل الأفضل أن يغسل مجردا أو في قميص ؟ . فقليل : أن يغسل مجردا إلا أنه تستر عورته . وقيل الأفضل أن يغسل في قميص . وأجمع علماء السلف أن الزوجة تغسل^(٢) زوجها . واختلف في الزوج هل يغسل زوجته ؟ فقال بعض يغسلها . وقال آخرون لا يغسلها والله أعلم .

وعندي أن يحل جواز غسل الزوج لزوجته . ولعله وهو^(٣) أولى من غيره من سائر الأولياء . والسقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر . لم يصل عليه . واختلف عليه إذا بلغ أربعة أشهر . فقول يصلى عليه . وقول لا يصلى عليه . ويغسل . والله أعلم . . وقيل إنه إذا بانث حياته غُيِّلَ ، وَصِّلَ عليه .

(١) في الأصل : كافي .

(٢) في الأصل : ان نقل .

(٣) في الأصل : هي لعله ، وهو أولى .

مسألة : ومن غيره من جعل الميت في لحده على قفاه . فلا بأس . والمأمور به أن يجعل على جنبه الأيمن .

مسألة : وسألته : أيكفن الميت في قميص ورداء بلا أزرار . قال : نعم يلبس القميص ثم يلف في الرداء .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن جمعة بن عبيدان ، رحمه الله : في النية لصلاة الميت ، أنه يجزىء أن يقول : أصلي على هذا الميت ، كان الميت رجلاً أو امرأة . وإذا قال : على هذه الميتة ، وكان الميت رجلاً . ناسياً أو جاهلاً . فلا نقض عليه ، والنية تكفي بالقلب ، على قول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكيف لفظ الصلاة على الميت والعبد والحر والصغير والكبير ، فعلى ما وصفت الصلاة على المذكورين واحدة ، غير أن الدعاء لا يجوز إلا للأولياء ، وأما الآية التي في الصفح الأول وحم غافر آخر الصفح كافية للجميع . والله أعلم .

مسألة ومنه : ولا تجوز الصلاة على الميت في المسجد .

مسألة : وأما الصلاة على الميت في المسجد فلا يجوز إلا من ضرورة . وأما الطريق فتعجني الصلاة في غير الطريق ، وإن صلي فيها على الميت ، فالصلاة تامة . وعندني الصلاة على الميت أهون في أموال الناس ، من الطريق والمسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا خرج من الميت شيء من بعد غسله ، فقال من قال : يعاد غسله . وقال من قال : يُعاد ذلك الموضع وحده ، ولو كان سائلاً ، وهو أكثر القول . وكذلك تجوز صلاة الجنائز في أموال الناس مثل عاتبة إذا لم يكن هناك زرع ولا يحدث في ذلك حَدَثٌ . والله أعلم .

مسألة ومته : وفي الذي يغسل الميت : إذا كان على الميت قميص ، وقبضها المغسل عند الغسل ، ثم خلعها رجل من بعد غسل الميت . أبيض من المغسل القميص ، أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، إذا كان المغسل قبض القميص ، فإنه يسلمها إلى الورثة أو من أمره بغسله ، على ما حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة : وغسل الميت . هل واجب غسله من الجنابة ، كان بالغاً أو صبياً ، أم إذا قال أغسل هذا الميت غسل الموتى ، وطهارة له من كل نجاسة . أتكفي هذه النية ، بلا أن يذكر جنابة ولا غيرها ، ويقول أداء السنة أم أداء الفرض ؟

الجواب : لا يحتاج أن يذكر في النية الجنابة في غسل الموتى ، كانوا بالغين أو صبياناً . وإن قال : أداء السنة أو أداء الفرض . كل ذلك جائز عندي . والله أعلم .

قال المؤلف : وجدت هذا مكتوباً فكتبته كما وجدته ، وهو هذا : سأله نسوة من حضرة^(١) وفاة رحمة زوجة رجب بن سعيد بن محمد من أهل الشيخ الذي^(٢) اتخذ محرماً أنهم كيف عملوا في غسلها في حال عطرها ، إذ هي ميتة^(٣) ماتت وهي في عِدَّة زوجها الهالك ، إذا^(٤) حضر وفاتها أبو القاسم بن سابق بن عمر ،

(١) في الأصل : حضر .

(٢) في الأصل : التي .

(٣) في الأصل : ميتة .

(٤) في الأصل : إذا .

فقال: (١) لي نسوة - لست أتهمهن - أنه أمرنا (٢) أبو القاسم بن سايق أن (٣) اعملا لها زعفران بلا مسك ، وذريرة عود خالص بلا مسك ، فعملن لها ذلك وتركنا ما كان أخرجناه لها من الذريرة والزعفران الممسكين ، حتى أردنا (٤) أن نُغَيِّرَها بحبة عبير . وهو عود يدق ويعمل بالمسك ، فنهانا عنه فتركناه ، وغيرناه بالعود الخالص . والله أعلم .

قال المؤلف : كتبت كما وجدته ، وله بقية لفظ تركته ، وحفظت أنا في تَعْطِير المِيْتَةِ اختلافا . والله أعلم .



-
- (١) في الأصل : فقلته .
 (٢) في الأصل : أمرن .
 (٣) ان هنا مفسره : ليست ان المصدرية ومعناها (أي) .
 (٤) في الأصل : أردن .

الباب الثاني عشر

في الصيام ومعانيه وما يشتمل عليه

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان
التزوي رحمه الله . وفي امرأة لزمها بدل شهر رمضان . وتوانت الى ان قرب شهر
رمضان المقبل . وأخذت في البدل الذي لزمها ، وأخذها نفاسها ولم تكمل
البدل ، ثم جاء شهر رمضان . . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب :
الجواب : بقدر أيام البدل التي عليها من شهر رمضان ، فلا يلزمها شيء ،
وان لم يبق من الايام بقدر ايام البدل فعليها أن تطعم كل ليلة ، في شهر رمضان
فقيرا تُعَشِّيه وتَسَجِّرُهُ على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه : فيمن أوصى أن يصام عنه خمسة أشهر ، عما لزمه من
فساد صيام شهر رمضان . فيجوز ان يصوم الرجال عن النساء ، والنساء عن
الرجال ، وإذا أوصى الْمُؤَصِّي بصيام خمسة أشهر ، فجائز أن يصوم عنه خمسة
رجال . أو خمس نسوة في شهر واحد ، وإذا انتقض صيام أحد منهم ، فلا
ينتقض صيام الآخرين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما تقول من ليلة الثلاثين من شعبان ، وكان الوقت سحابة أو غباراً ، أو أشباه ذلك . وجاء الخبر أن هلال شهر رمضان بالنقص في شهر رمضان ، وبعد انقضاء شهر رمضان . ما يلزم من أكل ذلك اليوم ومن صامها ؟

الجواب وبالله التوفيق : من أكل ذلك اليوم ، وصح في شهر رمضان [أن] ^(١) ذلك اليوم من شهر رمضان فعليه بدل ذلك اليوم ، وإن صح بعد انقضاء شهر رمضان ، فقال بعض المسلمين لا بدل عليه ، وقال من قال : عليه بدل ذلك اليوم ، وأما الصائم ذلك اليوم فقال بعض المسلمين : عليه البدل ، وقال من قال : لا بدل عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : أما الكذب المتعمد ^(٢) ، فإنه ينقض الوضوء على أكثر قول المسلمين ، وأما الصوم فلا ينقض على أكثر قول المسلمين ، وقول أنه يُنقضُ صوم يومه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن مرض في شهر رمضان ، وبقي مريضاً إلى أن جاء شهر رمضان الثاني .
فجوابه : أنه لا يلزمه اطعام على أكثر قول المسلمين . والمعمول به عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن كان عليه بدلُ صوم . وقد عجز عن الصيام من مرض طال به ، أو كبر فلا يجوز له أن يستأجر أحداً يصوم عنه ما دام حياً . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل : المعتمد عليه .

مسألة ومنه : ومن سمع الأذان وقت المغرب ، فأكل حين سمع الأذان ،
وبان له ان الأذان قبل الوقت ، فقال من قال من المسلمين : عليه بدل يومه .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صيام شهر رمضان إذا لسعته حيه ، أو غول أو شيء من
الهوام ومثلها ، أو [ضربة غاسوق]^(١) وخاف تلف النفس ، فهل يجوز له أن
يشرب الادوية طلبا للعافية ، كان الدواء قليلا أو كثيرا إذا اصابه ذلك بالتهار ،
وهل يجوز لمن حضره ان يسقيه ذلك ، وهل يتم له ما مضى له من صومه ، على
هذه الصفة . أم لا ؟

الجواب بوالله التوفيق : إذا أصابته علة الغاسوق في النهار، فجائز له أن يشرب
الأدوية على ما حفظته من آثار المسلمين ، وصومه الأول تام ، وكذلك جميع
العلل التي يخاف منها الهلاك على النفس . والله أعلم .

مسألة ومنه : الى الشيخ بلعرب بن سلطان بن سيف اليعربي . وذكرت
مولانا مناظرا في هلال شهر رمضان ، قاعلم أني أشرح لك ، ما جاء من آثار
المسلمين رحمهم الله في هلال شهر رمضان لصيامه ، وما جاء في الإفطار بعد
انقضائه اعلم مولانا رضيك الله . قد جاء في ذلك اختلاف بين المسلمين
بالرأى . لا بالدين .

الجواب : قال من قال من المسلمين إنه لا يلزم صيام شهر رمضان ، إلا
شهادة عدل وقال من قال بشهادة عدلين : وإن صام الناس بشاهد عدل ، فلا
يكون الإفطار إلا بشهادة عدلين ، إن لم يَرَّ^(٢) الناس هلال شوال من غيره ، وإنما
على الناس ان يصوموا ثلاثين يوما غير اليوم الذي شهد به الثقة أنه من شهر
رمضان ، وهذا القول هو أكثر . وقال من قال : إذا صام الناس بقول واحد جاز

(٢) في الأصل : يروا .

(١) أصاب إغواء أو نحوه .

لهم أن يحسبوا ثلاثين يوماً باليوم الذي شهد به العدل ، إنه من رمضان ثم يُفْطِرُوا^(١) ، قال من قال : يصام بواحد ، ويفطر بواحد ، لأن ذلك ليس كحقوق العباد ، وقول الثقة حجة في حقوق الله .

فاعتبره مولانا رضيك الله ، معنى هذه المسألة ، وكل ما ترضاه أنت وتعده فانا تَبِعْ لقولك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل لزمه بدل لشهر رمضان . وكلما لزمه بدل لشهر رمضان أوصى بأجره من يصوم عنه ما لزمه بعد الموت ، لظنه ورجائه أن ذلك له ولا يضيق عليه ، وقد خلا لذلك سنون كثيرة من العشر السنين فصاعداً ، كيف يصنع وما الوجه في ذلك لخلاصه ، وتجزئه الوصية المذكورة لما سلف ومضى من امره مع التوبة والاستغفار الى الله من تَفْرِيطِهِ^(٢) وتقصيره ذلك إِذَا أَصْلَحَ ما يستقبل من أمره كان قادراً على البدل لذلك في حياته ، أو غير قادر ، وإذا أخرته الوصية لذلك فيما سلف ومضى ، على الجهل في السنين الخالية ، أيلزمه اطعام لكل يوم إطعام مسكين ، من قَبْلِ كل شهر قد مضى من أشهر رمضان ، ولم يبد له جهلاً منه ، أن تجوز له الوصية بعد الموت ، بما لزمه من هذا الطعام ، أم يلزمه شيء من الكفارات مع التوبة الى الله من جميع ذنوبه ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه لا يلزمه شيء من الكفارات ، وعليه ان يصلح ما استقبل من أمره ، وأما إطعام المساكين لما مضى من أشهر رمضان ، ففي ذلك اختلاف بين المسلمين بالرأى ، قال من قال من المسلمين : عليه ان يطعم لكل يوم مسكيناً بقدر الايام التي لزمته من أشهر رمضان مما مضى من الأشهر ، وقال من قال من المسلمين : عليه ان يطعم لكل يوم مسكيناً بقدر ما لزمه من بدل

(١) في الأصل : يفطرون .

(٢) في الأصل : تفرطه .

الأيام من آخر الأشهر من شهر رمضان ، ولا يلزمه إطعام فيما مضى من بدل
الايام من الأشهر الماضية من أشهر رمضان ، ومن عمل بهذا القول ، فقد عمل
بالحق وقال بالصدق ، وجائز له ذلك ، وخاصة في التائب إلى الله .

وأما ما أوصي به من البدل ، فجائز له ذلك وإن صام بنفسه بدل الايام
فذلك أحسن ، وإن اكتفى بالوصية بالبدل ، فواسع له ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن يرى جنابة في ثوبه أو بدنه نهاراً ، ولم يعلم بها ، ثم تواني
عن الغسل لعله حين علم بها .
فجوابه : أنه يلزمه بدل بعض صيامه على أكثر قول المسلمين . والله
أعلم .

قال المؤلف : أرجو أن معنى جوابه أنه يلزم نقض ما مضى من صومه ،
لأنني حذف السؤال . والله أعلم . . رجوع .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
فجوابه : أنه جائز للمرأة أن تصوم البدل ، والنذر ، والكفارات ، ولو كره
زوجها على أكثر قول المسلمين والمعمول به عندنا ، وأما صوم التطوع فلا تصوم
إلا برأيه . والله أعلم .
مسألة ومنه : وإذا لم يصح هلال شهر رمضان على النقص ، وإنما صح بعد
شيء من أيامه ، أنه هال على النقص يجوز له تأخير بدل ذلك اليوم بعد ثاني
شوال كان هلال شهر شوال نقصاً أو تماماً ؟
الجواب وبالله التوفيق : فنعم يجوز تأخير بدل ذلك اليوم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه من كان صائماً تطوعاً ، وأكل ناسياً ، فقول جائز له أن
يأكل بقية يومه ، وقول لا يجوز ، لانه عاهد الله على الصيام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عبث بذكره لغير قضاء الشهوة . فغلبته الشهوة حتى أمنى وهو صائم . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب .
الجواب وبالله التوفيق : لا يجوز أن يعبث بذكره . وإن فعل ذلك فهو عاص لله وعليه التوبة من ذلك . وإن خرجت منه الجنابة ، من غير قصد منه ، لا نزال النطفة ولقضاء الشهوة ، فقال من قال : عليه بدل يومه . وقال من قال : بدل ما مضى . وإن أراد قضاء الشهوة ، فعليه البدل والكفارة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في الصائم ، إذا أجنب نهائياً ثم غسل فرجه ورأسه وقعد بعد ذلك عن غسل سائر جسده ، ومضى في حوائجه .
الجواب : أن صومه تام . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي سليمان بن مداد النزوي . رحمه الله في صائم شهر رمضان أجنب ليلاً في بلدة ، وأخر الغسل الى أن طلع الفجر خائفاً من وحشة الجن جهلاً منه بذلك لظنه أن ذلك جائز له ، ولم يتيمم فأرجو أن عليه بدل ما مضى من صومه ، وقيل عليه بدل يومه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل أوصى أن يؤجر من يصوم عنه كذا وكذا شهراً عما لزمه من فساد صوم شهر رمضان ، وأراد الورثة أن يصوم كل واحد منهم بمقدار سهمه ، ألهم ذلك إذا كانوا بُلغاً ، أم عليهم أن يأتجروا كما وصى الموصي ؟

فجوابه : يعجبني أن يمثل بذلك وصية الموصي يُؤَجَّرُ له من يصوم عنه كما أوصي . والله أعلم . قال غيره جائز أن يصوم الورثة عن هالكهم صوماً متبعاً ، ولو أوصي أن يُؤَجَّرَ من يصوم عنه على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة ابدلت شهر رمضان ، في أول شهر رمضان ، ولعله شوال ثم انها حاضت بعد ما صامت شيئاً فأفطرت ، واستمر بها الدم الشهر

كله ، فأكلت وتظن أن ذلك جائز لجهالتها ، تركت بقية السؤال .
الجواب : إن افطرت في أيام استحاضتها تظن انه جائز لها ، فقد انتقض
 عندي من صامته من الايام الماضية على قول من يقول إن البدل لا يكون إلا
 متتابعاً ، وقال من قال : إنه تام ولها ان تعتد به وتصوم ما بقى عليها من البدل ،
 ويعجبني قول من قال : إنه منتقض . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أفطر عشرة ايام من أول شهر رمضان لسفر أو مرض ، أو
 حيض ، ثم صام عشرين يوماً ، فلزمه في يوم ثلاثين من شهر رمضان بدل ما
 مضى من صومه ، أيلزمه بدل ما صام ، وهو عشرون يوماً أم بدل الشهر كله ،
 على هذه الصفة . أم لا ؟

فجوابه : فمعي أن عليه بدل ما افطره في سفره ، أو مرضه مع صوم ما لزمه
 عما مضى من بقية شهره ، إذا فعل ما يهدم ما مضى من صومه ، وهي العشرون
 الباقية عليه من الشهر ، فصار ذلك شهراً تاماً ، وكذلك الحائض . والله
 أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي
 النزوي ، في الصبي إذا أطاق صوم شهر رمضان ، فأمره أحد بالافطار بعد ما
 أخذ في الصوم ؟

فجوابه : إن كان الأمر والدّاً فقال بعض فقهاء المسلمين يطعم عنه . وقال
 بعضهم لا بأس عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة عليها بدل من رمضان ، فأخرته الى شعبان ، فلما
 ارادت بدله وأخذت فيه ، أسقطت سقطاً ، فلم تطهر إلى أن دار رمضان ،
 وكانت لولا هذا السقط على ثقة من ادراك صوم ما عليها من البدل قبل دخول
 رمضان أتعذر هذه من الطعم^(١) ، على هذه الصفة . أم لا ؟

(١) [الاطعام] .

الجواب وبالله التوفيق : انها لا تعذر عندنا على هذه الصفة ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصائم إذا أصابته الجنابة بالنهار ، وسار ليغتسل من جنيته ، فغسل موضع النجاسة ، وغسل فاه ومنخريه ، وتوضأ ثم قام من الماء ، وأراق البول وأستبرأ ، وأتم ما بقى من غسله .

فجوابه : ألزمه بعض فقهاء المسلمين نقض صوم يومه ، ولم يلزمه آخرون منهم شيئاً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصائم شهر رمضان بلا صلاة ، أيمنع من فطرة المسجد . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يصل من غير عذر يجوز له مع المسلمين أهل الاستقامة في الدين ، فإنه يمنع عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن سافر في شهر رمضان [وعرض له] ^(١) الإفطار في النهار من غير عذر يعذره ، ولا نية متقدمة له للأفطار . ما عليه ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا خرج من عمران بلدة قبل الفجر ، فقال بعض فقهاء المسلمين : إذا [عرض له] ^(٢) الإفطار ، فعليه البدل والكفارة ، وقال بعضهم يبدل الماضي بكفارة ، وقال بعضهم لا بدل عليه إلا ما افطر ، وقال من قال يبدل ما مضى حسن عندي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن صام ثلاثين يوماً من شهر رمضان من هذه السنة ، وصيامه على النقص بلا صحة رؤية الهلال ، وظن بعض الناس انه يجوز ، وذبح منهم كثير للعيد على الهلال الأول ، ثم قيل إن أحداً رأى هلال شوال الشهر الثاني ، أعني شهر شوال ، فأفطر مفطر على ذلك ، بلا صحة الرؤية

(١) ، (٢) في الأصل : اعترض .

الاولى ، ثم تبين له أنه غير جائز له ذلك ، كيف ترى عليه ؟ أيجزئه بدل ما مضى . أم عليه الكفارة ويدل ما مضى . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن كان متأولاً أجازته ذلك ، ففي وجوب الكفارة والبدل عليه اختلاف ، وأكثر القول لا كفارة عليه ، ولا بدل ، وإن كان جاهلاً ففيه أيضاً اختلاف بعض فقهاء المسلمين أنزل الجاهل منزلة المتعمد ، وبعض أنزله منزلة الناسي والبدل لما مضى أحوط له في كلا الوجهين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل استأجره وصى رجل ليصوم عن هالك كذا وكذا من الأيام أو الأشهر ، فلما دخل الأجير في الصوم ، نهاه الوصي عن الأيام ، وأراد الأجير ترك الصوم أيضاً ، وطابت نفسه من أجره ما صامه من الأيام ، أعليه بأس في افطاره هذا ، لانه لم يكن صومه لله تعالى ، ولما أراد بصومه هذا عرض الدنيا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن أجازته الاجرة على فعل الطاعات في هذا ومثله فيها اختلاف أجازته بعض فقهاء المسلمين . ولم يجزه آخرون ، وعلى قول من أجاز ذلك ، فلا بأس عليه عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المعتوه ، أيجوز لأحد أن يأمره بالأكل في شهر رمضان أو يعطيه شيئاً ليأكله ، أمره بذلك أو لم يأمره بذلك ، على هذه الصفة . أم لا ؟ الجواب وبالله التوفيق : أن المعتوه هو المذهب العقل ، يجوز ما ذكرت لمن ذكرت فيما ذكرت عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عليه بدل من شهر رمضان . فلما أراد قضاءه لم يعقده كله في أول ليلة ، بل صار يجدد النية لذلك ، كل ليلة ، ونيته أن يصوم متتابعاً ثم انتقض عليه صيام يوم منه بمثل أكل أو شرب على النسيان ، انتقض صومه الماضي ، أم يكفيه أن يزيد صيام يوم موصولاً بصوم ما عليه من البدل ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يكفيه بدل يوم موصولا صيامه بصيام الأول على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصائم إذا ساغ ريقه وبه دم غير أنه لم يعلم بذلك ، أو كان قد علم ثم نسي ، أعليه بأس في صومه على هذه الصفة ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا بأس عليه عندنا على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصائم إذا آذته ضرورته ، فابانها ، فخارشيء من الدم من فيه الى جوفه غلبة عليه لا اختيارا منه .
فجوابه : انه لا شيء عليه على صفتك هذه عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا لم ير هلال رمضان ، ليلة الثلاثين من شعبان لسحاب أو غيره أو غير ذلك ، واحب أحد ان يصومه خوفا ان يكون من رمضان ، فأصبح على نية الصوم ، فهو عما لزمه من صيامه ، وإن كان من شعبان فهو تطوع منه قربة الى الله تعالى ، أيجزئه ذلك إذا صح أن ذلك اليوم كان من رمضان على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن أكثر القول معنا لا يجزئه صوم هذا اليوم عن فرضة إن صح انها من رمضان في شهر رمضان ، لانه صامه بغير نية ثابتة يقدمها من الليل والغبرة بفتح الغين والباء هي الغبار ، قال تعالى : ﴿ وجوه يومئذ عليها غبرة ﴾ (١) .

مسألة ومنه : وإذا صح هلال رمضان بشهادة ثقة واحد ، وصام الناس بشهادته أيجوز لهم ان يفطروا من فطرة المساجد ، المجهولة لصائمي شهر رمضان من أموالها ، على هذه الصفة . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فنعم يجوز ذلك على قول من اجاز بشهادته واثبتها في ذلك . والله أعلم .

(١) آية رقم ٤٠ من سورة عبس .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه على بن مسعود بن محمد المحمودي المنحي رحمه الله في صيام شهر رمضان ، إذا أكل بعد طلوع الفجر وهو يرى ان عليه ليلا ، فإن كان حين اراد الأكل في ظنه وقوة يقينه أنه على سعة من الوقت في إجازة الأكل للصائم ، ولم ينظر جهة الفجر ، فلما أكل صح عنده من بعد أنه أكل مع الفجر ، فعليه بدل يومه . وإن كان عند اكله نظر الى الفجر فلم يعرفه وجهه وكان عند العارف ان الفجر قد طلع ، فلا يسعه عندي ذلك ، وعليه الكفارة والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .

فجوابه : ان الدفعة من الدم بعد طهر عشرة ايام ، أو الدم السائل أو القاطر ، ما لم يتصل بالمرأة ثلاثة أيام بلياليها وأوقاتها . إن ذلك ليس بحيض ، وإن تركت المرأة في ذلك الصلاة والصوم ، فعليها بدل ذلك ، فإن كانت صائمة ووجدت بها دفعة دم ، وتركت في ذلك شيئاً من الصلوات ، وطهرت بعد ذلك طهراً يتيناً ، فعليها بدل تلك الصلاة ، وصوم ذلك اليوم ، ولو لم تأكل وتشرب ، إذا كان تركها للصلوات من صلوات النهار ، أو صلاة الفجر ، فيلزمها بدل صوم ذلك اليوم .

وإن كانت الصلاة التي تركتها من صلوات الليل ، واصبحت طاهرة على نية الصوم ، فلا عليها في صومها شيء من بدل ولا غيره ، وإنما عليها بدل الصلاة التي تركتها . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود المعمر السعالي النزوي رحمه الله . في المسافر يبقى في سفره الى ان حضر رمضان الثاني ، فلا إطعام عليه على أكثر قول المسلمين ، ولا يجوز لهذا المسافر أن يصوم غير شهر رمضان والله أعلم .

مسألة ومنه : وقال فيمن أصبح صائماً بدل شهر رمضان فنسى فأكل ثم تعمد على الأكل أنه يلزمه بدل ذلك اليوم ، وقول يلزمه بدل يومين ، هكذا فيما عندي شفاهاً عنه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن افطر في شهر رمضان في سفره أو في مرضه ثم مات في (١) ذلك السفر أو بقي مريضاً ما لم يصح حتى مات من ذلك المرض ، الذي كان أفطر فيه من شهر رمضان ، أنه لا بدل على هذين فيما كانا افطرا ، ولا يقضى ذلك عنهما ، وإن كان المسافر رجوع الى بلده ، أو صح المريض من مرضه بقدر تلك الايام التي أفطر فيهن من شهر رمضان أو شيء منها ، فعليه بدل تلك الايام التي كان فيها صحيحاً ، أو رجوع من سفره ليس عليه غيرهن من الايام التي كان أفطر فيهن .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد بن زامل النزوي رحمه الله : في فضل الصيام بعد شهر رمضان ، أفضل الصيام ايام البيض ، وست بعد العيد من شهر الفطر ، ويوم سابع من شهر ذي القعدة ، ويوم خمسة وعشرين من شهر ذي القعدة ، وأول يوم من شهر الحج ، وأول يوم من شهر المحرم ، ويوم [تاسع] (٢) أو يوم عاشر من شهر المحرم ، وإذا دارت الجمعة يوم سابع في كل شهر ، ويوم النصف من شعبان ، ويوم سبعة وعشرين من رجب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يكون صائماً: هل يجوز له ان يخلق عانته ، والى كم يوم حد خلق العانة من الايام؟

الجواب : جائز له ذلك ، وحد ذلك اذا قبح وسمج . وقول حتى تكون الشعرة تلوى [على] (٣) الاصبع ، وقول الى أربعين يوماً للرجل ، والمرأة الى عشرين يوماً . والله أعلم .

(٢) في الأصل : سابع .

(١) في الأصل : من .

(٣) ليست في الأصل .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : تركت سؤالها وأتيت بجوابها، وهو هذا :

الجواب وبالله التوفيق : حفظت من آثار المسلمين أن من انتقض عليه صوم يوم من شهر رمضان، بمثل انه أكل وشرب ناسيا أو كذب متعمدا وأشباه ذلك، فواسع له الفطور من فطره المسجد، ذلك اليوم، ولا أعلم فرقا بين صوم البدل والمبذل منه في النقض . والله أعلم .

مسألة : ومن جامع زوجته في الليل ثم ناما وبعدما استيقظا من نومهما جامعها ثانية ولم يَنْظُرَا الوقت لجهالتهما، فسمعا المؤذن بعدما فرغا وخرجا . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان وقت الجماع الأخير حائل عن رؤية الفجر من غيم أو غيره، ولم يعرفاه من قبل ذلك الحائل، ففي بدل صوم يومهما ذلك عليهما اختلاف . وان لم يكن هنالك حائل عن رؤيته الفجر، ومعرفة عندهما أو عند أهل المعرفة والعلم به، فهذا لا يسع وعليهما بدل ما مضى من صومهما عندنا، وفي الكفارة عليهما اختلاف . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ علي بن مسعود بن محمد المنحى رحمه الله : فيمن عليه بدل من رمضان فابتدأ بصيامه في السفر ثم أفطر في سفره ذلك ثم رجع فصام في ذلك السفر، وكان على هذا دأبه الى ان أتم بدل ما عليه من الصوم . أيتم صومه على هذه الصفة، على قول من يقول بتام صوم رمضان متفرقا في سفر واحد؟

فجوابه : فالذي ذكرته في سؤالك يجري فيه الاختلاف بين المسلمين بعض أجاز وبعض لم يُجِزْ وقف وحلوا في قلبه أن يكون عنده صوم البدل متتابعاً غير

متفرق ، وحجة من لم يجز صوم البدل متفرقا قول الله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾^(١) ولم يذكر الله تعريف الصوم في ذلك مثلما ذكر في شهر رمضان . وحجة من أجاز الافطار في صوم البدل ، ان صوم البدل ليس هو باعظم حرمة من صوم شهر رمضان . وكل رأي المسلمين صواب معمول به وعندى أن من عمل بقول من أقوال المسلمين فلا يُحْطَىء ، وقد عمل بالحق ، وليعمل المبتلى بما بان له صوابه . والله أعلم .

مسألة : سألت الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : ما حد من يجوز له أن يأكل شهر رمضان من المرضى الذين بلغوا الكبر؟
الجواب : على القول الذي يعجبنا اذا لم يقدر أن يأكل في لَيْلَةٍ ما يبلغه الى الليلة الثانية ، أو اذا كبر سنه . والله أعلم .

مسألة : فاذا صار الكبير على هذا الحد فقول يُطْعَم عنه من ماله عن كل يوم مسكين ، وقول يصوم عنه ورثته كل أَحَدٍ منهم على قدر ميراثه منه ولا يخبرون على الصيام ، وقول ليس عليه اطعام ولا صيام اذا لم يقدرُوا . والله أعلم .

مسألة : واذا صام الناس يوم الشك على الشك ، ثم صح في ذلك اليوم أو في الشهر أو بعده ، ان ذلك اليوم كان من شهر رمضان . هل عليهم بدل ذلك اليوم الذي صاموه على الشك ، أم لا؟
الجواب : اذا صح في أول يوم الشك قبل ان يمضي نصف النهار ، فلا بدل على الصائم ، وأما اذا صح الهلال بعد ان مضى نصف النهار ، أو في سائر الايام من الشهر ، فعلى الصائم على الشك البدل ، على القول الذي نعمل به . وأما ان صح الهلال بعد ان مضى الشهر كُلُّهُ ، فلا بدل على الصائم ولا المفطر في يوم الشك في أكثر القول ؛ لأن لكل قوم هلالهم . والله أعلم .

مسألة : مريض أو مسافر أفطر في شهر رمضان ثم مات ولم يوص ببذل ما

(١) آية رقم من سورة

عليه من الصيام . هل يلزم الوارث ان يقضي عنه ، مات في سفره ذلك أودع الى بلده بريء ذلك المريض من مرضه أو مات فيه ؟
الجواب : عن الشيخ الفقيه القاضي خميس بن سعيد رحمه الله ، في ذلك اختلاف وأكثر القول انه لا يلزم الورثة ان يصوموا عنه الا أن يوصي بذلك عليهم أو يكونوا هم الذين أفطروه في مرضه ، وان قدم المسافر الى بلده وصح المريض من مرضه وعاشا بقدر ما يمكنها البدل فواجب عليهما ان يوصيا بالبدل لما أفطرا من شهر رمضان ، وان صام عنهما ورثتهما من غير وصية ، فهو أفضل لهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة عليها صيام ثلاثة عشر يوما ، بدلا من شهر رمضان ، قد أكلتها ، وعقدت صيام ثمانية عشر يوما عن الايام التي أكلتها ، وزيادة الايام نوتها احتياطا ، فصامت هذه الثمانية عشر يوما وأفطرت وكانت قد شكت في صيام أربعة أيام ، وغير هذه الايام يوما أساغت فيه ماء عند الوضوء ، ويوما بدل صيام يوم الشك ، ويومين غيرهما ولم تنوه لهن عند صيامها الذي صامته . هل يجزئها ما زادت من الايام في صيامها الذي صامته عن الايام الأربع التي لم تحضر نيتها لبدلهن ، أم عليها بدل هذه الاربعة الايام بعقد واحد ؟
الجواب : ان كانت هذه المرأة نوت الزيادة احتياطا عما لزمها من بدل صوم شهر رمضان ، ولم تذكر هذه الاربعة الايام الا من بعد ما أفطرت وأكملت صيامها . كفاها عندي صوم الاحتياط عن هذه الاربعة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفي امرأة صائمة بدل شهر رمضان أو كفارة غير تطوع وواقعها زوجها ليلا ونوت الغسل قبل الصبح فذهب بها النوم حتى أصبحت .
الجواب : ففي ذلك اختلاف . قال بعض المسلمين عليها بدل يومها ، وقال من قال لا بدل عليها . والله أعلم .

مسألة ومنه : أما السواك بالداروف في شهر رمضان نهرا فلا يجوز ذلك ، وأما السواك بغير الداروف ، فجائز ذلك ، كان رطبا أو يابسا وخاصة اذا كان في أول النهار ، وأما في آخر النهار فذلك مكروه بلا نقض اذا كان السواك رطبا . ويعجبني ألا يتسوك آخر النهار ، وأما تجرع الصائم بريقه فجائز له ذلك ما لم يجمعه ، وأما اذا جمعه ففيه كراهية ، وهذا اذا كان من الفم والرأس ، وأما الذي من الصدر فلا يجوز للصائم أن يسوغه بعد ان ظهر على لسانه ، وأما اذا عطس الصائم فجائز له ان يتجرع بريقه ، وأما اذا دخل فم الصائم ماء في وقت وضوئه لصلاة الفريضة من غير عمد ، فلا نقض عليه . وأما لصلاة النافلة ، أو كان الوضوء لفريضة قبل وقتها فعليه بدل يومه ، على قول بعض المسلمين ، وكذلك غسل فمه من نجاسة ، في غير وقت الصلاة ، فقال بعض المسلمين عليه بدل يومه . وكذلك الذي نجس وجهه أو يكون قاعدا في الماء ليتبرد ، فقال بعض المسلمين عليه بدل يومه ، وفيه قول لبعض المسلمين أنه لا بدل عليه . وكذلك الكذب المتعمد عليه ، فقال بعض المسلمين عليه بدل يومه ، وقال من قال لا بدل عليه . وكذلك الكلام الذي لا يجوز ، يجري فيه الاختلاف على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الزوج اذا قضى حاجته من زوجته في سائر بدنها وهي صائمة ولم تدفق المرأة الجنابة ، فلا نقض عليها في صومها . وأما اذا قذفت ففي نقض صومها اختلاف بين المسلمين .

وأما الذي يجوز للمرأة أن تصومه بغير أمر زوجها فهو مثل اللوازم من مثل صيام شهر رمضان ، وصيام الكفارات وصيام النذر وجميع اللوازم من الصيام ، وأما صوم النفل فلا يجوز ان يكون إلا باذنه على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك لفظ عقد صيام كفارة الغشور، وهذه الكفارة تجري عما هو من الأشياء من الصيام والأيمان والصلوات ، وأما الذي يجزىء عنه من هذا اذا كان الانسان في حال جهالته وتاب ، أو كان يترك جميع ذلك ، أو كان الترك منه قبل بلوغه ، فعلى ما وصفت انه يكفي ، وأما قبل البلوغ فلا يلزمه شيء واللفظ في ذلك عدا ان شاء الله .

أصبح صائما ستين يوما إن كان مفترضا للأيام أو يقول : أصوم هذين الشهرين ونيتي أن أصومهما متتابعين تكفيرا عن كل كفارة لزممتي لله تعالى ، من كل حق وجب علي الله تعالى من جميع العشور عن جميع الواجبات والمفترضات التي لزممتي على الترك . والتضييع لها من صلاة وصوم ونذر وإيمان مغلظة أو مرسلة ، ابتغى بها ما عند الله من ثوابه ، واتقى بها أليم عقابه ، وتكفيرا لما ارتكبه من معاصيه ، وكل يوم من الأيام أصبح فيه صائما من طلوع الفجر الى الليل بنية واحدة وإعتقاد واحد ، أداء الفرض طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما الغشور فسمعت احدا يرفع عن الشيخ صالح بن سعيد انه بالشين من غشرة الشباب ، وأنا قليل المعرفة بذلك وغيره . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن جوابه في الصائم يتبخر بالعود ويدخل في الدخان خياشيمه . أينتنقض بذلك ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك كراهية ولا ينتقض صيامه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عقد أن يصوم عن رجل هالك ستين يوما عن شهرين بدل أشهر رمضان ، بأجرة استؤجر بها على هذا الصيام ، ثم إن هذا الرجل قعد هو وزوجته يتحادثان كأنه يحايلها حتى تزايدت عليه الشهوة الى أن نزل الماء الدافق ، وهو لا يريد انزاله ، ولا مس منها شيئا من جسدها . أيلزمه نقض على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت اذا كان هذا الصيام وهوستون يوما من بدل صيام شهرين ولم يكن عن كفارة، فانه ينتقض عشرة ايام، وصوم الشهر تام على صفتك هذه التي وصفتها، غير انه لا يكون للأجير أجره حتى يتم جميع الصوم الذي استؤجر عليه .

وأما ان كان صوم الستين يوما عن كفارة فانه ينتقض ما مضى من صومه .
والله أعلم .

مسألة ومنه : ان الصائم اذا صام شيئا من الايام قبل صيام شهر رمضان؟

الجواب : فانه جائز له ذلك، ولا يقطع عليه صوم شهر رمضان صومه الاول، فاذا انقضى شهر رمضان، ويوم عيد الفطر فانه يبني على صومه الاول، فاذا بنى على صومه الاول فانه تام . وان أفطر بعد عيد الفطر فصومه الاول ينتقض .

وكذلك الذي يصوم قبل عيد النحر فانه يفطر يوم العيد ثم يثنى على صومه بعد العيد .

وكذلك اذا كان الصائم مسافرا من بلده ، فاذا أفطر في سفره فأكثر القول ان سفره الاول تام، ولو كانت نيته قبل ان يصوم في بلده انه يسافر قبل ان يتم الصوم فأكثر القول انه سواء .

وكذلك الصائم بالأجرة يكون على هذه الصفة التي وصفتها لك . والله أعلم .

مسألة : وأما لعله ان يعترض الافطار في النهار من غير علة يخاف منها على نفسه التلف فلا يجوز له ذلك، فان نظرا فأكثر قول المسلمين ان صومه الاول ينتقض ولا يخرج من اختلاف المسلمين ان صومه الاول تام، وانما ينتقض صوم يومه ذلك .

وكذلك الصائم بالاجرة في السفر على هذه الصفة ، فالقول في ذلك سواء . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا مات المريض من مرضه في شهر رمضان ، وهو مفطر ، ولم يوص ان يقضى عنه ما أفطره في مرضه ، فلا يلزم ورثته ان يقضوا عنه ، على اكثر قول المسلمين . . وكذلك لا يلزم المريض ان يوصي ان يقضى عنه ، اذا لم يصح على اكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الحائض اذا فاتها شيء من أول شهر رمضان ثم طهرت فانها تعقد ما بقي من الشهر وتقول : غدا ان شاء الله أصبح صائمة ما بقي من هذا الشهر ، وهو شهر رمضان المفترض عليّ صومه ، وهو كذا كذا يوما ، وكل يوم من هذه الايام أصبح فيه صائمة من طُلُوع الفجر الى الليل ، بنية واحدة واعتقاد واحد ، أداء للفرض وطاعة لله ولرسوله محمد صلى الله علي وسلم .



الباب الثالث عشر

« (في زكاة الفطر ومعانيها) »

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان النزوي رحمه الله : في زكاة الفطر اذا اتهم الموسر أنه يسلم أقل مما يأكل لقوته أوجب عليه شيء من المباحث . أم يترك جملة على نفسه مثل من يأكل برا ويسلم للفطرة دُخْنًا^(١) ؟

الجواب وبالله التوفيق : أن هذا الرجل يجب عليه أن يسلم زكاة الفطر، قال من قال من المسلمين : [من]^(٢) أكثر ما يأكله من القوت في سنة، وقال من قال من المسلمين : إنه يجب عليه أن يسلم مما يأكله في شهر رمضان، وهذا القول الأخير أحبُّ إليَّ، وأما إن قال هذا الرجل : لم يأكل إلا دخنا فهو أولى بذلك ولا يكلف أن يسلم غير ما أقربه . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كمل شهر رمضان وسار عمال الوالي يريدون قبضَ زكاة الفطر، لم يخلص لهم حَبٌّ، وتهياً التمر . أيعجبك أن يأخذ التمر عند وجوب زكاة الفطر أم يؤجلون الى أن يحدث عليهم حب من دَرَاك ثمره ؟
الجواب وبالله التوفيق : إن أَخَذَ التمر جائزٌ عن زكاة فطرة الابدان لشهر رمضان على ما حفظت ذلك من آثار المسلمين، ولا يؤجلون الى طياع الثمار . والله أعلم .

(٢) في الأصل : في .

(١) هي اللذة الرفيعة .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها :
فجوابه : أن من وجبت عليه زكاة الفطر ومات قبل أن يُسَلِّمَهَا على الورثة أن
 يسلموا عن هالكهم ما لزمه من زكاة الفطر . والله أعلم .

مسألة ومنه : اذا وُجِدَ أَحَدٌ لا يعرف عسره من يسره ، وأُرِيدَ منه تَسْلِيمُ
 الفطرة ، فقال انه معسر . أيجوز عليه يمين انه ما يملك ما يقوته هو ومن لزمه عوله
 شهرا الى نهار عيد الفطر ، لا حَبَّ ولا تَمْرَ ولا عروض ولا دراهم ويجوز إلزام
 الحَضَارِ والبُدْوَانِ ، أن يُسَلِّمُوا^(١) الفطرة في غير مساكنهم أم يأتيهم قابض الزكاة
 الى مساكنهم من الفلاة وغيرها؟

الجواب وبالله التوفيق : أما اليمين ففيها اختلاف ، قول اليمين عليه وقول لا
 يمين عليه ، وأما المسافرون فان كانوا من رعية هذا الوالي ، فجائز له مطالبتهم
 بزكاة فطرة الابدان ، وقبضها منهم ان قدروا ، وإلا بعث الوالي من يقبضها منهم
 من مواضعهم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها .

فجوابه : وأما المولود اذا ولدته أمه ليلة الفطر ، قبل طلوع الفجر من تلك
 الليلة فعليه زكاة الفطر ، وهذا على القول الذي أعمل به من رأي المسلمين .

مسألة ومنه : وجوابه . . وأما تسليم الدراهم عن الحب والتمر فلا يجوز إلا ان
 يشتري حبا من عند الجاني بدراهم ، ثم يسلم الحب للفطرة .

مسألة ومنه : وجوابه : وأما الذي يأكل الحب والتمر في شهر رمضان فانه
 يسلم من الصنفين وان سلم حبا فذلك حسن ، وان سلم تمرا فلا يضييق . والله
 أعلم .

(١) في الأصل : تسليم .

مسألة ومنه : وإذا أمر الامامُ بالفِطرة لتفرق على السائل من الفقراء . فهل يجوز ان يشتري منها كسوة للفقراء ، وان طلب أحد منهم منها شيئاً ، وقال يريد ان يوفّيَ ذلك ديناً عليه . فهل يُعطى إذا كان فقيراً ، وهل يجوز أن يؤتجر منها ليعطي من يحييها أجرته منها ، وكذلك عيشه ، أم ذلك لأمر بيت المال إذا أمر الوالي بعزلها عن بيت المال؟

الجواب وبالله التوفيق : جميع ما ذكرته جائزٌ من شراء كسوة أو طعام من يحييها منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت ببعض جوابها ، وهو هذا :

الجواب : على نسق شيء قبله ، وان ادّعى انه يأكل تمراً ، وسلم تمراً أخذ منه ، ولا يعجبني أن يكون عليه يمين .

مسألة ومنه : وجوابه أن الفِطرة تجب على من أيسرها في شهره على القول الذي نعمل عليه ، وقال من قال : على من أيسرها في يومه ، وقال من قال : في سنته . وأما تسليمها فلا يجب الا يوم الفطر ، ولا يحكم على من يجب عليه إلا ذلك اليوم .

وأما اذا دفع الوالي شيئاً من الفطرة ممن سلمها ، فجائز ذلك اذا كان فقيراً ، على القول الذي أقول لعله به من رأي المسلمين .

مسألة ومنه : وجوابه . . والذي يكون في شهر رمضان غير مُوسر ، وأيسر في يوم الفطر . قال من قال من المسلمين : عليه زكاة الفطر اذا أيسرها يوم الفطر ، وقال من قال : لا تلزمه زكاة الفطر ، وأما اذا أيسرها في شهر رمضان وأعسر قبل أن يطلع عليه الفجر من يوم الفطر ، فلا زكاة عليه ، على القول الذي أراه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل على الرجل اخراج الفطرة عن أمه، وأخته وابنته، وبني ابنته ما لم يكونوا في حجره أم لا، وكذلك زوجة عبده الحرة، وهل يلزمه صداقها اذا تزوجها بإذن منه أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أما اخراج الفطرة عن أمه ففي ذلك اختلاف . قال من قال : تلزمه ، وقال من قال : لا تلزمه . وأما عن اخته فلا تلزمه ، وأما ابنته البالغة ففي ذلك اختلاف ، وإذا كانت في غير حجره فلا يلزمه على ما يعجبني ، وأما بنو بنيه اذا كانوا صغارا ففي ذلك اختلاف ، والكبار لا يلزمه . وأما زوجة عبده الحرة ففي ذلك اختلاف ، وكذلك صداق زوجة عبده ، قال من قال : يلزمه ، وقال من قال : لا يلزمه ما لم يضمن به والله أعلم .

مسألة : ومن تكون عنده الآنية والسلاح والابل والغنم ، وليس عنده حب ولا تمر ولا دراهم ولا صوغ في شهر رمضان ، أو في يوم الفطر . هل عليه اخراج زكاة الفطر؟

الجواب وبالله التوفيق : أما السلاح والآنية والابل والغنم اذا لم تكن للتجارة فلا تلزمه زكاة الفطر في ذلك ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أهلّ عليه شهر شوال في بلد من بلد من عمان . أيجزم عليه بتسليم الفطرة في تلك البلد كان من رعيّة سيدنا الامام أو لم يكن ، قد مكث في تلك البلد شهرا أو أقل أو أكثر دون الحول؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا أهل عليه شهر شوال في بلد يجري فيه حكم الامام فيعجبني ان تؤخذ منه زكاة الفطرة ان كان ممن تجب عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز لمن بيده مالٌ لأيتام أو لمجنونٍ أو غائبٍ ان يسلم عنه زكاة فطرة الابدان ، أم لا؟

ويجوز منه^(١) قبضها اذا كان غير ثقة أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : انه جائز ان يسلم عنه فطرة الأبدان ، ويجوز قبضها منه ،
والله أعلم .

مسألة : ومن آخر جواب مسألة عنه تركت سؤالها : وأما تسليم الفطرة عنه
في غير البلد الذي هو صائم فيها ، فجائز وان سلم احد عنه ، وكان يثق به أو
يطمئن قلبه به ، فجائز . والله أعلم .

مسألة : وأما الذي له أولاد في غير برعمان في مثل : برالهند ، أو السواحل
وأمثال ذلك ، فان علم حياتهم وسلم عنهم في عمان ، فجائز اذا كان الاولاد
صغاراً وان سلم عنهم في برالهند ، فذلك حسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : اذا كان لهم دراهمُ ببيع الخيار ، ولم يقدر على أخذها ، ولم يكن عنده
غيرها فلا عليه زكاة الفطر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن كان معروفا انه تجب عليه زكاة الفطر ، ولم يسلم تبرعا .
أيجوز للوالي ، أو من يقوم بأمر المسلمين ، أن يجبره على أدائها ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : يجوز أن يجبر على تسليمها ، على قول بعض المسلمين
إلا انه قد قال بعض المسلمين زكاة الفطر تُسَلَّمُ الى امام المسلمين ، والامام
يتولى تفريقها للفقراء ، وقال من قال : يُفَرَّقُ زكاة الفطر على الفقراء مَنْ وجبت
عليه بنفسه ، والقول الأول أحب إلي . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي
النزوي رحمه الله : وأما المرأة التي نشزت عن زوجها : قلت هل على الزوج لعله
ان يسلم عنها زكاة الفطر ، أم لا؟

(١) في الأصل : منها .

فجوابه : ان كان الزوج الذي طردها وهي تريد الرجوع اليه^(١) ، فعليه زكاة الفطر، وان كانت هي ناشئة عنه وهو يريد لها فلا تلزمه زكاة الفطر عنها، وأما المرأة الموسرة وزوجها فقير، فزكاة الفطر عليها بنفسها. والله أعلم .

مسألة : حفظت مسألة زكاة الفطر عن المرأة على زوجها، كما تقدم من شرح المسألة عن الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان، رحمه الله . وحفظت عن غيره مطلقا ان عليه زكاة الفطر على قول من يقول : على الزوج زكاة الفطر عن زوجته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل تجب عليه زكاة الفطر ، ويوم جاءه الشاري ليسلمها قال له تدفع بها عن نفسك وعن عيالك . قال لا أدفعها . أيجوز أخذها منه من غير دفع منه أم لا ، وهو غني؟
الجواب : فالذي عندي انه يجوز أخذ زكاة الفطر للامام ولولاية عماله ممن تجب عليه ، ولو كره على قول من يقول : إنها بمنزلة الزكاة يضعها الامام حيث شاء .

مسألة ومن غيره : وأما عبيده الذين يريدون للتجارة ففيا عندي انه قيل لا يلزمه لعله اخراج الفطرة عنهم ، وقيل يلزمه . وقد قيل ان كان قيمتهم تبلغ النصاب فلا يخرج عنهم على معنى ما قيل ، أو يحملوا على ما تجب فيه الزكاة فلا فطرة منهم ، وان كان لم يجب فيهم زكاة التجارة ففيهم الفطرة على معنى ما قيل فيهم .

واذا اشترى مُشْتَرٍ ليلة الفطر عبدا . قيل إن على البائع الزكاة، والمشتري فيه اختلاف في ذلك اذا اشتراه ليلة الفطر، وان باعه آخر يوم من رمضان فان زكاة الفطر على المشتري فيما عندي على معنى ما قيل ، وكذلك عندي في

(١) في الأصل : عليه .

المولود : اذا ولد ليلة الفطر أول الليل ، أخرج عنه زكاة الفطر ، وان ولد غداة الفطر لم يخرج لعله عنه على معنى ما قيل ، وقيل عليه ان يخرج عنه اذا ولد في يوم الفطر ، ما لم يَنْقَضِ اليوم .

مسألة ومنه : وفيمن وجبت عليه فطرة شهر رمضان ، وأراد ان يسلم تمرا عنه وأولاده أيجزى ان يسلم جملة واحدة بوزن واحد أم يزن كل فطرة واحدة عن كل واحد وَزَنَةً واحدة .

الجواب : فالذي عندي ، والله أعلم ، انه يجزى ذلك ويكفي والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الامام المؤيد سيف بن سلطان بن سيف اليعربي رحمه الله : ما تقول سيدي وما يعجبك في فطرة الأبدان . هل تخلط في بيت المال أم تعزل الى ان تنفذ على الفقراء ؟
الجواب وبالله التوفيق : فالأحسن ان تُعزَل وتُفرَق على الفقراء ، وان خلطت في بيت المال فجائز على قول من يجعلها بمنزلة الزكاة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : أما العبد فلا تلزمه عندي زكاة الفطرة . لعله عن زوجته حرة كانت أو أمة ، ولا يلزم الحرّ عندي زكاة الفطرة عن زوجته المملوكة ، وزكاتها على سيدها . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : تركت سؤالها وأتيت بجوابها ، وهذا هو :
الجواب وبالله التوفيق : حفظت من بعض آثار المسلمين : ليس على الرجل الغني فطرة زوجته الناشئة عنه قبل يوم الفطر وكذلك المرأة التي غير واجبة عليه مؤنتها مثل التي لم يدخل بها ، كانت بالغة أو غير بالغ . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي مات بعد ان وجبت عليه زكاة الفطرة ولم يسلمها بَعْدُ ولم يوص بتسليمها عنه . أعلى ورثته أو وصيه ان يسلموا عنه . وهل للجاني الزامهم في ذلك؟

الجواب وبالله التوفيق : ليس عليهم ذلك في أكثر قول فقهاء المسلمين على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوالي اذا أمر بجباية زكاة القربان من أهلها ، واحتاجت الى حمل الى مكان الحفظ الى ان ينفدها على اهلها . أتكون أجرة الحمل منها أم من غيرها . وجدلها مستحق في موضعها ذلك ، أو لم يوجد؟
الجواب وبالله التوفيق : تكون الأجرة منها على حملها الى حيث تجعل فيه من أهلها أو حفظها لمستحقها والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد النزوي ، رحمه الله :
فجوابه : في فطرة الأبدان على القول الذي نعمل به ، وعليه نعتد هي صاغ تام من أي جنس كان . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها .
الجواب : على ما سمعناه من الأثر أن فطرة الأبدان على من لا يتحملها بدّين ولا يُضَرُّ فيها بعيال ، واختلفوا في ذلك من وجه آخر ، قول : اذا كان لا يلحقه الضرر في يومه ذلك ، وقول : في شهره ، وقول : في سنته . ويعجبني فيمن كانت عنده صنعة ثابتة تغنيه ان تلزمه الفطرة ، اذا فَضَّلَ معه عن قوت يومه ، هو ومن يلزمه عَوْلُهُ ، ما يخرج منه عن نفسه الفطرة اخراجها ، وان كان لا حرفة له فيعجبني أن يلزمه فيها فضل عن سنته هو وعياله . والله أعلم بالحق والعدل .



الباب الرابع عشر

في زكاة الثمار ومعانيها

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : وفيمن يحصد ثمرةً وتجب عليه زكاة ، اذا لم يكن المصدق أن
يأخذ من كل نخلة زكاتها ، أو من كل جنس من التمر زكاته . واذا أراد ان يزكي
التمر مكنوزا في أجرب ، لتعد الاجرب ، أن يأخذ من العشرة واحداً . أترى هذا
صحيحا وجائزا أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان هذا التمر أجناسا مختلفة فلا يأخذ المصدق الا
من التمر نفسه من كل جنس منه بعينه ، وأما اذا كان التمر جنسا واحدا أو كان
التمر ليس فيه تفاضل عن بعضه بعض ، وأخذ المصدق شيئا من الأجرب ولم
يكن الذي أخذ انقص مما يكون للزكاة فلا أقول ان ذلك يضيق .

وكذلك اذا أراد صاحب الزكاة ان يُسَلِّمَ من التمر المكنوز من الأفضل من
التمر بطيبة نفسه ، فجائز ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له مالٌ نخل لم تبلغه الزكاة وهو بيدار في نخل ، وفي هذه
الشرقية يجعلون عند انفاقهم للبيدار من كل نخلة عزقا . أتجمل عزوقه من
البيدارة على ماله ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : تحمّلُ عزوقه من البيدارة على ماله الاصل فاذا بلغ نصاب الزكاة في ماله وعزوقه أُخِذَت الزكاة منه وكذلك من له بيدارة في مال تبلغه الزكاة ، وللبيدارة عزوق وله مال قليل لا تجب فيه الزكاة فانه يُضَافُ ماله وبيدارته فاذا بلغ نصاب الزكاة في جميع ذلك اخذت الزكاة منه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها وأتيت بجوابها .

فجوابه : ان الرم إذا كان لأناس معلومين ووجب نصاب الزكاة في ثمرة نخل الرم ، ففي هذه الثمرة الزكاة ، وهي محمولة على بعضها بعض . وكذلك اذا كان عند أحد من أهل الرم ما لم تبلغه الزكاة فإنه يُحمّلُ نصيبه من الرم وعلى ماله الأصل فإذا بلغ نصاب الزكاة في نصيبه من الرم وفي ماله الأصل أخذت الزكاة منه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صفة دَرَاك زرع الذرة اذا صارت حبا صلبا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يجد نخلة قبل الدراك لبييعها خللا أوبسراً لان بيع ذلك في بئدر مسقط له ثمنٌ أَجَلٌ من ثمن التمر . أيجوز لنا أن ننهي صاحب المال أن يجذّها قبل الدراك ، وهو يود ان يُنْقِصَ ويزيد ثمنها؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه لا تنهى صاحب المال ، ان يجد ما له قبل ان يصير تمرا يابساً ، وجائز له ذلك ، فأما إذا باع من ماله بُسْراً ، فعليه الزكاة فيما باعه من ثمره ماله من البُسْر على اكثر قول المسلمين ، إذا كان ثمره ماله تجب فيها الزكاة ، وأما إذا باع خللا من ثمرة ماله ، فلا زكاة فيما باعه خللا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أرض الخراج ، أهي أرضٌ مخصوصة ، أم كل أرض أصلها لأهل الشرك ، في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما الذي يجب عليهما من الخراج في هذا الزمان .

الجواب وبالله التوفيق : ان أرض الخراج ، هي التي تكون في أرض الشرك ، والخراج هو الاداء ، وأما إذا انتقلت هذه الأرض إلى أحد المسلمين ففيها الزكاة ، على القول الذي نراه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن لم يخرج زكاة ماله من التمر ، وهو نصاب تام حتى خرج منه عسل .

فجوابه : قال بعض المسلمين : إن في ذلك العسل الزكاة ، وقال من قال : مالم يتغير التمر وينقص من ثمنه ، فلا زكاة فيه والله علم .

مسألة ومنه : وما اشترى به صاحب المال من التمر من قبل أن يخرج زكاته ، وقد صار تمراً يابساً ، هل فيه زكاة ، كان شراؤه مثل اللحم والسمك وغير ذلك من الحوائج ؟

الجواب وبالله التوفيق : فنعم فيه الزكاة على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن ميز زكاة ماله من تمر أو حب ، ثم سُرقت قبل ان يقبضها جاني الصدقة وتركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : أما إذا كال حبه أو تمّره ، ثم ميز الزكاة ، وتلفت ، ففي ذلك اختلاف ، قال من قال : عليه ان يسلم الزكاة ، والزكاة لازمة عليه وقال من قال : إذا كان منتظراً للمصّدق ، وترك الزكاة في موضع حفظ ، فلا يلزمه شيء . والله أعلم .

مسألة : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .

الجواب وبالله التوفيق : ليس للوالي أن يأخذ الزكاة ، من غير رعيته ، وخاصة

إذا كان لا يعرف محل وجوب زكاتهم . ولا يجوز له ان يدخل في امور المسلمين بالجهل ، والزكاة أولى بها الوالي ، الذي هو وَاَلِ عليهم ، ويعجبني ان يقال له ألا يتعرض للزكاة من اهل المواشي الذين هم من غير رعيته ، قبل محلها ، فلا يجوز وعليه الرد . واما إذا كان أخذ الزكاة بعد محلها فلا اقدرُ [أن] (١) الزمه شيئاً . غير انه لا يعجبني ان يتعرض لغير رعيته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل أعطى رجلاً غلّة نخلة بعد أن ادركت ، وكان الرجل المعطى فقيراً ، فهل على المعطى زكاة تلك النخلة إذا قال إنه أعطاه ذلك لأجل فقره . لا لكافأته ، ولا ليديّ تقدمت ، ولا ليد يرجوها منه ، ولا عن عَوْضٍ ؟ الجواب وبالله التوفيق : إذا أكلها المعطى رطباً أو بُشراً ، فلا زكاة على المعطى ، وإن تركها المعطى الى ان صارت تمراً ، فعلى المعطى الزكاة ، وإن كان المعطى ممن تجب عليه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الهنقرى إذا اعطى بيدارة ثمرة نخلة معروفة ، وكانت العطية قبل الادراك أو بعده ، فعلى من تكون الزكاة منها ؟ الجواب وبالله التوفيق : إذا كان اعطاه ثمرة النخلة أجرة قبل الدراك أو بعده ففيه اختلاف قول : زكاتها على الهنقرى ، وقول على البیدار ، وأكثر القول على البیدار ، وإن كان أعطاه الثمرة على وجه العطية ، فإن كان قبل الدراك فهي مجمولة على المعطى ، وإن كان بعد الدراك فتجمل على مال المعطى . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : أن اموال أهل الشرك من النخيل والزرع ، إذا كانت في ارض المسلمين ففيها الزكاة ، كمثل ما تجب الزكاة على المسلمين ، كانت الاموال أحرّوها أو اشتروها فالقول في ذلك واحد . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : وفيمن بسل من ماله بسرا ، وهو تجب عليه الزكاة ، وباع بسرة من غير ان يعزل زكاته ، ولم يحضر عليها أحد ، إلا بعد ما باع ذلك ؟
فجوابه : أنه جائز أخذ الزكاة من الدراهم ، على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أطنى ماله واشترط الزكاة في المال ، وأخذ دراهمه ونظر المصدق الى المال وطناه ، فاذا هورخيص . فقال للمطني ، لا تطني سهم الزكاة على ما طنى صاحب المال ، وتطنيه بكذا وكذا إن اردته وإلا لناخذ الزكاة تمرا فهل يجوز هذا إذا رضى المطني بين تسليم ذلك ، وبين أن يسلم تمرا ؟
الجواب وبالله التوفيق : نعم . جائز له إذا اتفق على ذلك المطني والمصدق والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا طنى أحد ماله نسيئة . فقال بعض المسلمين : ان الزكاة تؤخذ عاجلة . وقال من قال : تقوم النخل ، وقال من قال : إن الزكاة تؤخذ إذا حلّ الأجل . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : إن الخسف إذا أخسف بعد أن حلا وهو أن يصير بسراً ففيه الزكاة . وكذلك الحرث إذا خرب بعد أن حلا ، وهو يصير بسرا ، ففيه الزكاة ، وأما الحرث المر ، والخسف المر ، فلا زكاة فيها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي أمره الوالي أن يجني الصدقة ، وقال صح عنده وجوب زكاة مال الأيتام ، هل يجوز له أخذ الزكاة من مال الأيتام ، إن ظفر على كل شيء من ما لهم عند أحد ، أم حتى يصحّ عند الوالي وجوبها ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا كان أهل الجاني ثقة عدلا فجائز له ما ذكرت ، وجائز للوالي ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي نخيل بعض الزمان تسقى بالزجر ومرة لم تزجر ، وبعض السنين لم تزجر ابداً ، وتثمر ولم تمت ، وإذا زجرت تزداد ثمرتها عن وقتها الذي لم تُزَجَّر فيه .

فجوابه : إذا كانت تُثْمِرُ من غير زجر ففيها الزكاة العشر تماماً ، ولو ضعفت . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : ان الزكاة على ما ادركت عليه الثمرة على القول المعمول به . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المال اذا كان يعطى منه البیدار نخلة يَغَلِّثُهَا نفعاً له من غير حصته من المال ، وهو يشترطها من حين ان يدخل في العمل ، قبل ان تثمر النخل كانت النخلة محدودة أو غير محدودة من نخل المال . فهل يضاف على المال للزكاة . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان كانت محدودة بعينها فلا تحمل على المال في الزكاة ، وتحمل على البیدار ، وان لم تكن محدودة فهي محمولة على المال . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : ان كان بين ادراك الزرع الأول ، وبين ادراك الزرع الأخير أقل من ثلاثة أشهر ، فانه يحمل الزرع الآخر والأول أكل الزرع أو لم يؤكل ، أو كان بين ادراك الزرع الأول والثاني ثلاثة أشهر فصاعداً فلا يحمل الزرع الأول على الثاني . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : أما أجرة الدواس والجزار ، فأكثر القول أنها^(١) قبل الزكاة ، وأما السيايف والقرار ، فإن الزكاة تطلع قبل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : أنه .

مسألة ومنه : وبإنيان الكفار يجوز أن يعطوا من بيت مال الله . إذا سألوا منه وكانوا فقراء .

جوابه : فأرجوا أنه لا يضيق ذلك على الوالي ، إذا كان له ذمة مع المسلمين والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له نخلة هلالى ، وقال للمُصَّدق إن أردت أن تأخذ الزكاة من العزوق وإن أردت نكاري عليه الى مسكد^(١) ، وتخرج الزكاة بعد الكرى ، هل ترى على الزكاة كَرِيٌّ ، وإن كان الكراءُ بشيء من البُسْر ، فقال بعض المسلمين : إن ذلك يكون من الرأس ، وقال من قال : لا يجب على الزكاة شيء . والله أعلم .

مسألة ومنه : في مال بين شركاء قسموه محاوزةً للثمرة ، كل واحد يجوز كذا وكذا نخلة بثمرها كل سنة ،
فجوابه : إذا لم تكن قسمة أصل ، فعلى أكثر القول أنهم يحملون على بعضهم بعض . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : في الابنة الصغيرة فإنها تُحْمَلُ على أبيها في زكاة النقد والثمار وكانت متزوجة أو غير متزوجة . وأما البالغة ، فإذا كانت في حِجْرَةٍ ، فإنها تُحْمَلُ عليه في زكاة الثمار وما في النقد فلا تحمل عليه . وإن كانت في غير حجرة فلا تحمل عليه في زكاة النقد . ولا في الثمار . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : ان الغنى الذي يجوز له من الزكاة هو الفقيه الذي به الغناء لدولة المسلمين وكذلك الغني الذي يجوز له عناء في قبض الزكاة جائز أن يُعْطَى من الزكاة ، لأجل عنايه . وأما رؤساء القبائل فجائز للامام أن يعطيهم لأجل

(١) أي مسقط .

تَأَلَّفِهِمْ لِلْإِسْلَام ، إذا كان يخاف منهم مضرة إذا لم يُعْطِيَهُمْ . وذلك يكون على النظر من الامام ومشاورة أهل العلم من المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
فجوابه : إذا وضع صاحب الزكاة ، زكاة التمر في الموضع الذي يُتْرَك فيه تمر الزكاة ، بأمر من الوالي ، فذلك براءةٌ وخلاصٌ ، وإن لم يكن بأمره فلا يعجبني ذلك إلا ان يقبض منه ذلك التمر الوالي أو من أمره الوالي بقبض الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وربُّ المال إذا تغافل عن لِقَاطٍ ما تُسْقِطُهُ الريح من تمر نخلة ، عليه شك من قبل الزكاة . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : ما لم يقصد الى تضييع فلا يلزمه شيء ، ولا شك عليه .

مسألة ومنه : وفيمن اعطى أحداً نخلة ليحرس له ماله في القيط ، واكلها الحارس رطباً أو تركت إلى أن صارت تمراً ؟
فجوابه : لا زكاة في هذه النخلة إذا أكلها الحارس رطباً ، وإن تركها حتى صارت تمراً أو كانت العطية قبل ادراك الثمرة ، فإن الحارس ، يحمل هذه النخلة على ماله وإن وجبت الزكاة من ماله ، فعليه الزكاة في هذه النخلة : والله أعلم .

مسألة ومنه : في المال الموصى فيه بكذا وكذا متناً للفقرة ، فإن خرج ذلك من المال قل عن النصاب ، وإن أضيف اليه بلغ نصاب الزكاة ، أيحمل ذلك ليكمل به النصاب . أم لا ؟
أرأيت إن كان صاحب المال ، ليس عنده صحة في ذلك الأمر ، قوله وهو غير ثقة ، أيقبل قوله أم إلا بصحة الوصية .

الجواب وبالله التوفيق : فيه اختلاف وأكثر القول أنه لا يحمل عليه ، والقول قول صاحب المال . والله أعلم .

مسألة ومنه : والشارى إذا كان مأمورا ليقبض الزكوات من أهل بلدة ، وهى زكاة الثمار ، وعنده مال تجب فيه الزكاة ، ووزن زكاة ماله وميزها كذا مائتا ، ولم يكن عنده من يقبض منه ذلك ، وأراد ان يشتريها ويقبضها من فريضته من عند الوالى بلا أن يقبضها غيره ، إذا كانت بلدته واجهه ، والوصول اليها إلا بمشقة ، فهل في ذلك رخصة ؟

الجواب وبالله التوفيق : لم يكن عديما من الرخصة في ذلك ، وأما إذا حصل أحد ليقبضها اياه . فهو أحسن عملا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا اقتعد الرجل ارضا لبيت مال المسلمين بجزء معلوم ، وجاءت الزراعة بثلاثمائة صاع بنصيب بيت المال .

فجوابه : في ذلك إختلاف بين المسلمين بالرأى ، قال من قال من المسلمين : على المقتعد الزكاة في حصّته ، ويحمل عليه النصيب الذي للمسلمين ، وقال من قال من المسلمين : إنه لا يحمل على الزارع النصيب الذي للمسلمين ، إلا ان تبلغ في نصيب الزارع الزكاة ، إلا بنصيب الذي أخذه المسلمون ، فلا زكاة على الزارع وهذا القول الأخير أحبُّ إلي . وبه أعمل . وأما الذي زرع زرعاً في ارض المسجد أو في ارض الصافية ، أو في ارض شيء من الوقوفات ، وزرع في ارض نفسه ، أو في ارض أحد من الناس ، فإنه يحمل عليه جميع زرعه الذى زرعه في ارض نفسه أو في ارض الناس ، أو في ارض المسجد ، أو في ارض جميع الوقوفات . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين تشاركاً في زراعة . لكل واحد منهما النصفُ ثم افتتد كل واحد منهم بقطعة له خمسة اسداسها ولصاحبه السدس ، ثم تبدّرا عند اناس شتى في زرائع متفرقة ، لا تبلغ فيها الزكاة ، وبلغت الزكاة في الزرع الأول والمنصوف بينهما ، ولم تبلغ في القطعتين الآخرين^(١) ، أتجمل القطعتان ونصيبهما من البیدارة على القطعة المنصوفة بينهما وتؤخذ الزكاة من الجميع ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن القطعتين الآخرين^(٢) يحملان على القطعة المنصوفة ، وأما البیدارة إذا كانا شريكين فيها ، فإنها تجمل على جميع زراعتها في الأرض المنصوفة وعلى القطعتين الآخرين^(٣) ، وإن كان بيدارتهما ليست مشتركة ، وإنما هي كل واحد على نصيبه من الزراعة من القطعة المنصوفة ومن القطعتين الآخرين^(٤) ، أن كان نصيبه من البیدارة أو نصيبه من الزراعة يبلغ نصاباً تاماً ، أخذت الزكاة أيضاً من البیدارة ، وإن لم يبلغ الجميع نصاب الزكاة فلا زكاة في البیدارة ، فافهم ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها . وهو هذا ؟

الجواب وبالله التوفيق : فنعم يجوز له أن يجذ من ثمرة ماله ليطعم دوابه ولا زكاة عليه فيما يطعمه دوابه بسرا ، ولو استفرغ ثمرة جميع ماله . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل عنده زرعٌ تجب فيه الزكاة ، استأجر على حصادة بالدرهم .

فجوابه : لا يلزم الزكاة شيء من الدرهم . إذا كانت أجرة الدوس بالدرهم .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) في الأصل : الآخرين .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه العالم صالح بن سعيد بن مسعود الخراسيني النزوي رحمه الله . في شركاء في أرض زرعوها جميعاً . فلما حصدوا زراعتهم قَسَمُوا الارضَ وقد بقيت فيها جذور الزراعة الاولى ، فَنُظِرَتْ تلك الجذور ، وكل واحد منهم سقى ارضه الى الحصاد ، هل تكون هذه الزراعة مجمولة بعضها على بعض في الزكاة . أم لا ؟

الجواب : لا يَجْمَل بعضها على بعض . على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الامام بلعرب بن سلطان بن سيف اليعربي رحمه الله . فيمن منح غلة ماله بعد أن ادركت أحداً من الناس مثل والده أو غيره ، أو اعطاه ذلك على شيء من الأسباب ، وتصرف الممنوح أو المعطى في ذلك ، فهل تكون الزكاة متعلقةً على صاحب المال ، ويطلب^(١) بها حضر أو غاب ، أم تكون باقية في المال ، ويمنع هذا المتصرف إلى أن يخرج الزكاة من المال ؟

الجواب : أن الزكاة تؤخذ من المال ، ويجبر الممنوح أو المعطى على تسليم الزكاة من المال . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت جوابها . وهو :
فجوابه : انا ناظرنا والدنا رحمه الله في زمانه ، هل يحمل الشعير على البر ، فأمرنا بحمل الشعير على البر . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه خميس بن سعيد بن علي الرستافي رحمه الله . والبيادير المشتركة في أموال أناس شتى ، ولم تجب على رجل من هؤلاء الاناس زكاةً في ماله ، واذا اجتمعت وجبت فيها الزكاة ، أتجب على هؤلاء البيادير زكاة في ذلك المال بلغت في جملة حصتهم أو لم تبلغ ؟

(١) في الأصل : يطلب .

الجواب : إذا لم تبلغ في شيء من الزراعة نصاب الزكاة ، فلا زكاة عليهم حتى تبلغ في حصته كل واحد منهم نصاب الزكاة من جميع الزراعات . وإن كان لهم أولاً خديهم زراعة غير نصيبه عند أهل الزراعات ، جل زراعته على حصته من بیدارته ، ولعل بعضاً يحمل البيادير بعضهم على بعض إذا كانوا شركاء في البیدارة ، ومن لا يرى حملهم على بعضهم بعضاً^(١) أحوط . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الزاهد النزيه ناصر بن خميس بن على النزوي . رحمه الله . تركت سؤالها وأتيت بالجواب .

الجواب وبالله التوفيق : أن المعمول به عندنا ، أن ما كان من أجر الزرع لحصاده مثل تصيفه وتحليله إلى الجنور ودوسه ، وما لا يقوم إلا به ، فعلى الزكاة نصيبها من ذلك . إذا كان الأجر بشيء من الثمرة ، وكذلك حصاد النخل ، وإن كانت بدراهم فلا على الزكاة شيء من ذلك ، وإن حصده صاحب المال وأولاده الصغار ، وماليك ، فالزكاة في ذلك كله . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمال إذا كان بين بالعين وأيتام . وكان تجب فيه الزكاة ، ثم قسم بمحضر الثقات أو بغير محضرهم ، وكان القسم صلاحاً للأيتام ، وصار لا تبلغ في ثمرته الزكاة ، فلا زكاة فيه . والله أعلم .

مسألة ومنه : في الزوجين إذا كانا متفاوضين ثم عزلت ماله عن زوجها وحازته دونه أو كان ذلك من الزوج ، لم يقبل عطيتها ، فإذا لم يخلط الزوج ثمرها بثمره ولم تبلغه أو يحرز ذلك بوجه من وجوه الحق ، فلا نرى عليها زكاة ، إذا لم تجب في ثمرة ماله الزكاة على الأفراد ، كان ترك المفاوضة قبل الدراك أو بعده على قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .

(١) في الأصل : بعض .

الجواب : وأما الأجير للهِيس إذا كان بِجُزْءٍ من الزرع فهو شريك .
والشريك عليه الزكاة بقدر نصيبه ، إذا بلغت ثمرة ذلك الزرع نصاباً تاماً ، فإن
فيه للزكاة ، على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : في البیدار للزرع إذا أعطاه الهنفرى حلبة يزرعها لنفسه من بذر
الهنفرى ، وهذا معروف أن البیدار له كذا كذا ، أيَحْمَل زرع هذه الحلبة على
زرع الهنفرى ، ليلغ النصاب .

الجواب وبالله التوفيق : لا يحمل هذا الزرع على زرع الهنفرى ، على هذه
الصفة في الزكاة عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المفاوضة وتثبيت إلا بين الزوجين على أكثر قول المسلمين ،
والمفاوضة بين الزوجين إذا تركت الزوجة مالها ، ولم تأخذ منه ، عله مالها ولم
تسأله عنه بطيبة نفسها من غير تقية ولا حياء مفرط ، وكانت حرة بالغة . والله
أعلم .

مسألة ومنه : في صفّة الرجل البالغ إذا كان في حجر ابيه ، ويضاف ماله من
الثمار على مال ابيه ان يكونا خليطين في المعيشة ، ولو لم يكونا ساكنين في بيت
واحد ، فمثل هذين يحملان على بعضهما بعض في زكاة الثمار . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها وأتيت بجوابها . وهو هذا .

الجواب وبالله التوفيق : فالذى حفظته من معاني آثار المسلمين اصحابنا رحمهم
الله . أن من اقتعد أرضاً ليزرعها برا أو ذرة وما أشبه ذلك بنصيب من ثمرة الزرع
مثل سدس أو ثلث أو غير ذلك من الأجزاء . فإن بلغ في ثمرة الزرع نصاب
الزكاة ففيه كله الزكاة . وهم شركاء على كل حال ، كل واحد منهم بقدر سهمه
منه .

وان كان المقتعدُ أقعدَ هذه الأرض بكذا وكذا جرباً من ثمرة زرعها ، أو غيرها ، وبلغت الزكاةُ في ثمرة هذه الأرض ، فالزكاة على المقتعد دون القاعد للأرض ، وله قعاده تامة ، ولا تجمل على ماله من الزراعة في الزكاة ، على هذه الصفة ، وان كانت القعادة بجزوء من الثمرة ، جمل نصيبه على ماله من الزراعة في الزكاة ، على هذه الصفة ، واما إن كانت القعادة من مال مسجد أو صافية فلا زكاة على المقتعد الى ان تبلغ في نصيبه الزكاة على قول بعض فقهاء المسلمين ، وهو أكثر القول معنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : في امرأة عندها أولاد وهم ايتام ، وبلغ ولم تحضر أحدا من المسلمين في القسمة بينهم ، اثبت قسمتها بين أولادها ، وهي متهمة في كتمان الزكاة وربما اهتمت^(١) بانها غير صادقة في قسمتها .

الجواب وبالله التوفيق : أن هذا القسم غير ثابت عندى على هذه الصفة ، ولا يكون قسمها هذا قسماً تتفرق من قبله الزكاة ، وان هذا الأموال على هذه الصفة محمولة بعضها على بعض في الزكاة على أصلها الأول . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي . رحمه الله . تركت السؤال منها ، وأما ثمرة النخل إذا أتت عليها جائحة من مطر أو غيره بعد ما أدركت ، وكانت من قبل الجائحة تبلغ فيها الزكاة ، ثم بقي بعد الجائحة أقل من نصاب الزكاة . فقول إن الزكاة فيما بقي ، وقول لا زكاة فيه حتى تبلغ نصاباً تاماً ، وهذا إذا لم يقصّر صاحب الزكاة في انقاذها ودفعها لمستحقيها بعد القدرة على ذلك .

واما إن هَوَّنَ^(٢) بعدما ادركت ، وكان على مقدرة من ادائها . فلم يؤدّها ، فهو ضامن لجملة الزكاة . والله أعلم .

(١) في الأصل : اهتم .

(٢) قصر .

مسألة ومنه : تركت سؤاها . وأتيت بجوابها . وهو هذا .
الجواب : فعندي أنه إذا كان الزارع بالغاً عاقلاً ، وأراد أن يسلم زكاة زرعه قبل أن يدرس الزرع ، وكان يدرك كيله قبل دوسه . فجائز أن تؤخذ منه الزكاة ولا يجبر على دوسه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الذى دفع زكاة من التمر ، وقبض المصدق الزكاة ، وقال بعد ذلك عليه دون ماسلم .
الجواب : فعندي لا يقبل قوله ، بعد ان دفع بها وقبضت منه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده شيء من المحاشي ، وباع من ثمرها شيئاً ، ولو قل ، أعليه في ذلك زكاة ، ويحمل على التمر أم لا ؟
الجواب : إنه لا يحمل على التمر على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا إلا ان يكون العنب اذا يبس يبلغ ثلاثمائة صاع من الزبيب . ففيه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل عنده مال لم تجب الزكاة فيه ، وكل أحد حصده ثمرة نخلة واحدة وخلطاه عند الكناز .
جوابه : فالذى عندي انه لا زكاة على الرجل ولا على زوجته في هذه الخلطة الى ان تبلغ الزكاة في مال كل واحد منها على الانفراد . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها . وأتيت بجوابها . وهو هذا .
جوابه : فالذى عندي انه لا يحمل الدخن الاسود على الدخن الأبيض في الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضى محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان النزوي رحمه الله . فيمن أعطى احدا نخلة ليحرس له ماله في القيط ، وأكلها الحارس رطباً ، أو تركها إلى ان صارت تمراً ، فهل فيها زكاة أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت لا زكاة في هذه النخلة ، إذا أكلها الحارس رطباً أو تركها الى ان صارت تمراً ، وكانت العطية قبل ادراك الثمرة ، فان الحارس يجمل هذه النخلة على ماله ، فان وجبت الزكاة في ماله ، ففيه الزكاة في هذه النخلة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا كان للبيدار من نخلة عذق لبيدارته ، اتجمل على الهنفرى أم لا ؟

الجواب : قال : أكثر القول انها تحمل على الهنفرى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا اراد احد أن يَظِنَ ماله ، أو شيئاً منه ، وكانت تجب فيه الزكاة .

الجواب : فيه يظنى تسعة أسهم ، ويشترط سهماً للزكاة ، وللمصدق أن يأخذ الزكاة من المال تمراً إن اراد ذلك . وإن أراد أن يأخذها دراهم على حساب الظنى من المظنى ، وإذا اظنا هذا المظنى تسعة اسهم من ماله ، واشترط على المظنى الزكاة ، وكان يثق به ، فانه يجزئه ذلك ، وإن كان لا يثق به واشترط عليه الزكاة ، ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، فقال من قال من المسلمين : يجزئه ذلك ، وقال من قال : لا يجزئه ذلك حتى يُعَلَّمَ انه أخرجها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي يطعم الدواب ، أو يعطي أحداً من الناس من غني أو فقير عن مكافأة ، ولشيء يُقَدَّم من العطاء للمعطي ، وكان لوجه الله في الغني والفقير من البسر والرطب والتمر .

الجواب : فعلى ما وصفت ، أما البسر والرطب فلا زكاة فيه على أكثر قول المسلمين ، وأما التمر ففيه الزكاة ، ولو كانت العطية لفقير في زمن الامام في القول الذى يُعَمَلُ عليه من رأى المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا أعطى أحدٌ رطباً في أيام القيظ ففي ذلك زكاة أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ، إذا أعطى أحد أحداً عطيةً بلا بيع ، فلا زكاة فيه إلا أن يتركه المعطى إلى أن يصير تمراً ، ففيه الزكاة تخرج منه ، وإن لم يخرج منه المعطى ، فإن المعطى^(١) يخرج من عنده تمراً من جنس ذلك التمر أو أفضل منه ، عوض ذلك ، وأما الذي يطعم الدواب رطباً أو بسراً من ماله فلا زكاة فيه عليه ، على أكثر قول المسلمين والمعمول به عندنا ، وأما إذا أطعم دوابه تمراً فعليه فيه زكاة ، ويخرج تمراً للزكاة عوض ما أطعم دوابه ويكون التمر [من]^(٢) جنس ذلك التمر ، أو أفضل منه .

مسألة ومنه : وكذلك الذى يأخذ القصاصيد قبل الجزار ، أو يعطى شيئاً قبل الجزار أو بعده من قضييم قليل أو كثير ، ويعطى شيئاً من الحب فقيراً أو أجيراً أو تقرب الى الله عز وجل ، أو من أجل شيء مكافأة أو مجازاة له فقيراً أو غنياً .

الجواب : فعلى ما وصفت مالم يصير الزرع حبا يابساً ، وإنما هو بسراً فلا زكاة في جميع ما ذكرته ، فإذا صار حباً يابساً فعليه فيه الزكاة في جميع ما ذكرته ، وكذلك العنب مالم يصير يابساً فلا زكاة عليه فيما يأكل أو يعطى أحداً إلا أن يأخذ صاحب المال عوضاً ، وإن كان يبيع فعليه في ثمنه الزكاة ، إن كانت تجب عليه فيه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا أخذ أحد بيدارا ليسقي له مالا كل سنة بشمرة نخلة من خيار نخله البرسي أو الباسلي أو الفروض من ذلك المال ، وإن لم تثمر النخل ليعطيه دراهم بقيمتها ، كيف زكاة هذه النخلة ، إذا كان صاحب المال تجب عليه الزكاة في ماله بهذه النخلة أو بغيرها .

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك أختلاف ، ويعجبني أن تكون الزكاة على البيدار في تلك النخلة ، وقال بعض فقهاء المسلمين : إن زكاة تلك النخلة

(١) في الأصل : فإن بخر المعطى .

(٢) ليست في الأصل .

على صاحب المال ، ويعجبني على الاحتياط ، أن يكون صاحب المال مطلعاً على إخراج الزكاة من هذه النخلة إذا كان البیدار غير ثقة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك جائز لصاحب المال أن يُطَيِّ مَالَهُ كُلَّهُ على من يشاء من الناس وولى الأمر من المسلمين الخيار ، إن أرادوا أن يأخذوا دراهم ، وإن أرادوا تمراً ، فإن كان المطني والجاني ثقتين من ثقات المسلمين ، فإن ذلك يجزى صاحب المال ، ولا يلزمه أن يطلع على إخراج زكاته ، وكذلك إن كان المطني ثقة أجزاء .

الجواب : وكذلك إذا كان الجاني ثقة واعلمه أنه أطنى ماله فلاناً أجزاء ذلك ، وإن لم يكن أحدهما ثقةً ، فعلى صاحب المال أن يقبض زكاة ماله ويضعها في موضعها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والبيدار إذا كان يسقي المال بثمره نخله منه على من زكاة هذه النخلة إذا كان صاحب المال ، تجب عليه الزكاة في ماله ، وإن لم تثمر النخلة فيكون له زيادة شيء من الحق ، هكذا شرطهم . تركت بقية السؤال .

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف بين المسلمين ، وأكثر القول إذا أعطاه هذه النخلة قبل أن تدرك ، فإنها مضمولة على البیدار ، فإن كان معه شيء من النخل جملة هذه النخلة على ما عنده ، وإن لم يكن معه شيء ، فلا شيء عليه وكذلك لا زكاة على صاحب المال في هذه النخلة على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .
جوابه : أنه لا زكاة في البسر والرطب الذي يعطيه صاحب المال جيرانه ويطعمه دوابه ، على القول المعمول به عندنا غير أنه يحمل عليه ذلك في مبلغ

الزكاة . وأما إذا أعطى أحداً نخلة قبل الدراك ، فلا زكاة على المعطى وانما تجمل النخلة على المعطى إن كانت تجب عليه الزكاة ، وأما إذا أعطاه بعد الدراك فزكاة تلك النخلة على المعطى ، على القول الذى أعمل عليه ، إلا أن يأكلها المعطى رطباً ويسراً فلا زكاة فيها على المعطى . والله أعلم .

مسألة ومنه : والغرب يحمل على الزجر في زكاة الزرع وزكاة النخل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألته شفاها فيمن ميز زكاة ماله في فقير ، وتركه في بيته ، وقال للجاني سر إلى البيت وخذ الزكاة ، وصار الجاني إلى الزكاة وغلط في فقير غيره وكَيْلُهُ مِثْلُ كَيْلِهِ ، وخلط تمره في تمر الزكاة ، ايرأ صاحب المال . أم لا ؟

الجواب : قال لى إذا تتاماً عليه تم . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل دفع بثمره نخله عما عليه من زكاة التمر والثمرة بعضها بسر وبعضها رطب ورأى المصدق صلاحاً للزكاة ، أله ذلك أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت أما على نظر الصلاح ، فلا يخرج ذلك من الجواز ، وأما أنا فلا يعجبني ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا أطنى صاحب المال ماله نسيئةً بأكثر من قيمته نقداً ، كيف نؤخذ منه الزكاة ؟

فجوابه : قال من قال من المسلمين : إن الزكاة تؤخذ عاجلة مثل ما أطنى صاحب المال بالنسيئة ، وقال من قال من المسلمين : إن الثمرة تُقَوَّمُ بالنقد بما تساوي^(١) ، ويأخذ المصدق من القيمة ، وقال من قال : يأخذ المصدق إذا حل

(١) في الأصل : مما تساوي .

الأجل مثل ما أطنى صاحب المال ، وقال من قال : يأخذ المصدق الزكاة من قيمة الثمرة بما تساوي^(١) من النقد ، ثم يؤخر زيادة الثمن إلى أن يحل أجل الحق ، ثم يأخذ الزكاة من الزيادة ، وكل قول المسلمين صواب معمول به . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل معه نخلة من ناج أو نغال أو غير ذلك من النخل التي تجرف رطباً فأطناها ، واطنى بشمرتها نخلة مثلها أو من غير جنسها ، غير أنه أكلها رطباً ، والتي أطناها هو أكلها المطنى رطباً ، هل في ثمن تلك النخلة زكاة .

الجواب : فعلى ما وصفت : فنعم في ثمرة تلك النخلة الزكاة ، إن كان صاحبها تلزمه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : قلت له أرايت وإن كان للبيدار نخلة معلومة يأخذها كل سنة أثمرت أولم تثمر ، هل تُحمّل على البیدار أم على صاحب المال ، قال : على صاحب المال ، قلت له أرايت وإن كانت العطية قبل الإدراك ، هل تحمل على صاحب المال ، أم على البیدار ؟
الجواب : قال : تحمل على البیدار . والله أعلم .

مسألة ومنه : من جواب الشيخ الفقيه العالم النزية سالم بن خميس بن سالم المحيلوى رضى الله عن غير الكتاب . ما تقول سيدي رضيك الله حيث يوجد في الأثر أن ثمرة زرع النظارة إذا عاش أقل من سبعين ليلة يضاف على ثمرة زرع القدمه الذى قبلها تحسب من جزاز ثمرة القدمه الى جزاز زرع النظارة ، أم من جزاز زرع القدمه الى ادراك ثمرة النظارة أم من دراك ثمرة زرع القدمه ، إلى دراك ثمرة النظارة ، عرفنى سيدي رضيك الله ، ومنا ادراك ثمرة الزرع ، عرفنيه

(١) في الأصل : مما تساوي .

ادراكه رضيك الله وفهمني ذلك ، لك الاجر إن شاء الله . وهل يقبل قول صاحب الزرع انه عاش زرعه كذا وكذا ، كان ثقة أو غير ثقة ويجب عليه اليمين إذا لم يصدقه الجابي ، عرفني جميع ذلك .

الجواب : لشيخنا وسيدنا وبالله التوفيق : ان هذا مما يجرى فيه الاختلاف وفيه كثير من الاختلاف ، ولعل الذي يعملون عليه هو هذا القول . إذا كان بينهما أقل من ثلاثة أشهر ، وعندي أن العمل على الادراك ، وادراك الزرع ، فالذي يوجد من كتاب ، « بيان الشرع » من جواب الشيخ الفقيه محمد بن سعيد الدمشقي بن راشد ، وقلت ما صفة دراك البر والذرة وغيرهما مما ينسب الى الزراعة .

فعلى ما وصفت . فأما ادراك البر والذرة ، فإذا ادرك الأكثر من ثمرة البر والذرة ، وكان الأكثر من ثمرتها المدرك . فذلك أدراكه .

ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان ان ادراكه إذا صار حياً صلباً . .

وفي جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس رحمه الله . في ادراك زرع الذرة إذا صار يصلح للصيف مع اهل المعرفة والقول في هذا القول . قول صاحب الزرع ، ورجوت في اليمين عليه اختلاف ، وانت شيخنا لا يخفى عليك ذلك . فيما عندنا . والله أعلم بالتوفيق .



الباب الخامس عشر

في زكاة النقد والتجارة

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعه بن عبيدان
النزوي ، رحمه الله . وسأل سائل عمن باع شيئاً من الأصول ، بيع القطع إلى
أجل بثمن أكثر من نصاب الزكاة ، وكان البائع تجب عليه الزكاة من قبل ثم ان
المشتري طلب الأقالة من البائع ، فأقاله قبل انقضاء أجل الحقي أو بعده هل تلزم
البائع زكاة هذه الدراهم ، أعنى دراهم الأقالة أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف بين المسلمين ، والذي يعجبني
من القول وأفتى به ، واغتمل عليه انه يلزم البائع زكاة هذه الدراهم ، قلت له :
أرأيت إن كان البائع سلم الزكاة من هذه الدراهم التي باع بها شيئاً من ماله ، ثم
طلب المشتري من البائع الاقالة ، فأقاله . هل يرد على البائع مما سلمه من
الزكاة من هذه الدراهم ، قال : نعم على القول الذي يُعَمَل به من رأي
المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما تقول في زارع السكر ، أيحسب عليه جميع ما يحصل منه من
مصاوص وسفير وحطب المعصرة ودواب العصير وغير ذلك ، أتؤخذ منه الزكاة أم
لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ان الزارع للسكري يؤخذ منه من السكر والخمير
وبذر السكري يؤخذ منه رُبْعُ العُشر إذا حال عليه الحول ، وكانت الزكاة تجرى

عليه من قبل وأما المصاص والسفير ، اذا فضل من مونة السكر ، فيعجبني أن يؤخذ منه وأما الدواب التي للعصير والخطب ، فلا يؤخذ من ذلك زكاة ، وكذلك المعصرة لا زكاة فيها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما تقول في زارع السكر يسقط من دراهم قعادة ، وشر الدواب والقاسع والأجراء وغير ذلك .
الجواب : فعلى ما وصفت لا يخرج من الزكاة شيء من جميع ما ذكرته ، والزكاة في جملة السكر الذى يصح له ، إلا أن يكون هذا الزارع للسكر زرع في أرضه فيعجبني أن تسقط عنه قعادة أرضه ، وكذلك إذا كان يسقي زرعه السكر بهائه فيعجبني ان تسقط عنه قيمة مائه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الذى زكى دراهمه ونسى شيئاً من دراهمه ، ثم استفاد فائدة فقال من قال من المسلمين : لا زكاة عليه في الفائدة لأجل النسيان ، وقال من قال : عليه الزكاة في الفائدة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل وجبت عليه زكاة النقد ، ودفعها الى رجل ثقة شاري من شراء الوالي ، غير أنه لم يؤمر بقبض زكاة الدراهم ، ثم دفعها هذا القابض للمقبوضة منه من حساب له في بيت المال ، وليكتب عليه في دفتر الدولة ، لأن له فريضة في بيت المال ، ويجزى ذلك ويكون فعلها بغير أمر الوالي ، ولا أمر من الجابي ، ثم باع هذا الدافع مالا بعد ما دفع زكاته على هذا الرجل المذكور ، أتلققه الزكاة على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت اذا تم الوالي فعّل القابض للزكاة ، ثم باع صاحب المال بعد ذلك ماله ، فلا زكاة عليه فيما باعه ، واذا باع قبل ان يتم

الوالي فعل القابض ، فيجربى في ذلك أختلاف بين المسلمين ، فيعجبني على الاحتياط الوقوف عن زكاة ما باعه ، إذا كان القابض منه ثقة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عنده مائة وخمسون لارية ، واشترى بها متاعه على آخر بثلاثمائة لارية يحل له كل سنة ، اتلزمه زكاة إذا حال عليها حول أم لا ؟ زكاها من قبل أو لم يزكها ؟

الجواب : فعلى ما وصفت فإنه يعجبني أن يزكي إذا حل الأجل الماضي من السنين ، وقال من قال : يزكي كل سنة الذي حل أجله . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن بيده مال يتجر فيه وهو لغيره لرجل في غير عمان ، أتؤخذ الزكاة من هذه الدراهم أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت أنه ليس للوالي أو غيره ، أن يأخذ من مال الغائب من الورق صدقة لأنه غائب ولا يدرى ما عنده إلا أن يسلم ذلك إليه وكيل الغائب ، فإن ذلك جائز له أن يأخذ الصدقة منه على هذا الوجه ، وأما أن يجبر الوكيل على ذلك ، ويأخذ هو ذلك كما يأخذ من الحاضر أو من المال فلا .

وقال من قال من المسلمين : ليس في مال الغائب صدقة من الورق لأنه لا يدرى ما عنده ، وإنما جاز ذلك لصاحب الصدقة ، أن يأخذ من الوكيل من غير جبر وخصوصاً إذا لم يقل الوكيل إنه مال الغائب .

وأما في الثمار فالزكاة واجبة في مال الغائب ، إذا صحت . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل عنده ذراهم تجب فيها الزكاة ، أيجوز للوالي أن يقتضي منه حبا بما عليه من الزكاة . أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ، في ذلك اختلاف بين المسلمين ، قال من قال من المسلمين : جائز له أن يعترض عن الزكاة من غير الجنس مثل العروض

وغيرها من الدراهم وجدت في آثار المسلمين ان معاذ بن جبل رحمه الله . كان يأخذ العروض وغيرها عن زكاة الدراهم . مثل الحب والثوب وغير ذلك ، وقال من قال من المسلمين : لا يجوز أن يأخذ العروض عن زكاة الدراهم ، وانما على صاحب الزكاة ان يسلم من الدراهم بنفسها ، وكل قول المسلمين صواب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن كانت تجري عليه صدقة الدراهم وكان عليه دينٌ غيرُ حالٍ ففُضِيَ ذلك الدين قبلَ تحلِّه بمطلب من صاحبه ، أو بغير مطلب فراراً من الزكاة أو من غير فرار ، هل يكون عليه في نصابه هذا زكاة أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت لا زكاة عليه فيما قضاه من الدين قبل محله إذا رضى بذلك على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له دينٌ على مُفْلِسٍ ، أو على من لا يرجوه ، أو ذهب عليه مالٌ بغصبٍ أو سرقٍ أو دَفَنَ دَفِيناً في الأرض ، فلم نجده في حين مطلبه ، اتجب عليه في ذلك زكاة أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت إذا طلع له هذا المال ، ففي ذلك اختلاف ، والذي يعجبني من القول عليه زكاة ما مضى من السنين ، وتسقط عنه كل سنة بقدر الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده بقدر ما تجب عليه الزكاة ، فاشترى بها غنماً فبقيت الغنمُ حتى حال عليها الحولُ ، فقَوَّمت الغنمَ فلم تجب فيها زكاة النقد ، أتجب فيها زكاة الماشية . أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت إذا كان الغنم للتجارة ، فلا زكاة فيها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن باع تمرًا من غلة ماله بما تجب فيه الزكاة بالنقد نسيئة الى سنة ثم جاءت السنة ، أعليه في هذه الدراهم زكاة أم حتى يحول على هذه الدراهم ، لعله حول من صارت في يده ؟
الجواب : فعلى ما وصفت : في ذلك أختلاف ، والذي يعجبني من القول وأعمل عليه ، أنه إذا حال حول مذ باع فعليه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده دراهمٌ بقدر ما تجب فيها الزكاة ، فاشترى بها شيئاً من الامتعة للتجارة فزادت أو نقصت في تلك السنة عن القيمة التي اشترى بها ، هل فيها زكاة ، إذا حال عليها الحول وهي تسوى القيمة الأولى . أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ليس في هذه البضاعة زكاة حتى يحول عليها الحول وهي نصاب تام ، على القول الذي يعمل عليه من رأى المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن تجب عليه زكاةُ الدراهم ، فيحل وقت زكاته فيشتري شيئاً من الامتعة للتجارة أو لغير التجارة ، ولم يسلم ثمنه وهو لم يخرج زكاة دراهمه ، أيجسب عليه الذي اشتراه ، ويكون مضافاً على دراهمه . أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت ، اما إذا ما اشتراه للتجارة فانه يحسب عليه على أكثر قول المسلمين ، وأما إن كان لغير التجارة فلا زكاة عليه فيه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده ذهب أقل من عشرين مثقالاً ، ولم يكن عنده شيء من الفضة .
الجواب : فلا زكاة عليه ، ولو كان ثمن الذهب الف لاريه أو أكثر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة لها زوج فَحَالَعَهَا ثم كتب لها ضمان دراهم وهو نصاب تام ، أو نصاب غير تام ، ولم تسلم عليه زكاة ، ومضت لذلك سنون والمرأة لا تقيم بذلك ، ثم علمت إذا مات الزوج وصح لها ذلك الحق وقد مضت لذلك سنون كثيرة ، أيكون عليها زكاة ما مضى أو زكاة سنة واحدة ، أو من يوم علمت ، وصح عندها ، وكل شيء هذه صفته إذا كتبه لأحد من ضمان ، ولم يعلم المكتوب له ، ثم علم من بَعْدُ ؟
الجواب : فعلى ما وصفت : لا زكاة عليها إلا بعد أن يصح عندها الأقرار وكذلك كل حق هذه صفته . والله أعلم .

مسألة ومنه : ورجل له دراهم في بيع خيار ، وهو نصاب تام ، أقربها لابن له صغير ، أو أحاله له ، أيكون وقت زكاته الأول ، أم ينتقل الى يوم أقر له به ؟
الجواب : فعلى ما وصفت أن الزكاة تنتقل وتكون يوم الأقرار أو الحالة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل له ثلاثة أولاد غير بالغين ، وعند كل واحد منهم خمسون لارية ، فلا يحملون على بعضهم في الزكاة ، إلا ان يكون عند الأب شيء من الورق ، إذا اضيف مال أحد الأولاد على مال الأب ، بلغ^(١) نصاب الزكاة ، فعلى الأب ، وذلك الولد الزكاة وليس على الولدين الآخرين زكاة إلا ان تكون هذه الدراهم من قبل أبيهم ، فانهم يحملون على بعضهم بعض ولو لم يكن الأب عنده شيء من الدراهم غير التي لأولاده . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا هلك رجل وترك دراهم مما تبلغ فيها الزكاة ، وكان الوارث رجلا واحدا يزكي في شهر الحج ، والهاك يزكى في شهر رمضان ، ثم جاء شهر

(١) في الأصل : لبلغ .

رمضان ، ايلزمه أن يزكى الدراهم التى من قبل الهالك في شهر رمضان أم يزكيها في شهر الحج مع دراهمة ، ولوتكسر على الزكاة شيء من الاشهر .
الجواب : قال : يزكيها في شهر الحج ولوتكسر على الزكاة شيء من الاشهر ، قلت له : ولولم تخلط الدراهم التى له من قبل الهالك ، قال : نعم إذا كان الوارث رجلا واحدا . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله . في رجل اسلف رجلا ثلاثين لارية سلفا صحيحاً على حَبِّ أو غيره . ونيته لقوته وقوت عياله ، وحل الشهر الذى يزكى فيه ثم تقبض ، أيلزمه فيه زكاة ، أم لا ؟

الجواب : فلا زكاة عليه إذا كانت نيته لقوته وقوت عياله . والله أعلم .

وهذا جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان . رحمه

الله ؟

مسألة ومنه : وسألته شفاها عن امرأة من أهل أَدَمَ ، اعطت رجلا يبيع ويشترى في ضنك دراهم مضاربة ، وصار يحول الحول على هذه الدراهم عنده في ضنك ، وامرته ان يخرج الزكاة عنها ، أتبرأ من الزكاة على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب : قال : إذا كان هذا الرجل ثِقَةً ، وامرته بذلك فانها تبرأ ، قلت : وإن كان ثقة امانة ، أتبرأ أم لا ؟ قال : على معنى قوله تحتاج الى ثقة . والله أعلم .

مسألة ومنه : أرجوا أنها من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي حفظه الله . وفيمن دخل عليه شهره الذى يزكى فيه دراهمه ، فسلم للمصدق دراهم زكاته ، فردها المصدق عليه ، أو شيئا منها لزيف فلم يسلم مارد المصدق عليه من الزكاة ، أعليه زكاة في الفائدة على هذه الصفة أم لا ؟

جوابه : فقد عرفت أنه إن ردها عليه المصدق في ساعته نلك ، وحضرته ، وقد صح عنده وعرفها أنها من دراهمه التي سلمها للمصدق ، وقد صح انها من الزيف والدراهم الرديئة عنده وعند من يعرف الدراهم الرديئة . بلا شك في ذلك ولا ريب ، فان سلمها له المصدق ، ولم يرد عليه بدلها الى ان استفاد فائدة فمعي ان في الفائدة الزكاة ، وقيل لا زكاة فيها حتى يحول عليها حول كامل منذ استفادتها ، وإن كان لا يعرفها أنها رديئة ، ولا يعرفها من يعرف الدراهم الرديئة انها رديئة ، أو كان لا يعرفها انها من دراهمه ، فلا زكاة عليه في الفائدة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه العالم النزية ناصر بن خميس بن على النزوى رحمه الله . في يتييم اوصى له والده بمائتي لارية فضة عوضا عما اعطى اخوته ، فلم يخرج الوصى هذه الدراهم الوصية من مال الهالك حتى حال مذ مات الهالك حول فباع الوصى من مال الهالك ليخرج هذه الوصية ، أو اقتضى له نخلا من قبل الهالك أنجب في هذه الوصية زكاة . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا تجب في ذلك الزكاة حتى تصير الدراهم نصابا تاما في يد من هي في يده ممن يجوز له قبضها له ، ويحول على ذلك الحال عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده ألف درهم تجري عليه فيها الزكاة من قبل ، فلما دخل وقت زكاته المعتاد من قبل ، اشترى بخمسمائة درهم منها سلعة للتجارة قبل ان يخرج الزكاة ، ثم اراد إخراج الزكاة ، كيف تكون صفة اخراج الزكاة عن هذا الألف المذكور : **أُخْرِجُ** عن الخمس مائة الباقية من الألف ، وعن قيمة السلعة المذكورة وان لم يكن فيها ربح عن ربحها ان كان فيها ربح ، أم **يُخْرِجُ** عن

الالف وعن قيمة السلعة ، ويكون ذلك الألف أو خمسمائة درهم ، وتكون السلعة ها هنا بمنزلة الفائدة ، إذا كان قد أوفي ثمن السلعة المذكورة من الألف المذكور قبل ان تخرج الزكاة ؟

الجواب وبالله التوفيق : انه يخرج عن الألف الذي حال عليه معه لعله الحول فيما نراه . ورأى فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي يزكي دراهمه ، فلما سلم القابض زكاته جميعاً فرد عليه شيئاً من الدراهم لم تعجبه ليبدل له مثلها^(١) ، ثم من بعد استفاد فائدة كثيرة ، اتلزمه زكاة في الفائدة التي استفادها ، أم لا ؟ إذا كان بعده لم يزد عليه الذي رده عليه ، اعنى صاحب الدراهم القابض الزكاة .
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك أختلاف ، وأكثر القول ليس عليه على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده ثلاثمائة درهم يجري عليه فيهن الصدقة في شهر معروف من الزمان ، فبعث منها مائتى درهم الى شيء من الأماكن القاصية في تجارة ثم دخل عليه وقت زكاته ، ولم يدر أن الدراهم المبعوثة سالمة أم لا . أعليه زكاة في المائة الباقية عنده ، مالم يعلم بسلامة دراهمه الغائبة على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أما في الحكم فعليه عندنا الزكاة فيما بقي في يده من تلك الدراهم ، وله الخيار في زكاة ما غاب عنه ، حتى يعلم باتلافه من قبل محل زكاته ، وان أخرج زكاة المال الغائب عنه حتى يعلم انه باق له يوم محل زكاته ، فواسع له ذلك ، وما استفاده ، فلا زكاة عليه فيه على هذه الصفة . والله أعلم .

(١) في الأصل : مثله .

مسألة ومنه : أرأيت وإن أنفد هذه المائة الباقية عنده في شيء من المعاني الجائزة بعد دخول وقت زكاته عليه قبل أن يعلم بسلامة دراهمه الغائبة سَلِمَتْ دراهمه الغائبة أو هلكت ، أعليه زكاة [الدراهم] ^(١) المائة الحاضرة على هذه الصفة . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : عليه ذلك عندنا عن الأصل الأول حتى نعلم انتقاله عنه بوجه من وجوه الحق ، والله أعلم .

مسألة ومنه : والوالد إذا أخذ من مال ولده الذكر أو الأنثى شيئاً ، وأبى أن يرده عليه ، واستحى الولد أن يرفع عليه ذلك ، أيسع الولد ألا يسلم زكاة ذلك المال إلى أن يقبضه من غير رفعان منه على والده . على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يكن على مقدرة من أخذه منه إلا بحكم حاكم المسلمين وصار معه بمنزلة المال المؤيس منه ، فليس عليه زكاة ذلك . وقال بعض فقهاء المسلمين عليه زكاته ، إذا كان لو طلب منه ذلك مع أحد من حكام المسلمين حَكَمَ ^(٢) له به ، وقدر على أخذه ، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن باع أصل ماله بشيء من العروض ، مما يساوى نصاباً تاماً من الورق ، يريد بذلك التجارة ، وحال الحول وذلك العرض في يده لم يقلبه في شيء غيره ، ولم ينقص من النصاب ، أعليه في ذلك زكاة على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب : قال بعض فقهاء المسلمين : في ذلك الزكاة على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن سلم زكاة طنى وزكاة دراهم عنه أو عن من هو وليه ، فبعد ما سلم ذلك ، وأقربه أنه زكاة تبين له أنه سلم أكثر مما تجب عليه ، أو من

(١) ليست في الأصل (٢) في الأصل : لحكم والصواب حُكِمَ .

سلم عنه ذلك ، واراد ان يجعل ما سلمه على وجه الغلط من ذلك عن زكاة دراهم أيضا محلها بعد محل هذه الزكاة المذكورة ، علم بذلك المصدق أولم يعلمه ، أيجوز له ذلك فيما بينه وبين الله على هذه الصفة . أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا يُجْزَىٰ عليه ذلك عندنا على هذه الصفة والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها . وأتيت بجوابها .

الجواب وبالله التوفيق : ان الامام أو الوالي إذا جعل جابيا للزكاة أو في شيء مما لا يجوز ان يجعل فيه غير الامناء ، فحكمة الأمانة حتى تصح منه الحيانة ولهذا المبتلى أن يجعله على حاله حتى تبين له خيانتة في قول بعض فقهاء المسلمين . وقال من قال منهم بغير هذا القول ، والقول الأول أوسع ، ومن اراد الحزم والاحذ بالوثيقة ، فلا يجعل لأمانته غير الأمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده دراهم مما يجري عليه الزكاة فيها ، فاشترى بها مالا ببيع القطع ، فأقام عنده المال ماشاء الله من السنين ، ثم انه غير في هذا البيع بوجه يجوز له به الغير عند المسلمين ، وحكم له بذلك حاكم ورجعت اليه هذه الدراهم المذكورة ، اتجب عليه فيها الزكاة للسنين الماضية أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : هكذا حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسمعتة يقول إن الوالي إذا أحدث حدثا باطلا سريرة انه لا يجوز له قبض زكاة رعيته ، فإن قبضها كان ضامنا لها ، وهذا على بعض القول .

مسألة ومنه : وسمعتة يقول : إن الوالي إذا كان غير ثقة ، وأمر أحدا من الفقراء أن يأخذ لنفسه زكاة أحد من الاغنياء ، ان ذلك لا يجوز والله أعلم .

مسألة ومنه : والوالي إذا كان عنده دراهم ليتيم مما تجب فيها الزكاة ، فأخذ منها الزكاة بيده بعد وجوبها من غير ان يوكل وكيلا لليتيم في ذلك ، أيجوز له ذلك ويسلم من ضمان ذلك . ويجزىء عن اليتيم على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا جعلها في أهلها المستحقين ، أوفيا يراه المسلمون من أهل الاستقامة ، لا ضمان عليه في بعض قول فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جابي الصدقة إذا قاسم أحدا ثمرة نخلة عذوقا في رؤوس النخل بعد الإدراك ، قيل صير ورثتها تمرا يابساً لعله وجد ربَّ النخلة نصيبه ، ثم أتت على نصيب الزكاة جائحة من ريح أولص قبل ان يجدها ، أيلزم الجابي وربَّ المال شيء على هذه الصفة . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان هذا القسم ضعيف ولا نرى براءة صاحب الزكاة منها إذا تَلَفَتْ قبل ان تصير تمراً ، وَيَقْبُضُهَا من يَجُوزُ قَبْضُهَا منه على هذه الصفة والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي مالٍ مَوْصَى به أَوْ يَغْلِيهِ لِفُقَرَاءِ قَبِيلَةٍ معلومة وقفاً أولم يذكرها وقفاً ، هل فيه زكاة ، إذا وجبت في ثمرته الزكاة على هذه الصفة كانوا ممن يَحْصُونَ ، أو ممن لا يَحْصُونَ ؟

الجواب وبالله التوفيق : من جامع أبي محمد وليس في الحوائط الْمُحْبَسَةِ على الفقراء زكاة ، لانه لا ملك عليها معين في الناس . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المشركين إذا أخرجوا فَلَجًا قَرِيبًا في مَوَاتٍ من الأرض في شيء من أمصار المسلمين ، اتكون فيه زكاة إذا وجهت في زرعِهِ وثمرَةِ نخلِهِ

الزكاة على هذه الصفة ، وكذلك إن أحيوا مَوَاتَا من الأرض بماءٍ نهرٍ أو بئرٍ اشتروها من عند أحد من المسلمين ، أتكون في زرعِهِ وثمرَةٍ نخلة الزكاة ، ان وجبت فيه الزكاة على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : من كتاب «بيان الشرع» : ولا يجوز للذمي أن يُحيي مَوَاتَا من بلاد المسلمين ، فإن أحيها أخذت منه ، وقيل له ان يأخذ عمارتها ان كانت ، ولكن^(١) والأرض للمسلمين . والله أعلم . وأما زراعة المشرك في أرض الأسلام ففي ثمرته الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أطنى ثمرة ماله وهو بئر ورطب ، وأخذ ثمنها ثم اتت عليها جائحة عند الطني^(٢) قبل ان تصير تمرا يابساً ، أعلى رب المال زكاة فيما أخذه من قيمة هذه الثمرة ، إذا كانت نصاباً تاماً ، على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : في معنى ذلك الاختلاف عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : من جواب الشيخ الفقيه خلف بن سنان الغافري . رحمه الله . فيمن ملك من الدراهم نصاباً تاماً حال عليها الحول ، وصرف دراهمه في شيء قبل ان تخرج زكاتها ، ولم يبق عنده شيء من الدراهم ، وهو عليه دين حال ، واقترض دراهم ليوفي دينه ، أو ليُسَلِّم الزكاة أوليفذها في مؤنة عياله من طعام وادام وكسوة من واجب عليه أو غير واجب ، أيكون لما^(٣) اقترضه على هذه الصفة فائدة تجب عليه فيه الزكاة . أم لا ؟

الجواب : إن [في]^(٤) ذلك فائدة ، وفي زمان الأئمة يعلمون بزكاة الفائدة ، ولا يطرحون بقدر الدين .

(١) في الأصل : لك .

(٢) في الأصل : المنطى .

(٣) في الأصل : ما .

(٤) ليست في الأصل

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان .
 رحمه الله : وسألته عن عليه زكاة دراهم ، وله حق عند رجل ، قال للذي عليه
 الحق ادفع عني كذا وكذا إلى فلان يعني جابي الزكاة ، وقل له : هذه الدراهم
 من قبل الزكاة . قال : برئت منه ثم قال للجابي : خذ من عند فلان كذا كذا
 أعني من قبل الزكاة ، قال الجابي : برئت منه . والجابي ثقة ثم هلك الجابي
 أيرأ هذا الرجل من الزكاة ، إذا قال الذي عليه الحق : انا قد سلمت إلى
 الجابي . أم لا ؟

الجواب : قال : لا يُقْبَلُ قوله . ولا يبرأ هذا الرجل من الزكاة . والله
 أعلم .

مسألة : قلت له : رأيت إذا كان الذي عليه الحق ثِقَةً ، وقال إنه سَلَّمَ
 للجابي ، أيرأ هذا الرجل من الزكاة . ويقبل قوله أم لا ؟

الجواب : قال : لا يُقْبَلُ قوله ، وهو مدع . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه التزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي .
 رحمه الله . وفيمن له دراهم تجزئ فيها الصدقة من قبل ، فبعث بها في تجارة ،
 ثم حضروا وقت زكاته ، ولم يدر أنها سالمة أم لا ، فأخرج الزكاة عن رأس المال ،
 ثم أنها رجعت إليه ، وقد زادت زيادة كبيرة . أيجزئ ما تقدم من تسليم ذلك أم
 تكون عليه الزكاة أيضاً عن هذه الزيادة على هذه الصفة ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : أن^(١) ذلك يزكي الفائدة منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الصبي إذا ملك من الذهب والفضة نصاب الزكاة في شهر
 شعبان ، وكان أبوه تجري عليه صدقة الذهب والفضة ، وكان شهره الذي يزكي

(١) في الأصل أنه .

فيه شهر رمضان . أتجب في مال الصبي المذكور في شهر رمضان تبعاً لأبيه ولولم يحل على ماله الحول ، على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : يُجْمَلُ على مال والده ، ولولم يحل عليه الحول ، على أكثر قول فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة أقرت بشيء من حُلِيِّهَا لأحد بنيتها الصغار ، ولم يُجِزْ لهم ذلك المقرور به أحدٌ وهو بيدها ، أعني ما أقرت به ، وهي تجب عليها الزكاة . أياكون فيما أقرت به الزكاة عليها ، أو على أبي الولد الصغير ، أرايت ان لم تكن الزكاة على أبي هذا الولد ، أياكون سواء أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أن اقرار الوالدة لولدها الصغير بشيء من حُلِيِّهَا ثابتٌ عليها ولولم يجوز له أحد على أكثر قول المسلمين ، وفي حمل ذلك عليها في الزكاة اختلاف ، وأكثر القول لا يُجْمَلُ عليها فإن كان له مال مما تجب فيه الزكاة . فعليه هو الزكاة في ماله ، وإن لم يكن له مال مما تجب فيه الزكاة ، يُجَلَّ على والده ان بلغت في مالها الزكاة ، إذا مجَّلاً على بعضهما بعض وأخذت الزكاة منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي نصاب الزكاة في صرف^(١) هذا الزمان ، والآن صار الصرف غير الأول الفضة غير نقية . . تركت السؤال منها ، وأتيت بجوابها ؟ الجواب وبالله التوفيق : أن الزكاة في الفضة البيضاء إذا كانت مائتي درهم ، والدرهم ثلثا مثقال ، لعله ما لم تخرج الفضة الى حد الصُّفْرَةِ ، ففيها الزكاة . ولعله^(٢) بصرف زماننا قدر مائة لارئة فضة واثنيتي^(٣) عشرة لارئة فضة بحساب اللاريات على ما وجدته عن بعض فقهاءنا المتأخرين . والله أعلم .

(١) أي العملة النقدية التي كان يتعامل بها .

(٢) في الأصل : ولعل . (٣) في الأصل : واثني عشر .

مسألة ومنه : وفي رجلين شركاء في زراعة سكر ، وكانا ممن تلحقهما الزكاة ، وصارا ينفذا على زراعة هذا السكر من رأس مالهما ، إلى أن حال الحول في رأس مالهما ، ووجبت عليهما الزكاة ، والسكر بعد لم يدرك ، وزكّيا ما عندهما من الأوراق والدفاتر والبضائع والنقد ، وخير الجابي إن أراد الزكاة من الذي أنفذه من رأس مالهما على السكر أو من السكر ، فاختار الزكاة من السكر . فلما أدرك السكر وآن حصاده قاما يبيعان شيئا من السكر المصااص في السوق ، وينفذان^(١) قيمته على العمال الذين يعملون لها السكر . أتعجب عليهما الزكاة في الذي باعاه من سكر المصااص في السوق ، وأنفذا قيمته [على]^(٢) الذين يعملون لها السكر ، أم لا زكاة فيه ؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك الزكاة على هذه الصفة عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ورجل اشترى طلاق ابنته من زوجها بعد وقوع الشقاق بينهما وبينه إن تزوجت ليأخذ بدل ذلك منها ، وإن لم تزوج أو كُتِبَ عليها موت لم يأخذ شيئا إذ هي فقيرة . وكان الشراء بغير أمرها . ثم تزوجت هذه البنت ، وردت على أبيها ما اشترى به طلاقها ، وقد مرت سنون مذ اشترى الأب الطلاق إلى أن تزوجت وردت عليه ذلك . أتكون عليه زكاة في هذه الدراهم ، إذا كان هو ممن تجرى عليه الزكاة ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا زكاة عليه فيما قبضه منها ، وصار له بوجه من وجوه الحق ، وحال عليه الحول نصابا تاما . وإن كان يجري عليه الزكاة قبل ذلك ، فإنه يحمله على ماله في الزكاة يوم حوله ، فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا دار شهر الهالك الذي كان يزكي فيه ذرايمه أيام حياته ، ولم تقسم دراهمه التي كان يزكيها ، وأراد أحد من الورثة أن يسلم بقدر ما ينوبه من

(٢) ليست في الأصل .

(١) في الأصل : وينفذا .

زكاة هذه الدراهم ، ولا يسأك عن شركائيه في الميراث ، سلموا أو لم يسلموا .
أيسعه ذلك وبرأ فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم على هذه الصفة ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : يسعه ذلك في كل ما ذكرته عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صفة من يجوز له أخذ الزكاة ، ولا يجوز له . وهل على
المزكي السؤال عن ذلك ، وفي حال الفقر والغنى ؟
الجواب : فالذي جاء في الأثر الذي يجوز له أخذ الزكاة أنه إذا كان معه ما
يقوته ويقوت عياله من غلة^(١) ماله ، فلا يجوز له ذلك . وأما المزكي إذا أتاه الفقير
ورأى عليه سمة الفقر ، فليس عليه سؤال . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن
عبيدان النزوي رحمه الله : وكيف صفة من يجوز له أن يترك من ماله حبا أو تمرا
وثيابا لكسوته وكسوة عياله . . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب .
الجواب وبالله التوفيق : أن صفة ذلك إذا أراد أن يترك حبا أو تمرا وثيابا ، أنه
يشترى ذلك قبل محل زكاته ، وينوي أنه لطعامه ولطعام عياله ، وكذلك
الكسوة ، فإذا فعل ذلك قبل محل زكاته ، فلا زكاة عليه ، وأما إذا حضر وقت
زكاته فليس له أن يترك شيئا من الدراهم لطعامه ولكسوته ، والزكاة تجب في جميع
الدراهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا كان عند رجل مئتا درهم ، ولم يزكها عشرين سنين . . تركت
بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .
فجوابه وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف بين المسلمين بالرأي . قال من قال من
المسلمين : عليه الزكاة لما مضى من السنين ، ولو كان في الإخراج استفراغ
الجميع . وقال من قال من المسلمين : عليه زكاة سنة واحدة على صفتك هذه .
وبهذا القول الآخر أعمل وأفتي . والله أعلم .

(١) في الأصل : غالة .

مسألة ومنه : وفيمن اشترى مالا ببيع القطع ولبت في يده بعض السنين ثم غير وحاز غيره لأنه أعمى . أعليه الزكاة في الدراهم السنين الماضية ، إذا كان ثمن المال يبلغ نصاب الزكاة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : وجدت مسألة مثل هذه في "جامع الأحكام" : أن المشتري إذا غيّر فيما اشتراه فإن عليه الزكاة لما مضى من السنين ، فإن كان البائع قد سلم زكاة الدراهم التي باع بها هذا المال ، فإن الزكاة تؤخذ من المشتري وترد على البائع ، فهذا ما حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده صحة أن له خمسمائة درهم على رجل في مال بيع خيار وطالبه القائم بزكاة تلك الدراهم . قال : هذه الدراهم ليست لي ، أنا أخذتها من عند الناس . وطلعت عليه صحة أن عليه وله .

فجوابه : أن هذا الرجل عليه زكاة جميع الذي له بيع الخيار ، ولا تسقط عنه الزكاة من أجل الحق الذي عليه على القول المعمول به اليوم . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها ، وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : أن دراهم بيع الخيار على ما يعمل عليه المسلمون فيها الزكاة ونحن نعمل بذلك ونحكم به ، وأما قولك إن كان لهذا^(١) الرجل المشتري مالا ببيع الخيار ، وله هو مال باعه على رجل ببيع الخيار وعليه فيه^(٢) الزكاة إن كانت نصابا تاما ، على القول الذي نعمل به . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا دخل وإل بعد وإل في قرية ، ووجد الوالي الآخر مالا لم يزك السنة الماضية .

(١) في الأصل : [هذا] .

(٢) في الأصل : [فيها] .

فجوابه : إذا كان هذا المال تجب فيه الزكاة ، فجائز للوالي الأخير أن يأخذ منه الزكاة سنة بعد سنة ، ولما مضي من السنين المتقدمة إذا كان هذا المال في حى المسلمين ، ولم يكن صاحب المال غائبا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل قُتِلَ أو ضُربَ ولده أو أبوه أو أحدٌ هو وليُّه ، وبعد ذلك جاء إليه أحدٌ من الناس وصالح بينه وبين الفاعل على شيء من الغرم وهو كذا كذا مائة لارية ، وليكون تسليم ذلك على كذا كذا سنة ، كل سهم من هذا الغرم إلى أن يتم جميعه . فهل تكون على هذا الرجل زكاة في هذه الدراهم كلها إذا حال الحول مذوّق ، أم تجب عليه إلا في الدراهم التي وجبت له وقبضها؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان الصلح وقع على دراهم تجب فيها الزكاة ، فإذا حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة ، وإن لم تخرج زكاتها واستفاد فائدة فعليه الزكاة في الفائدة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن وجبت زكاته ثم باع شيئا من بضاعته إلى مُدَّةٍ بزيادة ، وحسب قيمتها بثمن الحاضر ، وسلم زكاته ولم يسلم زكاة الزيادة ، ثم استفاد فائدة . هل تجب عليه زكاة الفائدة؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا باع الرجل متاعا بنسيئة بزيادة إلى أجل ، فعليه زكاة الجميع إذا حل الحق ، وإن سلم عن زكاة رأس المال قبل محل الحق فيعجبني أن يسلم زكاة الزيادة إذا حل الحق ، ولا زكاة عليه في الفائدة على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له دينٌ آجلٌ وحل وقت زكاته . هل يجوز أن تُقَوِّمَ عليه سلعته التي باعها بالثمن الحاضر وتؤخذ منه الزكاة بقدر الثمن الحاضر ، وتؤخذ منه بقدر الزيادة إذا حل أو قبض؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف . والذي يعجبني من القول وأعمل عليه أن الزكاة لا تؤخذ منه إلا بعد أن يحل دينه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل تكفل بتسليم الزكاة عن زوجته ما دامت عنده في حكم الزوجية ، وألزم نفسه ذلك عنها ، وصار يسلم الزكاة عنه وعنهما . ثم اقترضت من عنده دراهم ودار شهر رمضان الذي يزكيان فيه ، والدراهم باقية بعينها عندها . فهل يلزمه أن يحسبها مرتين ويسلم عليها ، أم [ليس] ^(١) عليه إلا تسليم مرة واحدة؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه ليس عليه إلا تسليم مرة واحدة على القول الذي أعمل عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له رأس مال تجب فيه الزكاة ، وتلف شيء من ماله بسرق أو حرق أو غرق أو ضياع أو أشباه ذلك . . تركت بقية السؤال .
فجوابه : وأما ما تلف من رأس ماله بعد محل الزكاة ففيه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك سيدنا رفع رجل عندي دراهم لأشترتي له بها عبدا ، وقلت له إذا اعتزت ^(٢) واردت منها شيئا بالقرض وارده فقال لي : استقرض ومالي ومالك واحد ، وأخذت منها بعضا بالقرض كما أمرني ثم رددتها في الدراهم الباقية ، وذلك قبل حلول زكاتي ، فبقيت الدراهم عندي لم أشتري بها ولم يأخذها صاحبها حتى حل وقت زكاتي . أتجب علي الزكاة في هذه الدراهم التي استقرضتها ورددتها؟

الجواب وبالله التوفيق : إنه لا زكاة عليك في هذه الدراهم على أكثر القول . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

(٢) بمعنى احتجت .

مسألة ومنه : وفي رجل له دراهم في بُيُوعَاتٍ خِيَارٍ وقد مضت له مدة لم يسلم عليها زكاةً إذا أراد، ليسلم ذلك . هل تسقط عنه الزكاة في الدراهم التي سلمها أم يسلم على جميع الدراهم على حساب السنين التي قد مضت إذا كان تسليمه من دراهم غيرها وهي باقية على حالها، وكذلك الصوغ إذا كان عند أحد على هذه الصفة وسَلِمَت الزكاة من غيره . فهل يسقط ذلك أم لا؟

أُريت إذا كان الصوغ مرهونا بدراهم . فهل يسقطُ الرهنُ ويُحَسَّب بقية الصوغ، أم الرهن إلا على صاحبه، وتؤخذ من جميعه الزكاة؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف وأكثر القول أنه يسقط كل سنة بقدر الزكاة في جميع ما ذكرته ، وأما إذا كان الصوغ مرهونا ، فقال بعض المسلمين : انه لا يسقط . وهو أكثر القول . وقال من قال : يسقط . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذهب أو الفضة الذي يكون في الثياب ، أعني التقصيب ، هل تُقَوَّم للزكاة ويُسَلَّم عنه الزكاة إذا كان مشترى للكسوة وبه ذلك ، وليس للتجارة؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان يمكن اخراج الذهب والفضة من ذلك ، ليقوم للزكاة ، وإذا لم يمكن اخراجه ، فلا زكاة في ذلك . والله أعلم .
مسألة ومنه : وفي امرأة طلقها زوجها أو خالعتها وسلم لها شيئا من صدقاتها الآجل وطلب منها البراءة في باقي صداقتها، وأبرأتها ، وكتب لها بعد مدة بقية ما أبرأتها منه ؛ لأنه طلب منها البراءة والطلاق ، وألزم نفسه ذلك لأجل الخلاص . أعلى المرأة في ذلك الخلاص منذ يوم كتب لها ، أم منذ يوم طلقها؟

الجواب وبالله التوفيق : أن عليها الزكاة بعد أن يحول عليها حول منذ طلقها ، إذا كانت الدراهم نصابا تاما ، ولم تكن من قبل تجب عليها الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : عن رجل وجبت زكاة النقود في ماله ، وأخرجها ، وله دراهم في يد رجل بسبيل المضاربة في بلد غير بلده ، وكتب للرجل الذي بيده المال أن يحسب الذي بيده ويدفع منه الزكاة ، فتمادى ذلك الرجل ولم يخرج الزكاة من المال الذي بيده عاجلا ، إلى أن استفاد صاحب المال فائدة . فهل عليه زكاة في الفائدة ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف . وأكثر القول أن عليه الزكاة في تلك الفائدة ، والله أعلم .
مسألة ومنه : ومن أتيهم بكتبان الزكاة من النقود والثمار وغيرها ، وحلف يميناً بالله أنه ما كتم ولا وليج مالا عن الزكاة .
الجواب : أن هذا اللفظ يكفي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن تجب عليه زكاة الورق ، واجتمعت عليه كسور مثل فلوس النحاس والد واكرى ، ودار شهرة الذي يزكي فيه . فهل عليه زكاة في هذه الكسور إذا جعلها ليخرج بها على بيته وما يحتاج إليه ، ولم يرد ذلك للتجارة ، مَيَّزَ ذلك قبل دخول شهره أو لم يَمَيِّزَهَا؟

الجواب وبالله التوفيق : أن الزكاة فيما كان متخذاً للتجارة أو كان من الذهب أو الفضة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن وجبت زكاته وله زرع قطن أوصى به لأبن له بالغ ، ومات الأب قبل أن يسلم زكاته؟
فجوابه : إذا وجبت الزكاة ، ومات قبل أن يُسَلِّمَهَا ، فجميع الذي فيه الزكاة فعليه [فيه^(١)] الزكاة ، ولو أوصى به . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : وفي الزارع اذا اشترى دواب مثل ثيران وغيرها لعمار هذا الزرع وسقيته ، واشترى لهن علفا من قاسع وتمر وحشيش ، واشترى آلة الزاجرة مثل الدلاء والمنحور وغير ذلك مما تقوم به الزراعة . فهل يحسب جميع ذلك لتمام النصاب؟

أرأيت أن بقيت بيده هذه الآلة والدواب . فهل يُقَوَّمُ عليه جميع ذلك اذا دخل شهره الذي هو لكمال الحول ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : لا زكاة عليه في جميع ما ذكرت ، ولا يكمل به النصاب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن ارتهن من رجل سيفا ، رهنا مقبوضا ، وبقي عنده زمانا وأراد من صاحبه أن يُفدِيَه منه فأبى عن ذلك ، وبعد [ذلك]^(١) أرهنه المرتهن على رجل آخر بقدر دراهمه ، وأخذ دراهمه من غير رضا الراهن الأول وأتلفها وبعد وجبت الزكاة عليه . فهل عليه الزكاة في الدراهم التي ارتهن بها السيف؟

فجوابه : عليه الزكاة على قول من يقول إن الدين لا يسقط . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا وجبت زكاة على رجل وسلم ما عليه ، وبقي عليه دين لم يحل محله لم يزكّه ، ثم استفاد فائدة بعدما حلت عليه زكاة لما بقي من دينه الذي لم يزكّه؟

فجوابه : أنه اذا استفاد الفائدة بعدما حل دينه وكان على مقدرة من قبضه أو قبضه ولم يزكّه عليه ، فعليه في انفاضة الزكاة على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه في مسألة تركت سؤالها وأتيت بمعناها .

(١) ليست في الأصل .

الجواب : في امرأة من أهل التَّهْمِ في نَفْسِهَا ظهرت لها صيغة أنها إذا أقرت أن هذه الصيغة ملكتها منذ كذا كذا سنة ولم تسلم عليها زكاةً فعليها زكاةٌ ما أقرت به من السنين ، وإن احتجَّت وقالت : أنا كنت سلمتُ لما مضى ولم يصحَّ قولها ولا وجد في دفتر قابضِ الزكاةِ تاريخُ أداءِ زكاتها ، إن القول قولها انها سلمت الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وحَلِّيَ اليتيم اذا كان من عنده .
الجواب : فإن كانت العطية فائضة لابنها اليتيم فلا تُحْمَلُ الحَلْيُ على الأم في الزكاة ، على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤلها ، وأتيت بجوابها .

الجواب وبالله التوفيق : أن اللارية مثقال وربيع مثقال ، والكِياس ثمانية مثاقيل . والله أعلم

مسألة ومنه : وفي امرأة وَجَدَ فيها المَصْدَقُ حَلِيًّا ، فأقرت أنه لابنتها من عند أبيها ، وأبوها قد مات . أيقبل قولها ، أم حكم الصوغ لها لأنه في يدها ؟
الجواب وبالله التوفيق : يقبل قولها ، على القول الذي يعجبني . والله أعلم .

مسألة ومنه ومن آخر : جوابه : وأما الذي أقربشيء من الدراهم لابنته ، من الدراهم التي اشترى بها بيع الخِيارِ ، فقول : ان قوله يُقْبَلُ ، وقول : لا يقبل . واليمين قول عليه وقول لا يمين عليه .

مسألة ومنه : وفيمن باع بأربع مائة لارية فضة منها مائة لارية حَالَةً عند البيع وثلاثمائة لارية تَحَلَّى له منها كل سنة مائة لارية . كيف صفة اخراج الزكاة منها ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا حال حول فإنه تؤخذ منه زكاة مائة لارية زكاة سنة ،

وفي السنة الثانية تؤخذ من المائة الثانية زكاة سنتين، وفي السنة الثالثة تؤخذ من المائة الثالثة زكاة ثلاث سنين، إن كان عنده نصاب تام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل ابنته صبيّة، وكتب لها الزوج صداقها في ذمته أوفي ماله ببيع الخيار، ولم يدخل بها، وهي بعد لم تبلغ .

فجوابه : أنه يحتمل نصف صداقها العاجل على زكاة أبيها، وإن لم يكن أبوها تجب عليه الزكاة، فإذا حال على نصف صداقها حول، وكان نصابا تاما ففيه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي ورثة خلقت لهم دارهم في بيع خيار تجب فيها الزكاة، وسلموا عنها سنين . وبعد [أن] ^(١) اقتسموا هذه الدراهم وبوبوها لكل واحد منهم كذا كذا لارية، وهي على حالها في البيع الخيار إلا [إذا كان مرادهم أن يكون] ^(٢) لكل واحد منهم دراهم معلومة وليأخذ من الغلة بقدر ذلك . فهل يجوز قسمهم هذا ويتم ويرا من الزكاة؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا وقع في الدراهم قسم فلا يحملون في الزكاة ويكون على كل واحد وحده إذا بلغ نصاب الزكاة . قال الناسخ المؤلف : وجدت جوابا منسوباً إلى الشيخ الفقيه صالح بن سعيد حفظه الله في مثل هذا ومعناه أن قسم هذه الدراهم لا يصح ما دامت معلقة في بيع الخيار، إلا أن يقدر المال بالدراهم ويقسم عددا فحينئذ لكل واحد من الورثة نصيبه منها، ووكله يصح القسم فيها، ولا يحمل بعد هذا بعضهم على بعض في الزكاة، وما دامت معلقة فهي مجتمعة غير مقسومة . والله أعلم . . رجع إلى جواب الشيخ .

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل : الا مرادهم يكون .

مسألة ومنه : تركت سؤلها ، وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : إن الضامن إذا ضَمِنَ عن أحد بكذا كذا لارية ليسلم عنه من زكاةٍ لزمتهُ ، ثم غاب المضمونُ عنه ، فإن الضمانة ثابتة على الضامن وإن أنكر الضامن فليس للعامل أن ينتصر من ماله ، والله أعلم .

مسألة ومنه : امرأة مات زوجها ولها عليه صداقٌ آجلٌ ولم يكن لها صحة يحكم بها المسلمون . والها لك ترك أيتاما ، ولم يتهيا لها وفاء حتى بلغ الأيتام وأوفوها مالا .

فجوابه : أنها تلزمها زكاة ما مَضَى من السنين في ذلك الحق على أكثر القول والمعمول به عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن زرع قطنا في أرضه وسقاه بهاء الزجر من بثره ، وخدمه عند الحرث عبيده ، وأنفق عليه شيئا من غلّة ماله ، وشيئا من رأس ماله الذي لم تجب فيه الزكاة ، ثم حصده وقيّمته نصاباً تاماً ، ويزيد بأضعاف عن النصاب ، وقد زرعه للتجارة ، وتركه في بيته سنة أو سنتين أو أكثر يتر بص به الغلاء . أتجب عليه فيه زكاة التجارة . أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : على صفتك هذه عندي أنه لا تجب عليه الزكاة في مثل هذا المذكور حتى يبيعه ، وتجب في قيمته الزكاة ، ويحول عليه الحول مذ باعه إذا لم يكن له من قبل ما تجب فيه الزكاة ، فإذا كان عنده من قبل شيء تجب فيه الزكاة ، فتكون هذه الدارهم المبيع^(١) بها المذكورة مضافة على دراهمه المزكاة من قبل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا أعطت امرأة زوجها أو غير زوجها دراهم دون النصاب . وقالت : لك ربحها ولي أصلها بغير واشتر^(٢) فيها ، وأخذها الزوج على هذا

(١) في الأصل : المباع .

(٢) بيع واشتري .

وعلى أنه ضامن في هذه الدراهم . هل تحمل هذه الدراهم على ما عنده هو؟
الجواب وبالله التوفيق : فنعم تَحْمَلُ هذه الدراهم عليه على صفيتك هذه على
قول بعض المسلمين وهو المعمول به اليوم . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن وَجَدَ في مندوسٍ خَلْفَهُ عليه أبوه أو مَنْ يَرِيْهُ مالا تجب فيه
الزكاة ، وقد طال الزمان عليه ، ولا يعلم ذلك هو . ثم فتحه بعد مُدَّةٍ من
السنين في حد ذلك المال . أعليه أن يزكِّيَهُ مذ مات من خَلَفَ ذلك المال ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إذ كان ذلك المال فعليه فيه الزكاة للسنين الماضية على
أكثر قول المسلمين والمعمول به عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي زرع قطنا أو غيره من المعشَّرات وسقاه بغير مائه وفي
غير أرضه ، بل اكترى أرضا وماء ، وزرع ثم حصد زرعه وحال عليه حولٌ عنده
قبل أن يبيعه وهو قدر نصاب ، أو هو وما عنده من رأس المال قدر نصاب الزكاة
تام . أتكون عليه الزكاة ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أرجو أنه لا يخفى عليك ذلك وهذا أرجوه ، مثل زرع
السكر وأرجو أنهم يعملون بأخذ الزكاة من الزرع المجعول^(١) للتجارة . والله
أعلم .

مسألة : ومن آخر عنه : قال من قال من المسلمين : إن الوالي والامام إذا
استرابا من صاحب الزكاة واتهما وأرادا أن يُحْلِفَاهُ ، فجائز ذلك . وأما إذا قال
صاحب الزكاة أنا أسلم الزكاة ولا أحلف ، فجائز للجابي أن يقبض منه الزكاة ،
ويقول له الجابي أنا أريد منك الزكاة ، فإن قلت : لا تجب عليك ، فأريد منك
اليمين .

الجواب : فإذا قال لا أحلف وأسلم الزكاة ، فجائز ذلك . وهذا على قول من
يرى اليمين ، والله أعلم .

(١) في الأصل : [المجعولة] .

مسألة ومنه : وفيمن ملك دراهم دون نصاب الزكاة ، وقطنا من زراعته التي زرعها للتجارة بزر أو بنهر ، غَرِمَ عليها شيئا من رأس المال أو لم يغرم ، والقطنُ والدراهمُ مما يَكُونُ نصاباً تاماً ، وحال عليه الحول عنده . أتجب عليه الزكاة في ذلك أم حتى يبيع القطن ويحول على ثمنه ^(١) الحولُ ، كان القطن قليلاً أو كثيراً ، إلا أنه من النِّصابِ فصاعداً .

الجواب وبالله التوفيق : إن كان هذا الزارع زرع قطناً للتجارة في غير أرضه ، وسقاه بغير مائه ففيه الزكاة إذا حال عليه الحول ، وهو نصاب تام أو عنده دراهمُ إذا حمل عليها ثمنَ هذا القطن بلغَ نصاباً تاماً . وأما إذا زرع القطن في أرضه ، وسقاه بمائه ، ولم يغرم عليه شيئا فلا زكاة في هذا القطن حتى يبيعه ويصير دراهم تجب فيها الزكاة ، ويحول على هذه الدراهم حولٌ ، أو تحمل الدراهم على ما تجب فيه الزكاة من قبل . وأما إذا غَرِمَ على هذا القطن الذي زرعه في أرضه وسقاه بمائه ، فالزكاة في نصيب الدراهم التي أنفقها على الزرع ولا زكاة في نصيب الأرض ، والماء حتى يبيعه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صبي له صوغٌ دون النصاب ولا يبيعه أيضاً ^(١) صوغ من الذهب والفضة دون النصاب .

فجوابه : إن الذي يعجبني من القول أن الأب يسلم من ماله بقدر ما تجب عليه من الزكاة ، ويسلم مال الابن بقدر ما تجب عليه من الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أوصى بحجة ومات وميّزها وصيةً ، أعني دراهمَ الحجة ولم يصح له أحدٌ يخرج بها . أتجب فيها الزكاة إذا كانت نصاباً تاماً . تركت بقية السؤال .

(١) في الأصل : [عليه] .

(٢) في الأصل : [ولابنه] .

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يبق من ثلث مالٍ الهالك شيءٌ "يردُّ منه ما أُخِذَ من هذه الدراهم ، وإن أخذ المصدق منها الزكاة ، فعليه الغرم وإن كان في ثلث مال الهالك سعة ليرد منه . ففي هذه الدراهم الزكاة ، إذا حال عليها الحول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي بيدار السكر إذا كانت تجب عليه زكاة الدراهم ، أو كان يزكي من قبل على دراهم ثم استفاد شيئاً من السكر من بيدارته عند وجوب زكاته .

فجوابه : أنه لا يحمل عليه السكر الذي استفاده من بيدارته حتى يبيعه ويصير دراهم ، قبل أن يسلم زكاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وعن رجل زرع سكرًا أوقفنا للتجارة على مائه وفي أرضه ، وكان يزكي دراهم له من قبل ، ثم وجب وقت زكاته ، وقد أدرك هذا الزرع أولم يدرك . هل يُقَوَّمُ هذا الزرع ويحمل على الرجل ، ويزكى عليه ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : على صفتك هذه إذا وجبت زكاة هذا الرجل وقد أدرك هذا الزرع أنه يسقط عنه بقدر قعادة أرضه ومائه ، ويسلم زكاة ما بقي ، وإن كان هذا الزرع غصبا لم يدرك ، فإنه يحسب عليه ما أنفق عليه ، ويُخْرِجُ زكاته . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : أن فائدة كل سنة مجمولة على السنة التي استفاد فيها ، وسأصف لك معنى هذه المسألة ، في رجل بلغ عنده نصاب الزكاة في أول يوم من شهر جمادي الأولى ، ثم حال عليه حول في نصابه ، فلم يزكه في أول يوم من شهر جمادي الأولى ، ثم حال عليه حول وهو أول يوم من شهر جمادي الأولى ، ثم باع

مِالِه يوم ثاني من شهر جمادي الأولى ، إذا زكاه للسنة الأولى . وأما ثمن المال فعليه زكاة سنة واحدة ، فافهم ذلك . والله أعلم وبه التوفيق .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها .
فجواب وبالله التوفيق : ان الصَّوْغَ الذي للصبي يُجْمَلُ على والده ، ولو كان الصَّوْغ من عند غير الوالد ، ولو كان الصَّوْغ من عند أمه ، فلا يضاف على الام على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل اقترض من رجل دراهم ، ودار شهرهما الذي يُزَكِّيَان فيه . وهذه الدراهم باقية بعينها عند المقرض . أرأيت هذا المقرض اشترى بالدراهم بضاعة للتجارة ، وبعدها باقية بعينها . فهل عليهما الزكاة جميعا ؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف ، وأكثر القول أن الزكاة عليها جميعا على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عليه عشرون لارية زكاة فطولت في ذلك فاقترضها من عند رجل ليسلمها زكاة . فهل عليه فيها زكاة أم لا ؟ وكذلك إن أوفاه دينا عليه . والزكاة قد وجبت عليه .

فجوابه وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف . قال من قال : عليه الزكاة في جميع ما ذكرته . وقال من قال : لا زكاة عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل أطنى مالا نسيته بكذا كذا لارية ، وبلغ فيه نصاب الزكاة ولم يخرج زكاته الى أن حال شهره الذي يُزَكِّي فيه دراهمه . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : أن عليه زكاة الثمرة وهي العُشْرُ إذا كان المال يشرب من النهر ، ثم ما بقي من الدراهم بعد اخراج زكاة الثمرة ، ففيه^(١) زكاة الدراهم ربع العشر على القول الذي نعمل عليه من رأي المسلمين . والله أعلم .

(١) في الأصل : [فيها] .

مسألة ومنه : وإذا كان مال في يد مسلم ثم طلبت منه الزكاة ، فقال : انه لم يحل على ماله الحول .

فجوابه : في ذلك اختلاف . . قال من قال من المسلمين : لا يقبل قوله إلا أن يكون ثقة ، وقال من قال من المسلمين : قوله مقبول . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سيواها . وأتيت بجوابها .
فجوابه وأما الذي سلّم الزكاة وبقي عليه نصف صِدِّيَّة ، ثم استفاد فائدة فعليه الزكاة في الفائدة على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا بلغ النصاب في الدراهم للزكاة وزاد شيء من الكسور . فهل في الكسور زكاة ، وكل شيء يؤخذ منه بقدره ، مثل اللارية والساخة أو أكثر أو أقل ، ويسقط ويؤخذ من الجميع .
الجواب وبالله التوفيق : فنعم ، ان في الكسور الزكاة زاد قليلا أو كثيرا على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن يُقَرَّر أن له دراهم كذا كذا لارية فضة في بيع خيار أو في ذمة الناس . هل تُحَسَّب لنصاب الزكاة أنها لاريات فضة على الصرف الأول الذي هو فيه اللارية مثقال وربع ، أم يكن على صرف هذا الزمان ؛ لأن اللارية فيه محمدية وربع محمدية ؛ لأن المحمدية قاصرة عن المثقال . وهل يحسب خلاصا أم لا على قوله ، أم هذا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا قرأ أن له كذا كذا لارية فضة ، فإن اللاريات يحسبن على الخلاص ، وعلى اللاريات الوافيات . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده دراهم تبلغ فيها الزكاة ، وقد حالت عنده معه أحوالا ثم اشترى بها أصلا قبل دخول شهره ، ولبت ما شاء الله ثم غير في بيع الأصل ودخل عليه شهره الذي يزكي فيه أولا ، ومذ غير في البيع الى أن دخل

شهره، لم يحل عليها الحلول. هل عليها فيها زكاة، أم حتى يحول عليها الحول في يده بعد الغير؟

الجواب وبالله التوفيق : في هذه الدراهم الزكاة ، على أكثر قول المسلمين ، وهذا الشراء لم يكن شيئاً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل يخدم بالأجرة كالشاري وأمثاله فأخذ من عند من أجره عروضاً مثل حب أو ثمر، لأن أجرته لم تجب بعد ومراده إذا وجبت أجرته ليقاصص الذي عليه بالذي له ، ووجبت عليه زكاة النقود ، أعني الشاري ، وتمادى بها زماناً . فهل عليه زكاة في أجرته إذا وجبت عليه الزكاة وهو بعد لم يقاصص بها ، لكنه أخذها عليها ، ولم يبق له شيء عند المقاصصة؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان الذي أخذها على أنه من فريضته فلا زكاة عليه فيه على ما يعجبني ، وإن كان أخذها على وجه القرض ، ففي وجوب الزكاة فيه عليه فيه اختلاف ، والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الأجد الحبر المسدد إمام المسلمين سيف بن سلطان بن سيف اليعربي ، رضي الله . . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : أما تحليف المتهم بكتمان الزكاة ، ففيه اختلاف ويعجبنا تحليفه خوف التحري على الزكاة ، وأما إسقاط الدين الحال عند الزكاة فلا يعجبني إسقاطه لتوفير الزكاة . وكذلك الصوغ المرهون لا يسقط مبلغ رهنه من الزكاة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه خميس بن سعيد بن علي الرستاق رحمه الله : في رجل له مال يزكيه في شهر معلوم ، فجاء شهره الذي يزكي فيه قبل محل دينه ذلك . ولما دخل دينه ، أخذ به بضاعة وباعها إلى أجل ، فجاء شهره الذي يزكي فيه قبل محل دينه ، فلم يزل كذلك . كيف صفة أخذ الزكاة منه؟

الجواب : إن الخيار في هذا للمصدق ، وإن شاء قبض الزكاة في الشهر الذي فيه هذا الرجل دراهمه من قيمة البضاعة يوم تحل زكاته ، وإن شاء أخذ من الدين يوم يحل . وكذلك في كل سنة إذا دخل شهره الذي يزكي فيه ماله قبض منه الزكاة ما في يده . وأما دينه فيقبض^(١) من زكاته عند حلوله ، وإن قبض منه قيمة البضاعة التي يدينها في شهره الذي يزكي فيه من قبل ، جازله ذلك ، وينظر الأوفر لبيت المال . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ العالم الفقيه صالح بن سعيد النزوي رحمه الله : في رجل له ديون واستقضى بها عروضاً بعدما وجبت عليه الزكاة ، أو قبل وجوبها . هل عليه أن يزكي نقداً أم من العروض ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان بعدما وجبت عليه فيها الزكاة اقتضى بها الأوفر للزكاة إذا كان الذي اقتضاه نيته للتجارة ، فإن [كان]^(٢) الأوفر من الدراهم أخذت دراهم ، وإن كان الأوفر من السلعة ، أخذت سلعة إن كانت تتجزأ^(٣) ، وإلا فقيمتها يوم يزكي . وإن كان قبل وجوب الزكاة في الدراهم فقول : تؤخذ منه زكاة الدراهم . وقول : بالقيمة يوم الزكاة وقول : تؤخذ من السلعة إن كانت تجزئ ، وإن اقتضى بدراهمه التي وجبت فيها الزكاة سلعة لم يردها للتجارة ، فإنه يؤخذ منها زكاة الدراهم التي اقتضى بها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن اشترى سلعة للتجارة بمائتي درهم ثم انحط ثمنها في بعض السنة ، ثم حال عليها الحول ، وهي تساوي^(٤) مائتي درهم ، ولم يكن عنده غير تلك السلعة . هل تجب عليه منها الزكاة ؟

(١) في الأصل : يقبض .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) في الأصل : تتجزئ .

(٤) في الأصل : تسوى .

الجواب : في ذلك اختلاف . فأما على قول من يقول العمل على القيمة ، فليس عليه فيها زكاة على صفتك هذه . وعلى قول من يقول إن العمل على ما اشترى به من الدراهم ، فعليه فيها الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن اشترى مالا للتجارة مثل نخل أو أرض وزرعها ، فأصاب من زرعها أو من غلة النخل ما تجب فيه الزكاة . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب ، وهو هذا :

الجواب : على ما يعجبني من الأقاويل أن تؤخذ منه زكاة الثمرة ، وأما الأصل فهو يقيم . وكذلك ان ترك الثمرة إلى أن يحول عليها الحول الثاني ونيتة فيها التجارة ، قومها مع دراهمه ، وأخرج زكاتها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن له في مال رجل بيع خيار ، ثم تزوج الذي له بيع الخيار ابنة صاحب المال ، وقال له : الحق الذي لي في مالك هو من صدق ابنتك ، واتفقا على ذلك بلا إحالة إلا هكذا . ووجب عليه زكاة الورق قبل أن يدخل بزوجه . , أ يكون هذا قضاء جائزا ، أو تسقط عنه زكاته ؟

الجواب : إذا لم يقع منه إقرار لزوجه بهذا الحق ، ولا إحالة إلا قوله بهذا لأبيها ، فعندي إن هذا قضاء غير ثابت إذا كان في الأصل شرط الصدق غير ما ذكرت . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في امرأة لها حق على زوجها ، وباع لها به مالا أو دخلا بيع قطع . ثم إنها غيرت بالجهالة وجاز غيرها وكتب لها بيعا غير الأول . أعليها زكاة فيما مضى من السنين كانت عالمة بالبيع أو جاهلة ، وإن وجب عليها يمين أنها ما علمت بهذا المبيع ، وعفى عنها زوجها عن اليمين . أعليها زكاة في كلا الوجهين ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أرجو أن في هذا اختلافا . ولعل أكثر القول لا زكاة عليها فيما مضى ، كانت قد حلفت يميناً أنها جاهلة بهذا البيع وبحدوده ، ولم تحلف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن دان ديناً له ولياً ديره ، وضمن هو عن البيادير؛ لأن الذي له الدين أبى أن يُدِينَهُمْ . أعليه زكاة في دراهمه التي له من قبل بياديره التي أخذها بالدين واحتوى بها . وهل يُصَدَّقُ في ذلك ، كان ثقة أو غير ثقة ؛ لأن البيادير كتبوا له حقه في أوراق؟

الجواب وبالله التوفيق : في وجوب الزكاة عليه وتصديقه اختلافٌ عندنا ، وعلى قول من لا يُسَقِّطُ الدين قبل الزكاة ، يلزمه إياها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عليه حق لزوجته من عاجل صداقها في ذمته ، ولم تستقبضه منه . . تركت بقية السؤال .

فجوابه : إذا كانت على مقدرة لعله من قبضه ولو يحكم إذا رفعت عليه أخذته ، فهو مجمول عليها في الزكاة ، إذا كانت تجري عليها الزكاة من قبل وحال عليها الحول مذوجب لها وتؤخذ به . ولا عذر لها في تركه على قول بعض المسلمين ، وأما إذا كانت على مقدرة من أخذه بغير حكم ، فعليها الزكاة ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة أخذ أبوها صداقها أو شيئاً من صيغتها ، ولم يتهأ لها منه وفاءً من غير شكاية عند المسلمين ، واكتادت المرأة الشكاية بأبيها . أتجب عليها زكاة ما أخذه أبوها ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : لا زكاة عليها في الذي أخذه أبوها منها^(١) . والله أعلم .

(١) في الأصل : [عليها] .

مسألة ومنه : تركت السؤال ، وأتيت بالجواب .
فجوابه : أن مال الغائب لا زكاة فيه من النقود ؛ لأنه لا يعلم ما حاله ، وليس على الأمين ولا له إخراج الزكاة من مال من أمانة إياه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والشناري إذا جعله الوالي لجباية الزكاة من النقود ، وأمره أن يُخْلِيفَ من اتهمه بكتبان الزكاة وأراد الشاري أن يأخذ بالقول الآخر حياء من الناس ، لا يُخْلِيفَهُمْ . أواسع له ذلك ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا أخذ إمام المسلمين بعمل هذا القول أو من جعله كذلك فلا يسعه مخالفته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا عزل رجل زكاته حتى يُعْطِيَهَا من يقبضها من وال أو ثقة ، وباع مالا له بعد ذلك . أيكون في ثمن المال زكاة بمنزلة الدراهم المستفادة أم لا ؟ وتسلم الزكاة والبيع في يوم واحد ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان واجدا من يتخلص إليه منها بقبضه لها من إمام أو وال أو عامل ، أو من جعل لذلك ، أو الفقراء في غير أئمة العدل فعليه زكاة ما ذكرته ، وذلك مثل زكاة الفائدة على قول من أوجب الزكاة في الفائدة ولو لم يحل عليها الحول ، إذا استفادها قبل إخراج زكاة ماله ، وهو أكثر القول معنا . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد الزاملي الخراسيني النزوي رحمه الله : ما تقول سيدي في دراهم عندي للمسجد ، ويوم قلبُ الصرفِ شرفتهن الصايغ ، فقال لي فيها بور . وخامرني فيهن الشك لعلي خلطت منها شيئا من عندي . فأخذتهن أنا لنفسي بما فيهن من البور ، وأجلت للمسجد . ولي دراهم في ذمة أناس ، أبيع خيار قبل حلول زكاتي ، فإذا حلت زكاتي فتجب علي زكاة الدراهم التي أجلتها للمسجد على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب : إن أحوالتك هذه التي ذكرتها لا تبرئك مما عليك للمسجد حتى يقبضها ثقة للمسجد على قول من يقول بذلك ، وقول حتى يقيم الحاكم لذلك وكيفا في قبضها ، فعلى هذا على قول المسلمين من لا يسقط الدين عن صاحبه لم يسقط لعله عند زكاتها عليك مع دراهمك على هذا القول وهو الذي يعمل به الامام اليوم . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي رحمه الله : فيمن اشترى نخلا ببيع الخيار الى مدة معلومة ، ونقصت قيمتها حتى بلغت قيمتها نصف الثمن المبيعة^(١) به .
فجوابه : أن الزكاة لا تؤخذ من الثمن الذي اشترى به المشتري المال . ولكن بما يبلغ المال من الثمن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل اقترض من رجل دراهم ، وأقرض منها غيره ، وأقرض الثاني ثالثا . قلت : على من الزكاة ؟
الجواب : فالزكاة على الجميع على القول الذي يعمل به المشايخ . والله أعلم .



(١) في الأصل : المبيعة .

الباب السادس عشر

في زكاة ما يَقدُّم من البحر . وفيما يؤخذ
من أهل الذمة وفي الغنائم وغير ذلك

ومن جواب الشيخ القاضي الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : ان الذِّمِّيَّ إذا جاء من بلاد الاسلام ، فلا تؤخذ منه الجزية لما مضى ، وانما تؤخذ منه إذا قام معكم شهرا . وقال من قال : ثلاثة أشهر فتؤخذ لما مضى . وان قدم من غير بلاد المسلمين وكان له في بلاد المسلمين أهل أو مال فإن الجزية تؤخذ منه لما مضى ، وان لم يكن له ببلاد المسلمين أهل ولا مال فلا جزية عليه ، وتؤخذ من الدهقان أربعة دراهم ، ومن الأوسط درهمين ، ومن الأقل درهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أهل الشرك إذا أُجِدَّ عند أَحَدٍ منهم بقدر أربعمئة لارية فضة ، مثل في بضاعة بيع أو شراء أو دراهم نقد أو زائد قليل أو ناقص قليل .
فجوابه : يعجبني أن يسلم درهمين على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : اذا قَدِمَ مشركٌ ببال من بلد الشرك ، وهم في طاعة إمام المسلمين فانه يؤخذ من مَالِهِ العشر ، وقال من قال من المسلمين يؤخذ منه مثل ما يأخذ سلطانهم من المسلمين اذا قدموا إليه . .

أرأيت إذا قدم المشرك من بلد الشرك بهال، وقال ان المال الذي قدم به لأحد من المشركين من سكان مسقط^(١) . أيقبل قوله ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : فقال من قال من المسلمين : لا يُقبل قوله ويؤخذ من ماله على ما تقدم ، وقال من قال من المسلمين : إن قوله مقبول . والله أعلم .

أرأيت وإن قال إن هذا المال الذي قدم به لمسلم . ، تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : في ذلك اختلاف بين المسلمين . قال من قال : لا يقبل قوله ، ويؤخذ من ماله مثل ما يؤخذ من مال المشركين ، وقال من قال من المسلمين : لا يؤخذ من ماله شيء لأن له ذمة عند أحد من المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه وبالله التوفيق : أن الجزية تؤخذ لعله ممن لا يأكل بالدين من الرجال ولا يلحقه دين في معيشته في حوله ، إلا أنه فقير ، فيؤخذ منه لكل شهر درهم من أوسطهم ممن هو فوق ذلك لكل شهر لعله درهمان ، ومن دهقانهم وما أشبههم في المعنى في كل شهر أربعة دراهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمشرك اذا طولب بالجزية ، وقال انه مُعْسِرٌ . أيجوز عليه يمينٌ ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا قال انه مُعْسِرٌ ولم يَتَيَّنْ أنه يقدر ، فيعجبني الوقوف عنه ، واذا عُرِفَ المَطْلُ من المشرك ، يجوز تحليفه ، ولفظ اليمين «والله ما كتمت مالا يجب لله وللمسلمين فيه حق ، وإن كنت حائثاً فأنت بريء من دينك» .

(١) في الأصل : مسقط .

مسألة ومنه : وفي أهل الشرك اذا احتجوا ان أموالهم يريدون^(١) أن يشتروا بها بنادر غير بنادر عمان ، بعدما أنزلوا^(٢) متاعهم في مسقط ، واحتجوا بأنهم لم يبيعوها في مسقط . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

الجواب وبالله التوفيق : وجدت في آثار المسلمين مؤثراً بعينه ان كان سلطان المشركين يأخذ من المسلمين اذا وصلوا الى بلده ولولم يبيعوا متاعهم في بلده فانه يأخذ من الذين ذكرتهم ، ولولم يبيعوا متاعهم ، وان كان سلطان المشركين لا يأخذ من المسلمين اذا وصلوا بلده ، ما لم يبيعوا متاعهم ، فانه لا يؤخذ من الذين ذكرتهم ، ما لم يبيعوا متاعهم . وأما المسلمون اذا وصلوا بمتاعهم من بلد أهل الشرك الى بلد إمام المسلمين رضيهِ الله ، فاذا باع المسلم متاعه أخذت منه الزكاة من حينه على أكثر قول المسلمين ، وان لم يبيع متاعه فلا زكاة عليه إلا بعد ان يحول على ماله حول^٣ في بلد إمام المسلمين ، إلا أن يُسَلِّمَ الزكاة بطيب نفس قبل الحول .

وأما إن قَدِمَ المسلم من بلدان المسلمين ، ولم يكن من أهل عمان من قبل ، فلا زكاة عليه ، إلا بعد الحول ، باع متاعه أولم يبيعه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المركب اذا وصل الى مكلا مسقط بيندر إمام المسلمين ، وفيه مال لمشرك من بلد الحرب من يد المشرك ، والمكلا الذي وصل اليه المركب هو في حمى الامام ، وحكمه لا مانع للمسلمين عند دولته محيطة به ، أعني الامام أعزه الله . ولكن لم ينزل من هذا المركب . قال أريد الرجوع الى غير بلد الامام . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان سلطان المشركين يأخذ من المسلمين اذا وصلوا بندره ، ولولم يُنْزِلُوا متاعهم ، فإنه جائز الأخذ من هذا المال والشهرة كافية في مثل

(١) في الأصل : يريدوا . (٢) في الأصل : نزلوا .

هذا إذا اشتهر أن سلطان المشركين يأخذ من مال المسلمين اذا وصلوا بندره، ولو حملوا متاعهم الى غير بلده، بعد أن وصلوا بندره، فاذا كان سلطان المشركين يأخذ من مال المسلمين اذا وصلوا بندره ممن في يده المال [أخذ سلطان المسلمين من مال المشركين إذا وصلوا بندره] (١). والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي مال المشركين اذا وصلوا اليها من بلد الحرب الى وكيل من أهل الذمة وأخذنا من هذا المال ما وقع عليه العمل عند أهل العلم، وباعه الذمي واشترى بضاعة وأرسلها بعينها الى بلد الحرب، غير تلك البلد أو الى تلك البلد بعينها. وجاء ايضا بعد شهر أو شهرين لأنه هكذا التجار يسرون في السنة مرارا لا غاية لذلك . تركت بقية السؤال .

فجوابه : اذا كان سلطان المشركين يأخذ من المسلمين اذا قدموا اليه على ما وصفته في كتابك ، فجائز لكم أن تأخذوا من أموال المشركين الذين هم من بلدان الحرب، ولو في السنة مرارا اذا كان سلطانهم يأخذ من المسلمين كذلك اذا اشتهر عندكم ان سلطان المشركين يأخذ من المسلمين اذا قدموا اليه ولو في السنة مرارا شهرة لا تدفعها شهرة أو شهادة ثقات ، فجائز لكم أن تأخذوا كذلك ، وكل بلد من بلدان أهل الشرك الذين لم يكن أهلها في طاعة المسلمين فهي تسمى دار حرب على ما حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا جوابه :
الجواب وبالله التوفيق : لا يجوز ترك الجزية عن الذمي بعد وجوبها عليه إلا أن يقع النظر من المسلمين، ويكون هذا الذمي يسلم أكثر مما يجب عليه من الجزية، فحينئذ لا يضيق التغاضي عنه اذا سلم الى المسلمين ما تجب عليه للمسلمين بقدر ما يجب عليه من الجزية، أو أكثر . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :

الجواب وبالله التوفيق : الذي نحفظه من آثار المسلمين مؤثرا بعينه أن المسلم إذا قدم بمتاع من بلد أهل الحرب ، فإذا باع متاعه في بندر المسلمين إن الزكاة تؤخذ منه من حينه ربع العشر، وهو أكثر القول . وقال من قال : لا زكاة عليه فيها إلا بعد أن يحول الحول وهو في بندر المسلمين . وإن قدم بذهب أو فضة غير مضرويين ، فسبيل ذلك سبيل المتاع ، وأما إذا لم يبيع متاعه في بندر المسلمين ، فلا زكاة عليه إلا بعد الحول . وأما إذا حمل هذا الرجل متاعا بالنول ، فيكون مثل ماله ، فإن كان حمل بدراهم فلا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول ، وإن كان حمل بدراهم بمتاع فإذا باع متاعه فتكون الزكاة فيه ، على ما وصفته من الاختلاف . وإن كان هذا النول في بلد الحرب فأتلفه هناك ، فلا تلزمه لعله فيه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

فجوابه : وأما الذي قدم بدراهم فلا زكاة عليه فيها ، ولو اشترى بها بضاعة والدراهم مخالفة للبضاعة . وأما إذا قدم من بلد أهل الحرب بذهب وفضة غير مضرويين ، فسبيل ذلك سبيل البضاعة ، فإذا باع الذهب والفضة أخذت منه الزكاة من حينه على قول بعض المسلمين ، وهذا إذا كان المسلم من غير أهل عمان ، وإن كان من أهل عمان فإن الزكاة تكون عليه مثلما تكون عليه من قبل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن مات من الغرباء في بلد الامام ، وفي الظاهر لا يُعلم له مال^(١) يُؤدى منه الزكاة ، فلما حضرته الوفاة أقر أن له مع أحد من أهل الذمة

(١) في الأصل : [مالا] .

دراهم، ومات. وسألوا صاحب الأمانة المدعى عليه بها عنده، وأقرأها هي عنده للهلك، وهي أزيد من ألف لارية لا يدري من أي وقت كذا وكذا سنة. هل في هذه الدراهم شيء من الزكاة، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق: ان هذه الدراهم لا تؤخذ منها زكاة إلا أن تصح بالبينة العادلة أن الهالك لم يسلم عليها الزكاة، وأن فيها من الزكاة كذا وكذا، وإن لم يصح ذلك بالبينة العادلة، فالسلامة منها أسلم، وترك ذلك أولى وأحب والله أعلم.

مسألة ومنه: تركت سؤالها، وأتيت بجوابها.

الجواب وبالله التوفيق: ان الذي يعجبني من قول المسلمين وأعمل عليه، وهو قول سليمان بن الحكم: إن المسلم إذا قديم من بلد أهل الحرب من بلاد المشركين وباع بضاعته فان الزكاة تؤخذ منه من حين ما باع على قول بعض المسلمين، ولا زكاة عليه بعد ذلك إلا بعد الحول على كل حال. وأما قول محمد بن محبوب فيوجد عنه في الأثر أنه قال: اذا سار المسلم الى بلد الحرب من المشركين ثم قدم ببضاعته الى بلد المسلمين، وباع بضاعته في بلد المسلمين فان الزكاة تؤخذ منه ايضا، ولو في السنة مرارا، غير انه يوجد عنه أنه وقف عن هذا القول. والله أعلم.

مسألة ومنه: واذا أتى رجل بمتاع وهو مسلم من بلاد الحرب الى بندر الامام بمتاع جليل اكثر من مائة تومان أو أقل، وباع منه شيئا قيمته دون نصاب الزكاة، وحمل ما بقي ولم يبعه. أتجب عليه فيما باعه الزكاة لأنه دون نصاب الزكاة، وماله أكثر من نصاب الزكاة.

الجواب وبالله التوفيق: لا تلزمه الزكاة على صفتك هذه. والله أعلم.

مسألة ومنه : وإذا باع رجل من أهل الحرب متاعه الذي نزل به في بندر الامام لغير البندر مثل نزوى وغيرها من عمان ، ولم يسلم زكاةً في المكان الذي باع متاعه فيه ؛ لأنه لم يطلع عليه ، وصح عندنا أنه ^(١) لم يُزَكَّ . هل لنا أخذ زكاة ما باعه أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : عليه الزكاة على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسلم العماني الذي هو من أهل عمان ، اذا سار من عمان الى بلد الحرب ، وجاء ببضاعته الى بندر المسلمين وباعها . أتأخذ زكاةً ما باعه في الحين أم له حذ إذا لم يكن يُزَكَّ من قبل ، وليس له وقت لزكاته لِعُدْم ما عنده من قبل ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان هذا الرجل من أهل عمان ممن يكون مسكنه في بلد امام المسلمين رضيه الله ، فلا زكاة عليه إلا بعد الحول منذ ملك ما تجب فيه الزكاة باع متاعه أو لم يبع ، على القول المعمول عليه من رأي المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسلم الساكن في بلاد الحرب ، اذا جاء بمتاع الى بندر الامام ولم يبع بضاعته في الحين ، ثم باعها بعد مدة ، مثل انه جاء بها في رمضان وباعها في شعبان ، وسلم بعد ما باعها ، وأقام عندنا الى ان دخل رمضان الثاني . أعليه أن يسلم الزكاة مذ أقام في بلد الامام رضيه الله من يوم وصل ، أم لا زكاة عليه حتى يحول الحول منذ سلم الزكاة ، ولا تجب عليه مذ وصل ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا علمتم بقول من قال : « اذا باع متاعه أُخِذَتْ منه الزكاة » . فلا زكاة عليه إلا بعد الحول مذ باع وسلم الزكاة . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : أرأيت اذا قام هذا ولم يبيع متاعه سنة أو سنين كثيرة ، ولم يبيع متاعه ، ثم باع . أَيَحْسَبُ ما مضى من السنين ، أم زكاة سنة واحدة حين باع ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يبيع متاعه الى ان حال عليه الحول في بلاد مولانا إمام المسلمين رضيهِ الله ، هو ومتاعه فعليه الزكاة وقت ما حال عليه الحول ، يُقَوِّمُ عليه متاعه ويكون محل زكاته مذ حال عليه الحول في بلد مولانا الامام ، باع متاعه بعد ذلك أو لم يبيعه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها . وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : أن الزكاة اذا وجبت على احد فهي ثابتة ولا يُبْطَلُهَا موتٌ من وجبت عليه ، واذا وجبت الزكاة على الهالك في حياته ولم يسلمها في حياته ، فان الزكاة تؤخذ من ماله الذي تركه بعد موته أينما كان ماله الذي تركه بعد موته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الرجل الذي أصله من بلاد الحرب وأقام بمسقط وتصله أموال من رجل أو أكثر ، واذا قدم عليه شيء من المال باعه وأرسل ثمنه الى من أتاه ، وجاءته بضاعة أخرى من بلد الحرب . أتؤخذ الزكاة من كل ما تقدم عليه ولو في السنة مرارا ، ولا يدري ان المتاع هو الذي يؤتى به كل مرة هو بعينه ، وخاصة أنه لا يمكن أن يكون هو بعينه ، أم لا ؟ . ويؤخذ منه إلا بعد الحول والاموال التي تصله ربما لا تحول في يده ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا زكاة إلا بعد الحول ، على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : ولا نشك أن المال الذي يصله ليس هو بعينه ثابتا ، وليس من رَجُلٍ بعينه ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا زكاة عليه إلا في كل سنة مرة ، على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي غزو المسلمين اذا غزوا المشركين ، وركبوا البحر ثم أصاب احد من الشراة عوار أو جراح قبل أن يهبطوا في المركب الى بلاد المشركين ، وجلس في المركب ولم يقدر على الهبوط في البر للقتال ، ثم غنم المسلمون أموالا من المشركين . أيكون له نصيب من الغنيمة أم لا ؟

أرأيت ان جرح أحد قبل أن يدخل بلد المشركين عند الدخول ، ثم عاش حتى أخذ المسلمون بلد المشركين ، ومات ، أو انه مات قبل أن يأخذ المسلمون بلاد المشركين ، لكنهم قد غنموا شيئا من الأموال ، ثم أخذوا شيئا من الأموال بعد موته . أله نصيب فيما أخذوه قبل موته أو بعده ؟

أرأيت وإن فرقت الريح بين مراكب المسلمين ، ثم وجد أهل أحد من مراكب المسلمين شيئا من مراكب المشركين فأخذوه . أيدخل عندهم في الغنيمة جميع أهل المراكب الغازين كل أهل هذا المركب الذي أخذوه من الملة الذين قصدهم المسلمون بالغزو ، أو كان من ملل سائر المشركين ؟

الجواب وبالله التوفيق : أما الذي أصابه عَوَارٌ أو مرض ووقف في المركب من أجل أنه لم يقدر على الهبوط منه من أجل العوار أو المرض ، فان كان أمير الجيش جعله هنالك عند من جعلهم في المركب ، فلهذا الرجل حصته من الغنيمة . وان كان أمير الجيش لم يجعله هنالك ، فلا شيء له . . وأما الذي خرج قبل ان يدخل المسلمون بلاد الشرك وجراحه عند الدخول ، فان وقف عند الجيش فله حصته من الغنيمة ، وان سار عن الجيش فلا شيء له ، إلا أن يكون المسلمون غنموا شيئا قبل ان يخرج ، فله حصته فيما غنموا ، وأما اذا مات قبل أن يغنم المسلمون شيئا ، فلا شيء له ، وان مات وقد غنم المسلمون فله حصته فيما غنموا ، وان مات بعد الغنيمة كلها وكان عند الجيش ، فله حصته من الغنيمة كلها .

وأما الذين حبسهم حَبٌّ أو نحوه ولم يلحقوا بالجيش إلا بعدما أخذ الجيش البلد ، وبعدهما غنموا ، فوجدت في آثار المسلمين ان ذلك عذر لهم ولا تبطل

سهامهم اذا كانوا قد خرجوا من البندر الذي قد خرجوا منه قاصدين الى أصحابهم بعد خروجهم . وأما اذا أُخِذَ من الجيش احدٌ من ملل الشرك ، فان كان أمير الجيش قد اعتدهم وجعلهم من أصحابه وأمرهم أن يكونوا في شيء من المراكب فهم شركاء كلهم في الغنيمة ، وأما أكل الشراة من الغنيمة فقال من قال من المسلمين : جائز لهم الأكل منها قبل القسمة رغدا بلا حساب . وقال من قال : لا يجوز الأكل منها الا بالحساب . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا أراد أحد من التجار أن يحملوا متاعهم في مراكب المسلمين ، وأذن لهم الوالي ان يحملوها على شرط اذا غنم المسلمون غنيمة من أموال المشركين ، أن لا يكون لكم سهم من الغنيمة أنتم وأولادكم وعبيدكم ونساءكم وغيرهم ممن تعولونهم ، وقبِلُوا ذلك الشرط : وغنم المسلمون غنيمة . هل يحجب ذلك الشرط نصيبهم من الغنيمة ، وان كان لا يحجبهم . هل لهم من الغنيمة سهم مثل الشراة أم لا ؟

فجوابه وبالله التوفيق : أن لهم نصيبهم من الغنيمة اذا كانوا في جيش امام المسلمين ولا يثبت هذا الشرط عليهم على أكثر قول المسلمين ؛ لأن المسلمين يبطلون الشرط المدخلة بخلاف الأحكام الشرطية والذي يعجبني من القول ان هؤلاء التجار نصيبهم من الغنيمة اذا كانوا في جيش امام المسلمين رضي الله عنه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والماليك والصبيان والنساء اذا ركبوا في هذه المراكب المذكورة بلا أمر من الوالي ، ولا الامام ، وغنم المسلمون غنيمة . هل لهم سهم ؟ الجواب وبالله التوفيق : أن هؤلاء نصيبهم من الغنيمة ولكل واحد منهم ربع سهم واحد حر من أهل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما هؤلاء المستخدمون لخدمة المسلمين ، وتسلم لهم أجرتهم من مال المسلمين ؟

فجوابه : ان للأجْرَاءِ أَجْرَتَهُمُ الَّتِي لَهُمْ فِي مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَهُمْ أَيْضًا حَقُّهُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَلَا يَكُونُ لِلَّهِ إِلَّا الْخُمْسُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : في الحربي المشرك ، إذا انكسر وتفرق متاعه على ساحل البحر . أيكون حكم ماله غنيمَةً ويكون للذي لَقَطَ منه شيئاً أن يُخْرِجَ خُمُسَهُ لِلْإِمَامِ ، والباقي له ، أم هذا له حكمٌ غيرُ الغنيمَةِ إذا انكسر في حمى الإمام أو غيره؟

الجواب : وإن كان هذا الحربي انكسر ماله بعد أن أقيمت عليه الحجة من المسلمين وصحَّ أَنَّهُ مَالُهُ ، فهو عندي غنيمَةٌ ، وإن كان هذا الحربي لم تقم عليه حجة من المسلمين ووجد ماله منكسراً في البحر ، ولم يكن هو حاضراً لِقَامِ عليه الحجة ، فليس هو بغنيمَةٍ عندي حتى تقام عليه الحجة من المسلمين . ويردها حينئذ يكون ماله غنيمَةً للمسلمين لأنه قد جاء في الأثر عن أهل العلم إذا لقي المسلمون أهلَ حربهم في بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ فليس لهم أن يقاتلوهم ويغنموا ماله إلا أن يقيموا عليه الحجة ثانية ، وكذلك أن غزَوْهُمْ في بلادهم ، وخرجوا منها منهزمين قبل إقامة الحجة ووقوع الجزية بينهم ، فليس للمسلمين أخذُ ماله من بلادهم ولا تكون الغنيمَةُ إلا بعد إقامة الحجة ، ووقوع الحرب . والله أعلم .

قال غيره : حفظت عن الشيخ صالح بن سعيد والشيخ محمد بن عبد الله رحمهما الله : أن ما أُخِذَ من أموالِ أهلِ حربِ المسلمين من أهلِ الشرك بغير قتال ، ولم يُوجَفْ عليه بخيل ولا ركاب ، وإنَّما أُخِذَ بسهولةٍ فإنه لبيت مال المسلمين خاصة ولِعِزِّ دولة المسلمين ، وفيما عندي أن الدلالة على ذلك ما جاء في النص وهو قوله تعالى : ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾^(١) وعندي ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، ولم يؤخذ بقتال فلا يكون غنيمَةً . والله أعلم .

آية رقم ٦ من سورة الحشر

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي رحمه الله ، وفي المشرك اذا طُلِبَتْ منه الجزية فقال : اني فقير . وله شيء من الحلي مثل الخاتم أو الحلقة في أذنه مما تبلغ قيمته أكثر من الجزية . تؤخذ منه الجزية على هذا أم لا؟

الجواب : فيما عندي تؤخذ منه الجزية اذا كان بالغاً صحيحاً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الجزية فانها توضع فيما يوضع فيه مال المسلمين . هكذا رأيناهم يفعلون في هذا الزمان .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : تركت سؤالها .

الجواب : والجزية تجب على البالغ فصاعداً ، ولا تجب على الصبي ولا المرأة ولا الشيخ . وأما أهل الذمة من العرب فلا جزية عليهم ، ويؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من أموالهم دون أنفسهم . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه العالم صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي النزوي الخراسيني رحمه الله : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

الجواب : على ما سمعناه من آثار المسلمين : ان الجزية على أهل الشرك من اليهود والنصارى والمجوس إلا يهود خيبر اذا صح ذلك ، ولا يقبل دعوى اليهودي انه خيبري إلا بالصحة ، وكذلك المشركون من أهل العجم عليهم الجزية على ما سمعناه من آثار المسلمين . وأما نصارى العرب ويهود العرب فانه يؤخذ منهم الضعف عما يؤخذ من المسلمين من الزكاة . وأما الجزية فعلى من لا يتحملها بدئين منه لكل شهر درهم وعلى الأوسط منهم درهمان لكل شهر . وعلى الدهقان منهم لكل شهر أربعة دراهم ، والدهقان منهم الذي يملك قدر أربعين ألفاً من الدراهم ، والدراهم وزنه خمس وعشرون حبة وخمس حبة على ما سمعناه

من الأثروهو ستة دوانيق ، ويعجبني أن يُقَبَّل قول المشرك اذا ادعى أن المال لغيره ، وان تحير في الجزية بين أن يُعْطِيَ وزن الدرهم فضة غير مضروبة ، وبين ان يعطي قيمة الدرهم من الدراهم الجائزة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إن قَدِمَ أحد من الغرباء من بلدان المسلمين اليكم بهالٍ مثل بغداد والبصرة وفارس ، فلا تأخذوا منه الزكاة على الجبر الا حتى يحول على ماله حولاً في حماكم ، وان كان القادم من أهل عمان الذي هو من حماكم فجائز أخذ الزكاة منه ان وَجَبَتْ عليه ، ولولم يحل عليه الحول بعدما قَدِمَ اذا كان أصله مسافراً في حماية المسلمين الذين يجوز لهم الجبر على الزكاة لعله لحمايتهم . وان كان القادم من أهل الذمّة الذين تجزى عليهم الجزية ، وكان قدومه من بنادر المسلمين ، فلا زكاة في مال أهل الذمة ، وانما تؤخذ منهم الجزية إن أقاموا مع المسلمين شهراً ، وقول حتى يقيموا ثلاثة أشهر . وتؤخذ منهم الجزية للثلاثة أشهر الماضية ، ثم بعد ذلك كل شهر .

وزكاة البحر كزكاة البر ، لا فرق في ذلك إلا أنه جاء قول شاذ لا عمَل عليه : انه اذا سافر المسلم الى بلد أهل الحرب من المشركين ، وقدم من عندهم بمتاع الى بلد المسلمين ، فقلبته في شيء غيره ، أو باعه في تجارته انه تؤخذ منه الزكاة ، ولو سافر في السنة مرارا ، والذي عليه العمل ، ألا تؤخذ منه الزكاة إلا كلّ سنة مرة . والله أعلم .

وأما اذ قدم من الغرباء من المسلمين من بنادر المسلمين الى عمان ، فجائز لأهل عمان أن يقولوا لهم : ان كان معكم زكاة فإننا نقبض الزكاة لدولة المسلمين ولولم يحل عليه الحول من غير جبرٍ لهم على ذلك ، فان سلموها اليهم قبضوها منهم ، وان امتنعوا فلا يجوز لهم جبرهم عليها اذا كانوا غرباء حتى يحول على أموالهم الحول مع المسلمين ، فهذا على ما سمعناه من آثار المسلمين والتوفيق بالله عز وجل . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله ، فيمن جعله الامام واليا على جيش المسلمين ، وأمره أن يسير الى بَلَدٍ من بلدان حربِ المشركين^(١) ، وركب في مراكب المسلمين أحدٌ من الناس من غير الشُّرَاةِ مثلُ تجارٍ أو غيرهم بلا أمر من الامام ولا الوالي القائد للجيش ، ولم يعلم بهم الوالي أنهم في المراكب إلا بعد أيام ، وسار ذلك الوالي الى بلد المشركين وأخذها . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : ان كان هؤلاء الذين ذكرتهم في جيش إمام المسلمين الى أن أخذ الجيش بلد المشركين ، وَعَنِمَ جيشُ إِمَامِ المسلمين غنيمة من المشركين . وهؤلاء الذين ذكرتهم في جيش إمام المسلمين رضيهم الله ، فلهم حصتهم من الغنيمة . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه خميس بن سعيد رحمه الله : فيما أرجو تَرْكَ السؤال .

فالجواب : أما الذي أسلم وقد وجبت عليه الجزية ، فلا أعلم فيه شيئا منصوصا وفيما عندي أنه اذا كان ممن تجري عليه الجزية من قبل ، وأسلم من بَعْدِ ما وجبت عليه لشهر أو أشهر تامة ، لا أعلم حجة تمنعه بعذره من شيء قد وَجَبَ^(١) عليه . وإن أسلم ولم يحل له شهْرٌ تامٌ فلا جزية عليه قبل اتمام الشهر ، وان أسلم وعنده من الذهب والفضة والعروض نصابٌ تام ، ففي بعض القول : انه تجب عليه الجزية في ماله حين اسلامه ، وفي بعض القول حتى يحول عليه الحول منذ أسلم ، وفي يده نصاب تام ، وهذا أكثر قول العلماء ، قد أخذوا به ، وتجب الجزية على أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس ، وجميع مِلَلِ أهل الشرك من غير العرب من أهل اليسار منهم ممن يقدر على القتال . والله أعلم .

(١) في الأصل : وجبت .

الباب السابع عشر

في زكاة المواشي ومعانيها

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : وإذا كان عند أحد أربعون رأساً غنماً منها عشرون ضأناً .
تركت السؤال ، وأتيت بالجواب ، وهو هذا بعينه :
الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يكن بين الغنم والجعد التفاضل في القيمة فجائز
للمصدق أن يأخذ رأساً ، إن شاء من الغنم وإن شاء من الجعد ، بين أن يأخذ
صاحب الغنم أي النصفين شاء ، ويأخذ من النصف الآخر شاء ، وإن كان بين
الغنم والجعد تفاضل فإن المصدق يأخذ نصف شاء ونصف جاعدة . والله
أعلم .

مسألة ومنه : وإذا وجد المصدق عند أحد من البدو غنماً فيها تجب منها الزكاة
وسأله عن الزكاة ، قال له : أنا راعي البلد . ثم وجد آخر وعنده غنمٌ ما تجب فيها
الزكاة ، ثم وجد آخر وعنده غنمٌ ما تجب فيها الزكاة . كلما وجد واحداً قال له : أنا
راعي البلد وهي بلدٌ صغيرةٌ ، وهم غير ثقاتٍ ، ووجدوا في المرعى . أيقبل قولهم
أم لا ؟ . وإن كان لم يقبل قولهم وكان عندهم خالط غنماً وأخذت الزكاة ، وطلب
من شركائه المقاصصة . ما يجب عليه ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا وجبت الزكاة في الغنم ، وأخذت الزكاة فعلى جميع
أهل الغنم المخاطبة أن يسلم كل واحد بما يجب عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل أصله مزرعته في صور ، وهو من البدو وتؤخذ منه زكاة^(١) إبله في صور، وبَعْدُ انتقل الى قريات ومكث فيها، وحال عليه الحول فيها هو وإبله، وجاء الى عامل صور وقال له : ان زكاتي لصور، وأريد لأسلمها، وسلم ذلك وقبض منه العامل ذلك، وهي زكاة الابل . ورجع وإبله بَعْدُ^(٢) في قريات لم ترجع الى صور حين سلم ولا قبل، وسلم من غير كدس من عامل صور وسلم ايضا الفطرة لعامل صور، وبعد طالب والي قريات في زكاة هذا الرجل المذكور التي سلمها . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : إذا انتقل بإبله الى قريات ، وحال عليه حول في قريات فيُخرجُ زكاتها في قريات ، وأما ما أخذه منه والي صور من زكاة إبله التي حال عليها الحول في قريات ، فليس عليه ردُّه على صفتك هذه ، غير أنه يترك مطالبته في الزكاة ولا يقبضها منه ما لم يكن في رعيته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل أخذ مواشي من عند أناس من عند كل واحد واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً^(٣) بسهم منهن على حفظها^(٤) وطعمها^(٥)، أتحمّل عليه وعلى أصحابها^(٦) في الزكاة إذا حال عليها^(٧) الحول في المحلب، ولو تفرقت^(٨) في المرعى، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : انها يحمل على بعضها على بعض اذا اجتمعت^(٩) في المحلب على اكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جابي زكاة الماشية اذا خرج لجبايتها فوجد عند أحد أربعين سخله كلها صغاراً . أتجب فيها الزكاة، وتؤخذ منها أم من غيرها .

(١) في الأصل : الزكاة . (٢) في الأصل : بعدها .

(٣) في الأصل : ثلاث . (٤) في الأصل : حفظهن . طعمهن . أصحابهن . عليهن .

(٥) في الأصل : تفرقن . (٦) في الأصل : انهن يحملن عن بعضهن بعض إذا اجتمعوا .

الجواب وبالله التوفيق : الذي حفظته من آثار المسلمين أن في السيخال الزكاة إذا كانت في صفة من بعد في الصدقة، وكان صاحب الماشية ممن تجري عليه الأحكام، واختلف المسلمون بالرأي في صفة ما يعد في الصدقة، فقال من قال : ما خلط الشجر مع اللبن . وقال من قال : لا يُعد إلا ما قطع الوادي راعيا على اثر أمه . وقال من قال : ما قطع الوادي هكذا . وقال من قال : ما استغنى عن أمه . وقال من قال بعد كل منتوج فصاعدا، ولو كان الليلة أوى المصدق، واختلف المسلمون بالرأي في أخذ الصدقة من السخال، فقال من قال : يؤخذ من الماعز والضأن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا جاء الجابي إلى أحد من البدو ووجد غنماً مجتمعة نصاباً تاماً إلا أنه ادعى الذي في يده الغنم أن فيها شيئاً لغيره، وداعة أو منحة أو خليطة، وأن في بعضها علامة المودع من تقليد في رقابها أو غير ذلك . أيسع الجابي أخذ الزكاة منها، ولو اطمأن قلبه بقول من هي في يده، أم لا؟ . لأنه لو عزل الذي يذكر أنه خليط أو وداعة لم تجب في الباقي الزكاة.

الجواب وبالله التوفيق : إذا كانت هذه الغنم التي هي وداعة أو منحة أو خليط أقامت سنة مجتمعة مع صاحب الغنم بغنمه في المحلب والمريض فإن هذه الغنم مجمولة بالحصّة على كل واحد بقدر الذي له على أكثر قول المسلمين، والمعمول به عندنا مما كان مجتمعا، فلا يجوز أن يُفرّق بعد ما وجبت فيه الزكاة لحال إبطال الصدقة على أكثر القول، وما كان متفرقا في شيء من السنة فلا يجمع، ولو جمع حتى تجمع سنته، وإنما يكون مجتمعا إذا جمعه أهله، وهم رجال ونساء بالغون . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن ملك خمستا من الإبل يريد بها التجارة، فحال عليها الحول عنده، وله رأس مال من النقد تجب عليه فيه الزكاة . أتلزمه الزكاة من

الابل المذكورة في ثمنها لزكاة النقد ، وتلزمه ايضا شاة لزكاة الماشية . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : قال بعض المسلمين إن زكاتها زكاة التجارة لا غير ذلك ، وهو أكثر القول . وقال من قال من المسلمين : لا زكاة عليه فيها للتجارة ، وزكاتها زكاة السائمة . وقيل إن كانت تجارته تجب فيها الزكاة ، كانت زكاتها زكاة السائمة . وإن كانت تجارته لا تجب فيها الزكاة ، حملت على التجارة حتى تجب بها الزكاة والقول الاول أكثر ، ولا يعجبني أن يكون فيها زكاة التجارة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي زكاة الغنم والابل والبقر اذا وجبت على أحد وتمادى المصدق في قبضها من عنده من قبل صاحبها مستتر عن المصدق أو تغافل عن المصدق الى ان تلف شيء من ذلك ، وبقي شيء يقل عن نصاب الزكاة والاتلاف بعد وجوب الزكاة ، وقبل قبض المصدق . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : ان الزكاة فيما بقي بالحساب ، ويكون فيما ذهب لا زكاة فيه ، وفيما بقيت فيه الزكاة بالحساب ؛ لأن على المصدق أن يسير الى أصحاب المواشي ليقبض منهم زكاة مواشيهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عنده رأسان من الابل ، وله ثلث ثلاث من الابل ، وثلاثاً^(١) كل واحدة منهن لرجل آخر . . تركت بقية السؤال .

فجوابه : انه لا زكاة عليه إلا أن يكون الذي عنده الأبل تجب عليه الزكاة ، فعلى هذا الذي ثلث ثلاث من الابل الزكاة بقدر حصته من الثلاث الابل . وأما العوامل من الابل والبقر ، وهي التي يعمل عليها ، فلا زكاة فيها على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

(١) في الأصل : ثلثي .

مسألة ومنه : والذي يَمْتَنِعُ من أهل الماشية عن^(١) تسليم زكاة غنمه ، ويقاتل الشراة . هل يجوز لهم قتاله الى أن يسلم الزكاة ، أم يتركوه؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا وجبت عليهم الزكاة وامتنعوا جاز قتالهم اذا صحت عليهم الزكاة ، ولكن يعجبني أن يُشاورَ الامامُ [في]^(٢) مَقَاتَلَتِهِمْ فهذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : والشراة اذا كانوا غيرِ ثِقَاتٍ ، ودَيَّرَهُمُ القَائِمُ بأمر المسلمين لزكاة الغنم فلما رجعوا جاء أحدٌ من أهل الماشية وشكى منهم وقال أخذوني بغير حق وغنمي لم تبلغ الزكاة فيها ، وحملوها على غنمٍ لغيري ، وجمعوا بين متفرق وقال الشراة هذا الرجل رأنا مقبلين عليه غار الى الغنم وفرقها . كيف تقول في ذلك اذا كان الشراة وأهل الغنم كلهم غيرِ ثِقَاتٍ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا كان الشراة غير ثقات ردت الغنم الى ربها ، واذا أقر بالزكاة من له الغنم ، أخذت منه الزكاة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل له زوجةٌ وأولادٌ بالغون ، وكل واحد منهم له بقرة معروفة والبقر تأوى الى بيت أبيهم ، وتتفرق في بعض الأوقات ، وأكثر الأوقات تأوى بيت أبيهم وشيءٌ لعله منها لا بيهم وشيءٌ لأهمهم وشيءٌ للأولاد ، وبلغ في جملة الزكاة ، أحب فيه الزكاة على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا اجتمعت في المحلب سنة فتؤخذ منها^(٣) الزكاة واذا بلغ النصاب فيها^(٤) على أكثر القول . والله أعلم .

(٢) ليست في الأصل .

(٤) في الأصل : فيهن .

(١) في الأصل : على .

(٣) في الأصل : منهن .

مسألة ومنه : إن دَيَّرَ الوالي أَمْناءَ لقبض الزكاة وعندهم أعوان غيرُ أَمْناءَ إلا أنهم لا يأخذون الزكاة من أقل من النصاب فيما عنده ، ولا يَتَعَدَّدُونَ على غنم يبلغُ فيها النِصَابُ فيما عنده وصاروا يأخذون الزكاة من كل غنم يبلغ فيها نصاب الزكاة . وجاء البدوان يشكون ويقولون ان الغنم لا تبلغ فيها الزكاة ، وانها لأناس شتى ، واذا اجتمعت في المورد . . وما أشبه هذا من كلام الذين ينفون عنهم . هل يسع الوالي السكوت عنهم ، وان كان طبعُ الوالي قلبه يصدق . هل يجوز له أن ينفي عن قلبه تصديق هؤلاء البدوان ، ويأخذ بالقول الذي يقول ان الغنم اذا وُجِدَتْ مجتمعةٌ أُخِذَتْ منها الزكاة ، ولا يلتفت الى قول من هي في يده ، وقد عُرِفَ أكثر البدوان بقلة الصدق في أمر الزكاة ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه جائزُ له السكوت عنهم ما لم يَينُ له أن الشراة فعلوا غير الحق ، وان اطمأن قلب الوالي لقول البدوان ، فذلك إليه وهو الناظر في رعيته . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الشاري اذا جاء برأس غنم الى الوالي ، وقال أخذته من الزكاة ، وسألت : هل يجوز للوالي أن يقبضه منه ؟ ، لأن الوالي لم يأمره بقبض الزكاة .

الجواب وبالله التوفيق : لا يضيق على الاطمئنانة ، والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

الجواب وبالله التوفيق : أن الماشية اذا وجبت فيها الزكاة ، وكثرة صاحب الماشية أن يُسَلِّمَ الزكاة وان يُقَسِّمَهَا فان المَصَدَّق يقسم الغنم على ما جاء في آثار المسلمين ويأخذ الزكاة ، وقال من قال : اذا كَثُرَ صاحبُ الماشية عن (١) تسليم الزكاة ، فإنه يجبس . والله أعلم .

(١) في الأصل : [عن تسليم] .

مسألة ومنه : تركت سؤالها وأتيت بجوابها . . وهي في تفسير لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع حذّار الصدقة .

فجوابه وبالله التوفيق : ان معنى ذلك اذا كانت الأبل لأناس شتى ، وحال عليها الحول وهي مجتمعة في المسرح والمحلب ، فإن الزكاة واجبة فيها اذا بلغت نصابا تاما ، وحال عليها الحول وهي مجتمعة . ولا يجوز أن تفرق بعد ما اجتمعت سنة على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به . وأما اذا كانت الأبل غير مجتمعة في المحلب والمرعى ، فلا يجوز أن تجمع في الزكاة ، وهذا معنى لا يجمع بين مفترق . وأما إذا خرج المصدق الى زكاة الماشية ووجدها مجتمعة في المحلب والمرعى ، فقال صاحبها : انها لم تكن مجتمعة من قبل ، وانما اجتمعت هذا الوقت . فيجري في ذلك اختلاف بين المسلمين . قال من قال من المسلمين : إن القول قول صاحب الماشية ؛ لأنهم الى أماناتهم ، ولا تؤخذ الزكاة إلا عن بحث وسؤال . وقال من قال من المسلمين : لا يقبل قول صاحب الماشية إنها لم تكن مجتمعة من قبل إلا أن يكون ثقة عدلا في دينه . وعلى هذا القول الاخير جائز للصدق أن يأخذ الزكاة من الماشية ، اذا وجدها نصابا تاما ، وجائز له ألا يقبل قول صاحب الماشية . وكل قول المسلمين صواب ، معمول به . والله أعلم .

مسألة ومنه : وما وجدت أنه بخط الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي حفظه الله : واختلفَ فيمن عنده خمس من الأبل ، فأخرج منها واحدة . فقال بعض : يجزئه ذلك . وقال آخرون : لا يجزئه ذلك والواجب عليه شاة . واختلفوا فيمن عنده خمس وعشرون من الأبل ولم يكن في ماله ابنة مخاض ولا ابن لبون ، فقبل يلزمه شراء ابنة مخاض ، وقيل هو خير بين شرائها وبين شراء ابنة لعله ابن لبون . وقول يجزئه اخراج القيمة . والله أعلم .

وقال علماء السلف : تؤخذ من الصغار واحدة صغيرة ومن المراض

مريضته؟ وإن كان اخراج مكان الحائل حاملاً^(١) جاز ذلك . وقال بعض : يُخْرِجُ عن المريض صحيحة وعن الصغار كبيرة ، والحامل لا تجزىء عن الحائل . وقيل : إنما تؤخذ من الصغار صغيرة خاصة من الغنم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وإذا خرج المصَّدِّقُ ليزكي الماشية ، ولقي غنماً تجب فيها الزكاة ، واحتجوا بأنهم من غير رعيته فممنهم من عنده (مروءة)^(٢) فصدقه الساعي فتركه ، ومنهم من لم يكن عنده مروءة وأخذ منه الزكاة ، ولم يلتفت الى قوله أنه من رعيته . أواسع له ذلك ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : إن من كان معه صحة أنه زكى ماشيته ، فلا زكاة عليه ، ومن لم تكن عنده صحة أخذ بزكاة ماشيته للقائم بأمر المسلمين في ذلك . فحينئذ يأخذ منهم حيث وجدهم ، إذا كان الامام في حال من يجوز له على احتواء الزكاة ، كانوا من رعيته أو غير رعيته ، إذا كانوا وقت الزكاة في رعيته إلا أن يصح معه تسليم الزكاة الى من يجوز له تسليمها اليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : وأما من وصل اليه المصدق ووجد عنده ماشية قليلة مما تجب فيها الزكاة فزكاها ، وكان صاحبها متهمًا بكتمان الزكاة ، ثم رجع إليه ثانية فوجدها أكثر من قبل ، فإذا لم يقرريها أنها غير مُزَكَّاة ، وادعى أنه ملكها بعد ذلك بوجه من وجوه الحق ، يحتمل له ذلك فلا يؤخذ منه لتلك الزيادة . والله أعلم .

(١) في الأصل : حامل .

(٢) في الأصل : بروه .

الباب الثامن عشر

باب في الأيمان ومعانيها

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : وأما التي حلفت بالله العظيم وحثت فعلها كفارة يمين
مرسل ، وعليها^(١) صيام شهرين .

مسألة ومنه : وفي رجل قال إن فعلتُ الفَعْلَ الفلاني فجميعُ مالي للمسجد
الفلاني ، أو نِصْفُهُ أو أَقْلُ أو أَكْثَرُ ، وكان ذلك الفَعْلُ معصيةً أو غير ذلك . وفعل
ذلك . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .
فجوابه : في ذلك اختلاف . قول يثبت وقول لا يثبت . والله أعلم .

ومن جواب مسألة أخرى في هذا المعنى ، تركت سؤالها أيضا وأتيت بهذا
الجواب منها : وإن كان على غصب منه في قوله هذا ، فلا يثبت . والله أعلم .
قال المؤلف الناسخ : ينظر في هذا ولا يؤخذ منه إلا الحق ، فإني اختصرته
كثيرا ، وأخاف أن أكون قد حَرَفْتُهُ لقلة فهمي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن حلف إن تزوج من القبيلة الفلانية فجميعُ ما يملكُهُ
للمسجد . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

(١) في الأصل : ولو قالت عنها .

فجوابه : في ذلك اختلاف ، وأكثر القول لا يلزمه ولوتزوج من تلك القبيلة .
والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن جعل نفسه هدياً الى الكعبة ، فانه يلزمه أن يُهْدِيَ بدنه .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل له زوجتان أهدت واحدة منها خدمتها للكعبة ، على شريكها . هل يجوز لشريكها أن تأكل من خبزها ، وتشرب من مائها الذي تعرّفه من الفلج ، وغير ذلك ؟
فجوابه وبالله التوفيق : اذا كان القول من الزوجة لشريكها في غضب فيعجبني ألا يكون في ذلك بأس ، ولا يلزم شيء . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا قيل لرجل : كل من هذا الطعام . فقال : حرام على ما أكله ، وما آكل منه . أيلزمه شيء ، أكل أم لم يأكل ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا أكل منه فعليه كفارة يمين مرسلة ، وقول : لا تلزمه كفارة إلا أن يذكر الله . وفيه قول لبعض المسلمين أن عليه الكفارة على كل حال ، ولا يعجبني ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن حلف بالله العظيم ، وعنها صيام شهرين^(١) على شيء أن يفعل ، وحَنَثَ في يمينه . . تركت بقية السؤال .
الجواب : عليه كفارة يمين مرسلة على صفتك هذه ، على أكثر القول .
والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن كان عند والدته حمار ، وحلف بالطلاق أنه ما يركبه ، ثم أن والدته بادلت به حماراً غيره . . تركت بقية السؤال .
فجوابه : في ذلك اختلاف ، قول : جائز أن يركب هذا الحمار الذي بادلت

(١) في الأصل : عنها صيام شهرين حذفت لعدم ملائمة السياق .

به ، وهو أكثر القول ، ولا تطلق زوجته . وفيه قول لبعض المسلمين أن زوجته تطلق إذا ركب الحمار الذي بادلت به . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن قال في غضبه يكون الشيء الفلاني مهدي لقبر الشيخ ان أكلته أو لبسته . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : إذا كانت^(١) نيته تحريما فقول تلزمه كفارة يمين مرسله اذا حنث ، وفيه قول لبعض المسلمين إن النية لا يُحْكَمُ بها ، وأما اذا لم تكن له نية فلا يلزمه شيء لأن قبر الشيخ لا تلزم فيه يمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل أغضبه انسان وقال : إن أعطيت فلانا الشيء الفلاني فعلي حجة أمشيها حافيا الى بيت الله الحرام . أو قال : والله إن أعطيت فلانا الشيء الفلاني فعلي حجة أمشي بها حافيا الى بيت الله الحرام . ثم أراد أن يعطيه ، أو أراد أن يعطي ذلك الشيء الفلاني ولده حيلة ليعطيه فلانا . هل يلزمه مما ذكرت لك شيء ؟

الجواب وبالله التوفيق : في مثل هذه المسألة يجري الاختلاف بين المسلمين بالرأي . قال من قال من المسلمين : إن كان الحالف غنيا فانه يحج راكبا ويستأجر رجلا يحج معه حجة أخرى ، وإن كان الحالف فقيرا فعليه صوم أربعة أشهر لكل حجة شهرين . وقال من قال من المسلمين : يجوز له لجميع ذلك صوم شهرين . وفيه قول لبعض المسلمين : يجوز له لجميع ذلك صوم ثلاثة أيام . وفيه قول لبعض المسلمين : أنه لا شيء عليه ؛ لأنه قد قال بعض المسلمين : إن اليمين لا تلزم في الغضب ، إلا اليمين بالطلاق فهي ثابتة في الغضب وغير الغضب . والله أعلم .

(١) في الأصل : كان .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي حفظه الله : فيمن قال حالفٌ بصيام شهرين ألا يرجع الى بلد معروفة ، ورجع إليها . تركت بقية السؤال .

الجواب : فالذي عندي ، إذا قال حالفٌ بصيام شهرين فلا يلزمه شيء ، وإن قال عليه صيام شهرين أن فعل كذا وكذا ، وفعل ، أنه يلزمه على بعض القول ، ما جعل على نفسه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة حلفت عن ابن ابنها أن هذه السنة لا يُشَتِّيَ عندها . . تركت بقية السؤال .

فجوابه : الذي عندي أنه لا يحث حتى يُشَتِّيَ كلَّ الشَّتَاءِ ، وَحَدُّ الشَّتَاءِ هو دخول الناس في البيوت [من] ^(١) البرد ، ويستترهم [من] ^(٢) البرد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا قال : هذا الطعام عليّ هديّ إن أكلته ؟
الجواب : فإنه يهدي قيمته ، وإن أهدها الى مسجد أو قبر فلا شيء عليه .
وإذا لم يقل هذا الشيء عليّ هدي فلا يلزمه شيء فيه ، وفيه قول أنه يلزمه أن يهدي ثمنه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : في امرأة قالت : تمرى هذا هديةً للمسجد الفلاني . . تركت بقية السؤال .

الجواب : فقد قيل ان الهدية لا تثبت إلا للكعبة ، وهديتها تمرها لهذا المسجد غير جائزة ولا ثابتة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن حلف أن يطعم هذا الثورَ هذا الجراب ، وأطعمه التمر ولم يطعمه الحصف . . تركت بقية السؤال .

(١) في الأصل : عن .

(٢) في الأصل : عن .

الجواب : اذا أطعمه تمر هذا الجراب كُله لم يحنث عندي اذا لم يكن له نية في ذلك ، وان نوى التمر والخصف جميعاً فعليه الحنثُ إلا أن يطعمه التمر كله مع الخصف المكنوز في هذا الجراب ؛ لأن ذلك معروف في تسمية الناس ، ولغة العرب في ذلك القصد في ذلك التمر نفسه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه في مسألة تركت سؤاها : فيمن حلف بالطلاق لزوجته ، إن كنت ما تُدْخِلِي هذا التمر هذا البيت ، وأطلق القول في ذلك ، ولم يَتَوَّ أن تدخل هي بيدها دون غيرها . فَأَجَرَتْ من يدخله قبل انقضاء أربعة أشهر مذ حلف ، فقد برء ؛ لأن أمرها كِفْعَلِهَا . وان نوى أن تدخله هي بنفسها ، وأدخله البيتَ غيرها ، وأخرجه منه ثم هي أدخلته بعد ذلك ، فليس ادخالها هي التمر عندي بعد ان أدخله البيت غيرها بشيء ؛ لأن مثل هذا الفعل لا يقع مرة بعد مرة . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه فيمن أدرك مع الامام آخِرَ رَكْعَةٍ من الظهر ، وأبدل ما فاتة وحلف أنه صَلَّى الظهر مع الامام أو بصلاة الامام .
فجوابه : أرجو أنه لا حنث عليه على قول من يقول إن الأَيْثَان على التسمية . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : في إمراة حلفت إن لم يَبْنُ زوجها هذا المكان وإلا كان عليها صيام شهري زمان ، فإن أبى الزوج البنيان . (فهل) ^(١) يلزمها الصيام في يمينها . واذا بنى الزوج المكان المحدود . هل تسلم في يمينها أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إن بنى زوجها ما حلفت عليه لم يلزمها الحنث ، وإن لم يبن فيما دام يمكن أن يبنّي لم يلزمها صوم ، وإن صار بحد ما لا يمكنه أن يبنّي لزمها صوم شهرين على قول المسلمين . والله أعلم .

(١) في الأصل : هل .

مسألة ومنه : وامرأة حلفت بالله العظيم أنها لا تدخل على أمها ووالدها . هل لها ألا تدخل عليها لثلاث تحنث ، وإن دخلت عليها ، ما يلزمها؟
الجواب : قال الله تعالى : ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس﴾^(١) . ومعناه النهي للانسان أن يحلف بالله عن فعل الطاعات ، فعلى هذا ينبغي لهذه المرأة أن تدخل على أمها وأبيها ، وتكفر يمينها ان كانت غنية بطعام عشرة مساكين ، وان كانت فقيرة بصوم ثلاثة أيام . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن قال مرفوق علي برفقة الله تعالى ، ان فعلت كذا . وفعل . هل يلزمه شيء في ذلك أم لا؟
الجواب : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله : يعجبني أن تلزمه كفارة يمين مرسله . والله أعلم .

مسألة : فيمن يحلف بغير الله تعالى ، مثل أن يحلف بالكعبة أو المسجد ، أو قبر ، أو بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أو بالنار ، أو بالماء وأشياء هذا . هل يلزمه شيء في ذلك أم لا؟
الجواب : تلزمه التوبة ، ولا كفارة عليه . والله أعلم .

مسألة : فيمن قال ان فعلت كذا كذا تلزمني حجة أو صيام شهرين ، أو أكثر ، وفعل ذلك .
الجواب : يلزمه ما جعل على نفسه على بعض القول على ما سمعناه من الأثر . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه العالم النزيه ناصر بن خميس بن علي النيزوي رحمه الله في جماعة في سفر حلف أحدهم وقد نزلوا بمكان ما أن يتيسر ،

(١) آية رقم ٦ من سورة الحشر .

قبل أصحابه هؤلاء ثم عناه أمر من مرض أو غيره ، فسار هو وبعض أصحابه المذكورين أي سلم هذا الرجل من الحنث لأنه لم يَسِرْ قبل أصحابه كلهم ، وإنما سار قبل بعضهم ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه لا يسلم على هذه الصفة عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن حلف لا يذوق العيش فشرب الماء أو ذاق الماء . يحنث أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إنه لا يحنث عندنا على هذه الصفة ؛ لأن ذلك مما يعاش به ولعل فيه قولٌ غيرُ هذا ، وذلك على التسمية . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن قال : مالي حَ الكعبة المنزولة ، وإن أخذ منه فلان أو أكل منه أو قال مالي مهدي للكعبة أو حَ الكعبة ، ان فعل كذا ، وفعل . ماذا يلزمه في هذا ، قال هذا القول عند الغضب أو الرضى ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان ذلك لا يثبت في الغضب عندنا على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن حلف بحجج كثيرة . وحنث فيها ، وأراد أن يستأجر من يحج بها في حياته . أيجوز له ذلك ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إن كان قال يحج بنفسه فلا تحجج غيره في أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أدرك من صلاة الجماعة شيئاً وفاته منها شيء ، فحلف أنه صلى تلك الصلاة مع الجماعة . أكون حائثاً على هذه الصفة ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا حنث عليه عندنا على هذه الصفة ؛ لأن صلاته قد انعقدت بصلاة الجماعة . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن أتى لزوجته بشيء من الكسوة وردتها عليه ، وقالت : لا أرضى بهذه الكسوة . قال لها : والله لأتني لك شيئاً قبل العيد المقبل ، ثم اتفقا على ذلك هو وإياها ليأتي لها شيئاً بطيبة نفسه أو حَكَمَ عليه حاكم . أتكون هذه اليمين يمين مرسل أم مغلظة ، وكم كفارة اليمين المغلظة؟

الجواب وبالله التوفيق : إن أتى لها بكسوة بحكم الحاكم العدل ، وكانت واجبة عليه ، ففي وقوع الحنث عليه اختلاف . وإن أتى لها من ذات نفسه من غير حاكم المسلمين ، فقد وقع عليه الحنث ، وكفارة الحنث في هذا كفارة يمين مرسل ، وهو كما قال الله تعالى : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ (١) .

وأما كفارة اليمين المغلظة فهي مثل كفارة الصلاة . وهي إطعام ستين مسكيناً ، يطعمهم أكلتين مآدومتين عشاء وغذاء ، أو يفرق على ستين مسكيناً ، كل مسكين نصف صاع حَبِّ بُرٍّ ، بصاع نزوى الصحيح . وهو خير بين الإطعام والصيام إن أراد شهرين متتابعين أو العتق . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : فيمن قال : إن فعلت كذا وكذا فما لفلان عليّ هدي ، أو دابة فلان عليّ هدي ، أو عبد فلان عليّ هدي . وهو لا يملك ما أهده . ما يلزمه في ذلك؟
الجواب : فقد قيل إن كان الذي جعله هدياً على نفسه هو لغيره أهدي قيمته إذا كانت قيمته ثلث ماله أو أقل من ثلث ماله . وإن كان زائداً على ثلث ماله أهدي عشرة يشترى ندباً وينحر بمكة . وإن قال هدي ، فالهدي للكعبة ، كما قال الله عز وجل : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ (٢) . والله أعلم .

(١) آية رقم ٢٢٤ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

مسألة ومنه : والخالف اذا قال : والله بضم الهاء من اسم الله ، أو بفتحها ، أو بتسكينها ، وكان نيته القسم بلا شك . أيلزمه ، أيحنت إذا حنت في يمينه أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إن القسم بالله لا يكون إلا بكسر الهاء من اسم الله تعالى ، وإن ضمها أو فتحها أو سكنها فليس هو بقسم عندنا . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : وفيمن يقول : إن دخلت بيت فلان ، فالشيء الفلاني علي حرام ، وإن خرجت إلى مكان كذا ، وإن فعلت كذا ، وإن لم يفعل كذا ، فالشيء الفلاني علي حرام . أيلزمه فعل أو لم يفعل؟

الجواب : من جواب له : أما قول القائل على ما ذكرت من الخروج والدخول ، أو الفعل من القائل بذلك ، فالشيء الفلاني عليه حرام . فإن كان الذي حرّمه على نفسه غير ما ذكره من الفعل منه به ، فلا أحفظ ان عليه كفارة بسبب فعله بما ذكره ، وإن كان الذي حرّمه على نفسه من الذي عدده ألا يفعل ، وفعله وكان جائز . أله فعله من خروج أو دخول أو فعل ، وفعل ذلك . فيعجبني أن تكون عليه كفارة يمين مرسلة . وكذلك إن أراد بقوله ان يفعله ثم لم يفعله ، قلت قياسا على ما يشبهه ، بلا حفظ مني في ذلك . وسل المسلمين ، ولا تأخذ من قولي إلا بالحق . والله أعلم .

مسألة : وفيمن قال : علي حرام الشيء الفلاني ، ما آكله . وقال : حرام علي الشيء الفلاني إن أكلته ، ونيته إن أكله فهو عليه حرام . أتلزمه كفارة ، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أما قوله حرام علي الشيء الفلاني إن أكلته ، ففي أكثر القول إن أكله فعليه كفارة يمين مرسلة ، وإن لم يأكله فلا شيء عليه . والله أعلم .

أرأيت اذا قال ذلك مرسلا ، وإن لم تكن له نية أنه إن أكله فهو عليه حرام .
هل بينهما فرق ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : من غير حفظ مني فيها بعينها إلا على ما يشابهها من
المسائل أن يُكْفَرَ كفارة يمينٍ مرسلَةٍ ، إن كان غنيا فعليه إطعام عشرة مساكين ،
وإن كان فقيرا صام ثلاثة أيام ، والله أعلم .

أرأيت اذا قلت : إن أكلت الشيء الفلاني فهو عليّ حرام . هل بينهما
فرق ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : فإنه إن لم يأكله فلا كفارة عليه . والله أعلم .



الباب التاسع عشر

في النذور والإعتكاف

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان النزوي رحمه الله : ومن ذهبت له شاة ، فنذر بأول ولد تلده إن رجعت إليه ، فرجعت الشاة وبقيت عنده سنين لم تلد . . تركت بقية السؤال .
الجواب وبالله التوفيق : لا يعجبني له التصرف في بيعها ، وأرجو أنه على قياس غيرها من المسائل . فإذا باع هذه الشاة فجائز إذا ولدت هذه الشاة أول ولد عند المشتري . فقال بعض المسلمين إن الولد يكون للمشتري ، ولا يثبت فيه النذر لأن صاحب الشاة هو الناذر ، قد خرجت الشاة من ملكه ، وأرجو أنه أكثر القول . وقال من قال من المسلمين : إن الولد يثبت فيه النذر ، ويكون هذا البيع في هذه الشاة منتقضا إن أراد المشتري أن ينقضه ، فله ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر إن عوفي ولده ، أو عوفي فلان من ألمه أن يذبح ولد هذه الشاة ، إذا ولدت وعوفي الولد ولم تلد الشاة وباعها قبل أن تلد . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .
الجواب وبالله التوفيق : إذا لم تلد هذه الشاة فلا يلزمه شيء ، وأما إذا باعها وولدت فيعجبني أن يبدل مكان ولد الشاة ولدا مثله على ما يعجبني . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي كفارة النذر قال بعض المسلمين إنها مثل كفارة يمين مرسله ولا تخيير فيها بين الصوم والإطعام . وقال بعض فيها تخيير . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل فرق بين أن يقول : إن فعل الله له كذا وكذا ، أو قال : اللهم افعل لي كذا وكذا؟
الجواب وبالله التوفيق : قال من قال : في ذلك فرق . وقال من قال : كله سواء .
وهذا القول الاخير عندي أحسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر برأس غَنَمٍ محدود أن يؤكل في مسجد معلوم ، فأخذ الرأس ووصله عند المسجد ، مراده لتأدية نذره ، وبعد ساريه وذبحه وأتى باللحم إلى المسجد متفرقا ، وأكل كذلك . فهل يتم هذا النذر ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إن المنذور^(١) لا تُفَرَّقُ وتأتي كلها جملة ، فإن فَضَلَ شيء فإنه يؤكل مرة بعد مرة . والله أعلم .

قلت له : أرأيت إذا كان هذا الرأس المنذور به محدودا . فماذا يجب على الناذر؟ . فقال : يُعَوِّضُ رأسا مكانه على نذره . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل صيَّبَ أناسا ليأكلوا لحم رأس غنمٍ نذره من نذر ليؤكل في موضع معروف ، فأكل منه في ذلك الموضع ، ثم رجع من ذلك الموضع فوجد في وقته ذلك بعد رجوعه شيئا من هذا اللحم المذكور الذي أكله باقيا بين أسنانه . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : إن عليه أن يَرْجِعَ إلى الموضع المذكور ليأكله هناك .

أرأيت وإن لم يرجع إلى المكان المذكور ، وأكل ما بقي من هذا اللحم بين أسنانه أو ألقاه من فمه؟

فجوابه وبالله التوفيق : أن عليه بقدر اللحم الذي أكله في غير موضع النذرة أو ألقاه من أسنانه ، فعليه بقدر ذلك ، ويأكله في موضع النذرة كان ذلك من رأس معين أو غير معين . والله أعلم .

(١) في الأصل : النذرة .

مسألة ومنه : وفيمن نذر فقال : إن عافى الله فلانا من مرضه هذا فعَلَيْ نَذْرُ الله لهذا المريض ، وهو كذا وكذا ، أو أصوم كذا وكذا ، أو غير ذلك . ومات هذا الناذر قبل أن يقع مع ما نذر عليه . . تركت بقية السؤال .
فجوابه وبالله التوفيق : إن مات من قبل أن يجب عليه النذر فلا يلزمه شيء .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة مرضت ابتثها فقالت : إن شاء الله تبرىء ابنتي من مرضها هذا وأصوم عنها شهر رجب . فبرئت ابتثها . أيلزمها شيء أن تصوم عنها؟
الجواب وبالله التوفيق : يعجبني أن تصوم عنها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر بنذر لا يمكن حمله لكثرة ما نذره ، مثل من نذر بكذا وكذا مورة زين . أيجوز تفريقه في حمله الى الموضع المنذور به فيه ، وأكله متفرقا ، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أن النذرة لا تفرق وإنما تقضى إلا ألا يمكن ذلك وكان الناذر لا يقدر على القضاء جملة واحدة ، فجاز تفريق النذرة على ما أمكن هكذا حفظته من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر أن يصوم البيض أيام حياته أو سنين معلومة ، وأراد أن يصوم كفارة أو يصوم رمضان . . تركت بقية السؤال .
فجوابه وبالله التوفيق : أما صيام شهر رمضان فإنه يُجْزَى عن صيام النذر على قول بعض المسلمين ، وأما صيام غير شهر رمضان فيعجبني أن يعيد صوم النذر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين بينهما شاة وهما متفاوضان نذر أحدهما بهذه الشاة ، ثم نذر بها الآخر ، ولم يكن عنده^(١) علم بنذر صاحبه؟

(١) ليست في الأصل .

فجوابه وبالله التوفيق : أنه يكفيها هذه الشاة على أكثر قول المسلمين ؛ لأنه لا نذر على المؤمن فيما لا يملك ، ولا تلزمه كفارة نذر على القول الذي نعمل عليه من رأي المسلمين ، ونرى أنه صوابٌ ، ونُفِيت به ونحكم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر برأس غنم محدود ليؤكل في مسجد معروف ، وكان المسجد بعيدا . أيجوز له أن يبيعها ويشتري بثمنها دابةً أخرى من تلك المنطقة التي فيها ذلك المسجد ، إذا خاف أن تتعبه سياقتها؟

فجوابه وبالله التوفيق : لا تباع هذه الدابة المعينة ويَحْتَمِلُ في سياقتها ، وأما شحم هذه الدابة فإنه يطبخ مع اللحم إلا أن يكون هذا الشحم لا يقدر أحد أن يأكله بحال ، فأرجو أنه لا يُضَيِّقُ عليه وَيُشْتَرَى به لحمٌ أَكَلَهُ بنفسه أحوط . وأما المرق إذا كان فيه شيء من اللحم فإنه يؤكل ولا يُرَاق . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أناس اجتمعوا على قَسَمِ مالٍ لهم ، فجعل كل واحدٍ منهم نذرا لله كذا كذا درهما للمسجد أو غيره بعد ذلك القَسَمِ ، أحدهم . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : قال بعض المسلمين : إنه يَثْبُتُ لعله على كل واحد منهم ما جعل على نفسه من النذر ، وقال بعض المسلمين إنه لا يَثْبُتُ لأن هذا النذر لم يكن أصله تقربا الى الله عز وجل ، وإنما جُعِلَ هذا لتثبيت^(١) قِسْمَتِهِمْ فلاجل هذا لا يثبت . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين نذرا بنذر جملة بشيء معلوم ، ثم أراد أحد منهم الخلاص من هذا النذر ، وكره الآخر . . تركت بقية السؤال .
فجوابه وبالله التوفيق : إن كان يُتَحَرَّى فعلى من أراد الخلاص أن يسلم بقدر ما عليه وإن كان شيء مما لا يُتَحَرَّى ، فإن أراد أن يسلم الجميع فذلك إليه وهو حسن بلا الزام . والله أعلم .

(١) في الأصل : إلا لتثبيت .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه لمسألة تركت سؤالها .
فجوابه : فيمن نذر بلارية لمسجد ولم يُبَيِّثْهَا لشيء معروف ، فانها تكون
 لعامة لا غير ذلك . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله
 في امرأة مَرَضَتْ ابْتَهَا فنذرت إن هي عُوِفَتْ لتزوجها على أربعة قروش
 فعوفيت فتزوجت على مائة لارية . . تركت بقية السؤال ، وأُتِيَ بالجواب .
فجوابه : أن هذا نذر لا ثابتٌ عندي لأنها لا تملك تزويج الأبتنة الصغيرة أو
 البالغة ، قيل : لا نذر فيما لا تملك ، ولا كفارة عليها عندي كذلك . والله
 أعلم .

مسألة ومنه : وفي امرأة مَرَضَتْ ابْتَهَا فنذرت إن هي عوفيت أن تصوم شهرا ،
 وأخذت في الصيام ، ثم تُوِفِّت قبل أن يَكْمُلَ الصوم . . تركت بقية السؤال ،
 وأُتِيَ بالجواب .

الجواب : إن أخذت في الصيام بعد أن عوفيت ابنتها ، ولم تتوانَ بعد أن
 عُوِفَتْ بقدر ما لو صامت لا تمت الصيام ، فلا بأس عليها عندي إذا ماتت قبل
 أن تُتِمَّ ما وجب عليها من النذر؛ لأن العذر جاء من قبل الله وليس هو عندي
 بأشد من صوم شهر رمضان . وإن بقيت متوانية بقدر ما ان لو صامت لا تمت فهي
 مقصورة عندي ، وأخاف أن تلزمها كفارة النذر، وعليها الوصية بذلك ، وليس
 على الورثة بذلك لازما إذا لم توص به . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان حفظه الله : فيمن نذر
 برأس غنم . فقال بعض : من أوسط الغنم . وقال بعض : بجزيء ولو كان
 جديا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن قال إن فَعَلْتُ أو إن لم أفعل يلزمني صيامُ شَهْرِي زمان ، ثم
 حنث .

فجوابه : فيما عندي قول : يلزمه ما جعل على نفسه من الصيام ، وقول : تجزئ كفاة يمين مرسله في مثل هذا . والله أعلم .

مسألة : أتيت بمعناها دون لفظها المرسوم بعينها : ومن نذر بدرهم لقبر الشيخ هاشم رحمه الله ، أوقفن أو بثوب .

الجواب : أنه لا يثبت مثل هذا إلا أن يقول الناذر ، إنه يشتري به طعاماً^(١) ويؤكل عند القبر . وعن الشيخ الفقيه محمد بن عمر . تركت أيضا اللفظ وأتيت بالمعنى : في النذر للقبور إذا لم يبين لشي فلا يثبت . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن نذر بكذا كذا لارية ، أو بكذا كذا مكوك حَبّ ، أو بكذا كذا رأساً من الغنم . هل يكون وفاءه جملة أو واسع له أن يوفي في كل مرة شيئاً إلى أن يتم ما عليه من ذلك ؟

الجواب : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد رحمه الله على ما حفظناه عن بعض المسلمين إن كانت له نية فعلية ما نوى ، وإن لم تكن له نية فيأتي بما نذره كله إلى المكان الذي نذر أن يؤكل فيه ، فإن فضل جازله أن يرده ويرجع به ثانية ، ولا يأتي به متفرقا في أول مرة ، والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن عليه طعام يؤكل في مسجد أو عند قبر أو لأحد من الفقراء من نذر أو وصية . هل تجوز الحلواء أو الشنجال في ذلك ، أم لا ؟

الجواب : إن كان أوصى بطعام أو نذر بطعام يؤكل في المكان الفلاني من غير نية إلى طعام بعينه ، فعندي أن مثل الحلواء والشنجال من الطعام ، والله أعلم .

مسألة : فيمن يأتي بشاة إلى قبر الشيخ رحمه الله ، يدور بها على القبر ، ويطلق لها ، ولا يرجع إليها ، أو يأتي بدراهم^(٢) ويلقيها على القبر ، ولا يرجع إليها . هل على من يأخذ هذه الشاة والدراهم بأس أم لا ؟ وما حكم ذلك لمن يأخذها ؟

(٢) في الأصل : درهم .

(١) في الأصل : طعام .

الجواب : أما الفاعل لما ذكرت فهو مضيع ماله ، ولا يجوز له ، وأما ألاخذُ لذلك فإن كان في التعارف أن صاحبه لا يخرج بذلك وقد تركه لمن يريد أخذه لم يضق على من أخذه على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : وفيمن نذر برأس غنم ليؤكل في مسجد من المساجد . هل يجوز أن يؤكل كان الخبز من عند الناذر أو من عند غيره ، أو من وقف المسجد الذي يجوز أكله في المسجد ، أم لا تؤكل هذه النذرة إلا وحدها؟
الجواب : كل ذلك جائز عندنا . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وفيمن نذر بذبيحة للقبر الفلاني ، ونوى أن يأكلها في مكان معين بعيد عن القبر مسير ساعات عليه أو أيام . أيجوز له ذلك وتكون له نية في ذلك على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : له نيته في ذلك على قول بعض فقهاء المسلمين ، والله أعلم .

مسألة : وفيمن نذر بصيام سنة أو أقل أو أكثر ، أو نذر بوصول إلى بعض البلدان بشيء من الطاعات ، ثم لم يقدر على ذلك ، أعليه شيء سواء أكان ذلك عن اعتقاد أداء ما نذره من ذلك ، أم لا^(١)؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يكن النذر مؤقتا معيناً ، وكان الناذر على اعتقاد تأدية ما وجب عليه من ذلك ، فلا شيء في ذلك إذا لم يقدر على تأديته ، لكن الأحسن عندنا أن يوصي بانفاذ ما وجب عليه انفاذه من ماله بعد موته ، إذا كان يمكن أن يؤدي عنه عندنا بعد موته ، والله أعلم .

(١) في الأصل : سواء يكون على اعتقاد أداء ما نذر به

مسألة ومنه : وفي الناذر إذا نذر بمثل مؤزٍ ليؤكل عند قبر فلان ، أو نذر بمثل أنبا أو شيء من الغنم لتؤكل في موضع كذا . أيجوز إن فَضَلَ منه شيء ليرجع به أو يَضَعَه عند الموضع الذي نذرله ، ويدعوله أحداً مثل القشّار والعظام إذا تعقب فيه شيء ولا يقدرُوا عليه عند الأكل . أيجوز لهم أن يرموه أو ما يفعلوا به ، وكذلك الأهاب ، ما يعجبك فيه ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان النذرة تُحْمَلُ جملة الى الموضع الذي تؤكل فيه ، فإن أكلوا بعضها ورجعوا له ليأكلوه في موضع النذرة مرة أخرى إلى أن يفرغ فهو كافٍ ذلك . وإن تركوه في ذلك الموضع ، وكان موضع حفظ له ليرجعوا ليأكلوه وهو كافٍ عندنا . والله أعلم .

وأما ما لم يؤكل منه وبقي فيه مما لا يخرج منه ، فلا بأس بذلك عندنا على الناذر ولا الأكل ، وأما الأهاب ففيه اختلاف كثير وإن جُعِلَ أجره للذبح فواسع ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين ، وأما ترك باقي النذرة أو غيرها إذا لم يكن حرزا فلا يسع ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي نذر أن يصوم أياما أعجم لا يتكلم فيها^(١) ، وإذا تكلم ما يلزمه . أيجوز هذا النذر ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : لا أعلم إجازة ذلك ، والنذر فيها لا يملك ولا يطبق وما كان معصية لله تعالى ، ففي الكفارة عليه اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الناذر إذا نَذَرَ [أن]^(٢) يصوم شهرا معروفا ، ولم يجده في السنة الفلانية . أيجوز له أن يصوم من غير السنة التي نذر فيها ، ويكون عليه ديناً متى ما قضاها ، أم لا يجوز ؟

(٢) ليست في الأصل .

(١) في الأصل : فيهن .

أرأيت إذا كانت التي^(١) نذرت امرأةً ، وقطع عليها الحيض . أيجوز لها بدلٌ ما أفطرت ، أعني إذا حدث شهرا معروفا بعينه؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يعين شهرا معيناً من سنة معينة ، فمتى ما صام شهراً أجزأه ذلك ويكون عليه ديناً ، وعليه أدائه والوصية به . وأما المرأة فعليها بدلٌ ما أفطرت فيه أيام حيضها أو نفاسها ، ويكون البدلُ متصلاً لا متفرقاً فيما نراه من رأي المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المرأة إذا أرادت أن تنذر بشيءٍ من الطاعات لله تعالى . أعليها إيجاباً أو استحباباً أن تستأذن زوجها على هذه الصفة أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : استحباباً لا إيجاباً ، والوفاية تكون إيجاباً لا استحباباً . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين نذرا بنذر مثل وصول الى مكان في طاعة الله تعالى ثم لزمهما النذر فلم يوفياه حتى مات أحدهما ، ثم أراد الآخر الحي أن يوفي بنذره بعد موت صاحبه . كيف يفعل؟
الجواب وبالله التوفيق : إن الحي الباقي منهما يصل بنفسه الى ذلك المكان ويذبح تلك الذبيحة إن كانت له ، وإلا فلا نذر على المؤمن في ما لا يملك ، ولا في معصية الله ، وعليه الوفاء بنذره متى وجد الى ذلك سبيلاً . والوفاء بالنذر فرض . والله أعلم .

مسألة : وفيمن نذر لأحد شيءٍ فلما حث لم يُسَلِّمْ له إياه حتى مات وترك ورثة أيتاماً وغير أيتام ، أيجزئه اذا سلّم قيمة ذلك ويرضى من الورثة إن كانوا مالكين أمرهم ، أو على نظر الصلاح لهم إن لم يكونوا كذلك ، على هذه الصفة أم لا؟

(١) في الأصل : كان الذي

الجواب وبالله التوفيق : أنه يُسَلِّمُ ذلك الشيء بعينه إن كان قائم العين، وإن تَلَفَ فعله مثله إن كان له مثل، وإلا فالقيمة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر إن أُسْلِمَ له الشيء الفلاني ، فماله الفلاني لولده فلان ، وكان الولد المنذور له قد مات قبل النذر أو بعد النذر أو قبل الحنث . أترى لهذا الولد الهالك شيئا من هذا النذر، إذا وجب على هذه الصفة، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أنه يجب له إذا وقع النذر، وَلَزِمَ قبل الحنث، أو بعده، ويكون لورثته من بعد عندنا . والله ﴿يعلم خاتمة الأعين، وما تخفي الصدور﴾^(١) . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر ببناء مسجد في مكان معلوم فلما لزمه النذر وأراد أن يبني ذلك وجد قد بُنِيَ في ذلك المكان مسجد بعينه . عليه شيء في ذلك على هذه الصفة أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يتوان فلا يلزمه شيء، وإن توانى فعليه الكفارة ويبنى في مكان آخر فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز للمعتكف أن يُزَوِّجَ أحدا أو يتزوج بنفسه أو يستأجر أحدا على عمل شيء ، أو يستأجر^(٢) على عمل شيء على هذه الصفة أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا كان ذلك كله طاعة لله عز وجل فلا بأس بذلك عندنا ما لم يقع وطء منه لزوجته ان تزوج هو في حال اعتكافه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر بحلواء معلومة الوزن والقيمة لتؤكل في مكان معلوم، فإن اشتراها وتركها إلى أن يذهب بها ويأكلها في مكانها المنذور بأكلها فيه، فجاء بعض أهله وأخذ منها شيئا يسيرا، ولم يعلم أنها للنذرة، فجاء الناذر فأكلها في مكانها ذلك، ولم يعلم بنقصانها . فلما علم الأخذ أنها منذور بها، أراد

(١) آية رقم ١٩ من سورة غافر . (٢) في الأصل : يستأجره .

الخلاص منها . . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب .
الجواب وبالله التوفيق : ليس على الناذر قبول قول من قال إنه أخذ من نذرته ،
وإن قيل قوله وصدقته فعليه بدل ما ذهب منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن نذر بطعام ليؤكل في مكان فلما جاء بالطعام الى ذلك
المكان وقعد ليأكله فيه جاء أحد من الناس وأكل منه من غير أمره ولا رضاه ، غير
أنه استحي أن يمنعه أو كان لا يقدر على منعه ، إلا بمشقة ، فتركه وهو كاره
لذلك . أيجزئ ذلك لأداء ما عليه من هذا النذر على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يرض لم يجزئ وعليه بدل ، والأكل بغير إذن الناذر
عليه الضمان والاثم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجلين تجاحدا فقال أحدهما إن فلانا سار من بلده قبل شهر
رمضان ، من سنة معروفة . وقال الآخر : بل سار بعدما دخل شهر رمضان . ثم
نذر الذي قال انه سار قبل شهر رمضان بتمن حلوى ، إن كان فلان سار بعدما
دخل شهر رمضان ، ثم نذر الذي قال انه سار بعدما دخل رمضان بتمن حلوى
إذا كان فلان سار قبل شهر رمضان . والنذر منهما لبعضهما لبعض . وصح ما قال
أحدهما . أيكون هذا نذراً أم لا ؟ ، وهو مسمى لله وكان ذلك على سبيل
المخاطرة ، ما ترى فيه ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يكون هذا نذراً ثابتاً وعليهما التوبة من ذلك . والله
أعلم .

مسألة ومنه : وفي مملوك نذر لله تعالى بنذر من صيام أو صلاة أو إطعام ،
فوجب عليه النذر وهو مملوك . ما يصنع ؟ وهل يكون فرق بين أن يكون بأمر
سيده ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن في ثبوت ذلك اختلافا وأكثر القول لا يثبت عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا نذر على المؤمن فيما لا يملك . والمملوك لا يملك شيئا لقوله تعالى ﴿عبيدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾^(١) والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أراد نذرا فقال : انظر فيه بكذا وكذا . أ يكون هذا نذرا ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان كانت نيته نذرا لله تعالى وكان ذلك لغة فأحب له الوفاء بذلك ، إذا قضى الله له ما نوى . والله أعلم .

مسألة ومنه : من جواب الشيخ علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : ولما هبط بلعرب بن سلطان من حصن نزوى وسار منحدرًا ، نذر رجلاً أنه إذا استقام للمسلمين إمامٌ يحميهم من الظلم أن يعتكف في بعض المساجد لله كذا كذا يوما نذرا لله تعالى . أ ترى هذا النذر منه نفعٌ أم يقع لأن إمامه بلعرب بن سلطان كانت يومئذ ثابتةً عند المسلمين ، وإن كان يقع أ يكون الآن قد حنث ويلزمه النذر أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن هذا الناذر فيما عندنا فيعجبني له الوفاء بنذره على ما بَانَ لنا من ثبات عقد إمام المسلمين سيف بن سلطان رحمه الله بالامامة مع اتفاق عزل أخيه بلعرب بن سلطان من الامامة بحضرة من شاء الله من المسلمين ممن يثبتُ بهم العزل والعقد ؛ لأن للمسلمين عزل إمام الدفع وإن كان على غير سبب ما يخرجهم من الامامة طائعا ، أو كارها ؛ ولأن عقد الامامة للامام إذا لم يلفظ عليه لفظ الشراء عند لفظهم له بالامامة ، فهو إمام دفع هكذا جاء الأثر من المسلمين . والله أعلم .

(١) في الأصل الصلوات .

مسألة ومنه : وفي إمراة نذرت أن تشتري بدراهم مُستأجرة غير محدودة بعينها حلوى ليأكلها أهل بيتها . ويأكل فلان من هذه النذرة مرسله ؛ لقولها ذلك ، ثم انها اشترت بتلك الدراهم حلواء وأكلها أهل بيتها ولم تقل لفلان المذكور ليأكل معهم منها . وسألت : هل يجزئها أن تبدل بقدر ما كان ليأكل فلان المذكور إن لو قالت له ، وتطعمه إياه ، أم يلزمها بدل النذرة كلها على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن الذي حفظته من آثار المسلمين أن على الناذر أن يقول لمن ذكره أن يأكل مما نذره ، فإن أجابه وإلا فلا شيء عليه لأن الانسان لا يكلف فعل ما لا يمكنه ، وإن اشترى ما تدور به وأكله هو وبعض ما ذكره في أكل ما نذره من غير قول لجميعهم ، فيعجبني أن يجد نذره ولا يكفيه عندي تسليم قدر ما يأكله من النذرة ، لمن لم يحضر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المعتكف يجوز له البروز من موضع اعتكافه لحلق شعر رأسه إذا احتاج إلى ذلك ، وكذلك يجوز له البروز من المسجد لأحراز مال أخيه المسلم إذا رآه في حال التلف والضياع من يده ، وكذلك يجوز له دخول منزله لإخراج طعامه وقوته منه ، ولو كان دخوله تحت سقف المنزل وجد من يناوله إياه ، أو لم يجد . وكذلك يجوز له عيادة المريض من غير أرحامه ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أدركنا وعائنا والدنا المرحوم الشيخ عبدالله بن محمد بن علي الحمودي في أيام اعتكافه في شهر رمضان يخرج من المسجد الجامع إلى بيته للخلاء ، ولأخذ طعامه ، ويأمر بقضاء حوائجه من غير قعود ولا اشتغال ولا يمهل منه في البيت ، بل يأمر وينهي وهو مار في البيت على مشي متوسط ورأيناه يتحسن في صرح المسجد بسط له فراش في المسجد وقعد هو والذي يحسنه عليه ، ويصرفون الشعر عن المسجد . وأما عيادة المرضى للمعتكف فلم يحضرنى فيها حفظ ساعة كتابي وكأنه يخيل لي في وهمي إجازة ذلك من غير قعود منه عند

المريض إلا تسليماً عليه وانصرافاً من عنده ، ونطالع في ذلك إن شاء الله وعندي أن فعل ذلك الشيخ الفقيه سالم بن خميس بن سالم المحيلوي رحمه الله .

وما تقول سيدي ومخدومي فيمن نذر برأس غَنَمٍ ليؤكل عند قبر الشيخ هاشم بن غيلان رحمه الله بقرية سيجاء ، والآن مراده قضاءؤه ، ولم يقدر أن يصل الى سيجاء من الخوف لأنه لا يخفى عليك هذا الزمان . فهل ترى وجهها في قضاء هذا النذر في بلد الناذر؟ . دَلَّنا فيما ترى من ذلك ، رحمك الله؟

الجواب : لشيخنا وسيدنا وبالله توفيقنا : فإني لم أعلم لذلك وجهها ، لتأديته من غير الموضع المندور بأكله ، ويكون هذا الناذر على نية تأدية ذلك متى أمكنه ، فإن لم يمكنه ذلك حتى حضره الموت أوصى بتأديته بعد موته . والله أعلم .



الباب العشرون

في الكفارات وانفاذها وصفة من تجب له

ومن جواب الشيخ القاضي الفقيه محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان النزوي رحمه الله : وهل يعطى من كفارات الصلوات من يملك بقدر مائتي لارية من نقد ، إذا لم تكفله السنة ؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف . قال من قال : جائز أن يعطي على صفتك هذه . وقال من قال : لا يعطي وهو أحب إلي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي تفريق الصلوة^(١) إذا أعطيت أحدا له ولولده ، ولم أسم له بولد فلان . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : على قول بعض المسلمين جائز له قبض مال ولده ويجوز للمُفَرَّق ، ولو لم يقل له لولدك فلان إذا علم أنهم فقراء . والله أعلم .
مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

الجواب : أما زوجة الغني الفقيرة ، إذا كان زوجها قائما لها بمؤنتها وكسوتها فلا تعطى مما هو للفقراء ، وإن كان غير قائم بها تحتاج إليه من المؤنة والكسوة وهي محتاجة ، فجائز أن تعطى . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزويه ناصر بن خميس بن علي النزوي ، رحمه الله : تركت سؤالها .

(١) في الأصل : الصلوات .

الجواب وبالله التوفيق : أنه لا يجزىء في الإطعام عن كفارة الصلاة، وما أشبهها ، إلا لمن أخذ حوزته من الطعام في الأكل ، وقال بعض فقهاء المسلمين : لا يجزىء في ذلك إطعام الصبيان . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أوصى بكفارتي صلاة^(١) ، وأراد وصيُّه أن يفرق عنه نصف كفارة تمرا ، وكفارة ونصفا حبّا ، أو كفارة ونصف كفارة تمرا ، ونصف كفارة حبّا . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : لا تخلو إجازة ذلك من قول بعض فقهاء المسلمين كان واجداً للحبّ أو لم يكن واجداً ، على قول من أجاز ذلك من غير حب البر . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد النزوي رحمه الله : أثبت بالمعنى منها : والذي يفرق كفارة صلاة لنفسه في حياته ، يجوز له أن يعطي وارثه من ذلك ما لم يحكم عليه لمؤنته ، إذا كان فقيراً . والله أعلم .

مسألة : من الضياء : ومن أوصى بتفرقة زكاة أو غيرها ، وخلف ورثة ضعافاً ، ففي اعطائهم من ذلك اختلاف ، منهم من أجاز ذلك ، ومنهم من لم يجزه . قال أبو محمد : قد قيل بإجازة ذلك ولا يجوز للوصي أن يعطي شيئاً مما هو وصي فيه أحداً ممن يعوله ، إلا أن يجعل له ذلك . وجائز أن يعطي عنه عن عوله . ومن أوصى بكفارة ، وله ورثة فقراء ، ففي التسليم لهم منها اختلاف . قال أبو الحسن : أحبّ إلى قول من أجاز ذلك ، أنهم فقراء ، وللوصي أن يدفع الكفارة إلى جميع الفقراء . والله أعلم .

(١) في الأصل : صلاتي .

مسألة ومنه : وكفارات الصلوات والايان والرمضان . ما يكون من أجناس الحبوب؟

الجواب : إن البر لا أعلم فيه فرقا من أين كان زرعه من النواحي والبلدان، وأما الشعير والذرة فإن كان من الباطنة فقد جاء في الأثر: يكون منه مكوك لكل مسكين، وإن كان من الجبال فلكل مسكين ثلاثة أرباع الصاع، وأما الدخن فيكون إطعام المسكين منه بقيمة نصف الصاع البر من الدخن. والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

الجواب : أما كفارة الصلاة فهو مخير بين الصيام والاطعام كان غنيا أو فقيرا، والصيام [صيام]^(١) شهرين متتابعين، والاطعام إطعام ستين مسكينا. وأما كفارة شهر رمضان على من أكله متعمدا، قول يبدأ بالعتق إن قدر عليه، وإن لم يقدر صام شهرين متتابعين، وإن لم يستطع فيطعم ستين مسكينا، ليس له تخير في ذلك مثل كفارة الظهار . وقول هو مخير بين العتق والصوم والاطعام كان غنيا أو فقيرا . ويعجبني هذا القول . والله أعلم .

مسألة : عن القاضي الفقيه الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله . أن الحب أولى من التمر في اخراج الكفارات عند وجود الحب والتمر . أرجوانه إذا عُدِمَ الحب لم يُخَصَّ تمرٌ حديث من حولي، ولكن يكون تمرا من أوسط التمر في الجودة، والأفضل أفضل . وإذا كان الحاييل مثل الحديد في الجودة، فلا أجد علة تمنع من جواز ذلك . والله أعلم .

مسألة : وتمر القشوش والنغال والمبسلي والبرشي يكفي اخراجه عن الكفارات، أم لا؟

(١) ليست في الأصل .

الجواب : إذا كان تمرا متوسطا في الجودة ، فلا أعلم أن صنفًا من التمر لا يجوز في اخراج الكفارات ، إلا تمرا خارجا من حد التوسط الى الضعف فمعني أنه لا يجوز ، والله أعلم .

مسألة : من جواب سيدنا الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : في المرأة اذا كان عندها أولادٌ، وأبوهم حيٌّ لكنه سار عنها في طلب المعيشة . أيجوز أن تُعطى من كفارات^(١) الصلوات لها ولأولادها إذا كانوا محتاجين ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أن المرأة إذا كانت فقيرةً ، ولها زوجٌ غنيٌّ ولم ينصفها من واجب حقها ، وكانت فقيرةً محتاجةً . ففي إجازة أخذها مما للفقراء من مثل الكفارات وما أشبه ذلك اختلاف . وكذلك أولادُ الصغار الذين لم يبلغوا الحلم ، وكانوا فقراء محتاجين ، ولم ينصفهم والدُّهم من واجب حقهم فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها لما أرجو أن فيه كفاية ، وهو هذا :

الجواب وبالله التوفيق : أن خلط كفارات^(٢) الصلوات واسع ، كن اثنين أو أكثر لا غاية لذلك . وكذلك كفارات الايمان من مرسلات ومغلطات . وكذلك واسع خلط حب الكفارات من صلوات وأيمان مرسله ومغلظة جميعا ، وواسع أن يعطى الفقير الواحد من تلك الكفارات^(٣) ، ما لم يضر بذلك غنيا ، وتجزئه النية عند الإنفاذ ، هذا من كفارة صلوات وهذا من ايمان عما أوصى به الموصي بالقلب دون اللسان ، على قول بعض فقهاء المسلمين ، وليس عليه أن يفرق الفقير بذلك ، والناس حكمهم الفقر ، والغنى حادث فيهم .

(١) في الأصل : الكفارات .

(٢) في الأصل : كفائر .

ومن اشتبه أمره ودخل الريب فيه أنه غني أو فقير فإن سئل أنه فقير أم لا ، نال إنه فقير ، فواسع أن يعطى من ذلك ، ما لم يصح عنه . وإن شك فيه أنه لم كتم غناه مُوقَفٌ عنه ، ويعطى الرجل له ولأولاده الصغار ، ولو كان غير ثقة على ل بعض فقهاء المسلمين ، ويعطى لليتيم ما يكفله من والدته أو غيرها ، إذا كان أمونا على ذلك ، ولا يعطى العبد ولو كان سيده فقيراً ، ويعطى الرجل له زوجته ، والزوجة لزوجها إذا كانا مأمونين على ذلك . وكفارة الصلاة إطعام تين مسكينا وهو ثلاثة أجربة حب بر بحري نزوى الصحيح ، لكل مسكين صاع . ومن حَبِّ الذرة ثلاثة أرباع الصاع ، إذا لم تكن الذرة من ذرة باطنة ، وإن كانت من ذرة الباطنة فصاع . ومن الشعير ثلاثة أرباع الصاع . قال بعض أنه صاع لعله أراد نصف صاع . وكذلك في الذرة الطيبة على قول ض فقهاء المسلمين . ومن حب الدخن والسهوى صاع . ومن التمر صاع ، ن كان بالوزن فمن تمر الفرض ثلاثة أمان ، ومن تمر السائر ثلاثة أمان إلا ثلث ن بميزان نزوى الصحيح . وقال بعض فقهاء المسلمين إن لم يكن من حب بر ، فإنه يشتري بقيمته ما شاء مما ذكرت من تلك الحبوب التي ذكرتها أو التمر ، ٦ يجزى غير ذلك .

وقال بعضهم : إن كان ذلك في بلد أكلهم شيء^(١) مما ذكرت لك من هذه لحبوب أو التمر أجزأ^(٢) انفاذ ذلك في تلك الأمكنة ، وإن لم يكن أكلهم فلا زىء عن البر . وحبّ العَلَسِ الصافي يُخْرِجُ منه كالبر ، ولا أعلم في ذلك تتلافا . والله أعلم .

سألة ومنه : وحكم المسافر كله فقير ويجوز له أن يأخذ من بيت المال ، إذا تبي بطعام من بيت المال .

(١) في الأصل شيئا .

(٢) في الأصل : أجزا .

الجواب وبالله التوفيق : قال بعض المسلمين إن الناس حكمهم الغنى ، والفقر فيهم حادثٌ . وقال بعضهم حكمهم الفقر ، والغنى فيهم حادثٌ ، وهو أكثر القول معنا . والمسافر هو ابن السبيل ، وله حق في بيت مال الله تعالى ، كان غنيا أو فقيرا ، إذا لم يكن سفره في معصية . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسافر إذا كن غنيا في سفره وحضره . هل قال أحد من المسلمين إنه يجوز له الأكل من بيت مال المسلمين ، ما لم يكن فقيها له الغنى لدولة المسلمين على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يعدم ذلك عندنا في قول بعض فقهاء المسلمين ، وترك ذلك عندنا أولى أو أحوط وأسلم . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : وأما انفاذ الكفارات من الذرة وغير الذرة القشر اللابس في حبها ، فلكل كفارة صلاة ، أربعة أجرية حَتِّ ونصف جرى منها . ولكل مسكين من حبها أربعة أسداس ونصف سُدُس . وأما من الشعير الجيد منه ، فقول إنه لكل كفارة صلاة منه ثلاثة أجرية مثل البر ، وهذا على قول الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله وغفر له ، إنه يعجبه في رأيه أن الشعير يُحْمَل على البر في الزكاة ، ويعجبه انفاذ الكفارات منه في الكيل مثل البرِّ . وقول لا يجوز ذلك إلا على اعتبار الحب الصافي منه ، بعد دَقَّة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في الفقير إذا صار بحد من يحكم له بعوله على وارثه لقلة ماله ، ولعدم الاكتساب منه لصغير أو كبير أو مريض ، أو ذهاب بصير ، أو غير ذلك من الموانع ، فَحَكَمَ حَاكِمُ العدل له بعوله على وارثه ، وكان وارثه غنيا ذا يسار يجوز أن يعطى هذا الفقير مما يكون مرجعه للفقراء ، أم لا ؟

أرأيت إن لم يحكم له بعوله حاكمٌ، غير أن وارثه^(١) لما لزمه عوله كفله من غير حكمٍ من حاكمٍ . أ يكون بينهما فرق، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن شاء الله اكتب لكل من معاني ما حفظته من بعض ما أدركته من علماء زماننا من المسلمين مما وصلنا^(٢) من آثار السلف الماضين . ان فيما ذكرته جائز لمن أراد أن يعطيه من شيء عنده من حضر الى الفقراء ، لأنه غير كفله^(٣) ولم يمح عنه اسم الفقر؛ لأن على المكفول اذا أغناه الله بشيء ما ، كان من الواجب^(٤) أن يكف نفسه عن من كفله لأنه لم يكن له في مال من كفله حق إلا بسبب فقره ولزوم من كفله له بموجب ناطق الكتاب ، وما عمله عليه خيار سلفنا الماضين . ويجوز ايضا أن يكف عنه العطاء ، إذا كان مكفولا غير مضطر في أيامه تلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجوز أن يُعطى فقراء قومنا من كفارات الصلوات والايان عند وجود فقراء أصحابنا أو عند عَدَمِهِمْ ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن الذي جاء في آثار المسلمين أن فقراء أهل ملتنا ولو من سفهائهم أولى من خيار فقراء قومنا وسفهائهم ، وان عدم فقراء أهل ملتنا فيكفي ويجوز انفاذ ما ذكرته في فقراء قومنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الغني في حضره ، إذا كان عنده في سفره ما يكفيه الى أن يرجع الى حضره . أ يكون الجواز له أن يأكل من بيت مال المسلمين؟
الجواب وبالله التوفيق : فعلى معنى ما ذكرت يجري الاختلاف . قول اذا كان غنيا في سفره ، فيعجبه في رأيه أنه لا يجوز له ذلك . وقول جائز له ذلك ولو كان

(١) في الأصل : وارثه لما ان .

(٢) في الأصل : وصناه .

(٣) في الأصل : الأغنياء .

(٤) في الأصل : كفله من كفله .

غنيا في سفره . إن المسافر له حق في بيت المال لأنه عابر سبيل ، وخاصة إذا سأل له إذا أعطاه ذلك من يجوز له في شرع المسلمين الأمر والنهي في بيت مال المسلمين ، وأما أن يطلب المسافر الغني في سفره [ممن]^(١) بيده بيت مال المسلمين ، فلا يعجبني ذلك . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وفيمن عنده دراهم تكفيه لمؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته لما يحتاجون اليه من جميع الاشياء كلها سنة كاملة ، غير أنه ليس له منزل للسكن ، بل كان مستقعدا منزلا لسكنه أو مستعيرا منزلا أو مشتريا منزلا ببيع الخيار ، وكان نيته في وقته ذلك شراء منزل أو بناء منزل . أيجوز له ما يجوز للفقراء في سنته تلك ، أم لا ؟

الجواب : ما دام عنده بقية وتكفيه سنة لنفقته ونفقة من تلزمه نفقتهم وكسوتهم ، فهو غني ، وليس بفقر وإن لم يكن معه منزل يسكنه ، وإن تلف ما عنده ، وما صار به غنيا ، ولم يبق ما يكفيه سنة كاملة فهو فقير وجائز له ما يجوز للفقراء . والله أعلم .

مسألة : وسئل عن رجل لزمته كفارة صيام شهرين فصام شهرا واحدا وأراد أن يطعم بدل الشهر الثاني على اختياره . أله ذلك ؟

الجواب : قال إنه قيل إن كانت الكفارة مما يخير فيه بين اطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين فمعي أنه يختلف فيه . فقال من قال : يصوم عما شاء من ذلك ويطعم عما شاء ولا يفطر حتى يطعم مما أراد أن يفطر ، فمعي أنه قيل إن شاء صام شهرين متتابعين لا إطعام فيهما ، وإن شاء أطعم ستين مسكينا لا صيام فيه ، وإن كان مما لا يخير له من الكفارة ، وإنما عليه ما استطاع فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا في ما فيه ذلك .

(١) في الأصل : على ممن .

مسألة ومنه : ومن كفر يمينا ففرق على المساكين ، ثم اشترى منهم من غير ما كان فرق . هل يجوز له ذلك في يمين سنة أخرى؟
الجواب : قال لا . نقلتها كما وجدت من جُزء^(١) النذر والأيمان والكفارات من أجزاء بيان الشرع .



(١) في الأصل : جزوء .

الباب الحادي والعشرون

باب في الحج ومعانيه وما يشتمل عليه من ذلك

ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان النزوي السمدي رحمه الله : في الحاج بالاجرة اذا دخل مكة المشرفة معتمرا عمن استأجره وقضى العمرة تامة . ولبت محلاً في مكة . أيجوز له أن يطوف لنفسه ويعتمر لنفسه قبل أن يحرم بالحجة لمن استؤجره إذا صار مقيماً في مكة والحج؟

الجواب وبالله التوفيق : على الحاج بالاجرة فعل ما ذكرت على معنى ما حفظت من آثار المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن ملك في أشهر الحج بقدر ما يجب به عليه الحج في المال ، وكان وقته ذلك غير متيسر له الخروج ، وتعلقت عليه الوصية به وكان ثلث ماله يقوم بذلك أولاً يقوم أيمنع التصرف في ماله في واجب أو مباح ولو ذهب جميع ماله ، ما لم يكن هالكا بذلك؟

الجواب وبالله التوفيق : أن هذا الذي ذكرته ينبغي له أن يجتهد غاية الاجتهاد في توفير ماله ليقضي ما عليه من فريضة الحج ، وأما ان يمنع من التصرف في ماله في مثل بذل المعروف ، فلا أعلم أنه يُمنع من ذلك وجائز له بذل المعروف ولو ذهب جميع ماله وكان دائماً بالحج فلا أقول إنه هالك على قول من أجاز تأخير الحج . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن استأجر رجلا ليحج عن هالك حجة الاسلام الى بيت الله الحرام ، ولم يشترط المستأجر أنك لم ترجع الينا الى مدة معروفة يشترط بها .
أذلك حدّ إن لم يرجع الحاج فيه جاز للمستأجر أن يؤجر عليه ؟
الجواب وبالله التوفيق : أنه لا أجل في ذلك اذا لم يشترط المؤجر على الأجير الا انه إذا أراد الوصي أن يستأجر أجيرا [آخراً]^(١) ليحج عن الهالك حجة الاسلام ، فذلك حسن ويعجبني المسارعة لقضاء دين الهالك ولانفاذ وصاياه ، غير انه اذا جاء الاجير الأول وقال إنه حج عن الهالك حجة الاسلام فيسلم له الأجرة من مال الهالك ، وأما الأجير الثاني إذا حج عن الهالك حجة الاسلام ، فعلى الوصي أن يسلم له الأجرة من ماله لا من مال الهالك . والله أعلم .

مسألة ومنه : في المخرم بالحج اذا عاقه شيء من مرض أو غيره بعدما أحرم . . تركت بقية السؤال .
فجوابه : أنه يكون على احرامه ولا يهمله ، وكذلك ليس له اهمال الاحرام إلا أنه قد قال بعض المسلمين ، من دخل مكة أيام الحج محرماً بحجة جائز أن يحولها عمرة ، وذهب صاحب هذا القول الى خبر النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لأصحابه : حولوها عمرة فله أن يحول نيته الى عمرة ، ويحول لعله ويحل بعد طوافه وسعيه . وقال آخرون : يقف على احرامه وله أن يطوف ويسعى ولا يحل ويبقى على احرامه حتى يقف بعرفات ، والقول الأول أحب إلي . والله أعلم .

مسألة ومنه : ويجزىء المحرم أن يلبس ازارا واحدا ورداء . والله أعلم .

مسألة : والطائف بالبيت اذا لم يقف عند الأركان ، وعند الباب والميزاب .
أيقدح ذلك في نقض طوافه ، أم لا ؟

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : والتلبية اذا لم يرفع صوته بها كثيرا غير أنه جهر بها بقدر دراسة القرآن .

فجوابه : لا يكون مُقَصِّرًا ويجزئه ذلك على صفتك هذه ، وكذلك جميع الأدعية اذا قرأ ذلك بلسانه ولو لم يرفع صوته كثيرا فلا يضيق ذلك ، والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بمعناها .

الجواب : واذا ترك الطائف بالبيت لحج أو عمرة أو نافلة الاغتسال من زمزم ، وصبت الماء منها على رأسه لعذر أو غير عذر فقد ترك الاستحباب ، ولا يلزمه شيء . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي يسعى بين الصفا والمروة حين يقرأ الدعاء عند الصفا والمروة؟

الجواب : أنه يجزىء أن يكون قاعدا وخاصة اذا كان ذلك من إعياء . ويجزىء الدعاء في كل مرة ، مرة واحدة . ويكون الدعاء بلسانه ولو لم يجهر به كثيرا . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بالمعنى منها : واذا اعتمر الانسان مرتين أو ثلاثا استحياطا أو نفلا أنه يسعى في جميعهن . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بالجواب منها وهو هذا :
الجواب وبالله التوفيق : وجدت في الأثر اذا مسح المخرم رأسه أو لحيته فسقط من الشعر الميت الذي لا يجد لخروجه حسًا ، فلا بأس عليه ، فإذا نتف ثلاث شعرات مجتمعات في مرة واحدة ، فعليه دم ، وان نتف شعرة فعليه اطعام

مسكين، وفي الشعرتين مسكينين وإن نتف ثلاث شعرات ولم يكفر فعليه دم .
وأما إذا كان شعريؤذيه في عينيه فجائز قلعه، وعليه الفدية . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإن عمل المحرم طعاما على النار فلهبت النار شيئا من شعره ولم يعرف عدده إلا أنه أكثر من الثلاث . . تركت بقية السؤال .
الجواب وبالله التوفيق : أنه تجزئ ذبيحة واحدة على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والخارج من مكة بعدما اعتمر الى عرفات ، أو الى المدينة المنورة . أيجوز له الخروج بغير وداع أم لا ؟ أم عليه الداع إذا خرج من بلده راجعا ؟ أم في كل ذلك خروج ؟
الجواب وبالله التوفيق : أن الداع على جميع من يخرج خلف الحرم ، وأما [من] ^(١) لم يرد أن يغدو الحرم فلا وداع عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها .
الجواب وبالله التوفيق : والسعي بين الصفا والمروة يجوز بغير وضوء ، وكذلك إن كان متوضئا ثم انتقض وضوؤه . أتم سعيه وهو على حالته تلك على غير وضوء . والله أعلم .

مسألة : والكلام في السعي بذكر الله أو بشيء من حاجته مما يغنيه فلا بأس .
الجواب : وأما الكلام لغير معنى فذلك مكروه ، ولا يفسد سعيه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والحاج بالأجرة عن غيره إذا لم يجد سعة لذبح المتعة . أيجزئه الصوم ولو كان المحجوج عنه غنيا ، أم لا ؟ وإن كان حاجا عن نفسه ولم يجد لعدم ماله أو لعدم الدم . ولم يقدر على الصوم . يجوز له تأخير له لسنة أخرى ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : إذا كان حاجا بالأجرة عن غيره وهو فقير فقال من قال

(١) ليست في الأصل .

يجزئهُ الصومُ . وهو أكثر القول ، وقال من قال : لا يجزئهُ ، وأما المتمتع بالعمرة لنفسه فان كان فقيرا فالصوم يجزئهُ ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام اذا رجع . وأما اذا لم يقدر على الصوم ، فاذا رجع الى بلده فليبعث بثلثي الدم الذي لزمه يُنَحْرُ عنه . والنحر بمكة أو بمنى فان لم يقدر فانه يستامُ ثمنَ الشاة ، واذا عرف الثمن انه كذا وكذا ، فإنَّه يستامُ بذلك الثمن حب بر ، فاذا عرف انه يصح كذا وكذا مكوك حب بذلك الثمن فانه يصوم لكل نصف صاع بُريوما ، وكذلك الذي لا يجد الدمَ ليشتريه ، فانه يكون على هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بالمعنى منها فيما عندي .
الجواب : ويوجد أنه لا بأس فيما حَرَجَ المحرِّم من الحطب اليابس الميت من الحرم ولا بأس فيما سقط من الشجر من الورق والثمرة . ووجدت في موضع آخر من نَقَضَ سدرَةً فوق منها ورق فعليه الجزاء في الورق الذي ينفضه . ما حكم به الحكماء ، ولا ينفض السدرة ولكن يجرف بيده . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه : في الذي لزمَهُ دَمٌ في احرامه أنه يدفع الى ثلاثة فقراء فصاعداً ، ويكون مذبوحا والنية تجزىء في ذلك من غير لفظ ، والفقير الواحد انه يجزىء ، أرجو ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : والدم الذي لزم الرجل من قبل نتف الشعر ، وقطع الشجر أو الظفر ولما خرج من جسده لشيء من الاسباب ؟
فجوابه : أنه لا يجوز له الأكل من جميع ما ذكرته ، وانما يجوز له الأكل من هذه المتعة . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمصلي عند الكعبة في الحرم يقول في النية : والكعبة قبلتي ، أم وهذه الكعبة قبلتي ؟
الجواب وبالله التوفيق : كل ذلك جائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بمعناها ، والقياس في مسائل الحج وغيرها سواء على قول من يقول بالقياس . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن لزمه دمٌ فذبح شاةً ثم سرق منها قائمة ، أو شيئاً أو سرقت ولم يعلم سرقها فقيرٌ أو غنيٌ أو عبدٌ أو وصيٌ . . تركت بقية السؤال وأتيت بالجواب .

فجوابه : أنه ليس عليه بدؤها وإذا دَبَّحَهَا فقد أجزأت عنه . وأما إن لم يُحَصِّل اللحم من يأكله فلا أعلم أنه يجوز منه في الأرض ، ويجتهد هذا المبتلي . فالله قادر على أن يفرج عنه .

مسألة ومنه : والطائف بالبيت إذا ختم سابع طوافه بالركن اليماني وكان عليه الختمُ بركن الحجرِ غلطا منه غير أن مروره من الركن اليماني إلى ركن الحجر لأنه يريد مقام إبراهيم عليه السلام . . إلا أنه قطع النية في سابع طوافه من الركن اليماني إلى ركن الحجر إلى آخر مروره هناك . تركت بقية السؤال .

نجاوبه : على صفتك هذه لا يفسد حجه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمريض في مكة إذا كان حاجا . هل يجوز أن يطأَفَ به محمولا إذا لم يقدر على المشي . وهل يجزئه في وقوفه بعرفات أن يكون قاعدا أو مضجعا؟ الجواب وبالله التوفيق : فنعم ، جائز للمريض جميع ما ذكرته . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها . الجواب وبالله التوفيق : فنعم على الحاج بالأجرة أن يخرج بالحجة من بلد الموصي ، وأما رجوعه إليها ، فليس ذلك لازما عليه ، وأما إذا خرج من بلد الموصي ودخل بلده في قضاء حاجةٍ له ، وهو قاصد المسير لتأدية الحجة ، فلا يضيق ذلك عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها دون لفظها . ويستحب للحاج بالأجرة أن يركع ركعتي الوداع في بيت الموصي . وإن ترك ذلك ، فلا يلزمه شيء . والله أعلم .
جوابه : انه يستحب ان يركعها ساعة الخروج ، وإن ركعها قبل يوم أو يومين ، أو تركهما فلا بأس عليه ، ولا يلزمه شيء . والله أعلم .

مسألة ومنه : والحجة القليلة اذا كانت تخرج من اليمن أو من نجد؟
جوابه : أنه لا يستأجر ويحج بها في مكة ويؤتجز بهذه الدراهم من أين تخرج من البلدان . وقال من قال من المسلمين : ان هذه الدراهم تخلط في حجة ناقصة ويؤتجر بالحجتين جميعا رجلا يحج بهما عن الهالكين . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها .
الجواب : فيمن ملك مالا في أشهر الحج قدر ما يبلغه الحج إلا أن بعضه بعد في ذمة أحد الناس دين غير حال الا انه ملك له وحلوله بعد العشر من ذي الحجة ولم يبق إلى شهر الحج من السنة الآتية ، إذا حصل له الدين واستوفاه فيعجبني أن يكون عليه الحج . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوالي اذا خرج حاجا لنفسه لأداء فريضة الحج التي افترضها الله عليه . أيجوز له استعمال من معه من الشراة المستخدمين بالكراء من بيت المال ليستأنس بهم ، وتكون أجرتهم لهم من بيت المال ، أم لا ؟ وكذلك زادهم ، هل يجوز له تسليمه لهم من بيت المال ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان هذا الوالي فقيها عن به الغناء في أمور المسلمين فلا يضيق عليه جميع ما ذكرته ، لأنه جاء في آثار المسلمين أنه لا يحج من الزكاة إلا فقيه ذو غناء ، أو ذو غناء . وإن كان الوالي على غير هذه الصفة التي وصفتها لك ، فليس له استعمال ما ذكرته من الشراة المستخدمين بالكراء من بيت المال . وكذلك الزاد على هذه الصفة على القول الذي فيه السلامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : أنه ليس للشاري المستخدم بالكراء من بيت مال المسلمين أن يؤجر نفسه عن الغير للحج ، ما دامت له فريضة في بيت مال المسلمين ، ولا يعجبني للامام أن يأذن له في مثل هذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .
فجوابه : أنه قد اختلف المسلمون بالرأي في أصل المال . قال من قال من المسلمين : اذا باع ماله وكفاه لَزَادٍ وَرَاحِلَةٍ وَعَوَّلٍ من يلزمه عولُه الى ان يرجع حاجا فعليه الحج . وقال من قال : لا يلزمُه أن يباع أصل ماله . وقال من قال : اذا باع شيئا من أصل ماله ، وبقي من غلة ماله الذي بقي بعد البيع [ما] (١) يكفيه لمؤنته ومؤنة من يلزمه مؤنته ، وجب . عليه الحج . وكل قول المسلمين صواب . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه في ركعتي الوداع أن النية فيهما تكون للوداع وليس لهما نية مخصوصة غير ذلك ، وهما نافلة ، وأما ركعتا طواف الفريضة فوجدت في الاثرانها فريضة لا يتم الطواف الا بهما ، وأما ركعتا طواف النافلة فانها نافلة . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا قَدَّمَ الحاج الزيارة قبل الحج ، وجاء الى مكة لقضاء الحجة . أيجوز أن يقصد أقرب الطرق من المدينة للاحرام ، اذا كان لها طريقان ، وأحدهما موضع الاحرام منه أقرب الى مكة لطلب السهولة خوف اطالة الاحرام .
الجواب وبالله التوفيق : جائز عندي ما ذكرته . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : الحاج بالأجرة يجوز له تقديم الزيارة على الحج بلا شرط على من استأجره، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : جائز ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه : ووجدت في الأثر أنه ليس له أن يعتمر لنفسه قبل أن يحج بالحجة التي استؤجر عليها، إلا أن يشترط ذلك، وأما بعد أن يقضي بالحجة التي استؤجر عليها، فأرجوانه لا يضيق ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : في رجل أجر نفسه ليخرج حاجا عن هالك . فحج عنه ورجع ولم يزر قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، واستأجر رجلا زار عن الهالك ، ولما رجع أخبر الورثة . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : اذا استأجر أحدا ليزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وصح أن الأخير الثاني زار بهذه الزيارة عن الهالك ، وأتم ذلك من استأجره، فجائز له ذلك وجائز لمن استأجره ان يتم له ذلك، كان استأجر للزيارة بخمسين لارية أو أقل أو أكثر لأن الأجير الأول سار من بلد الوصي من الطريق ما سار، وان لم يصح أن الأجير الثاني زار وصح ولم يتم له الذي استأجره، فانه يقطع عليه من الدراهم التي للحجة والزيارة ربع الدراهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بالجواب .

فجوابه : قال من قال من المسلمين : انه لا يحج عمن لا يتولاه . وقال من قال : إنه جائز أن يحج عمن لا يتولاه، ويشترط عند أخذه الحجة انه لا يدعوا له . وقال بعض المسلمين : من عُرِفَتْ منه من المعاصي فلا يجوز لمن يتورع ان يحج عنه . وأما الدعاء الذي لم يَعْلَمْ منه شيئا فاذا دعا له : اللهم ان كان لك وليا وعلمت منه خيرا، فارحمه فهذا . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بجوابها .
ففي جوابه : ومن نتف شعرات فوق الثلاث في أيام متفرقات وهو محرم ولم يكفر حتى نتف ايضاً كذلك . فقال من قال من المسلمين : ما لم يكفر ، فعليه دم واحد ، ولو نتف من شعره في أيام متفرقة . وقال بعض المسلمين : ولو نتف شعره كله ، فليس عليه الا دم واحد ، ما لم يكن كفر . وقال من قال من المسلمين : اذا نتف في ايام متفرقة من ثلاث شعرات فصاعداً كل يوم فعليه لكل يوم دم ، ومن أخذ بقول من أقوال المسلمين ، فجائز له ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها .
وجوابه : أما ان تحج المرأة عن الرجل ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، وأكثر القول ان المرأة لا تحج عن الرجل . والله أعلم .

مسألة ومنه : ورجل أجر نفسه ان يخرج حاجاً لحجة الاسلام الى بيت الله الحرام ، ثم أراد اناس أن يؤجروه بزيادة .
فجوابه : أنه جائز له أن يأخذ زيادةً على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن ملك مالا كثيراً في أشهر الحج نقداً وعليه دينٌ آجل وعاجل مثل حقوق النساء وغيرها فهل يسقط عنه جميع الدين من آجل وعاجل ، وينظر ما بقي في يده بعد مقاصصة ذلك .
فجوابه : اذا لم يكن له أصل مال وعليه دين ، فإنه يسقط عنه الدين ، وان كان له أصل مال ، وعليه دين مكتوب في المال فلا يسقط الدين مما يملك من الدراهم . وإن لم يكن الدين مكتوباً في المال ففيه اختلاف . قول : يسقط . وقول : لا يسقط . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن أجّر رجلاً غير ثقة ولا أمين ليحج عن هالكه ، وعقد عليه ذلك وغاب عنه بقدر ما يبلغ الحج ويرجع . ورجع وقال إنه حج .

فجوابه : أن قوله يقبل على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها .

فجوابه : وعلى قول من يميز حَلَطَ الحجيج أن الأجير يخرج من جميع بلدان أهل الحجيج وتكون الحجيج كلها بمنزلة حجة واحدة . ويذكر اسم المحجوجين عنهم عند الاحرام ، وعند الوقوف بعرفات ، وزيارة البيت ، وكذلك رمي الجمار . ولا يلزمه غير ذلك ، وإذا أراد زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه يذكرهم في مقام واحد . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها .

فجوابه : ان المرأة اذا قدرت على زادٍ ورَاحِلَة ، وعلى من يصحبها من ذي محرم أو زوج وتَحْمِلُهَا^(١) مؤنته ، فعليها الوصية بالحج . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي حفظه الله : تركت سؤالها .

فجوابه : في المملوك على أكثر القول أنه جائز أن يحج بالأجرة عن غيره بأمر سيده والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه العالم العلامة ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : فيمن خرج حاجا بالأجرة ففضى حجة الذي عليه بالأجرة ، ثم أراد أن يجاوز الى السنة المقبلة ، فجاوز وحج الحج المقبل عن نفسه .

فجوابه : أنه تجزئه الحجة المستأجرها اذا أتى بكماها ، ولم يبق غير الرجوع الى بلده اذ ليس الرجوع عليه بلازم ، وإن حج الحجة التي وجبت عليه في بلده أجزأته اذا أتى بكماها الا انه عليه بقدر كراء الذَّهْوب^(٢) من بلده الى الحج يجعله فيمن يحج عن نفسه ، والله أعلم .

(١) في الأصل : وتحمله . (٢) في الأصل : الذهب .

مسألة ومنه : وفيمن استؤجر أن يحج عن الهالك حجة الاسلام ، ويزور قبر نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام . وزار قبل أن يحج ، ومات ولم يحج . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : ان الذي نستحسنه أن تكون له أجرة الزيارة . قال بعض المسلمين لها ثلث الأجرة ، وقال بعضهم لها الربع ، ولعل هذا أكثر ما عرفناه اذا لم يشترط عليه من استأجره أن يحج قبل الزيارة . والله أعلم .

مسألة ومن غيره : ومن دخل في أشهر الحَجِّ وكان متمتعاً بالعمرة ، وأحل من احرامه فعليه الهدي أو صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . ثلاثة ايام في عشر الأضحي وسبعة أيام اذا رجع إلى أهله . وقد اختلف أهل العلم .
فجوابه : أجاز بعضهم صوم ثلاثة الأيام في شهر لعله شوال أو ذوالقعدة ، أو العشر وسبعة الايام ان شاء صامهن في الطريق ، وان شاء مع أهله . وقال بعضهم : لا يجزىء صوم ثلاثة الايام إلا في العشر ، ما بينه وبين عرفة ، ولا يصوم سبعة الايام الا اذا رجع الى أهله . . رجع الى جواب الشيخ ناصر رحمه الله .

مسألة ومنه : اذا استأجر الوصي من يحج عن هالكه حجة الاسلام بكذا كذا ، الى وقت من الاوقات معلوم . وقبل الاجير ذلك وكان حراً بالغاً عاقلاً . ثبت عليها ذلك . اذا لم يذكر الاجرة من مال الهالك ، وكانت في ذمة الوصي المستأجر له ، والوصي والمسلمون على شروطهم وان كانت الاجرة من مال الميت ولم يجعل الوصي للوصي ذلك ، فلا يثبت هذا الشرط عندي وعليه تعجيل انفاذ الوصية ما استطاع . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه القاضي سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله : واشاورك سيدي في الحجة التي عقدتها على الرجل في مجلسك الشريف ومرادي الرجوع عنه يجوز لي ذلك . أم لا ؟

الجواب : اذا كان الذي استأجرته على تأدية الحجّة عن الهالك الموصى لها ثقةً أميناً، فليس عندي الرجوعُ عن ذلك اذا كانت الأجرة معروفة، والمكان معروفاً إلا أن يرضى هو بذلك، ويصح انه جائز أو غير ثقة ولا أمين . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه لمسألة تركت سؤالها ، فقد سمعنا أن الضحية وهدي المتعة هما سواء ومعناها واحد، وتجزئُ إحداها عن الأخرى . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه ناصر بن خميس بن علي النزوي، رحمه الله : في المحرم اذا احتاج الى الحجامة، واحتجّم^(١) . أ يكون عليه الفداءُ لذلك؟

الجواب وبالله التوفيق : هكذا معناه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل استؤجر ليحج عن هالك من قرية ابراء . وكان الشرط على أن يكون خروجه بالحجّة من قرية ابراء، ثم إن هذا الاجير مضى الى قرية سناو، وأجر نفسه ليحج عن هالك منها، ثم أنه سار الى مكة الشريفة، وحج عن صاحب سناو، ثم جاوز بمكة وحج عن صاحب ابراء . أثبت حجته لصاحب ابراء، ويكون عليه قدر كرائه ومؤنته يعان بها فقير حاج عن نفسه أتم له الورثة ذلك أولم يتموه .

الجواب وبالله التوفيق : لا يتم حجة لصاحب قرية ابراء على هذه الصفة على كل الوجوه عندنا لانه خالف ما استؤجر عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي ركعتي الطواف يجوز ركوعُهُما بعد صلاة الفجر والعصر ما لم يطلّع قرنُ من الشمس، أو يغرب قرن منها . على هذه الصفة أم لا؟

(١) في الأصل : أحدهما .

(٢) في الأصل : احتكم .

الجواب وبالله التوفيق : لا يجوز ذلك عندنا فيما نعلمه من معاني قول اصحابنا ، ومن طاف بعد صلاة العصر أو الفجر ، أخرركوعهما الى بعد غروب الشمس أو طلوعها وصلاهما بعد ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الحاج اذا دخل مكة الشريفة مُحْرَمًا في أشهر الحج ، فلما أن وصل مكة شرفها الله تعالى طاف بالبيت وركع ، وسعى بين الصفا والمروة ، وأحل من احرامه ، ثم خرج الى بعض المواقيت لحاجة عنته ، وأراد سقوط هدي المتعة عنه أيسقط عنه هدي المتعة بذلك اذا رجع محج من عامه ذلك على هذه الصفة أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : عليه هدي المتعة على هذه الصفة عندنا فيما نعمل عليه من قول أصحابنا وفقهائنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : والحاج بالاجرة اذا مات قبل الدخول في الاحرام . استحق شيئاً من الاجرة اذا لم يشترط عليه الحج في سنة بعينها ، على هذه الصفة ، أم لا؟ الجواب وبالله التوفيق : في استحقاق بعض الأجرة يجري الاختلاف على هذه الصفة عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوصي يجوز له أن يأذن للحاج عن الهالك أن يعمل لنفسه أم لا؟

الجواب : فأرجو أنه قال على ما بان لي منه ، إذا لم يكن العمل يشغله عما [هو] ^(١) واجب لازم له من واجبات الحج . إنه لا يضيق على الوصي ان يأذن له بذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : أما قول من قال عليه الحج ان كنت أفعّل المحجور فان له نيته في ذلك . وأما من قال ان فعلت كذا فاني حاج ، وكان له نية أن يحج إن حثّ فانه اذا حثّ لزمه الحج عندي . والله أعلم .

(١) ليست في الأصل .

مسألة ومنه : وفيمن لزمته فريضة الحج بوجه من وجوه الحق ، وعجز عن تأديتها في حياته بوجه من وجوه مانعة له عن ذلك ، ولا يرج الاستطاعة لها بنفسه في حياته من العائق له عنه ، وأراد أن يحج عن نفسه . ففي اجازة ذلك اختلاف . وقد فعل ذلك من فعل من المسلمين ومن أخذ بالاجازة فواسع له ذلك على قول بعض فقهاء المسلمين ، وأما عقد الحجتين الناقصتين أو أكثر على قول من أجاز ذلك ، فإنهما يعقدان عقدا واحدا بلفظ واحد في مقام واحد . ومن قال من يعقد عليه ذلك . وقال كذا أشهدنا يا فلان بأنك قد أجزت نفسك بأن تخرج حاجا عن فلان وفلان الى بيت الله الحرام ، وتزور عنهما قبر نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، ويسلم لهما عليه وعلى صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وتفعل عنهما في هذه الحجة والزيارة ما يفعله الحاجون من أولهما الى تمامهما بكذا كذا محمدي فضة ، فإذا قال نعم ، فهو كافٍ منه عندنا ، والألفاظ في هذا كثيرة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي العقد من الحاج العماني إذا حج بالأجرة عن غيره . أيكون بوصوله مكة الشريفة مستطيعا لسبيل الحج . ويجب عليه الحج بذلك وتجب عليه الوصية بالحج مع نيته اعتقاد أدائه في حياته متى ما قدر يوما ما ، كان مديونا أو غير مديون على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : في وجوب ذلك عليه على هذه الصفة اختلاف ، وإن احتاط بالوصية ، فذلك فحسن عندنا ، والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله ، وفي الحاج إذا أحرم بعمره وأقرب^(١) من الميقات غير انه لبي سرا بلسانه من غير ان يسمعه من خلف ، أيجزئه ذلك ، أم لا ؟ . . تركت بقية السؤال .

(١) في الأصل : أقرب .

الجواب وبالله التوفيق : أما المأمور به في اهلل احرام الحج والعمرة . ولهما جميعا أن يعقد الملبى النية لما نوى ، وان يرفع صوته بالتلبية لأحرامه وان لم يلب ونوى الاحرام بالحج من غير تلبية حتى قضى حجة فيعجبني تمام حجه ، وعليه دم . وان كان لبي في نيته وأسر ذلك في نفسه فعندي انه لا ينتفع بذلك ، وان تحرك بذلك لسانه مع عقد نيته ، فلا يعجبني ذلك ، وأستحب له ان يحتاط بدم . وان نوى التلبية بقلبه وتحرك بذلك لسانه وأسمع بالتلبية أذنيه ، فلا أقول إن عليه في ذلك لزوم دم ، وإبطال حج لأن التلبية للاحرام في الحج بمنزلة تكبيرة الاحرام في الصلاة . وأما اسرار الدعاء عند المشعر الحرام ، فاذا حرك بذلك لسانه مع عقد ضميره أو سمع أذنيه ، فعندي انه لا بأس عليه ، وأما المسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فعندي أنه اذا لم يرفع المسلم صوته بقدر ما يسمعه المسلم عليه فهو كمن لم يُسَلِّمْ فيما عندي من غير حفظ مني في ذلك . وسل المسلمين ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق الحق والصواب .

رجع الى جواب سيدنا الفقيه ناصر بن خميس بن علي رحمه الله وغفر له : وجوابه في الحاج اذا فاتته الوقوف بعرفة إن عليه إتمام المناسك في وقته ، وعليه الحج ، من قابل فيما عندي على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المملوك اذا رضي له سيده أن يخرج حاجا بالأجرة الى بيت الله الحرام . هل يسع وصي الهالك أن يستأجره أن يخرج بهذه الحجة حاجا عما أوصاه بها ، وإن يُسَلِّمَ له ولسيده تلك الأجرة من مال من أوصاه اذا كان المملوك أهلا لذلك . أم لا ؟

الجواب : انه يسع على قول بعض فقهاء المسلمين ، وأكثر القول معنا لا يحج عنه الا حُرٌّ مثله . والله أعلم .

مسألة : سألت الشيخ الرضي صالح بن سعيد بن زامل رحمه الله : فيمن اجتمع معه مال يقدر من أجله على الحج الا انه غير صحيح البدن ليحج عن نفسه . أيلزمه الحج ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما سمعناه من آثار المسلمين انه يلزمه الحج ، فان لم يقدر أن يحج بنفسه لزمه أن يوصي به بعد موته ، وبالله التوفيق . ولا يسقط عنه لزوم الوصية خوف الطريق . وعدم صحة البدن اذا كان بالغاً عاقلاً واحداً للمال وهو حر وانما شرط وجوب الحج على الانسان أن يلزمه الخروج بنفسه اذا وجد الزاد لنفسه ولعِياله ان كان معه عيال ، والراحلة مع أمان الطريق وصحة البدن ، فعند ذلك يلزمه أن يحج بنفسه ولا تكفيه الوصية به إذا اعتقد به ألا يحج بنفسه وان دان لله بالحج أن يحج بنفسه . وأوصى به اذا سبق عليه الموت قبل أن يحج ، فقد فعل الصواب ان شاء الله تعالى . وصفة وجود الزاد يكون من عليه أصله ، أو من دراهم عنده أو من ذهب أو من فضة عنده كانت بضاعة أو آنية أو اسلحة مستغنى عنها أو عن عارية فيها الاستعمال ، إلا أنه اتخذها ذخراً يعتد بها لزمانه اذا احتاج اليها فهذه عندي بمنزلة الذهب والفضة في هذا المعنى . وكذلك ان كان معه أصل ، اذا باع منه بقدر ما تكفيه للحج بقي منه ما تكفيه عائلته له ولعِياله لزمه الحج .

وقال من قال : يلزم الحج كل من يقدر عليه بحال أو احتيال ، ولم يشروطوا في ذلك أصلاً ولا غلة . والقول الأول أكثر . والله أعلم .

مسألة : في أجرة الحجة عن الشيخ الفقيه الصالح خميس بن سعيد الرستاقى اذا كان الموصيان غير وليين ، فعائز أن يؤتجر لهما من بيت له ولاية في الدين اذا كان الأجير من أهل دعوة الحق ، ولم تصح منه خيانة ولا تقصير مما تتم به الأجرة . والله أعلم .

الباب الثاني والعشرون

في الأشربة والصيد والتذكية

ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : فيمن يذبح فيقول عند الذبح «أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ، أمر بك الله ورسوله» . ولم ييسمل ، ولم يكبر .

فجوابه وبالله التوفيق : ان هذا الذبح جائز على صفتك هذه والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ، وهذا جوابه :

الجواب وبالله التوفيق : الذي حفظته عن الأشياخ المتأخرين أن القضيب إذا
طبخ مع اللحم من غير أن يُشَقَّ وَيُغْسَلَ بالماء بقدر شقه فهو نجس ، وأما إذا
شوي القضيب مع لحم غيره ، فلا ينجس القضيب المشوي اللحم . والله
أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه : أما المبولة فأرجو أنه يكفي الغسل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي حد الذبح للماشية فهو ان تنقطع الجرعة والأوداج ، وإذا
وصل العظم ؛ ليقف أو مر إلى أن تنقطع الجرعة التي هي في وسط العظم ،
ويفرد العظم إلى ان ينقطع ذلك ، ولو خربقية العظم غير منفصل من بعضه
بعض ، أم غير ذلك .

أرأيت ان فرد العظم كله من أوله الى آخره، إلا ما بقي من العظم على جهالة منه لذلك . فهل تحرم ذبيحته، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : انه يذبحها الذبح مما لا نفس منه، وأما ما ذكرته من الذبح فلا يحرم، والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذبيحة اذا ذُبِحت ولم تُغسل مذبحتها، وشُويت أو طبخت . . تركت بقية السؤال .
فجوابه وبالله التوفيق : أما اذا طبخت من غير أن يغسل اللحم فجميع اللحم نجس، فاسد . وأما اذا شويت ففي ذلك اختلاف . قال من قال من المسلمين : إن النار تنظفه وجائز أكله . وقال من قال من المسلمين : لا تنظفه النار ولا يجوز أكله . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره عن رجل أعطى رجلاً ذبيحته ليذبحها والذابح لا يتقي الحرام فذبح الذبيحة ولم يصبر عليها حتى تموت فحملها وألقاها في الماء وهي حية، وغسل المذبح وهي حية .
الجواب : انه اذا ألقاها في الماء وهي حية، وماتت في الماء فقد أعان على قتلها وموتها، فلا تحل على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : فيمن ذبح ذبيحة وحملها الى الفلج ليغسل مذبحتها ، فألقاها في الماء وتركت وهي في الماء، ولم يتعمد . أتحرم هذه الذبيحة، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : لا تحرم حتى تشرب من الماء ليكون قد أعان على قتلها . والله أعلم .

مسألة : وعن سخل ولدته شاة عند أهلها ، وعندهم كلبٌ والدّة ثم إن السخل صار يرضع أمه ، ويرضع الكلبة وهو في حد الرضاع . أهذا السخل حلال لتخليطه بلبن أمه ولبن الكلبة؟

الجواب : ولو كان رضاعه من لبن الكلبة حبس ثلاثة أيام على ما قالوا إن الشاة إذا أكلت النجاسة أو الحرام ، حبست ثلاثة أيام ثم بعد الثلاث تذبح ، ولحمها حلال . والله أعلم .

مسألة : في رجل اشترى ميسان عنب ثم عصره في اناء وشربه .
الجواب : إذا عصره وشربه في الوقت جائز ما لم يعلق أو إذا نواه حراما ولو كان في الوقت وكل ما نواه خرا . حرّم ، وكل ما نواه حلالا فهو حلال ما لم يُرفض .

مسألة : من جوابات الشيخ الفقيه الوالي عامر بن محمد بن مسعود السعالي النزوي حفظه الله . فيمن ضرب طيراً فأدركه فذبحه فلم يتحرك منه شيء بعد الذبح سوى منقاره فتحه أو سده؟

الجواب : فلا يؤكل . وفتح فيه^(١) فلا يكون حركة ولا عملا على ذلك . وأما إن سبقته السكين وقطع رأسه من غير عمد فإنه يؤكل ، وأما على العمد فلا يؤكل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الخل إذا طرح في الاناء وتم بعض الأيام وصار يغلي^(٢) .

الجواب : فالذي عندي ألا يحلّ في حال غليانه شربه . والله أعلم .

مسألة : من جوابات الشيخ الفقيه القاضي سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله في الرجل إذا طعن عصفورا برمح وهو في ثقب جدار فأصابه وتركه مكانه في الرمح إلى أن عرف أنه مات . . تركت بقية السؤال .

(٢) في الأصل : يغلو .

(١) في الأصل : فاه .

فجوابه وبالله التوفيق : فقد قيل اذا رماه برمح أو بشيء يخرج وذكر اسم الله عليه عند الرمي فهو حلال اذا أصابه الرمح ، ولم يدركه حيا . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره وجدت في الأثر لو أن سخله رضعت من لبن كلبه حتى غدت فأكل لحمها حلال . وكذلك في امرأة أسقت سخله لها من لبنها ، فحلال لها أكلها وبيعها وأكل ثمنها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذباح يوم الحج ورم العيد . هل واسع في أي وقت كان فيها أم يكره في بعض أوقاتها؟

الجواب : ان الذبح حلال في أي وقت أراد من هذين اليومين إلا أن المسلم ينبغي له ان يفرغ نفسه للدعاء اذا دخل وقت العصر يوم عرفة ، ويترك اشتغال الدنيا لانه يوم شرفه الله وعظمه . والله أعلم بالصواب .

مسألة : والأنعام اذا استبان حملها . هل يجوز ذبحها؟

الجواب : أما ذبحها فلا أعلم فيه كراهية ، وأما اذا كان ولدها يتحرك في بطنها ومات عند ذبحها مع أمه ، فقول "ذكاؤها" ، يحل بذكاؤها هي اذا ذكر اسم الله عليها . وقول لا يحل الا أن يخرج حيا ، ويذكي بنفسه ويتحرك بعد الذبح . وذكر اسم الله عليه . والله أعلم .

مسألة : والأنعام التي اتخذها أهلها للسفر والحرب وللولد والألبان هل يجوز ذبحها^(١)؟

الجواب : كل ذلك لا فيه كراهية عند المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وذابح الدابة اذا لم يخفف السكين حتى يصيرها الى المكان

(١) في الأصل : ذباحها .

الذي يقابله جاهلا بذلك ، أو متجاهلا . أتحرّم ذبيحته بذلك على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يُخَفِّفِ السكينَ عنها فلا بأس بأكل لحمها ، لكن يكره ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله تعالى : في الفقير اذا أُعْطِيَ شيئاً من لحوم الذبائح المذبوحة بمكة أو بمنى عن لازم . أيجوز له أن يأكله في غيرها من المواضع حيث شاء وأراد ، ولو في عُمان ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : جائز للفقير أن يأكل ذلك اللحم من حيث شاء وأراد ، لأنه قد بلغ محله ، وأنفذ في وجهه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وذكاة الأبل إلا النحر فقط ، أم كله جائز ان شاء نحر ، وان شاء ذبح . وهل يجوز الجمع بينهما في ذلك الأبل ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان المأمور به في تذكية الأبل بالنحر في بُتِّها على ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعين له باحسان . وأما تذكية البقر فقد جاء الأثر في ذلك بالذبح والنحر جميعا . وإن جهل أحدُ وذبح الأبل في موضع الذبح جهلا منه لا خلافا للمسلمين . وذكر اسم الله عند ذبحها ، فلا أقول إنها تحرّم بذلك ؛ لما جاء في آثار المسلمين : ان الرقبة من الأنعام كلّها مذبّح . والله أعلم ، وبالله التوفيق .



الباب الثالث والعشرون

في المساجد والمدارس وما أشبه ذلك من الوقوفات

من جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان
النزوي رحمه الله : تركت سؤالها وأتيت بجوابها .
الجواب وبالله التوفيق : إذا أوصى بثمرة هذه النخلة ليفطر بغلتها صائموا شهر
رمضان ، فإنه يفطر بها بعينها . ولا تطنى إذا لم ^(١) يمكن أن تؤكل ثمرتها في شهر
رمضان وإلا ^(٢) فإنه جائز أن تطنى . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي تمر الفطرة إذا حضر شهر رمضان وتعذر تمرها بوجه من
الوجوه عن احضاره . . تركت بقية السؤال .
فجوابه : انه جائز على قول بعض المسلمين أن يقترض عليه تمرا ويفطر به
ويوفي القرض من تمرها إذا حضر . وقال من قال : الترك عن القرض أولى .
والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي [مال] ^(٣) المسجد إذا وجد أدرك يخرف ^(٤) له في زمان القيظ
رطباً من جملة ماله غير محدود ثم كثر فيه الجماعة .
جوابه : انه جائز لو كيل المسجد أن يزيدهم خرافاً ^(٥) من مال المسجد على
صفتك هذه ويكون سالماً عند الله . والله أعلم .

(٢) ليست في الأصل .

(٤) يجني الرطب من النخل .

(١) في الأصل : إلا أن لا .

(٣) ليست في الأصل .

(٥) ما يجمعه من التمر .

أرأيت وإن كان الجماعة الذين يأتون فيه أكثرهم يأتي لأجل الهجور حتى إذا انقطع الهجور من المسجد تركوه . أيجوز له أن يهجرهم إذا اجتمعوا مثل العادة، وصلوا في المسجد أو بعضهم؟
فجوابه وبالله التوفيق : انه يهجرهم على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد إذا خرب ولم يوجد له مال نقد يعمر به . . تركت بقية السؤال .
فجوابه : انه جائز أن يباع من مال المسجد بعد عماره ما لم يصح بالبينة أن ماله موقف عليه ، وإن صح أن ماله موقف عليه فلا يجوز بيعه أبداً ، ويترك عن البناء إلى أن تجتمع له غلة من ماله . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز شراء الأوعية التي يوضع فيها تمر الفطور، ورطب الفطور لجماعة المسجد، ويسلم الثمن من مال المسجد، وكذلك أوعية دراهم المسجد .

الجواب وبالله التوفيق : سمعت الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله في ذلك يسلم الوكيل من عنده إلا من مال المسجد ، والذي عندي من القول وأراه انه صواب إذا لم يسلم ذلك الوكيل ولا تطوع أحد بتسليم ذلك ، فلا يضيق ذلك من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد إذا عمر سطح المسجد وسجّه . أيجوز له أن يشتري صلا أو حلا من مال المسجد ويصبه فوق سطحه ، [إذا] (١) طلب بقاء السجاج طويلاً . . تركت بقية السؤال .

(١) ليست في الأصل .

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان في الحل والصل صلاح لسطح المسجد فجائز للوكيل أن يشتري ذلك لسطح المسجد من مال المسجد على نظر الصلاح لأنه يوجد في الأثر أن للانسان أن يعمل للمسجد مثلما يعمل لنفسه . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه في الوضوء في صرحه المسجد ما لم يكن على صرحه المسجد الضرر من الماء فلا يضيق ذلك ، وهو جائز ، والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان وقفاً لأناس ماءً أو نخلٍ ويطنى ويقسم بينهم ولم تدرك له سنة في قسمته . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم تدرك هذا الوقف سنةً مدركةً في قسمته ، فأرجو أن في قسمته يكون الذكر والأنثى سواءً على صفتك هذه على ما حفظت شبه ذلك من آثار المسلمين ، وأما تفضيل أحد دون أحد في قسمته فيعجبني التسوية في ذلك ، وأرجو ألا يبعد من الاجازة في تفضيل احد دون أحد في قسمته ، على ما حفظت من معنى ذلك . وأما الذي يَفْضَلُ من القسمة الشيء اليسير الذي لا ينقسم ، فانه يعمل في صلاح الماء الذي يجمع الجميع على قول من يقول : لا يَفْضَلُ أحد على أحد ، وهو واجب . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا اجتمع أناس في شيء من المساجد ، يعملون أعمال الدنيا مثل الخياطة وغيرها ، في غير انتظار الصلوات على الادمان لذلك .

فجوابه : اذا كان قد وقع^(٢) من الذين يعملون في المساجد ضررٌ على المساجد فانهم يمنعون عن ذلك . فان امتنعوا وإلا جاز للوالي حبسهم . وان لم يصح منهم ضرر على المساجد من عملهم ، فجائز للوالي أن يتغاضى عنهم ؛ لأن الحبس ليس بفريضة مفروضة . والله أعلم .

(١) في الأصل : أنه لا .

(٢) في الأصل : لم تقع .

مسألة ومنه : وإذا كان مسجد يُسَرَّج له في العادة في زمان الشتاء من ماله للجماعة من المغرب الى صلاة العشاء الآخرة، ثم جاء زمان الحَرِّ مطرٌ ورياحٌ فاحتاج الجماعة الى داخله في الحر من المغرب الى العشاء. أيجوز أن يسرج لهم من ماله في ذلك الوقت، أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أرجو أنه لا يعدم من الاختلاف، والذي يعجبني من القول أنه لا يسرج إلا في زمان الشتاء مثل ما كان يسرج. والله أعلم.

مسألة ومنه : وإذا لم يجد الوالي ثقةً ليقيمه للمساجد ولم يمكنه هو أن يقوم بنفسه فهو معذور. والله أعلم.

مسألة ومنه : ولا يجوز البصاق في المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجائز خلع النعال لعله في المسجد إذا كانت طاهرة، غير أنه يعجبني السلامة من ذلك . . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي صيانة المسجد من ذرق الدجاج اذا لم يقر أحد أنهن له . أيجوز للوالي أن يطلب اليمين من أهل المنازل أنهن ليست لهم، ولا يعرفون أصحابها؟

الجواب وبالله التوفيق : ان الوالي يجتهد في البحث والسؤال عن أهل الدجاج، وأما ان يطلب منهم اليمين، فلا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن يجعل سما في شيء من الحب وينثر في المسجد؟

الجواب وبالله التوفيق : لا أقدر أن أمر بذلك ، ولا ينثر الحب في المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي نخلة موصى بها لِفْطِير بغلتها صائموا شهر رمضان في المسجد الفلاني، وهذا المسجد له فطور في ماله من قَبْلِ هذه النخلة .

فجوابه وبالله التوفيق : جائز أن تباع غلة هذه النخلة ، ويشترى بثمنها خبز ويأكله الناس الذين يفطرون في هذا المسجد ، على قول بعض المسلمين ، وأما شراء العوال والجبن فلا يعجبني ذلك ، ولا أقول به ولا أعمل عليه . ويعجبني أن تؤكل الثمرة بنفسها إن أمكن . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن أفطر بشيء قليل (في^(١)) المسجد ثم شرب وقام وصلى المغرب .

فجوابه وبالله التوفيق : إذا أفطر من فطرة المسجد ثم قام يصلي فلا يرجع يفطر من فطرة المسجد على ما يعجبني . والله أعلم .

مسألة ومنه : في نخلة اشتهر أنها للمسجد ولم تعلم لأي المساجد . في البلد مساجد كثيرة . فقول تكون للمسجد الجامع . وقول لأقرب المساجد لتلك النخلة . وقول إنها موقوفة على حالها . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومن اشترى صرمة من عند رجل للمسجد ، وسلم القيمة من مال المسجد ولم يقلعها من حينه وتركها في مال البائع ، وماتت الصرمة قبل أن تُقلع .

فجوابه وبالله التوفيق : قول عليه الضمان ، وقول لا ضمان عليه . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوكيل إذا عزل الوالي من وكراته ، أو مات .
الجواب : فقول إن الوكالة تنفسح وقول إنها ثابتة . والله أعلم . . أتيت بالمعنى في هذه المسألة .

مسألة ومنه : ومن احتسب للمسجد بغير أمر من الجماعة ولأمر الحاكم .
الجواب : فليس له أن يأخذ من مال المسجد شيئاً ، وعليه أن يرد ما أخذه

(١) في الأصل : من .

على ما يعجبني ، والله أعلم . وإن أخذ تمرا من مال المسجد فعليه أن يرد تمرا مثل ما أخذ ، وإن رد القيمة وكان في القيمة صلاح ، فجاز ذلك على نظر الصلاح . وإن سلم للمسجد نخلا بقيمة ما أخذ ، وكان في ذلك صلاح ، فجاز ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومحتسب لمسجد في ماله وعماره . اشترى له جذوعا ودعونا لرمامة وأجر أجرا لخدمته ، واشترى تمرا ليفطر به فيه ، وسلم القيمة من ماله على سبيل القرض ، ونيت أنه يأخذ من مال المسجد عوض ما سلم عنه لعماره وفطرته ؛ لأن دراهمه قليلة لا تسد لعماره وفطرته . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : يجوز له أن يأخذ من مال المسجد عوض ما سلم لفطرته وعماره . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما نخلة المسجد إذا كانت في مال رجل وسقاها ونبتها .
الجواب : فله عناؤه وأجرته للنبات والسقي على سنة البلد . والله أعلم .
مسألة ومنه : أتيت بمعناها .

الجواب : فيما عندي إذا كان وكيل المسجد أو الفلج غير ثقة ، فلا يجوز لأحد أن يقبضه دراهم المسجد أو الفلج ، ولا يستقعد من عنده من مال المسجد أو الفلج ، ولا يطنى من عنده من مال المسجد أو الفلج . وأما إذا استقعد أحد من المستقعد من مال المسجد أو الفلج أو الطنى من عند المطني ، ففيه اختلاف . ويعجبني السلامة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل وكّل في مساجد وأموالهن ، أو في مال أيتام أو غير ذلك . وحدث لهم مال أو غيره ، ولم يقبض الوكيل ذلك . أيا من الوكيل ما تلف من ذلك ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان يكون الوكيل وكيلاً في جميع الاموال الأولى ، والتي^(١) تحدث ، وإن ترك^(٢) شيئاً من الاموال من غير عذر فاني أخاف عليه الضمان . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه : ورهن أموال المساجد لا يجوز ويؤخذ الرهن بفدائه . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها .

الجواب : فيما عندي ومن وقف نخلته لتؤكل غلتها فطوراً أو هجوراً في مسجد سماه أو غير مسجد أنه يجوز له ان يأكل منها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز ان يحصر المسجد بالحصي^(٣) مكان البسط من ماله ، كان هذا من قبل أو حدثت به رمة تأكل البسط ، ووقع نظر الجماعة ووكيله أن يُجْعَلَ مكان البسط رمل^(٤) . . . تركت بقية السؤال .
الجواب وبالله التوفيق : اذا كان في ذلك صلاح^(٥) للمسجد فجائز لما ذكرته من مال المسجد على نظر الصلاح . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بمعناها فيما عندي . وأما الذي عليه ضمان للمسجد؟
الجواب : فيعجبني أن يكون في جدره أو سطوحه . وجعل هذا في المسجد ، فلا يخرج ذلك من أقوال المسلمين . والقول الأول أحب إليّ . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا اشترى مالا من رجل ببيع الخيار للمسجد الى مدة قريبة ، فلما قرب انقضاء المدة جاءه البائع وطلب منه أن يزيده في المدة خوفاً أن يذهب ماله أصلاً .

(٢) في الأصل : تركت .

(٤) في الأصل : رملا .

(١) في الأصل : التي .

(٣) في الأصل : للحصي .

(٥) في الأصل : (صلاح) .

فجوابه وبالله التوفيق : انه ليس للوكيل أن يزيد البائع في المدة ، وأما أن يزيده دراهم ليشترى المال أصلاً . فإن كان فيه صلاح للمسجد فجائز على نظر الصلاح لا في الحكم ، وإن انتظر الى أن تنقضي بالمال المدة ، فله ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : أتيت بالمعنى منها فيما عندي .

الجواب : والمسجد اذا قال الثقات من الجماعة إنه تخوف ، ووقع في نظر الوكيل أنه غير مخوف . فقال : لا يعجبه هدمه وبنائه من مال المسجد منه اذا لم يكن في نظر الوكيل مخوفاً . واذا كان في وقت الأمطار مخوفاً فهو مخوف ، ويجوز قشعه ، وإن كان الوكيل مشتبهاً عليه أنه غير مخوف ، أو مخوف وهدمه غيره ، فجائز له بناؤه من مال المسجد ، واذا كان عنده أنه غير مخوف ، فلا يجوز هدمه وعلى من هدمه الضمان . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه أن الصلاة على ظهر المسجد جائزة ، غير انه يكره أن يُصَلَّى على ظهر المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمسجد اذا كان من قبل يُصَلَّى فيه الجماعة قدر أربع صلوات من الصلوات الخمس ، وله سنن يؤكل فيه من ماله من فطور وهجور من فاكهة وغير ذلك ، ثم لم تحصل فيه صلاة جماعة إلا لصلاة أو صلاتين . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : انه جائز للوكيل أن يجري في هذا المسجد سنته المتقدمة ما لم يصح عنده أن ذلك موقوف على من يُصَلَّى فيه الأربع أو الخمس . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا اشترى وكيل المسجد تمر الفطرة للصائمين في المسجد قبل حضور وقت شهر رمضان بأشهر غيره ثم رخص التمر من بعد ما شري، ولم يتعمد على ذلك الا انه طلب أخذ تمر معلوم منظور غير مكنوز بعده . . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : لا يلزمه ضمان على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا كان مسجد يصلي فيه جماعة وله سنن من جملة ماله لتؤكل فيه مأكولات في بعض الأوقات، فتعذرت فيه صلاة الجماعة زمانا، ثم رجع إليه أناس^(١) صلوا فيه جماعة لصلاة واحدة أو أكثر. أيجوز لوكيله أن يرد لهم ما فات في الوقت الذي لم يصلوا فيه جماعة، وكذلك في الوقت الذي لم يصلوا فيه الخمس صلوات جماعة. أيجوز له أن يقوم لهم من مال ذلك المسجد المذكور بالسراج وبالمعتاد من قبل إلا أنه أدرك بفعل له ذلك من جملة ماله وفيه صلاة جماعة، ولا يدري أنه موقوف إلا على صلاة الجماعة، أو غير ذلك؟

الجواب وبالله التوفيق : يجوز لوكيل المسجد أن يقوم لمن يصلون في هذا المسجد جماعة بالسراج، وبالمعتاد من قبل، وإن أراد أن يرد لهم ما فات فجائز له ذلك، وإن أراد أن يعطيهم الا في المستقبل فجائز له ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا قايض بشيء من ماله أحدا برأيه ورأى من حضره من اخوانه الثقات على نظر الصلاح ثم لما حاز المقايض ما قوبض به من مال المسجد عمره، فبان بعد ذلك غبن على المسجد . . تركت بقية السؤال؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان القياض صلاحا للمسجد فلا ضمان على الوكيل ولا على من يساعده على القياض، لأن القياض جائز على نظر الصلاح لا الحكم، وأما اذا كان يوم القياض غبن على المسجد في القياض فلا يجوز القياض ومال المسجد مردود عليه . والله أعلم .

(١) في الأصل : ورجعوا فيه أناسا صلوا .

مسألة ومنه : وفيما عندي أنه أفتاني بِعَظَمِ الفطرة أنه يباع ويزاد به للفظ للمسجد الذي يفطر فيه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي نخلة موقوفة غلّتها ليعمل منها اللّبن للحدود من يقين مقبرة كذا فسقطت تلك النخلة أو ماتت .

فجوابه وبالله التوفيق : أنه جائز أن يشتري من غلتها صرمة لتفسل مك النخلة التي سقطت أو ماتت . والله أعلم .

مسألة ومنه : ولا يجوز سل السيف للمسجد إلا لمن خاف القتل على نفسه والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا باع شجرتي قرظ على رجل ليقلعهما فقلع واحدة وترك الاخرى . قدر سنة أو أقلّ أو أكثر، ثم أراد أن يقلع الاخرى فغير الوكيل وقال لا أبيعها بهذا الثمن . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب الجواب وبالله التوفيق : ان الشجرة اذا تركها المشتري حتى زادت فاليه منتقض فان كان البيع للشجرتين صفقة واحدة، فإن الشجرة القائمة تُتّ بقيمتها والشجرة المخلوعة بقيمتها، وأما اذا قال المشتري اشتريت الشجرة بأربعين لارتيّة، وقال البائع بعت كل شجرة بعشرين لارتيّة . فالقول قول البائع ولا يمين عليه اذا كان وكيلًا للمسجد، وكان المشتري عالماً بأنه وكيل للمسجد وان الشجرتين للمسجد . والله أعلم .

مسألة : ومعنى جوابه ان النساء والصبيان جائز لهم ان يُفطروا من فضاء المسجد اذا كانوا صائمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومعنى جوابه فيمن أكل ناسيا، أو تقياً ويغلبه القيء، الى يرجع بعد أن صار على مقدرة من اخراجه، وما كان هذا سبيله مما لا يق الانسان على الامتناع منه، وكان يلزمه فيه نقض يومه أو نظراً لا يجوز النظر ا

من أبدان النساء متعمدا، أو مس شيئا من ذلك، أو تصيبه الجنابة نهارا، عجل بالغسل أو توانى، ففي جميع ما ذكرته جائز أن يُفطر من فطرة المسجد، وكذلك من شتم أحدا أو كذب أو اغتاب مسلما أو أشباه ذلك مما يلزمه في بدل يومه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا استأجر أجيرا لخدمة جدار المسجد، واختلف الأجير والوكيل في المقاطعة . قال الوكيل أكثر مما قال الأجير . تركت بقية السؤال .

الجواب وبالله التوفيق : أن القول قول الأجير ، وليس في مال المسجد أيان إلا أن يكون الوكيل سلم جميع الأجرة، فيكون الوكيل الضامن اذا سلم الأجرة من غير شهود، واذا لزم الوكيل الضمان، فللوكيل اليمين على الأجير لأجل الضمان الذي لزمه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد اذا كان له فطرة لا تكفي لشهر رمضان كله .

فجوابه : ان قسم التمر للشهر كله وان أبى الوكيل ما يشبع الجماعة ولو لم يكف للشهر كله، فكل ذلك جائز. واذا كان هذا الوكيل وكيلا لمسجدين وكان تمر فطرة المسجدين لم يكف للشهر كله، فجائز أن يفطر في أول الشهر في أي مسجد شاء، وفي آخر الشهر في أي مسجد شاء . وان فضل شيء من تمر الفطرة فجائز أن يباع ويشتري بثمنه تمر السنة المقبلة . والذي يعجبني أن يُقسّم تمر كل مسجد للشهر كله، وأما الحلاء اذا لم يكن سعة في مال المسجد للتمر والحلاء فالتمر أولى . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بالجواب .

فجوابه وبالله التوفيق : اذا كان بيدار المسجد خائنا فعلى الوكيل أن يترك معه أحدا عند قلاع الفحول التي للمسجد، وأما الضمان فلا يلزم الوكيل ضمانا اذا لم

يعلم ان البیدار خان من مال المسجد ، مما ائتمنه عليه الوكيل إلا أن یصح . وأما عزل البیدار من بیدارته قبل ادراك الثمرة فلا یُعزَلُ حتى ینْقِضَیَ وقتُ ادراك الثمرة ، وعلى الوكيل الاجتهاد في أمانته . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها .

جوابه وبالله التوفيق : جائز لو كیل المسجد أن یزرع مال المسجد مثل القث وغيره ، ویسلم غرامة الزرع من مال المسجد اذا كان في ذلك صلاح للمسجد ولا یلزم الضمان على الوكيل اذا انقضت غلة الزرع عن الغرامة اذا كان في الغرامة صلاح للنخل ، ویجوز للوكیل ان یصلح نخل المسجد بالسماذ وكذلك اذا انهدم شيء من جدار أموال المسجد ، اذا كان في ذلك صلاح . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن یفطر من فطرة المسجد ، ویأتي من عنده حلاء . فاذا أكل تمرة أو تمرتين أو ثلاثا أكل من الحلاء الذي أتاه من عنده . . تركت بقية السؤال ..

فجوابه وبالله التوفيق : قال بعض المسلمين اذا كان من تمر الفطرة شيء^(١) جاز له أن یأكل شيئاً بعده من الحلاء ، وجائز له أن یرجع ثانية یأكل من تمر الفطرة . وقال بعض المسلمين اذا أكل شيئاً من الحلاء ، لا یجوز له أن یرجع ثانية یأكل من تمر الفطرة . والقول الأول أكثر . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا لم یَعْرِف متى أُذْخِلَ في وكالة المسجد وعزل عند الثبات بعد سنين كثيرة . . تركت بقية السؤال ؟
فجوابه وبالله التوفيق : لا أقدر أن أقولَ في الغلة المقبلة شيء ، وعندي انه على صفتك هذه ليس له شيء ، وكذلك اذا كان دخل في وكالة المسجد قرب القيظ ، فهو حجةٌ عليه لا له ، اذا أخذ أجرته من ذلك القيظ . والله أعلم .

(١) في الأصل : شيئاً .

مسألة ومنه : ووكيل المسجد إذا أَدْخَلَهُ^(١) الحاكم في الوكالة بجزء من غلة أموال هذا المسجد أو قال له بِعُشْرِ غلة مال هذا المسجد .
فجوابه وبالله التوفيق : جائز للوكيل أن يأخذ أجرته من جميع غلة مال المسجد من قعد ماء وأروض ودكاكين ، وجائز له قبضُ أجرته في وقت ما تحصل غلة هذا المسجد قبل حلول السنة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي فطرة المسجد اذا ضاق المسجد وصرحه بالناس .
فجوابه وبالله التوفيق : أنه لا يجوز أن يأكل الفطور الا فيه لا خارجا عنه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل يفطر من فطرة المسجد ثم خرج من المسجد لمعنى حدث له أو لغير معنى ، كان خروجه من المسجد مقدار عشر خطوات أقل أو أكثر . . تركت بقية السؤال .
جوابه وبالله التوفيق : جائز له أن يرجع يُفِطِرَ من تمر فِطْرَةِ المسجدة على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها ؟
الجواب وبالله التوفيق : ان حصة البیدار هي^(٢) من الرأس قبل حصة الوكيل ، وتكون حصة الوكيل بعد حصة البیدار وأجرة التحدير ، فلم أعلم أن الوكيل يلزمه شيء من ذلك . وأما الذي يكتب على الدلال ما يطنيه من مال المسجد فيعجبني للوكيل أن يسلمه من عنده لا من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجماعة المسجد اذا رأوه ضيقاً وأرادوا أن يوسعوه من عرض أو طول .
الجواب : فجائز لهم ذلك ، اذا كانت أجرة الزيادة من أموالهم واذا انهدم

(٢) في الأصل : فهي .

(١) في الأصل : دخله .

بنيانهم الذي بنوه من مالهم ، يجوز بناؤه من مال المسجد على أكثر القول . وأما إذا أراد^(١) الجماعة بناء برادة في المسجد لم تكن من قبل فجائز ذلك على نظر الصلاح ، وأما في الحكم فلا ، وأما الخلل للسراج فجائز من مال المسجد ، وأما الفتائل فيعجبني أن يتطوع بذلك الوكيل أو أحد من المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا كان في البلد مدارس ولها أموال قليلة والشهرة ان غلة تلك الأموال مجعولة لمن يعلم في تلك المدارس الصبيان القرآن . فهل يجوز لمن يعلم القرآن في تلك المدارس الصبيان أخذ غلل أموال تلك المدارس من غير استئجار ولا دفع من حاكم ولا من جماعة المسلمين . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : لا يجوز لمن أراد أن يعلم الصبيان في هذه المدارس أخذ غلل أموال المدارس من غير حاكم أو جماعة المسلمين أو جباة البلد أو أحد من المسلمين ، وجائز للجماعة استئجار معلم ودفع غلة المدرسة للمعلم من غير أمر الحاكم ، ولو كان موجودا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجوابه لمسائل تركت سؤالها ، أتيت بجوابها .

الجواب : وأما والي البلد إذا أراد أن يقيم معلما لشيء من مدارس بلده فهو أولى بذلك من جهل البلد إذا وجد لذلك الامين الكافي . وإن لم يقيم معلما وأقام أهل البلد معلما فواسع له ذلك ولا يلزمه شيء إلا أن يصح عنده الضياع في مال المدرسة وفي التعليم فحينئذ يجب عليه القيام إذا كان قادرا . وأما إذا كان المعلم آمينا وكان يصلح لذلك جاز لمن يدخله في التعليم من حاكم أو جماعة . وأما الصرم والشجر اللذان ينتان في مال المدرسة أو المسجد ، قال من قال من المسلمين : هو من الغلة وجائز للمعلم أخذ ذلك ، وكذلك وكيل المسجد جائز له أن يأخذ من الصرم والشجر مثل ما يأخذه من الغلة . وقال من قال : ان ذلك من

(١) في الأصل «أرادوا» .

الأصل وليس للمعلم ولا لوكيل المسجد أخذ ذلك، ولودفع الجماعة لوكيل المسجد ذلك على قول من يجعله من الأصل؛ لأن الجماعة ليس لهم دفع شيء من مال المسجد، وعلى قول من يجعل ذلك من الغلة فجائز للجماعة دفع ذلك للوكيل. وأما جدر تَخِلِ المدرسة أو المسجد، فالجدر من الأصل وبيع الجدر ويصلح به الأصل. وليس للمعلم ولا الوكيل أخذ ذلك، وليس للجماعة من المسلمين دفع ذلك للوكيل. والله أعلم.

مسألة ومنه: وفي وكيل المسجد إذا اشترى سهما من مال مثل نصف أو أقل أو أكثر وطلب شركاءه المقاسمة. . تركت بقية السؤال.

فجوابه وبالله التوفيق: انه يحضر ثقات المسلمين والبائع للمسجد هذا السهم ويقسم المال بين المسجد والشركاء لأنه يوجد في الأثر: من أراد حصه له من مال المسجد أول شيء من الوقوفات فانه يؤخذ بمقاسمة ذلك إذا طلب الشركاء ذلك. وأما إذا أدرك هذا المال مشاعا بين مسجد واناس يملكون أمرهم، وأرادوا أن يقسموا هذا المال ولا تجوز القسمة في هذا المال على أكثر قول المسلمين، ولا تخرج القسمة من الاجازة إذا كانت القسمة صلاحا للمسجد. والقول الأول أكثر. والله أعلم.

مسألة ومنه: وفي المجائز التي تمسح فيها الجماعة في مسجد خراسين من نزوى، إذا انهدم شيء منها. . تركت بقية السؤال.

فجوابه وبالله التوفيق: إن كانت قد تقدمت سنة، فإن عمار هذه المجائز من مال المسجد، فعسى يجوز ذلك، وإن لم تكن تقدمت سنه فلا يجوز عمار هذه المجائز من مال المسجد، ولو كان مجعولا على رأي جماعة هذا المسجد. والله أعلم.

مسألة ومنه: وفيمن وجد مسجدا منهدما من زمان طويل، غير انه مشهور

عند الناس انه مسجد ، ووجد آثار بنيانه متسعا ، ثم أراد أن يتطوعَ وَيَبْنِيَ بعضه لأنه لا يقدر على بنائه كله . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : جاز لمن أراد أن يتطوعَ وَيَبْنِيَ بعض هذا المسجد ، وإن أراد أن يجعل مكان الصرح مسجدا أو كان الصرح مسجدا ، فجاز ذلك على ما حفظت من آثار المسلمين .

قال المؤلف : تركت بقية الجواب وكان لا ينبغي تركه لأنه يذكر فيه فيما عندي أن الشيخ الفقيه محمد بن عبدالله بن مداد رحمه الله أجاز لأهل مسجد مود من نزوى عمان ، أن يجعلوا مكان الصرح مسجدا أو مكان المسجد صرحا ويذكر انه هو الآن مجعول على ما أفتاهم به الشيخ محمد بن عبدالله بن مداد رحمه الله . والله أعلم .

فينظر في ذلك ولا يؤخذ من لفظي إلا ما وافق الحق لأنني لم أحفظ اللفظ بعينه ، وإنما أتيت بالمعنى فيما أرجو . أرجع الى جواب الشيخ حفظه الله .

مسألة ومنه : وفي مسجد ابلى^(١) بحصاد ماله الوالي ، وفي صرحه المسجد تحتاج الى عمارة مثل برادة للهاء الذي تشرب منه الجماعة لأن جذرها قائمة قيمة وعمارها منهدم والصرحة تحتها فلج ، والعمار الذي على الفلج منحشف . . تركت بقية السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : انه جائز عمار ما ذكرته من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن وكله جماعة مسجد في مسجدهم وأقام به ما شاء الله من الزمان ثم بدا له تركُ القيام به . . تركت بقية السؤال ، وأتيت بالجواب .
فجوابه وبالله التوفيق : اذا اعتذر من وكالة هذا المسجد عند أحد من الثقات وقبض منه الأمانة فجاز ذلك ، وأما اذا لم يكن أحد من جماعة هذا المسجد ثقة

(١) كلف بحصاد ماله .

فلا يجوز له ترك أمانته عند غير ثقة ، ويحتمل في القيام بأمر هذا المسجد الى ان يُفَرِّجَ الله عنه . وان سافر هذا الوكيل من بلده فلا يلزمه شيء من قِبَلِ المسجد ، وعلى المسلمين القيام بأمر المسجد . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه مسعود بن رمضان النزوي حفظه الله . . أتيت بمعناها فيما معي فيمن استطنى شيئا من نخل لمسجد أوليتيم من عند دلال لا يدري أنه أمين ، أم لا ؟ . . فاذا كان الوكيل ثقة جاز تسليم الدراهم للدلال اذا نادى بأمر الوكيل . وان كان الوكيل غير ثقة فلا يجوز تسليم الدراهم للدلال ولا للوكيل . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ القاضي سليمان بن محمد بن مداد النزوي رحمه الله . . تركت بقية السؤال ؟
فجوابه : أرجو أن في كسح الهول والتراب من المسجد من مال المسجد فيه اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا أراد أن يستطنى شيئا من مال المسجد .
فجوابه : اذا كان يتولى صفقة البيع لمال المسجد غيره ، مثل دلال أو غيره فان أراد الوكيل شراء شيء من ماله فليوكل احدا لا يعلم به الدلال أنه وكيله ، ولا يزايد على ما يريد شراؤه من مال المسجد بنفسه ، وان كان بلى صفقة البيع بنفسه فليوكل وكيلا ويوكل وكيله وكيلا غيره لم يعلم به هو أنه وكيل وكيله .
وان كان بلى ببيع ما^(١) يكال ويوزن وقد استعر وعرف ثمنه على الجري أو المن بكذ وكذا ، وأراد الوكيل أن يأخذ منه شيئا مثل ما يبيع على غيره ، فقد قيل في ذلك اختلاف . فأجازه بعض ولم بجزه منهم آخرون . وفيها لا يكال ولا يوزن ، فلا يجوز . والله أعلم .

(١) في الأصل «بيعه مما» .

مسألة : ومن جواب الشيخ العالم الفقيه صالح بن سعيد الزاملي رحمه الله :
في المسجد اذا خيف عليه الضرر من العامر به يقيلون فيه ، ويعرقون في البسط ،
ويعرق من ثيابهم النيل ، ومن كشيشهم الدهن والماء للشرب داخل المسجد .
أيجوز أن يقفل الأبواب في غير أوقات الصلاة ، أم لا ؟

الجواب : لم يضق ذلك عندي على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : ومن غيره ان المريس في المسجد ، فذلك فعل السفهاء وتنهى عن
المريس في المسجد وقد نهى عن ذلك شيخنا دردير أحمد ، وان كان قد فعل ذلك
أحد وكان في المسجد ، وقد مضى فلا عليه فيه عزم . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه الورع النزيه ناصر بن خميس بن علي
النزوي رحمه الله : والنخلة الموقوفة للأكل اذا احتاجت الى سجلة أو الى
دكاكين ، وخيف عليها الطياح اذا لم يكن لها مال من الأصل وخيف وقوعها ،
وكان البناء أو السجالات في حقها وحريمها فواسع أن يفعل ذلك لها على نظر
الصلاح عندنا من غلتها . وكذلك السجاد ، اذا كان ذلك صلاحا لها . والله
أعلم .

مسألة ومنه : ومن أوصى أن يُبني من ماله مسجد بعد موته . . تركت بقية
السؤال .

فجوابه وبالله التوفيق : اذا لم يكن المسجد محدودا فيكون طوله قامته انسان
وعرضه منام رجل ، ولا يبني له صرح ، وان كان على رأي وصية ، أو رأي أحد
غيره ، فانه يبني على رأي من تجعله على رأيه من ثلث ماله مع الوصايا ، وجائز
أن يجعل له صرح على رأي من جعله على رأيه .

وفي اجازة السراج لوقت السحور من مال المسجد اذا لم يكن من قبل فيه
اختلاف . ولعل أكثر القول يكون على عادته الأولى ، وكذلك لقراءة العلم من

قرآن أو أثره . وأما للرميس من غير تعليم العلم ، فلا يجوز ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافا . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ الفقيه عامر بن محمد بن مسعود السعالي رحمه الله ، في الذي يجد شيئا من المتاع موضوعا في مسجد لا يعرف لمن هو فأمر به أن يخرج أو أخرجه هو بنفسه على سبيل انكار المنكر ، ووضعه خارجا عن المسجد في غير موضع مأمّن . أيكون ضامنا لما قبض ، أو لا ضمان عليه ؟
الجواب : فالذي عندي أنه لا يضمن اذا أخرجه من المسجد محتسبا لله تعالى في ذلك والله أعلم .

مسألة : في وكيل المسجد اذا بنى دكاكين للمسجد في السوق على نظر الصلاح من غير فتوى من أحد من فقهاء المسلمين ، ثم حوّل السوق عن مكانه قبل أن يستغل من الدكاكين بقدر ما غرم عليها . أيلزم الوكيل ضمان ، أم لا ؟

الجواب : اذا لم يكن صلاح ولم تقع للمسجد غلة فعليه الضمان ، قال غيره وأظنه الشيخ النزيه راشد بن سعيد بن رجب الحارثي حفظه الله : انه حفظ عن عبدالله بن خصيب الاعمى الأدمي انه قال : لا يكلف الانسان علم الغيب ، فاذا بنى على نظر الصلاح ، اذا كان في النظر صلاح ، فلا يلزمه شيء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي الذي أعطاه جباة البلد غلة مال المدرسة ليعلم الصبيان فقعد في موضع التعليم فلم يجئه أحد ، وان جاءه أحد علّمه ، وان لم يجئه أحد قعد بنفسه وتعلم القرآن ، فجائز له أخذ غلة المال على هذه الصفة على ما جاء في الأثر ، هكذا رفع لنا الشيخ محمد بن عبدالله رحمه الله .

مسألة : ودراهم استأمنتها لبنيان مسجد أولعمارة . هل يجوز ان اشتري منها دلوا أو كوزا ليساق فيه الماء للطين لبنيانه ، أو شيئا من آلات البنيان ، أم لا ؟

الجواب : عن القاضي الشيخ خميس بن سعيد الرستاقى رحمه الله ، أرجو أن ذلك جائز لأنه من أمر البناء أو في شأن البناء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا استقرض من دراهم المسجد؟
الجواب : عن الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله إِمَّا أن يدفع هذا لوكيل بدل ما استقرض من دراهم المسجد الى ثقة فاذا قبضها منه الثقة ثم عاد الثقة وسلمها لهذا الوكيل أو حفظها واجتهد في حفظها ، فأرجو ان ذلك براءة له وان أنفقها على عمار المسجد أو صلاح مال المسجد وكان في ذلك الصلاح فذلك براءة له ايضا ، وأما الشراء للمسجد ببيع الخيار ، ففي الحكم لا يجوز وفي نظر الصلاح ، فقد أجازوا ذلك ، وعملوا به . والله أعلم .

مسألة : الشيخ خميس بن سعيد بن علي رحمه الله في نخلة لمسجد وقعت على نخلة ايضا لذلك المسجد فأمر الوكيل رجلا في صرفها فأمر المأمور آخر في صرفها فجذبها المأمور الأخير هو وأعاناه غيره ايضا في جذبها ف وقعت كلتا النخلتين جميعا . ومرادهما صرف النخلة الواقعة عن الأخرى . هل في مثل هذا ضمان ، أم لا ؟

الجواب : أرجو انهما اذا قصدا الى صلاح مال المسجد وتوفيره ، وكان معهما أنهما يقدران على منع المضرة والى ذلك قصدا ولم يأخذا على ذلك أجرا ، فأرجو أنه لا يلزم في ذلك ضمان . والله أعلم .

مسألة : ورجل أوصى للمساجد التي في يد فلان من بلدٍ معروفة والموصي والذي في يده المساجد قد ماتا ولم تُعَرَف تلك المساجد بعينها . ما الحكم في تلك الوصية ؟

الجواب : اذا لم يتسلم هذه المساجد بعينها أو لم تصح معرفتها بالبيئة العادلة أو يعلمها الوصي علما يقينا ، فأرجو أن كل شيء لا يتوصل الوصي الى معرفته انه لا يثبت من الوصايا . والله أعلم .

مسألة : قال المؤلف : وجدت مسألة منسوبة الى الشيخ الفقيه صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي النزوي رحمه الله : في مثل هذه المسألة . . فأتيت بجوابها .

الجواب : فيما عندي اذا لم يعرف هذه المساجد فالوصية موقوفة بحالها الى ان تعرف . والله أعلم .

مسألة ومنه : فيمن أوصى بدراهم لعمار المسجد . هل يجوز ان تنفذ في بسط أو حل ليسرج به في المسجد أو يدهن به الأبواب أو يشتري بهن أبوابا للمسجد ، أم لا؟

الجواب : أما ان يشتري بهن بسط للمسجد أو حل ليسرج به في المسجد ففيه قولان : قول جائز، وقول لا يجوز، وأما ان يشتري بهن حل يدهن به أبواب المسجد فذلك عندي جائز وكذلك اذا صرفت في أبواب المسجد في صلاحها أو شرائها فهو عندي جائز على ما سمعت من الآثار . والله أعلم .

مسألة : واذا وقعت نخلة من الوقوف مثل نخلة لمسجد أو لفطرة أو لمدرسة وما أشبه ذلك . ففيم تنفذ قيمتها؟

الجواب : يُصْلَحُ بها الأصل ، واصلاح الأصل ففي السقي والفسل وأما الهيس فقد جاء فيه الأثر أنه من اصلاح الثمرة، وكذلك الشراط . والله أعلم .

مسألة : ومسجد خراب ليس له مال أراد رجل أن يَبْنِيهِ من عنده ، وأراد ان يقصر شيئا من المسجد من طوله أو عرضه ليهون عليه المغرم ، لأن المسجد ليس له مال . هل واسع له ذلك أم لا؟

الجواب : لا يضيق عليه ذلك ان شاء الله اذا لم يكن للمسجد مال ، ويعجبني أن يشهد على حد المسجد الذي يبقى منه . والله أعلم .

مسألة : قال المؤلف : وجدت مسألة أيضا شبه هذه المسألة ، وهذا جوابها :
الجواب : لا أحفظ جواز ذلك ، وقد جاء في الأثر أن المسجد لا يعمر بعضه
ويخرّب بعضه . والله أعلم .

مسألة : وفيمن أوصى لمسجده ببال على رأي عماره . هل يجوز للعمار أن
يحدثوا له سنة غير سنته المتقدمة . مثل أن يزيدوا الأكل ليلا أو نهارا أو يشتروا
من الطعام ما يريدون ، أم يقتفي به وقته المتقدم ؟
الجواب : مرفوع عن الشيخ الرشيد خميس بن سعيد : ان كان الموصي
أوصى به على صفة معلومة فيمثل فيها ما أوصى به الموصي وان لم يوص به على
صفة معلومة الا على رأي عمار المسجد ، فلا يعجبنا ان يُحدث فيه سنة غير
المتقدمة ويكون على رأي عمار المسجد من السنة المتقدمة . والله أعلم .

مسألة : رجل عليه دراهم لمسجد من وصية والده ، أو عليه بنفسه . قال
لوكيل المسجد : أريد أن أثبت مالي للمسجد بمائة درهم فأعطاه الوكيل مائة
درهم من مال المسجد وأثبت الرجل ماله للمسجد في تلك المائة درهم ، فلما
أدركت ثمرة المال نادى الوكيل عليها فأخذها صاحب المال وسلم قيمتها للمال
لعله للوكيل ، ونوى بها عما عليه للمسجد من قبل وصية والده ، أو بما عليه بنفسه
ولم يبد ذلك للوكيل وأما دراهم المسجد التي أثبت فيها ماله وهي المائة ، فهي
بتمامها عليه للمسجد . هل يكون هذا وجه خلاص وجائز لانه يسمع أن
الاثبات ليس فيه غلة ، أم لا ؟

الجواب : رأيته إذا نوى صاحب المال بما يسلمه للمسجد من قيمة غلة هذا
المال من تلك المائة التي اثبت ماله فيها ، إلا أنه لم يظهر ذلك للوكيل والوكيل
ثقة . هل يجوز ذلك ، أم لا ؟

مسألة : عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد فيما بينه وبين الله ، اذا نوى بها مما
عليه للمسجد من أي وجه كان عليه ، من وصية أو ضمان أو دين فهي كافية عنه ؟

الجواب : وأما الوكيلُ فإن كان أعطاه هذه الدراهم في ظاهر الأمر أنه متطوِّع بها للمسجد، ولم يشترط الوكيل أنها مما عليه للمسجد، فلم أحفظ أنه يجوز للوكيل أن يُصَدِّقه إذا ادعى بعد العطية أنه نوى بها مما عليه والله أعلم .

مسألة : وصرح المسجد إذا أراد الوكيل والجماعة أن يحصبوه^(١) بالبطح . هل يجوز من مال المسجد ولم يكن ذلك من قبل ، أم لا؟
الجواب : إذا كان في ذلك صلاح لعمار المسجد للصلاة فيه ، فبعض أجاز ذلك من مال عمار المسجد إذا كان أوصى له به مال لعمار المسجد ، لأنهم جعلوا صلاح العمار من مال العمار . والله أعلم .

مسألة : وتخصيص المساجد بالخص جدرهن . هو من عمارهن واصلاحهن ، ويجوز من مالهن أو من الوصايا والاقرار لهن . أم لا؟
الجواب : عندي أن التخصيص صلاح لجدر المسجد ويزيد في وثاقها ، ويجوز عندي من مال عمار المسجد ، وكذلك ما أوصى به للمسجد . والله أعلم .
مسألة : عن الشيخ الفقيه خميس بن سعيد رحمه الله : يجوز أن تُفَسَّل الأموال الموقوفة على المساجد وغيرها من غلتها ، إذا كان موضعٌ فيه الفسل ، أو من تلك الأرض بلا فسل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أوصى لمسجد لما شاء جماعة ذلك المسجد ، ولم تكن له جماعةٌ مرابطون إذ كان مهجورا . ما الحكم في ذلك؟
الجواب : تؤجل تلك الوصية الى ان يكون في ذلك المسجد جماعةٌ لانه يمكن أن تكون له جماعة فيما يستقبل من الزمان . والله أعلم .

مسألة : مال أوصى بغلته لما شاء جماعة المسجد وأرادوا وصية حدثا لانه سنة متقدمة أراد جماعة هذا المسجد أن يأكلوا من غلة هذا المال في وقت من أوقات

(١) الحصى الصغير .

الصلاة في المسجد مثل بعد صلاة الصبح أو في الليل أو سحورا ، ويشتروا منه . ما أرادوا من طعام وإدام أو يجعلوه لفطرة شهر رمضان أو ليستقوا منه ماءً للمسجد أو ليعمروا منه المسجد ، إذا أرادوا جميع ذلك أو شيئا منه ، أم لا ؟ ولويوقت لهذه الوصية وقت محدود ولا لشيء محدود ؟

الجواب : أرجو إذا اتفق جماعة المسجد على شيء من الوجوه التي تجري بها العادة عند المسلمين في مساجدهم فأرجو أن جميع ذلك جائز لهم . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه القاضي محمد بن عبدالله بن عبيدان رحمه الله : أن الجص إذا كان زينة للجدار فلا يجوز من مال المسجد ، وإن كان الجص مما يوثق الجدار فجائز . وأما السجاد لمال المسجد إذا كان فيه صلاح في النظر فإنه يجوز أن يشتري من مال المسجد . والله أعلم :

مسألة ومنه : وإذا كان مال المسجد لما شاء جماعته وأرادوا إذا أراد القائم به وكيفا أو محتسبا أو جماعة لشراء شيء من مصالحه أو مصالح ماله من جميع الأشياء . أياكون برأيهم كلهم أو البعض منهم ؟

الجواب : فعلى ما وصفت يعجبني أن يكون برأي الجميع إن أمكن ذلك ، وإن لم يمكن فيجزئ أن يكون بأمر ثلاثة فصاعدا . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابه في النضح بالماء لصرحه المسجد . تركت سؤالها .

جوابه : إذا لم يكن ضرر فأرجو أنه لا يضيق ، وأما أجره من يكسحه إذا كان في ذلك صلاح فلا يضيق أن تكون الأجرة من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وتشابيك أبواب المسجد وأبوابه ومماريقه ، من مال المسجد . أيجوز أم لا ؟ كان ماله لمن شاء جماعته وأرادوا ، أو أن لم يكن إلا ماله . وكذلك الذي أوصى له ليصنع به هذا الذي أوصى له به ؟

الجواب : فعلى ما وصفت إذا كان في ذلك صلاح فجائز جميع ما ذكرته على قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي البرادة التي في المسجد التي فيها البثر ، أو البثر خارجه منها تحت جدار البرادة ، وينزف منها في البرادة للمسجد ، والناس أيضا ينزفون منها في المسجد وخارج المسجد إذا أريد أن يصنع حوض في البرادة في جانب منها للوضوء وكان صلاحا . أيجوز؟ وإن كان هناك حوض لبراد يرفع أو يقصر ويسرح المصب قرب البثر لأجل الماء والوطى هناك . أيجوز أم لا؟

الجواب : فعلى ما وصفت اذا كان صلاحا للمسجد فجائز من مال المسجد على قول بعض المسلمين . وقال من قال : يكون من مال من أراد أن يفعل ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إن تلف الشراء الذي اشترى للمسجد قبل أن يكون للمسجد من الغلة وإن تعذر الحاكم ، فجماعة المسلمين اذا كانوا عدولا أو أمناء . وأما البيع في المسجد فلا يعجبني ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجائز أن تسد أبواب المسجد اذا خيف أن يدخلها السباع سدا لا يمنع الداخل ليصلي فيه ، ولا يجوز أن تغلق مخافة أن يجيء أحد ليصلي فيه ويجد الأبواب مغلقة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك الأبواب والمهازيق لصراحة المسجد ، فلا يعجبني أن يحدث ذلك ، وأجاز ذلك بعض المسلمين على نظر الصلاح ، وأما النصب للقرب اذا لم يكن من قبل فجائز ذلك اذا كان صلاحا للجماعة على قول بعض المسلمين . وبعض لم يجزه . وأما نقش الجذوع بالسجاد ، ولعله بالسمد ، اذا لم يكن صلاحا للجدع فلا يعجبني . وأما الحُصْر والسراج اذا لم يكن ذلك من قبل ففي ذلك اختلاف . وأما الفطرة والهجوم اذا لم يكونا من قبل ، فلا يجوز ذلك من مال المسجد . والله أعلم .

الجواب : فعلى ما وصفت جائز ذلك ان يفطرها . والله أعلم .

مسألة ومنه : والمحتسب للمسجد اذا انتقل الى بلدة أخرى غير بعيدة عنه ، وضاع ماله . أعليه ضمان ، أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت اذا انتقل من البلد فلا يلزمه شيء من قبل مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد اذا كان ماله لما شاء جماعته وأرادوا ، ثم إن جماعته إما انتقلوا عنه الى غيره من المساجد وبقي فيه جماعة ، وربما يصلي فيه أحدٌ وحده من واحد أو أكثر . وأراد هذا الوكيل لهذا المسجد أن يقطع سنته المتقدمة من أكل أو ماء أو تفريق لما رؤي من قلة الجماعة . أيجوز له أن يقطع عنه ذلك كله أو بعضه ؟ وكذلك تمرُّ الفطرة ؟

الجواب : فعلى ما وصفت : أما الفطرة فلا تُقَطَّع عنه ، وإما الذي على مشيئة الجماعة فاذا لم يكن جماعة جائز قطعه ، واذا كان له جماعة ولو كانوا قليلين فلا يَقْطَعُ السنة المذكورة . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا لم يجز له أن يقطع عنه ولم يجيء اليه أحد ليأكله ، أو يجيء اليه قليل ويفضل منه . أيجوز للوكيل أن يذكر لمن يريد من الناس أن يأتي المسجد ليأكل ذلك . ويأخذ من التفريق من جيران المسجد أو من غيره ؟

الجواب : فعلى ما وصفت لا يضيق على الوكيل جميع ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك المسجد الذي فيه صلاة الجماعة ، اذا أراد القائم به أن يقول لمن يريد أن يأكل ، ويأخذ من التفريق إن عندنا هُجُورا أو شيئاً من التفريق ليخبر أحداً حتى يجيء أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت فلا يضيق ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما مالُ المسجد الذي لما شاء جماعته وأرادوا . أيجوز لما أرادوا من جميع الأشياء كلها ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف . قال من قال : يجوز ذلك لما أرادوا . وقال من قال : لا يجوز إلا للعمار والفطرة والوفى . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوكيل لهذا المسجد اذا لم تكن فيه جماعة ، ثم انتقلوا أو ماتوا ، وكان له من غلة ماله جزء . أيكون بحاله ، ويجوز أخذه له إذا قَصَّرَ عنه القيام بشيء دون شيء من الذي يصنع في المسجد لأنه ربما تقصر عنه المؤنة في شيء إذا كان في الشرط القيام على كذا وكذا ، ثم قصروا الأكثر أو الأقل ، أعني الذي يصنع فيه ، أو في ماله أو للجماعة فيه ، ثم حدث ما وصفت هنا من قلتهم أو غنيهم ؟

الجواب : فعلى ما وصفت فان الجزء الذي للوكيل ثابت له على صفتك هذه . والله أعلم .
مسألة ومنه : تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها .

الجواب : وأما إذا أوصى الموصي بنخلة للمسجد . فقال من قال من المسلمين : ان غلة هذه النخلة لا تكون الا لجدره وسطوحه ، ولا تكون لغير ذلك . وفيه قول لبعض المسلمين أرجوانه لا يجوز أن يشتري منها الفرش والابواب ، ولتدهين الأبواب والسراج . وكذا اذا أوصى للمسجد بكذا وكذا لارية فضة من ضمان عليه له . فقال بعض المسلمين : ان هذه الوصية لا تكون إلا لجدره وسطوحه ، ولا يجوز لغير ذلك . وأرجوان في بعض القول . أيجوز على ما تقدم من الجواب ، وكذلك الاقرار على ما تقدم من الجواب ، وكذلك الاقرار للمسجد على هذه الصفة .

وأما إذا أوصى للمسجد أو أقر له بشيء لاصلاحه أو لعماره ، فأكثر قول المسلمين أنه جائز لجدره أو لسطوحه ولأبوابه ، ولتدهين أبوابه ولسراجه . وقال بعض المسلمين : لا يكون إلا لجدره وسطوحه . والله أعلم .

مسألة : وإذا أراد الجماعة أو الحاكم أن يعزلوا وكيل المسجد لما رأوا منه ضياعا فجائز لهم ذلك . واللفظ في ذلك أن يقول له : قد عَفَوْنَاكَ من وكالة المسجد الفلاني . وإن لم يقولوا له شيئا ، ووكّلوا غيره ممن يصلح للوكالة ، فجائز لهم ذلك ، والله أعلم . واللفظ في ذلك على الاختصار أن يقول الحاكم للوكيل : قد أقمتك يا فلان وكيلًا لمسجد كذا من قرية كذا في القيام به وبمصلحه ، وما يحتاج له ، وفي القيام بهاله وبمصلح ماله ، وما يحتاج اليه ماله ، وقد جعلت لك أن تبيع غلة هذا المسجد على ما يجوز بيعها عند المسلمين ، وأن تجعل غلة ماله في مصالح المسجد من عمار أو فطرة أو ما يحتاج اليه ، وقد قرضت لك عُشْرَ غَلَّةِ مال هذا المسجد أو ثمن غلة مال هذا المسجد أو سدس أو خمس غلة هذا المسجد لقيامك بهذا المسجد وبهاله . وكذلك اللفظ من الجماعة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إذا عُدِمَ الحاكم وأراد جماعة المسجد أن يقيموا وكيلًا للمسجد فانه يجتمع جماعة المسجد وهم ثقات هذا المسجد من ثلاثة فصاعداً أو من خمسة فصاعداً ، وإن كثر الجماعة فذلك حسن . والله أعلم .

الجواب : إن وكيل المسجد يجوز له أن يأمر بسقي مال المسجد ولو كان المال بين مسجدين ووكيل المسجد الآخر غير ثقة فجائز لأن هذا من الصلاح ، وأما إذا طنى وكيل المسجد الذي هو غير ثقة ، وأعطى الآخر حصة المسجد ففي ذلك اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : ووكيل المسجد والمحتسب إذا أجرا أحداً أو اشترى شيئاً للمسجد ولما له إذا لم تحضره دراهم المسجد في بعض الأوقات؟

مسألة ومنه : وإذا أوصى بنخلته لمسجد كذا ، ثم قال بعد ذلك للفقرة أو الهجور . فقال بعض المسلمين إنها تكون لعمار المسجد . وقال من قال إنها تكون للهجور أو للفقرة . وجائز الأخذ بهذا القول . والله أعلم .

مسألة ومنه : برادة المسجد يجوز أن تصلح من مال المسجد ، وكذلك جائز أن يطني مال الفقرة الذي هو لفقرة المسجد ، ويشتري بالقيمة ثم ليفطر به في المسجد ؟

الجواب : ولا أعلم في ذلك علة تمنع ، كان المال للفقرة أو للهجور . وأما النخلة التي أوصى الموصي بتمرها لتؤكل هجورا في مسجد معلوم ، فإن هذه النخلة لا تطني بل تؤكل الثمرة بنفسها كما أوصى الموصي . وأما إذا فضلت الثمرة فانه جائز أن يباع ما فضل من التمر ويشتري بثمره تمر أو ورطب للهجور وكذلك جائز أن تطني الثمرة إذا لم يكن أكلها أو أدركت الثمرة في شهر رمضان . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤاها ، وأتيت بالمعنى من ذلك .

الجواب : ان البيع في المسجد يكره ولا يَبْلَغُ به الى حرام ، وأما اذا وقع اضطرار للبيع في المسجد فالاضطرار غير الاختيار . والله أعلم .

مسألة ومنه : وقت الهجور والفطور من أي وقت الى أي وقت ، اذا أوصى بمثل هذا ليؤكل في المسجد .

الجواب : فإن ذلك يكون على العادة الجارية بين الناس في وقت الهجور أو الفطور . والله أعلم .

مسألة ومنه : والنخلة الموصى بها للفقرة في مسجد كذا أو لمسجد كذا للفقرة أو لفقرة شهر رمضان ، ولم يقل ليفطر بغلتها صائموا شهر رمضان . كيف حكمها ؟

الجواب : فإنه جائز له أن يسَلِّمَ من عنده ويأخذ عوض ما سلَّم إذا نوى، عند تسليمه ليأخذ العوض . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك إذا أوصى لمسجد أو أقر له بكذا وكذا لارية فضة أو أطنى بكذا وكذا لارية فضة . أيجوز له أن يأخذ عباسيات أو محمديات أو فلوس نشر أو شاخ أو أوصى له بنوع من هذه الأنواع ليأخذ له النوع الآخر بالصرف ، ليضم له هذا النوع وكذلك إذا أوصى الهالك بكذا كذا لارية ليسلم عنه غيرها من هذا الجنس . أيرأ أم لا؟ وكذلك إذا سلم الورثة أو الوصي غير ما أوصى به أو أقر به عوضا عن الدراهم ، برضى من له الشيء . أيرأ أم لا؟
الجواب : فعلى ما وصفت ، جميع ما ذكرت فجائز أخذ^(١) العروض عن الدراهم يرضى من له الشيء ففي ذلك اختلاف . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد إذا كان له بسط مفروشة واحد فوق واحد . أيجوز أن يشتري له بسطا لترصف إذا كان الذي فيه يكفي .
الجواب : فعلى ما وصفت إذا كان للمسجد بسط تجزئه فلا يعجبي له أن يشتري له بسط غير ذلك ، وكذلك يجوز له أن يشتري له بسطا مناضف ، وكذلك يجوز أن تؤخذ من البسط التي تفرش داخل المسجد ، وتفرش في الصرح في زمن الحر ، وكذلك يجوز بيع ما قدَّم من بسط المسجد وقربه وحجالة على نظر الصلاح . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما الذي يوصي به للمسجد فأكثر القول أن يكون لعماره وسطوحه وجدره .
الجواب : وفيه قول : انه يجوز أن يجعل في أبوابه ، وحل سراجيه ، وميزابه ، وما أشبه ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : الأخذ .

مسألة ومنه : وكذلك يجوز أن يشتري الحبيب الذي تؤكل فيها في المسجد للهجور والفطور وكذلك الفقير الذي يؤتى فيه كذلك جائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأجرة من يكسح المسجد أو ينفض بسطه لأجل الصلاح ، فإنه يعجبني أن يكون من مال المسجد ، وفيه قول غير ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إغلاق أبواب المساجد في وقت الصلاة ، فلا . وأما في غير وقت الصلاة فجائز . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إذا لم يُعلم مال المسجد لشيء معلوم ، ولم تدرك له سنة متقدمة ، فحكم ماله لعماره . والله أعلم .

مسألة ومنه : وكذلك إذا أوصى أو أقر بكذا كذا لارية لمسجد لضمان أو غير ضمان ، ولم يذكر غير ذلك ، فالذي يعجبني من القول أن تكون هذه الوصية والاقرار لصلاح جدره وسطوحه وميزابه ، وإن كان المسجد غير محتاج لهذا فإن الدراهم تحفظ الى أن يحتاج . وأما إذا أوصى للمسجد أو أقر له لاصلاحه أو لعماره ؟

الجواب : فقال بعض المسلمين : لا يكون ذلك الا لجدره ولسطوحه . وقال من قال : يجوز للسط والحل لسراجه . وإذا قدم من ضمان أو أجرة ، فأكثر قول المسلمين ان ذلك سواء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وأما إذا وصى لمسجد كذا وكذا لاصلاحه ولعماره ؟

الجواب : قال بعض المسلمين : انه يجوز لاصلاح جدره ولسطوحه ولبسطه ولسراجه ولأبوابه لتدهن بالحل ، وهو أكثر القول . وقال من قال : لا يكون إلا لاصلاحه فقط . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا قال جماعة المسجد : نريد أن يفرق لنا كذا وكذا من الحلوى أو الشنجال ، أو ما أشبهه . فقال لهم : اشترُوا وأعطيكم دراهم ، وفرقوا أنتم ، وأنا سائر إلى نزوى أو إلى شيء من البلدان . وفرق الجماعة والوكيل غير حاضر وتركوا له سهما مثل أحد الجماعة . أيسعه ذلك . وهل يحِلُّ له أخذه ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت فنعم يسعه ذلك إذا كان الجماعة الذين أمرهم من ثقات المسلمين وكذلك جائز له أن يأخذ سهمه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وجائز لوكيل المسجد أن يأخذ فريضته بنفسه . وكذلك جائز له أن يأخذ سهمه من التفريق . ويعجبني أن يشترط ذلك عند الوكالة ، وأما أن يفضل أحد على أحد في التفرقة فقال بعض المسلمين جائز ذلك . وقال من قال : يكون بالتسوية . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل وكيل لمسجدين دار شيء من الحساب على أحد المسجدين للمسجد الآخر . أيجوز للوكيل أن يأخذ من دراهم المسجد الذي عليه ويجعلهن في دراهم المسجد الذي له من غير أن يقبضهن ثقة ، وكذلك إذا أمر الوكيل رجلا أن يطني من مال عمار هذا المسجد للهجور . أحتاج أن يقبض الثمن غيره ، أم لا ؟ وكذلك الوصي إذا دار عليه شيء من مال الهالك ؟

الجواب : فعلى ما وصفت يجوز ذلك إذا كان لينفذ في الحال ، وأما إذا كان ليخلط في دراهم غيرها ، فيعجبني أن يقبضها ثقة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جماعة مسجد إذا اجتمع رأيهم أن يوسعوا باب مسجدهم إذا كان ضيقا . أيجوز أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت إذا كان في ذلك صلاح جازلهم ذلك . ويعجبني أن يكون ذلك من ما لهم . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي جماعة مسجد زادوا مسجدهم عما را عن أصله الأول . كانت الزيادة في صرحته أو خارجه في موضع غير صرحته . أيجوز لهم أن يعمرؤا تلك الزيادة من مال المسجد الأول أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت في ذلك اختلاف . قال من قال : إنه يعمر من ماله الزائد الذي زاد لمسجد من بعد ما زيد المسجد . وقال من قال من المسلمين : انه جائز ان يعمر من مال المسجد على كل حال ، واذا كان معمولاً على رأي الجماعة ، فجائز أن تعمّر تلك الزيادة من ذلك المال الذي هو معمول على رأي الجماعة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يجوز أن تؤكل الفطرة وما يعرف في ذلك المسجد في تلك الزيادة الحادثة في المسجد اذا كانت من غير أرضه ، أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت . في ذلك اختلاف . قال من قال من المسلمين : انه جائز أن تؤكل الفطرة والتفرقة في تلك الزيادة . وقال من قال : لا يؤكل ذلك في الزيادة الحادثة ، وتؤكل في الموضع الاول من المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان المسجد أكثر جدره ونقصه ضائعا ، ووقع نظروكيه وجماعته على بنائه ، وكان فيه شيء من الجدر قائما في ظاهر الحكم غير تخوف ، وكذلك بعض النقض غير تخوف^(١) غير انه اذا بنى الأكثر وترك هذا على حاله ، كأنه لا يكون البناء حسنا ونخاف ضياعه من بعد ، واذا ضاع وأريد صلاحه يرجى الى أن يحتاج الى بناء زايد عن بناءه الاول اليوم . هل يجوز بناؤه وهدمه وخدمته على نظر الصلاح ، أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت اذا كان في هدمه صلاح وترك هدمه ضرر فلا يضيق هدمه . والله أعلم .

(١) في الأصل : مخوفة .

مسألة ومنه : وفي المسجد الضيق صرحه ، وواسع داخله . لإنهدم المسجد ، ودار نظر جماعته أن يوسعوا صرحه من داخله . فذلك جائز على نظر الصلاح . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجدين مالت نخلة أو شجرة من مال أحدهما على مال الآخر . أيجوز لهذا الوكيل أن يأمر بصرف ما أناف من غير حكم حاكم ، أم لا ؟

الجواب : فعلى ما وصفت جائز للوكيل أن يأمر بصرف ذلك إذا عدم الحاكم ، وجائز صرف ذلك الذي أناف في الشرع . والله أعلم .

مسألة ومنه : أرايت وإن كان لكل مسجد وكيل ومالت نخلة المسجد على مال المسجد الآخر ونقمها وكيل المسجد الذي مالت على ماله . هل يجوز له صرفها من غير حكم ، أم لا ؟

الجواب : قال : يجوز ذلك إذا لم يصح له حاكم ، قلت له أيلزم^(١) الوكيل أن يبلغ ذلك الإمام أو الحاكم إذا لم يكن إمام وحاكم في تلك القرية ، أم يجوز له صرف ذلك بغير أمرهما . قال : يجوز له ذلك . قلت له : وإن لم يصح للوكيل أحد من المسلمين ليأجره بصرف ذلك . قال : جائز له صرف ذلك إذا كان جائزا في الشرع . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل مسجد أقعد ماءً لمسجد سنة ثم جاء سيل وكبس الفلج ولم ينقطع . أَللمقتعد الغير منه ، أم لا ؟
الجواب : فعلى ما وصفت فلا غير له إذا كان يحصل له نفع من هذا الماء . قلت له : وعلى من خدمة الكبس . قال : على صاحب الأصل إلا أن يكون

(١) في الأصل : «أيلزمه» .

الكبس قليلا مثل السحب، فان كان كذلك فهو على من ينتفع بالماء . والله أعلم .

مسألة ومنه : وهل يلزم أهل البلد عمار جامع بلدهم، أم لا؟
جوابه : قد جاء في آثار المسلمين أن على أهل البلد عمارة مسجدهم الجامع اذا لم يكن له مال، ويجب عماره، على من لعله تجب عليه صلاة الجمعة والجماعة من أهل البلد من الرجال الاحرار البالغين . وقال من قال : انما يكون على الأغنياء دون الفقراء . وقال من قال : يكون عماره من بيت المال، وهذا خاصة في المسجد الجامع الذي تُصَلَّى فيه الجمعة . وأما مساجد الحارات، فقال من قال : يؤخذ بذلك أهل المتحلة . وقال من قال : يؤخذون بذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل لعله استطنى نخلا للمسجد وشرط على وكيل المسجد ان جاءت النخلة جائحة من مطر أو قوم، وضاع التمر، بان لي دراهمي . . أتيت هذا الشرط أم لا؟
الجواب وبالله التوفيق : أن المَطْنِي إذا شرط على وكيل المسجد، هذا الشرط الذي ذكرته، فقال بعض المسلمين : إنه ثابت . وقال من قال : لا يثبت ويُنتَقَض الطناء . والله أعلم .

مسألة ومنه : والذي أوصى بشيء للشرب في المسجد يجوز أن يشتري منه قربة، أم لا؟
الجواب : اذا لم يكن يوجد للقربة شيء من مال غيره، جاز شراؤها منه . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه الزاهد الورع النزيه ناصربن خميس بن علي النزوي رحمه الله : وفي المسجد اذا كان له وكيلٌ وعُزِّلَ عنه، وجاء وكيلٌ غيره . أيجوز له قبول قول الوكيل الذي عُزِّلَ في آخر سنته ووقوفه اذا كان أمينا، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كان في يده فقوله مقبول كان ثقة أو غير ثقة ، إلا أن يصحّ خلاف ما قال . وان لم يكن في يده فلا يقبل قوله في الحكم . واما من طريق العرف والاطمئنانة فاذا اطمأن قلب المبتلي بذلك ولم تُعَارِضْهُ حجة حق ، فجائز له الأخذُ بذلك في قول أصحابنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي مال المسجد في وسطه نخلة لمسجد آخر ، أراد وكيل المسجد الذي له هذا المال أن يفسل في هذا المال فسلا للمسجد . أيجوز له ان يفسل حيث شاء وأراد اذا كان في الفسل صلاح للمسجد اذا فسخ عن نخلة المسجد الآخر ستة أذرع اذا كانت ليست بعاضديه ، أم يفسل مكان النخلة نخلة ، وان كان هذا المال له شرب على الغير . أ يكون بينهما فرق ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان ترك هذه الاشياء على حالها الاول أسلم ، وأولى . على هذه الصفة . ولا يعدم اجازة ما ذكرته فيها ، على قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي رجل عليه عَشْرُ لاريات فضة للمسجد ، فمرض ، فقال له وكيل المسجد : اكتب الحق الذي عليك . فكتب في وصيته بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، ولفظ الكتابة : أوصى فلان بن فلان الفلاني بعشر لاريات فضة للمسجد الفلاني بحق عليه له . ومات من عليه الحق وترك ولدا يتيما وزوجة بالغة ، ومات وصيه ايضا قبل ان ينفذ هذه الدراهم . أ تكون هذه الدراهم اللاريات ثابتة أم لا ؟ وان قلت ثابتة من يسلمها لوكيل المسجد على هذه الصفة ؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا صح أنها غير منقوذة ، وكانت بلفظ ثابت وخط جائز مع المسلمين ، فهي ثابتة في مال الموصي ، وعلى من عليم من الورثة انفاذ ذلك من سهمه . وقال بعضهم عليه بقدر ماوروثه مما ينوبه ، وينفذ ذلك في المسجد أو يقبض ذلك ثقة . والله أعلم .

مسألة : أرأيتَ وإن قال وكيل المسجد للوالي أنا ما أوفاني الموصي ، ولا الوصي هذه الدراهم التي هي مكتوبةٌ في هذه الوصية للمسجد والكتابةُ بعدها باقية في الوصية ، ما طمست والكتابة لفظها على ما تقدم في المسألة الأولى ، غير أن الوصي والموصى عليه قد ماتا . والوصي قد دخل في انفاذ الوصية . أيجوز للوالي أن يأمر بانفاذ هذه الدراهم من مال الهالك على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا مات الوصي بعد الموصي بقدر ما يمكنُ انفاذه لوصية الموصي ، فقد وجدتُ في آثار المسلمين أن حكمها منقوذة حتى يصحّ بقاؤها ، وإن صح بقاؤها فعلى الورثة انفاذ ذلك إن كانوا بالغين عاقلين ، والا جعل القائم بأمر المسلمين من ينفذ ذلك من ماله . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي تمر نخل الفِطْرة . هل يجوز أن يُخلطَ ويُؤكَل جميعاً في المكان الذي أوصى أن يؤكل فيه ، أم لا ؟ إذا كانت من وصايا شتى مثلاً ، إذا كان رجل أوصى بنخلة فرض أو غيره ، أوصى بنخلة سائر وكنتز جميعاً في جراب واحد ، فإذا بدأ الصائم وأكل سحة فرض . فهل يجوز بعد ذلك سحة من السائر ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : على ما وصف شيخنا وسيدنا . كل ذلك جائز إذا كان المعنى واحداً^(١) كان مخلوطاً أو غير مخلوط ، ويجوز خلطه وتفريقه . والله أعلم .

مسألة : وفيمن جعل لمسجد نصيباً من ثمرة نخلة أو شجرة أو غير ذلك لعماره ، أو ليؤكلَ ، ولم يكن للمسجد وكيل ولا محتسب أو كان له وكيل أو محتسب ، وأبى أن يقبض نصيب المسجد من مال هذا الرجل . فعلى من يكون حصاد ذلك وقبضه ، ووضعه في موضعه ؟ هل يُعذر الدافع بذلك أم هو متعلق عليه إذا لم يقبضه منه وكيل ، ولا محتسب ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يعذر الدافع بذلك ، وعليه وصفه فيما جعله له . والله أعلم .

(١) في الأصل : واحد .

مسألة ومنه : فيمن أوصى بنخلة تؤكل غلتها في المسجد الفلاني ، ولم يقل في شهر رمضان ، أو في شهر معلوم ، معروف . أيجوز أن تؤكل في كل وقت ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : يجوز ذلك في كل وقت على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وسألني سائل عن وكيل المسجد إذا اتصل تمر المسجد مع ثمره وغلط الوكيل في ثمره وانفذه في فطرة المسجد ، وكان أضعف . هل له أن يأخذ من تمر المسجد بالقيمة أو المثل على هذه الصفة ؟

الجواب : فلا نعلم له ذلك ، وإذا قال والي المسلمين لوكيل المسجد الذي وكله غيره من قبل قد اتممت لك ما يجوز الى تمامه من الوكالة التي أقامك فيها فلان بن فلان في مسجد كذا فذلك كافٍ عندنا إذا كان أصل وكالته الأولى صحيحة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن أعطى ثمرة نخلة مسجد من وكيله بأربع شاخات ، لم يعطه الثمن حتى مات الوكيل ، وكان الوكيل مستأجراً على القيام بالمسجد برقع غلة ماله ، وأراد الرجل الخلاص . أيسلّم ربع قيمة النخلة لورثة الوكيل والباقي يكون للمسجد ، أم يكون الجميع للمسجد ؛ لأنه لعل الوكيل أخذ نصيبه من قيمة النخلة من غير قيمة النخلة من مال المسجد ؟

الجواب وبالله التوفيق : تكون قيمة ما استطناه من مال المسجد له لا للوكيل . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا احتاج المسجد لشيء من الكسور ، وكان عند وكيل المسجد شيء من الكسور . أيجوز له أن يصارف المسجد بنفسه أعني محمديات المسجد ، ويسلم له كسورا وينفذها في مصالحه أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : يصارفه جماعة المسجد الثقات إن أراد ذلك ، إذا كان صلاحاً ، وإن احتاج المسجد لشيء من الدراهم ولم يكن بحضرته عنده شيء

من مال المسجد أو أعطاه من عنده على وجه القرض، فجائز ذلك، وله أخذ المثل من مال المسجد على قول بعض فقهاء المسلمين. والله أعلم.

مسألة ومنه : وسمعتة يقول إن وكيل المسجد إذا عزل أن ليس لأحد أن يُقبِضه مال المسجد؟.

الجواب : إلا أن يكون على وجه الرسالة إذا كان ثقة أو أميناً، على بعض القول. والله أعلم.

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد إذا استأجر احداً ليُسْرِجَ في المسجد كل يوم أو كل شهر بكذا وكذا، ثم صار هذا الأجير يحبي النار ويتركها قرب المسجد إلى أن يُصَلِّيَ أو تُصَلِّيَ الجماعةُ، ثم صار رجل إذا رأى النار متركة هناك يأخذها ويُسْرِجُ للمسجد، ولم تكن له نية أنه معين للوكيل، أو مُتَطَوِّعٌ^(١) على المسجد. أيستحق هذا الأجير، هذه الأجرة كلها أم يطرح عنه بقدر ما سرج غيره أم لا يستحق شيئاً لأنه لم يسرج، وإنما قَرَّبَ النار؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يقصر الأجير في عمله وإنما أسرج من سراج من غير تقصير من الأجير للعمل في وقته، فله أجرته وعناؤه عندنا. والله أعلم.

مسألة ومنه : وجار المسجد إذا أراد أن يرفع بناءً له قرب المسجد. ألك ذلك حد في قرب المسافة وبعدها. حتى لا يُمْتَنَعَ بالحق وحتى لا يكون عليه بأس فيما بينه وبين الله؟

الجواب وبالله التوفيق : قال بعض فقهاء المسلمين : ان ذلك يكون بالنظر من أهل العلم والبصر والعدل والمعرفة بالضرر، حيث لا يرون بذلك ضرراً على هذا المسجد. وقال بعضهم : إنه يبنى بقدر ما يساوي بناؤه علو هذا المسجد، فإن كان بين بنيانه وبين المسجد فرجة قاس تلك الفرجة وزادها في بنيانه، وهذا القول عندنا أكثر وأشهر. والله أعلم.

(١) في الأصل : من تطوع.

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا استأجر رجلاً أن يَحْصِدَ على ثمرة نخل المسجد بنصف غلتها، ثم إن الأجير دخل في العمل ولم يُتِمَّهُ على ما كان عليه من الشرط بتهاونٍ أو نسيانٍ الى ان جاء هذه النخل شيء من الأبل أو غيرها وأكل ثمرة هذه النخلة. أيلزم الأجير ما خَرَبَ من هذه النخل أم لا؟

مسألة : أرأيت وان لزمه الضمان على هذه الصفة. أَتَقَوُّمُ عليه الثمرة عندما خربت أو يوم حصادها؟
الجواب وبالله التوفيق : في ذلك اختلاف ، وقول من قال : عليه أفضل قيمتين عندي حسن . والله أعلم .

مسألة ومنه : والوالي اذا احتسب في مساجد رعيته بعض الزمان، ثم أراد بعد ذلك أن يقيم فيها وكلاء . أيجوز له ذلك على هذه الصفة، وكذلك اذا انتزعها من وكلائها كرهاً، واحتسب فيها بعض الزمان، ثم أراد أن يقيم فيها وكلاء . أيجوز له ذلك أم يكون قد لزمه القيام بها باحتسابه لها على هذه الصفة ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يلزمه القيام بالعدل فيها، وليس له أن يوكل فيها إلا بعد العجز وعدم^(١) الاستطاعة للقيام بالعدل فيها ﴿والله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾^(٢) . والله أعلم .

مسألة : أرأيت وان طلب هذا الوالي من أحد التوكل في هذه المساجد، ولم يدرك هذا المطلوب اليه بعجز الوالي وقدرته على ذلك . أيجوز له أن يدخل في وكالة هذه المساجد اذا كانت الوكالة بجزء من غلة أموالها على هذه الصفة، أم لا؟

الجواب وبالله التوفيق : أن والي المسلمين اذا أراد من أحد التوكل في مال من لا يملك أمره، وكان المراد منه ذلك قادراً على ذلك على ما يتفقان عليه من الأجر

(٢) آية رقم ١٩ سورة غافر

(١) في الأصل : من عدم الاستطاعة .

فله ذلك . وان لم يجد من يقوم بذلك غيره من الناس وخاف في وقوفه ضياع ذلك ، فعليه القيام به ، وله خبره على ذلك بعدل من الأجر من مال من وكله له ، وليس عليه أن يفحص عن عجز الوالي ، وجائز للوكيل الدخول في الوكالة على هذه الصفة عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وإذا مالت نخلة رجل أو نخلة مسجد على مال مسجد آخر ودخلت في هوائيه وصح ذلك ، ورفع ذلك الى الحاكم ، وأراد أن يحكم بصرفها أيجتاج أن يَعْلَمَهَا ، أم لا يحتاج الى ذلك ؟ ، إذا المائلة عليه مسجد ، ولا حجة عليه على مساجد التعليم^(١) ، وأما اذا كانت مخوفة فانها تصرف ولا أعلم في ذلك اختلافا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي أرض لمسجد أقعدها وكيله رجلا ليزرع فيها ما يشاء ، فزرع فيها ما أراد وبقي فيها شيء لم يزرعه ، فقال له رجل : أريد أن أزرع في هذه الأرض حلبة ، فسمح له بذلك . أياكون زرع هذه الحلبة للزراع الممنوح أم للمسجد الذي له هذه الأرض ؟
الجواب وبالله التوفيق : إن زرع هذه الحلبة لمن زرعها باذن المقتعد على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة ومنه : في وكيل المسجد اذا أقعد أرض المسجد أربع سنوات ، لكل سنة تجري حَبُّ بُرٍّ ، فزرع المقتعد الأرض سنة وسلم قعدها ، ثم بدا له في السنة الثانية ألا يزرعها ويسلم قعدها ، فلما طالبه الوكيل ، قال لم أزرع هذه الأرض لأسلم لك قعدا . قلت : أتجب عليه القعادة على ما اشترط عليه ، أم لا ؟
الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يعتذر منها ولم يغير القعادة منها لما بقي من السنين المقبلة مع من وكله ، لعله مع من أقعده ، أو حاكم المسلمين أو جماعة المسلمين ،

(١) في الأصل : «المساجد» .

حتى فات وقت الزراعة في تلك السنة المقبلة، فعليه قعادتها، وإن اعتذر منها أو غير منها مع من ذكرنا قبل انقضاء وقت الزراعة فلا تلزمه قاعدة غير ما زرع فيها، أو دخل في عملها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن عنده دراهم لمسجد قبضه إياها وكيل المسجد، وسار وكيل المسجد من البلد الى الرستاق لحاجة عرضت له . هل يجوز لمن عنده دراهم المسجد أن ينفذها في اصلاح المسجد مثل أن يشتري له بها سجادا أو يبيّن له جدارا أو ما يشبهه . هذا مما يكون فيه صلاح للمسجد، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا لم يجعل له ذلك وكيل المسجد فليس له ذلك ، ولا للوكيل إتمام ما فعله من بيده تلك الدراهم فيما عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد ووكيل الأيتام إذا كان مدفوعا لهما ثمن الغلة من مالهما . أ يكون ذلك بعد أجره البیدار ، وأجرة الدلال، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : يكون ذلك على ما شرطه لنفسه مع الدخول في ذلك ان كان ثم وقع شرط في ذلك . وإلا فيكون بعد ذلك عندنا . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد إذا احتاج لتمر الفطرة ، وكان وكيله عنده تمر، وأراد أن يأخذ له من تمره ، وأعطى تمره الدلال يُنادي عليه ، أعني الوكيل . أ يجوز له أن يزاين على تمره ليأخذه للمسجد الذي هو وكيله، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يوكل في ذلك وكيلاً ، والوكيل أيضا لعله يوكل وكيلاً من حيث لا يعلم من له التمر أنه يشتري له من ماله للمسجد الذي هو وكيله، ولا الوكيل أيضا أن يشتري له . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد إذا أراد أن يأخذ أجرته التي شرطت له على وكالته، وكان مشروطا له ثمن غلة ماله، واطنى له أمواله . أ يجوز أن يأخذ سهمه

عددا، أعني أن يأخذ من كل ثمانٍ محمديّاتٍ محمديّة من غير وزن، أم يقسمهن ثمانية أسهم بالميزان ويأخذ هُوسهما ويترك سبعة أسهم للمسجد؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا لم يعلم تفاوت المحمديّات في الجودة والرداءة والخِفّ والثقل ، فواسع له أن يأخذ حقه منها عددا . والله أعلم .

مسألة ومنه : واذا كان له ، أعني المسجد ، أموالٌ متفرقة في فلج أو أفلاج وأطناهن الوكيل . هل يجوز له أن يأخذ سهمه من بعض الأموال ، أم لا يجوز له أن يأخذ من دراهم كل مال بقسطه؟

الجواب وبالله التوفيق : اذا كانت من صنف واحد فواسع له الأخذ مما ذكرت من مالٍ واحدٍ أو أكثر أو من الجميع ، من كل شيء بقسطه وحسابه . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه علي بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى رحمه الله : في وكيل المسجد اذا أراد شراء شيء من الطعام ، أو كان عنده هو ذلك الطعام . أيجوز له أن يأخذ للمسجد منه كمثله ما يأخذ للناس؟

الجواب : على ما حفظناه من آثار المسلمين أنه يشتري من عنده أحد من عمار المسجد النصاراء منهم الأمناء . والله أعلم .

مسألة ومنه : ومتى يجوز أكل هجور المسجد ؟
الجواب : فهو على ما أوصى به الموصي ان أدركت الوصية ، وإلا فهو على ما أدركت السنة فيه حتى يصح باطلها . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا أقعد رجلا شيئا من ماء المسجد معروفا من فلج معروف من خبورة معروفة ، وكان دور أيام الخبورة معروفا حول سنة نسيئه فسقى هذا المقتعد لعله هذا الماء به نحو شهري زمان ، ثم إنه مات وخلف ديونا عليه كثيرة . أ يكون هذا الماء المذكور الى انقضاء مدة قعاده ، هو وما

الهالك المقتعد سواء ، ويقسط بين الديّان ويكون المسجد وغيره من الديان فيه شرعا بالسوية ، ويكون وكيلُ المسجد ضامنا من قيمة قعد ماء المسجد إذا لم يَفِ مائُ المقتعد بجميع ديونه ، أم يكون المسجد أولى بمائه بعد موت المقتعد له ؟

الجواب وبالله التوفيق : أما اذا كان القاعدُ والمقتعدُ حين ، فلوكيل هذا المسجد نقضُ القعدة متى أراد الوكيل ؛ لأن أصل القعدة غير جائزة في ماء المسجد بالنسيئة . وأما بعد موت المقتعد فلا يجوز أخذُ الماء عن ورثته قبل تمام مدة القعدة لأنه قد مات وماتت حُجَّتُه وقيمة ماءِ المسجد والديان شرع في ماله بعد موته ، وما تلف من قيمة الماء ، فعلى الوكيل ضمانه من ماله لمخالفته الشرع ، وما أقربه المسلمون ؛ لأن أشياء المساجد التي يجوز بيعها أو قعدها إلا بالنقد الحاضر ، ولا يجوز بالنسيئة ، ومن خالف آثار المسلمين وتلف شيء من سببه من أموالهن ، فعلى الفاعل ذلك . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد اذا جاءه أحد يَحِبُّ ، وقال له هذا الحب للمسجد الفلاني ، من أرض البئر الفلانية ، وكان الوكيل لا يُجِيزُ الدخول في هذه البئر ولا في أرضها . أيجوز له قبضه ، أم لا ؟

أرأيت اذا كان الوكيل يعلم أن للمسجد الذي هو وكيله نصيباً^(١) من أروض تلك البئر ، وجاء أحد ليزرع تلك البئر ، وأراد من الوكيل ليقعده نصيب المسجد . ما الرأي في ذلك ؟

الجواب وبالله التوفيق : فيعجبني اذا قال من بيده الحب : ان ذلك الحب من تلك البئر ، وأرضها التي عند الوكيل لا يُعَذَّرُ فيها . فلا يعجبني لوكيل المسجد قبضُ ذلك الحب منه على هذه الصفة . وأما اذا زرعتها زارع من غير وكيل ذلك المسجد الذي له حصّة في هذه البئر وأرضها ووصل اليه الزارع لها وقال له : خذ

(١) في الأصل : «نصيب» .

مني هذا الحبّ للمسجد الفلاني ، من غير تفسير منه أنه من سبب زرع تلك البئر وأرضيها ، فله قبضه منه ولا حرج عليه ولا ضمان . هكذا حفظته من جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد الزاملي النزوي رحمه الله ، وعيانا من والذي الشيخ القاضي عبدالله بن محمد بن علي رحمه الله ، وغفر له : أن يقبض ممن يدفع له على ما ذكرت لك للمسجد الجامع الذي بقريّة منح ، من أصل مشترك ، لا يميز لنفسه الدخول فيه اذا لم يُعرّفه له من يريد أن يسلم ، وفعله عندي أثر متبع لأنه عالم ورع تقي . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد . هل يجوز له أن يجعل مكانه في أمور المسجد رجلا عنده فيما له وعليه من أمور المسجد ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان الذي حفظته عن الشيخ صالح بن سعيد الزاملي رحمه الله وغفر له : أنه جائز لوكيل المسجد أن يجعل مكانه في أمور المسجد الذي هو وكيله رجلا ثقة أميناً بصيراً نائباً عنه فيما عليه القيام به من أمور المسجد ، كان بأجر مما دفع له من غلته أصول ذلك المسجد أو من ماله بأجر أو بغير أجر مع مشاورة من معه من الاخوان البصراء فيما يريد أن يجعل فيه النائب عنه من الأمور التي يلزمه القيام بها من أمور المسجد أحوط له وأسلم في دينه وأحرز له في حفظ أمانته والقيام بما عليه ، واللفظ في ذلك اذا كان القائم النائب بأجر ، فيكفي فيما عندي اذا قال الوكيل للنائب عنه : قد أقمتك يا فلان هذا أجيراً أو نائباً عني في القيام بما علي القيام به^(١) ، والحفظ له وعليه من اصلاح مسجد كذا أو اصلاح ماله ، وأجراء سنته في بيع ما جاز بيعه من مال عماره وفطرته ، ومال وقفه ومال سائله ، وقبض قيمة ما جاز بيعه من ماله ، وفي أجراء سنته في موضعها على موجب الشرع . وان قال له : قد جعلتك أجيراً أو نائباً عني فيما علي القيام به من

(١) ليست في الأصل .

مضار، وفي بيع وشراء ما يجوزُ بيعُهُ من ماله أو مال وقف انفاذ غلته فيه ، وفي قبض ما جاز بيعه من ماله وانفاذ ذلك في مواضعه . يكفي أيضا اذا كان النائب عنه على ما وصفناه . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي وكيل المسجد والأيتام اذا اشترى لهما شيء وسلم ثمن ما اشتراه من عنده على نية القرض منه لهما . أيجوز له أن يأخذ الوكيل من مالهما عوض ما سلمه من عنده ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن فيما ذكرت يجري الاختلاف بين المسلمين ، فبعض يجيز للوكيل للمسجد أو اليتيم أن يسلم عنهما قيمة ما اشتراه لهما من ماله على نية القرض منه لهما ، أو يأخذ الوكيل من مالهما عوض ما سلمه من عنده . وبعض لم يجز ذلك ، ومن أخذ بقول من أقاويل أهل الحق والعدل من المسلمين ، فقد أخذ بالحق ، وقال بالصدق . والله أعلم .

مسألة ومنه : أرأيت اذا أمر وكيل المسجد رجلاً يشترى له سبادا ، أعني المسجد ، وسلم المأمور قيمة ما اشتراه من عنده على نية القرض منه له . وهل يجوز له أن يأخذ من ماله عوض ما سلمه له من عنده لما اشتراه له ؟

الجواب وبالله التوفيق : أما شراء المأمور للسباد بأمر وكيل المسجد فجائز ، وأما إن سلم المأمور قيمة السباد من غير إذن ، ولا أمر من الوكيل له على نية القرض منه للمسجد ، فلا يجوز ذلك له ، ويصير بما سلمه من عنده للمسجد كالمطوع على المسجد في حكم الشرع . وأما إن أمره الوكيل أن يسلم قيمة السباد على نية القرض للوكيل لا للمسجد ، وكانت نيته أن يسلم له عوض ما سلم عنه من مال المسجد فعلى ما مضى في جواز ذلك على ما تقدم من الاختلاف . وفي جواز ذلك للوكيل في أخذه العوض من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة ومنه : تركت سؤالا ، وأتيت بجوابها ، وهو هذا :

الجواب وبالله التوفيق : إن الذي نحفظه من معاني آثار المسلمين أن المقرض من أمانته إذا رد ما اقترضه فميا بقي معه مما اقترضه منها من غير أن يُقبض عَوْضَ ما اقترضه من أمانته أحدا من ثقات المسلمين ، ويردها عليه الثقة ليحفظها ألا يبرأ به ، ولا خلاص له منها ، وإنما الخلاص له . ، أما انفاذها فيما يجوز انفاذ تلك الدارهم التي اقترضها في اصلاح المسجد أو اليتيم الذي^(١) له تلك الدراهم ، وفيما يجوز انفاذها في ماله ، أو سنته الثانية الجائزة المذكورة . والله أعلم .

مسألة : أرأيت اذا قام وكيلًا ليقبضها منه ، فلما قبضها الوكيل ردها اليه وجعلها في دراهم المسجد ، أو الأيتام ، أيرأ على هذه الصفة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : إن كان الوكيل الذي أقامه في قبضها منه ثقة أمينا ، وردّها ذلك الوكيل الثقة اليه . فجائز له وضعها في أمانته ، وخلاص له ذلك على قول بعض المسلمين ، وإن كان من وكله غير ثقة ولا أمين ، فلا يبرأ منها بوضعه لها في أمانته . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه العالم محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وكيف لفظ القياض من المتقايضين ، وقبول الوكيل الأرض للمسجد من عند من يقايضه ؟

الجواب وبالله التوفيق : إذا قال لك من تقايضه : وقد قايضتك بالمكان الفلاني أو المال الفلاني لمسجد كذا عَوْضَ نصيب هذا المسجد من أرض كذا عوضا بعوض وقياضا بقياض ، فتقول له أنت : نعم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه عبد الله بن محمد بن بشير بن مداد رحمه الله : وهل يجوز للوالي أن يوكل رجلا في مسجد والشرط بينهما أن يفسخه على من يريد ، أو على الولي بنفسه ، اذا كان الشرط قبل العقد ، أم لا ؟

(١) في الأصل : «التي» .

الجواب وبالله التوفيق : فلا نعلم جواز ذلك ، ولا رأينا ممن يفعل ذلك من أهل العدل من المسلمين ، وقد يوجد في آثار المسلمين ، وأكثر قولهم أن ليس للوكيل أن يُوكَّلَ فيما وكل فيه أحدا غيره ، إلا أن يجعل له مَنْ وكله ذلك . وأما توكيل الوالي لهذا الوكيل والشرط بينهما ، ففعل الوكيل للوالي كفعل الوالي لنفسه . ولا يجوز للوالي أن يوكل نفسه ، ولا أن يأخذ أجره لنفسه من مال المسجد . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ الزاهد محمد بن مبارك بن عمر رحمه الله في مسجد له وقف على مشورة عماره مما شاء ، وإن يفعلوا به فيه من الصلاح من أكل أو ماء أو شيء من أبواب البر . هل يجوز لعمار ذلك ، إذا كان عماره غير ثابتين فيه لكل صلاة غير أنهم معروفون لعمارهم ؟

الجواب : فيما عندي ويعجبني أن يكون ذلك على رأيهم ، وإن يكونوا هم عماره وقوامه ، ولو تخلفوا بعض الأوقات لاشتغالهم أو غير اشتغال . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ العالم محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان رحمه الله : وفيمن كتب لمسجد شيئا من النخل الوقف على رأي عماره ما شاءوا وأرادوا ، وليس له عمار ولا سنة متقدمة . هل يجوز لوكيل هذا المسجد أن يشتري بغلة هذا النخل ما أرادوا ، ويسير هو ومن أراد أن يأكلوه في هذا المسجد ، في وقت الصلوات أو غير وقت الصلوات . وهل يجوز لهم إذا فرقوه أن يخرجوا به من المسجد ويأكلوه حيثما أرادوا ؟

الجواب وبالله التوفيق : أنه يجوز للوكيل ومن معه من المسلمين فيما ذكرت . والله أعلم .

مسألة : على أثر مسألة بخط من جواب الشيخ العالم سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وإمام الجماعة إذا ميز له الوكيل من تفريق هذا المسجد على الجماعة وغيرهم . أتحل لامام الجماعة تلك الزيادة ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا بأس بذلك على قول من أجاز ذلك . وقال من قال من المسلمين : ليس له أن يخص بالزيادة أحدا من الجماعة ويجعلهم بالسوية . وقال من قال : إن له أن يعطي القليل ، ويخصّ احداً دون أحدٍ ، ويحرّم من أراد وذلك مما لا يحبه للقائم خوف تولد الإختن ، وضيق الصدور ، ولكن له أن يخص بالزيادة عمار المسجد المرابطين على الصلوات . والله أعلم .

مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه النزيه ناصر بن خميس بن علي النزوي ، رحمه الله . . تركت سؤالها ، وأتيت بجوابها فميا عندي ؟

فجوابه وبالله التوفيق : أنه لا يضيق احصار المسجد بالرمل من مال العمار على نظر الصلاح على قول بعض فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفيمن اكرى أرضاً لمسجد لزرج قَتٍ وتنقيص صرم ، ثم لما انقضى وقت الكراء لم يقلع الصرم من عذر أو غير عذر ، الى أن زاد في أرض . المسجد . أتكون زيادة الصرم للمسجد ، أم لا ؟

الجواب وبالله التوفيق : ان الصرم لمن فسله وعليه كراء الأرض برأي العدول وعليه رد مثل التراب الذي اقتلعه في الفسل إن أضرب بالأرض ، أو كان له قيمة . والله أعلم .

مسألة ومنه : وفي المسجد اذا كان له سنة لفطرة الصائمين في شهر رمضان كل ليلة كانت الفطرة محدودة الكيل أو الوزن ، أو لم تكن محدودة ، ثم عُدِمَ التمر أو العوال ، ولم يوجد ليشتري ، ثم وجد أن يكون ما مضى من الفطر زيادة في الليلة الثانية ، أو السنة الثانية ، أم اذا فات مثل هذا لا بدل له وكذلك اذا لم يوجد دراهم ليشتري له بها فطرة ، فتركت الفطرة لأجل قلة ذلك ، ثم أدركت له غلة ، أو وجدت له دراهم . كيف ترى ؟

الجواب وبالله التوفيق : لا يزداد في حال الوجود أكثر مما تقدمت فيه السنة وتؤجل
الزيادة الى وقت الحاجة الموافقة للسنة المتقدمة فيه . والله أعلم .



فهرس الجزء الأول

الصفحة	الباب	رقم
٧	في ذكر شيء مما يجوز فعله وقوله ، وما لا يجوز ، وما يلزم الانسان وما لا يلزمه ، وما يشتمل على هذا المعنى ، وفي تفسير شيء من الكلام من القرآن العظيم .	١
٦٣	في ذكر شيء من الصرف والاعراب .	٢
٧٣	في فصول السنة ورجوع الشمس ، ودخول وقت صلاة الظهر والعصر .	٣
٧٧	في الطهارات والنجاسات والوضوء والتيمم ، وما يشتمل على هذا المعنى .	٤
١١٩	في الصلاة ومعانيها ، وما يجوز فيها وما لا يجوز ، وما ينقضها ، ومعاني ما يشتمل عليه جميع ذلك .	٥
١٥٧	في صلاة الجماعة ومعانيها .	٦
١٨٥	في صلاة السفر ومعانيها .	٧
٢٠٧	في صلاة السنن والنوافل والنذر وسجود السهو وسجود القرآن .	٨
٢١٩	في صلاة الجمعة .	٩
٢٢٥	في صلاة العيدين .	١٠

٢٢٧	١١	في غسل الميت والصلاة عليه ، ومعاني ذلك .
٢٣٩	١٢	في الصيام ومعانيه وما يشتمل عليه .
٢٥٩	١٣	في زكاة الفطر ومعانيها .
٢٦٧	١٤	في زكاة الثمار ومعانيها .
٢٨٩	١٥	في زكاة النقد والتجارة .
٣٢٧	١٦	في زكاة ما يقدم من البحر ، وفيما يؤخذ من أهل الذمة ، وفي الغنائم ، ونحو هذا .
٣٤١	١٧	في زكاة المواشي ومعانيها .
٣٤٩	١٨	في الأيمان ومعانيها .
٣٥٩	١٩	في النذور والأعتكاف .
	٢٠	في الكفارات وانفاذها ، وصفة من تجب له .
٣٨٣	٢١	في الحج ومعانيه وما يشتمل عليه .
٤٠١	٢٢	في الأشربة والصيد والتذكية .
٤٠٧	٢٣	في المساجد والمدارس ، وما أشبه ذلك من الوقوفات .

تم بحمد الله
الجزء الأول
من كتاب فواكه البستان

رقم الايداع ٨٧/١٠٧
بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٥

المطبعة الشرقية ومكتبتها ص.ب ٧٠٥٨ مطرح
تليفون : ٧٠١٩٥٢ / ٧٠٤٣٣٠

